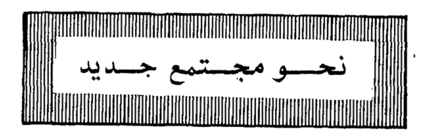
مختارات التعاون العالمية

نحو مجتمع جديد

بقلم: سيمونا جاناسي آجـ

مختارات التعاون العالمية



نحو مجتمع جديد

بقلم : سيمونا جاناسى آجر

ترجمة : فاطمة بهجت

مراجعة : صفوت عبد الحليم

URBAN SELF MANAGEMENT:
PLANNING FOR A NEW SOCIETY

by

Simona Agger

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

رئيس مجلس الادارة

مختارات التعاون العالمية

ممدوح رضا

الاشتراكات والمراسلات

طريق المعادى الزراعى - القاهرة - تليفون ٩٨٢٥٣٣ - ٩٨٢٧٢٤

تلكس دولى ٩٢٦٣٨

شــــكر

أود أن أتقدم بالشكر لكل من اجنازيو مالوكو ، ومانويللا زيفى ، وفلا ڤيانا ميدا لمعاونتهم في إخراج الدراسة الإيطالية التى قام على أساسها هذا الكتاب . فاذا ما حقق هذا العمل إحتياجات القراء الأمريكيين والكنديين ، فيرجع الفضل لحد كبير الجيول پيكونى . أنا اذا لم يف بالغرض فاللوم يقع على عاتقى لأنى لم أنفذ إقتراحاته . وفي النهاية ، أود أن أشكر أرنولد توڤيل لإسهاماته التى فاقت المساعدات الطبيعية المتوقعة من رئيس التحرير .

سيمونا جاناسى آجر

إلى بوب

الذى كان إحترامه لآرائى ومعاونته في توضيحها إسهاما في إدراكى لما تعنيه المحاورات السقراطية كمداخل ذات دلالة للديمقراطية .

الفصل الاول

التخطيط الحضرى البديل
الامكانيات والنتائج

لهذا الكتاب رسالة بسيطة نسبيا ألا وهى : في الامكان بل ومن الضرورى فتح المؤسسات للشعب حتى يبدأ المشاركة في الأمور ذات الأهمية الحيوية لهم ـ وهى الأمور التى تثير الآن اهتمام الخبراء ۰ وتعتبر تلك المجموعة من الخبراء والمحترفين كمخططين حضريين ۰ وفي الحقيقة فأنا أحدهم كأستاذة وممارسة للتخطيط الحضرى ۰ ويتمثل مجالنا في المدن والأماكن الحضرية (وكذلك غير الحضرية) والأماكن الفضاء ۰ وتقوم رسالتى على امكانية بل وضرورة فتح باب التخطيط الحضرى بحيث يمكن للأشخاص العاديين ممارسته ۰ وقد تبدأ ثورة تحويل المجتمع من مثل هذا الانفتاح ويدور جدلى هنا حول التخطيط الحضرى وكيف أنه المجال الملائم الذى يمكن البدء منه لبناء مجتمع جديد ۰

ولنبدأ ببعض نتائج الدراسة الدولية التى تتعرض لمشكلة مشاركة المواطن في التخطيط الحضرى والتى تعطينا السبب للتفاؤل اذا ما أمكن الاستفادة منها ثم لنبحث بعناية فيما هو المفروض أن يكون عليه التخطيط الحضرى وما هو في حقيقة الأمر ۰ وسنعرض قبل الخوض في هذا الأمر ، صورة ما حدث في تجربة إيطالية تهدف الوصول الى مزيد من مشاركة المواطن حيث أمكن الخروج منها بدروس حاسمة وعلى الخصوص بتطوير منهج نتيجة لتوضيح هذا التخطيط الحضرى ، وهو الخطوة الحاسمة نحو عملية تخطيط تتسم بالمشاركة ۰

وفي مجال هذا المجهود بدأت أقدر امكانية أن يبدأ المخططون الحضريون المحترفون دورا جديدا وهاما في نوع جديد من عمليات التخطيط الحضرى أسميه التخطيط « بالمحاورات السقراطية » ويتمثل هذا الدور في مساعدة الآخرين ـ من الأشخاص غير المحترفين ـ على فهم

كيف أنهم مشتركون بالفعل في التخطيط وكيف أنهم قد يصبحون مشتركين بفاعلية أكثر ·

وعلى القارىء أن يتذكر أن هذا بحث يدور أساسًا حول كيفية الاتجاه نحو مجتمع ما بعد التصنيع يختلف عن تلك المليئة بالمشروعات وليس بحثا حول التخطيط الحضرى أو حول التحضر في حد ذاته ·

المشاركة : تساؤلات حقيقية ومشاكل مزيفه

في اعتقادى أن الهدف من فتح مؤسسات لمشاركة المواطنين العاديين ، هو النقطة المتعلقة بعقدة خلق تحويلات متجددة في المجتمع الحديث · وعلى أى حال ، فان مثل هذا الهدف يثير مجموعة من الاعتراضات التى يجب النظر الى بعض منها بجدية ·

ويثير بعض هذه الاعتراضات أولئك الذين يعارضون بقوة زيادة المشاركة لأنها ضد مصالحهم · وغالبا ما ينحصر هؤلاء في ذوى السلطة ممن يهتمون بهذا الأمر أكثر من اهتمامهم بحل مشاكل المجتمع الحديث أو تعديلها · وبلا مجاملة فأنا لا يهمنى أولئك ولن أتجاوب معهم ·

وعلى أى حال ، فهناك آخرون ممن يتمسكون بالرأى القائل بأنه لا يمكن تحويل المجتمع عن طريق زيادة المشاركه · وانما يجب حدوث تغيير جذرى ، اذ من الضرورى انتقال السلطة الاقتصادية والسياسية الى أيدى الذين يمثلون الطبقات الاخرى التى لا سلطة لها حاليا ولن يتم مثل هذا التغيير الا عن طريق طبقة اخرى تشرف دوما على من ليس لهم سلطة وتوجههم · وعلى هذا ، يمكن القول بأن المشاركة لا تشكل المقوم الأساسى سواء قبل التحويلات الجذرية

المغروضة للمجتمع أو بعدها ·· والإفتراض الأساسى هنا أن أولئك الذين لهم دور التوجيه سيمثلون مصالح الجماهير · وعلى هذا فمشاركة الكل ليست ضرورية ·· ولن تكون كذلك . حتى في أى ظرف قد لا يفى بالغرض . حتى يحدث تغيير ثورى ·

وهناك ، على الجانب الآخر أولئك ممن يتفقون على افتراض المشاركة ، الا أنهم يعرفونها بأسلوب آخر · فهم يعتبرون أنه من المفيد · بل ومن العدل والديمقراطية ألا تتخذ القرارات الا بعد سماع رأى الناس فيها أو بعد اعلامهم بها ، على ألا يتخذ القرار الا أولئك الذين لهم معرفة ودور خاص ، وممن هم في مواقع تمكنهم من إتخاذ القرارات النهائية ·

وأخيرا · هناك نقد آخر قدمه بعض الذين يوافقون من حيث المبدأ على فكرة المشاركة ، الا أنهم يعتقدون في حتمية ظهور معارضة لها كأمر واقع · فببساطة لا تتوافر الظروف التى توائم بدء مثل هذه العملية · وكما تؤكد التجربة الماضية · أن الشعب الذى لم يشارك ، لم يهتم بالقرارات بل ولم يكن قادرا على اتخاذها ·

وكما سبق لى القول ، فلن أحاول تفنيد المجموعة الأولى ·· من الاعتراضات ـ فمن الواضح عدم فائدتها ـ وينحصر هدفى في عرض آرائى على أولئك الذين يستفيدون من زيادة المشاركة أو من لهم مصلحة في تحقيق التعديلات الاجتماعية التى تتطلبها الظروف التى نعيش فيها اليوم ·

فلنراجع نقد أولئك الذين يعتبرون المشاركة هدفا يأتى في المرتبة الثانية في عملية تحويل المجتمع وسيعارض جدلى بطريق مباشر

الرأى القائل : بعدم إمكانية القيام بعملية ثورية بعيدة المدى لا تقوم إلا على ضمير الصفوة ٠

إذ على العكس من ذلك ، لا يمكن للمرء إدخال تجديدات ثورية للمجتمع إلا عن طريق البحث والصراع من أجل نماذج هى التى ستبدأ في عمليات مصيرية للجميع فورا ٠ وإلا فمن المؤكد أن الثورة لن تعمل سوى على تغيير هوية الصفوة المالكة للسلطة وبعض عناصر من التنظيم الاجتماعى ٠ بل والأكثر من هذا ، فحتى هذه الصفوة التى فازت بالسلطة بإسم أولئك ممن لا سلطة لهم ستواجه بمشكلة المحافظة على سلطتها ٠ ومن الطبيعى أن يؤدى هذا الى عملية كبت من المؤكد لا تتفق وإحتياجات التجديد ٠ ففى الواقع ستكتفى الصفوة بالمحافظة على المواقع المختارة اذا ما إعتقدت أن التخصص المختار ضرورى للرفاهية العامة والصالح العام ، إلا أنى أرفض هذا الجدل ٠

ماذا عن اولئك الذين يشجعون المشاركة ٠ ولكن على هيئة « استشارة » فحسب ؟ أول كل شىء ، يعتبر هذا هو النموذج التقليدى في النظم التمثيليه (البرلمانية) ذات المفهوم الديمقراطى ٠ وعلى هذا ، فهى ليست أداة تحويل ، الا أن مثل هذا التوسع في الاستشارة قد يؤدى في الواقع الى استقرار أكثر ٠

الى جانب أنه لا يمكن تجاوز مثل هذا الطريق ٠ وقد يحدث أحد أمرين ، والأكثر احتمالا منهما هو أن الشعب قد يضيق بهذا ويمسع عن الاستشارة المحدودة ، أو أن يصبح أكثر من مجرد أشخاص يقدمون النصيحة ٠ ومن الطبيعى ، عند اختيارهم للموقف الأخير بالمطالبة بضمانات ٠٠ لن تهمل اراؤهم من أولئك الذين « يقررون » ٠ ويبدو لى ٠

أن هذا يرقى الى تحويل المشاركة الاستشارية الى مشاركة ذات قرارات فعلية من النوع الذى أقترحه ·

وأحتفظ بردى على أهم نقد حتى النهاية ، وذلك لأهميته

الاعتراض الخاص بأولئك الذين يشجعون المشاركة ولكنهم مرتابون وغير متحمسين على ضوء عدم وضوح المصلحة في المشاركة وندرة النتائج التى نجمت من التجارب السابقة ويبدأ ردى باسترجاع تلك التجارب الخاصة بالمشاركة والتى نادرا ما اتصفت بالاندماج في صنع القرار· فاذا ما وجدت مثل هذه التجارب ، واذا ما كانت قد غيرت عمليات القرار التقليدية ، فقد قضى عليها بعنف · وهذا ما حدث حقيقة لكل التجارب التى أجريت في شمال أمريكا فيما يتعلق « بالحرب على الفقر » في الستينات ، والتجارب التى أجريت في ايطاليا والتى سنتعرض لها فيما بعد (١)

وفي كل الأحوال ، لا يوجه الاهتمام بشان صعوبة اشراك الناس ، خاصة غالبية الجماعات الهامشية والفئات الاجتماعية في غير موضعه فانه لا تحدث مثل هذه المشاركة في العالم الحديث بطريقة عفوية · ورغم وجود شروط تدفع ما يسمى بالجماعة البشرية الى زيادة معلوماتها الذاتية وادراكها لموقفها الانسانى وحقوقها ، الا أن تلك الشروط تتناقض معها ضغوط تعمل على تمزيق العلاقات الاجتماعية ·· منها اللا مبالاة والتمثيل بالتفويض ، وصبغ الأشياء بصبغة خاصة ·

ولاحداث التوازن ، توجد دلائل هامة من المشاكل الملموسة التى يجب وضعها في الاعتبار · ورغم هذا فان هذه المشاكل لا يجب أن تكون سببا وطريقا للتخلى عن الحقوق ، ولا يجب التأكيد على أن المشاركة هى الحلم المثالى أو هى جمهورية أفلاطون التى تبقى حتى

مستقبل غير معروف عندما يكون العالم مختلفا · هذا التفكير لا يساعد وليس ضروريا ·

وإذا ما حدث وكان هناك من يزون أن الحاجة ملحة لتغيير المجتمع ، ولكن يشعرون أن اللحظة ليست مواتية ·· يمكنهم في الواقع تقييد أنفسهم بالتأويلات وبالجهود المبذولة لسد احتياجات الذين حرموا من الامتيازات ومن التطور ، الا أنهم يخاطرون ــ خلال حبهم للغير المتمثل في حكم التحبة ــ بتقوية نماذج عدم المشاركة في المجتمع · ومن الواجب البدء في تشكيل الأسس من أجل التغييرات الأساسية المرغوبة · وانى لمقتنعة بل وسأحاول اظهار كيف أن التجارب في العمليات المصيرية في البيئة الحضرية يمكنها بتكوين بداية للمشاركة الحقة والتى هى بصدد الوصول اليها ·

ويرجع هذا علىٰ وجه التحديد ، الى امكانية أن يحدث هذا ، أى أنه من الواضح ضرورة أن يضع الشخص في حسبانه العقبات والظروف الملقاة اليوم في طريق مشاركة الشعب ، وكلها من الشعب ·
وإذا ما فحصنا المشاكل الواقعية لعملية بديلة ، وهذا ما أود القيام به في هذا الفصل ، علينا تصفية الميدان من الافتراض الشائع بأن الحقيقة تتضمن مشكلة فعلية : ألا وهى ، أن الناس ليس لديهم المقدرة على المشاركة ، اذ أنهم غير مهيئين بقدر كاف ·· أو أنهم غير أكفاء للقيام بدور في عملية اتخاذ القرار ·

ونجد أن هذا الافتراض منتشر وهو لهذا السبب بالذات يعتبر خطرا ، اذ أنه يعمل على تشتيت الحقيقة · وتستخدم مثل هذه التأكيدات ، في التخطيط الحضرى ، لمساندة الخط التالى الذى تسير عليه

المجادلة : ان الشخص ليخاطر ، عند بدء عملية القرار ، بامكانية نجاح بعض المفكرين المهرة ممن لهم مصالح محددة ، في التأثير على الآخرين حتى يقنعوهم بأن الخير للمفكرين يتمثل في المصلحة العامة . وعندئذ تصبح المعادلة على النحو التالى .. ان مشاركة المواطنين تساوى التأثير على المواطنين وتساوى تطويرا فكريا انانيا .

كما تأكد أن ما يحدث غالبا هو أن الناس العاديين ، الذين تنقصهم نماذج أخرى غير تلك السائدة في المجتمع الحالى ، يستخدمون معايير لا تؤدى في النهاية الا الى المجتمع الاستهلاكى السائد . وبمعنى آخر ، ان اختياراتهم تقترب من مصالح المفكرين القلائل عن اقترابها من مصالح الكثيرين من غير المفكرين .

وعلى هذا ، فقد تؤدى زيادة مشاركة المواطنين في أفضل أحوالها ، الى نفس نوع المجتمع الحضرى الموجود اليوم أو ربما أسوأ منه .

دعنا نتباحث في هذا الجدل . ان الحقيقة تشير الى أن الفنيين والاداريين قد أثروا في تنظيم الفضاء المادى ، خاصة في حوالى الثلاثين عاما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم . ونجد ، كما سأبرز في الفصل الثالث ، أن نماذج المجتمع الاستهلاكى التى تعانى من العوز ، قد قويت بالصور والتنظيم المادى الذى أنتجته تلك الاجراءات التقليدية (٢) . وهكذا . اذا ما أردنا أن نكون متماسكين ، فان الفنيين والاداريين غير الأكفاء ، والذين يتصرفون سواء بغرض أو بدون دراية من أجل المصالح المكتسبة هم وليس الناس ، من يجب إقصاؤهم أو إبعادهم في المستقبل عن صنع القرار .

وقد يعترض أحدهم ، أنه رغم ، ذلك المجتمع المعين والذى يعتبر

أكـــثر المجــتمعات تعقيــدا ، فــانه مــن المستحيــل الســمــاح للناس العـاديين ممـن لا يتمتعـون بمعرفة متخصصـة أن يتخـذوا قرارات في موضوعات ذات أهمية مثل التخطيط الحضرى الذى قد يؤثر بالتالى على الاقتصاد والمالية والخدمات المحلية ، وغيرها · فكيف يتأتى للمواطن العادى الذى اضطر لصنع قرار دون أن يتمتع بدراسة منهجية ومعرفة متخصصة ، أن يفهم الآثار التى قد تأتى من ورائه في المستقبل البعيد ؟

مما لاشك فيه أن مثل هذه الصلة مفهومة ـ ورغم هذا ، فيستتبع هذا أنه قد يكون هاما لكل مواطن فهم معنى ما يحدث ونتائجه · ومن الواجب وضع هذا كهدف حاسم ، ونتيجة له يصبح من الضرورى البحث عن الوسائل الضرورية لبلوغه · .

وعلاوة على ذلك ، لم لا تطبق هذه الاهتمامات على القطاعات الأخـرى من الحيـاة العـامة ؟ فعلى سبيـل المثـال اذا ما جمعنا كل الأشخاص المشتركين في صنع القرار العام والحكومى بدءا من المستوى البلدى الى القـومى في أى بـلد ، خـاصة منـذ نـهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم ، فقد نكتشف أن الغالبية العظمى « غير أخصائيين » ممن تعلموا من خلال التجربة فحسب كيف يصبحون رجال دولة ، فهم عمد ، ورجال كونجرس ، ومديروادارات · وعلى أى حال ، فقد يجيب أحدهم بأنهم رغم تعلمهم أثناء الوظيفة فما زال لديهم قدر كبير من المعلومات التى تتوفر بشكل خاص وغالبا ما تكون سابقة الهضم ومركزة ومبسطة الى جانب مساعدة الخبراء والبيروقراطيين في المجالس البلدية والدولة والحكومات الفيدرالية الذين يمدونهم بالمعرفة

والخبرة . ولا أعرف على وجه التحديد لماذا لا يتم هذا بالنسبة للناس العاديين ؟! ولكى نبدأ ، فمن الضرورى أن يزودوا بتلك المعلومات والمعرفة والتى غالبا مالا تصل اليهم لأن تلك البيانات يتم تصنيفها على أنها « سرية » أو ببساطة لم يبذل أى جهد لتوصيلها اليهم . وتشكل هذه المعلومة جزءا من عملية القرار نفسها . ويصبح نقصها أحد العوامل التى تضع الناس الذين يجتمعون في حجرة ما فيما يسمى باجتماعات مشاركة المواطنين في مستوى مختلف تماما عن أولئك القابعين خلف المائدة ويضعون أكواب المياه أمامهم . وكما قال رالف نادر ، حتى خريجو الجامعة لا يكادون يعرفون شيئا كما وأنهم لم يعلموا شيئا عن الكيفية التى تعمل بها حكوماتهم .

ان الذى قرر الحقيقة القائلة بأن الشعب لا يتجاوب بقدر كاف هى الظروف الخارجية وليست القدرات الحقيقية للشعب . اذ أنهم ليسوا في حالة تسمح لهم بالتواجد النشط في عملية صنع القرار ،

وتواجدهم الوحيد أنهم شعب أثر عليه الآخرون وفي الواقع ، فان مشكلة « الكفاية » هذه هى مشكلة زائفة . ومن المؤكد أنه لا يمكن البرهنه والاثبات لصحة نتائج تجارب سابقة في جهود مشاركة المواطنين ، وهى التجارب والأبحاث القائلة بأن الناس عامة يكونون غير قادرين بقدر كاف أو كفء للمشاركة .

ورغم هذا فان ما حدث في تلك المجهودات لهو على جانب كبير من الأهمية ، ذلك لأنه يبرز عدم كفاية الاستراتيجية التى لم تتركز الا على الدعوات للمشاركة في الاجتماعات العامة .

ولا تهم الموضوعات الأساسية بل والحقيقيه والتى فرضتها الحالة

الراهنة ، قدرة الشعب على تقديم مساهمة قوية · اذ أنهم يهتمون أكثر بالنقص الحالى في الشئون المدنية والعامة والفائدة البسيطة في المشاكل العامة · وفي الواقع دائما ما يتضح أن ما يبدو في البداية مصلحة عامة سريعا ما يتضاءل حتى يصبح فائدة بسيطة بالنسبة لأمور أو مجالات متصلة بالموضوعات المباشرة والشخصية ·

أما المشاكل النابعة من نقص في المصلحة فغالبا ما تعرض هى الأخرى بطريقة مصطنعه حتى من أولئك الذين يدافعون عن المشاركة ، أما أولئك الذين يقيدون أنفسهم بفكرة المحافظة على المشاركة فقليلون في كل مكان ـ حتى فيما يسمى بالبلدان الاشتراكية ـ على الأقل عندما لا تكون اجبارية · وقليلون هم الذين توقفوا ليفكروا أو يحللوا من الذى يشارك ـ أى ، ما هى الصفات الشخصية ، والاجتماعية للأشخاص الأكثر اندماجا اجتماعيا ؟ ومن بين أولئك من ذوى الصفات الاجتماعية والتى تبدو وكأنها تؤدى الى مشاركة أقل بوجه عام . ومن المشتركون ومن المستثنون ؟ ومن الصعوبة بمكان اكتشاف ظروف النظام الاجتماعى والأفعال التى تبدو ان لها تأثيرا ضخما على وجود الناس او غيابهم · وبمعنى آخر ، فان البيانات مهما كانت « واقعية » بالنسبة لدرجات الاندماج المنخفضة فى هذه المجالات فهى غير كافية · وتعتبر مثل هذه البيانات الاجمالية ومثل هذه الحقائق العامة ذات نفع بسيط في تشكيل استراتيجيه تؤهل الناس للمشاركة ·

وفي الواقع فان المجتمع المعاصر ، خاصة الرأسمالى يشجع الفوائد الفردية والمصالح التى تحول الانتباه بعيدا عن التورط السياسى والعام والمدنى الذى يثور حوله الجدل القوى · كما وأنه خقيقى أننا لم

نجد ولم نواجه بعد في أى بلد ولا حتى في المجتمعات الرأسمالية والصناعية الأكثر تقدما بأناس غير مبالين أو غير مهتمين للدرجة التى تجعلهم بعيدين عن امكانية ممارسة حقهم في المشاركة . ويظهر عشرات الآلاف من الأشخاص الذين يشاهدون الأحداث الرياضية ويشاركون في الأنشطة الجماعية من حفلات الترفيه ، وهذا يظهر وجود القدرة غير أنها وجهت الى مسارات أخرى .

ولا يرجع هذا الى محض الصدفة ، ولا هو قرينة على أن الطبيعة البشرية مسئولة في المقام الأول عن تفاوت رد الفعل كازدياد التفرج على الرياضة .. وتضاؤل أو توقف زيادة المشاركة في الشئون المدنية . فمن جانب توجد قوى متضاعفة في استخدام أدوات وأساليب دقيقة لتحويل الانسان الى كائن أكثر كفاءة في استيعاب الأحداث الرياضية .. مثلها الملابس والعربات والمطهرات

وعلى الجانب الآخر ، توجد القوى البديلة ، والتى تقترح نوعا جديدا من المجتمع يعطى اهتماما بميكانيكية القوة ومشاكلها أكبر من اهتمامه بأحوال الناس .

وقد تم تكريس القوى « البديلة » لاخراج مديرين جيدين الى أبعد الحدود حيث يهتمون بتلك المجتمعات أو البلدان التى تقلدوا السلطة فيها أكثر من اهتمامهم بمحاولة اشراك الناس بصفة عامة في أن يصبحوا « مديرين ذاتيين » (٣)

وقد أظهرت نتائج هذه الوسيلة لاخراج « حكومة جيدة » أنها لم تكن ، فحسب غير كافية لمواجهة مشاكل المجتمع الحديث .. وللاتجاه

نحو مجتمع مختلف في نوعية نشاطه الاجتماعى وتمتعه .بالمساواة ..
بل ان هذه الوسيلة أتت بنتائج عكسية ضارة ٠

ومن واجبنا اذا أردنا أن نضع حدا لهذا الاتجاه المزيف القائم على الاستفادة من الشعب الموجه الذى يسلك دائما طريق اتخاذ القرار بالصفوة .. علينا أن نركز على مشاكل المشاركة والاستقراز فهى فرصة حقيقية أمام الفرد ليبدأ من أجل الوصول الى نتائج . فالبيانات المتصلة بهذا الموضوع نادرة.٠

ولهذا السبب سأركز الصورة التى سأعطيها على حقيقة تجارب خاصة بالمشاركة المعاصرة في دراسة ان لم تعتبر فريدة في نوعها فستكون دراسة استثنائية ، وهى دراسة مقارنة دولية تشمل ثمانية مجتمعات من ست دول تمثل كلا من النظم الاشتراكية والرأسمالية ٠ ونأخذ من النظام الأول مجتمعات في تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وبولندا ، ومن النظام الثانى مجتمعات في كندا وايطاليا والولا يات المتحدة ٠

وهذا يوضح الأسباب التى تجعل هذه الدراسة تستحق اهتماما خاصا في المضمون الحالى ٠ وأحد هذه الأسباب ليست قدرتنا فحسب على التركيز على الصفات الشخصية والاجتماعية للذين شاركوا وأولئك الذين لم يشاركوا بأساليب ومجالات مختلفة في تلك المجتمعات ، وانما للوصول كذلك الى فهم أعمق لمثل هذه النظم الاجتماعية فيما يتعلق بأنشطة المشاركة وما تفترضه فيهم هذه الأنماط من الأنشطة ٠
وكما سأشير فيما بعد ، فان وجود مجتمعين في يوغوسلافيا في الدراسة المقارنة لهو أمر هام في هذا المجال ٠ كما لم تساعدنا هذه الدراسة فحسب في فهم الديناميكيات التى تفرق بين المنشآت في أمريكا

الشمالية وفي ايطاليا وبين تلك الموجودة في الدول الاشتراكية ... بل ساعدتنا كذلك لبدء فهم كيفية اختلاف دولتين اشتراكيتين بالنسبة لكمية ونوعية مشاركة المواطن .

كما وأن هناك سببا يتساوى في الأهمية لمصلحة دراستنا وهو الذى تم ، ادراكة لاستفسار مقارن يتسم بالدقة عن التورط المدنى على مستوى المجتمع المحلى . وقد أدى هذا ، منذ البداية الى بذل عناية خاصة لتأكيد اتساق المناهج وامكانية مقارنة البيانات الى أبعد حد ممكن .

الا أنه لا يزال هناك وجه آخر هام من دراسة هذا المجتمع الدولى تختص بالفائدة ، وتتباين الدراسة بدرجة واضحة ما بين المعرفة الميسرة والتى غالبا ما تكتسب من عمل يستهدف بقدر كبير التعرف على نوع معين من المجتمع والاحاطة الواسعة بالعناصر ذات الأغراض العلمية ، انها تلك المعرفة من أجل المعرفة في حد ذاتها . وما بين هذه الدراسة التى وجهت بدلا من هذا الى مشكلة مشاركة المواطن وكان الهدف منها مساندة الاجراءات الهادفة الى زيادة مثل هذه المشاركة في الشئون المدنية . ويرتبط هذا الوجه من الدراسة بطريق مباشر بآخر يتفق وأهدافى : وهو القيام في هذا الكتاب بفحص مدى إمكانيات دفع إجراءات المشاركة بطريقة فورية . أكثر من تأجيلها الى أجل غير مسمى .

وبدأ هذا العمل عند نهاية ١٩٧٤ عندما وضعت خطة لإعادة الحياة للمركز التاريخى في فايينزا وكان ما يقرب من ربع مجموع سكان هذه المدينة البالغ عددهم ٥٤,٠٠٠ ، عند منطقة أميليا روماجنا في شمال

ايطاليا يعيشون في هذا المركز التاريخى (٤) وكان الهدف من عملية التخطيط هو الوصول الى خطة من أجل ادارة ذاتية ومشاركة حقة منذ البداية · وقد بدأت بمسح اجتماعى من أجل جمع عناصر معرفة مساو لذلك الخاص بالدراسة الدولية ، الا أن مرحلة بحث فايينزا كانت تتسم بأنها بحث عملى لم يكن يهدف الى مجرد تشكيل جزء من المعلومة العلمية بل انه كان الجزء الأول والهام من المعرفة الذاتية من جانب مواطنى المجتمع · وفي الفصل الخامس أقوم بوصف تطوير هذه التجربة وفحص جوانبها الحاسمة ·

عناصر من أجل استراتيجية المشاركة

من المفيد ـ لبدء بحثنا ـ اعداد مسح مختصر عن الدراسة الدولية وقد اشتركت في هذه الدراسة فرق من علماء الاجتماع من الدول الست وظلوا يعملون سويا ما يقرب من عشر سنوات · وقد استغرق الاعداد ما يقرب من ثلاث سنوات ، وأعدت دراسات مبدئية وتم تطوير المعدات قبل دخول الفرق القادمة من الدول الأربع الأولى وهى : كندا والولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ، في أكبر مرحلة من اعداد فحوص العينة العشوائية لمجتمع واحد من كل بلد (فيما عدا يوغوسلافيا حيث تم مسح مجتمع من كل من جمهورية سلوفانيا وآخر من جمهورية بوستنيا) · وكان المواطنون المندمجون في العديد من ميادين أنشطة مجتمعاتهم ، يشكلون الموضوع الرئيس من الاهتمام ، مع تركيز خاص على اندماج المواطن الشاب في التعليم ، وهو يعتبر موضوعا على جانب من الأهمية ولا يثير الجدل نسبيا في مثل هذا البحث المقارن ·

وفي بداية السبعينات أضيف أحد المجتمعات البولندية وإثنان من ايطاليا لتكمل الصورة التى بدأت تظهر لمشاركة المواطن في البلدان الاشتراكية والرأسمالية ·

وفي الحقيقة ، كان الفريق الدولى يأمل في مواصلة العمل حتى يبدأ فيها المحاولة من أجل حث المواطنين على بذل نشاط أكثر في شئون مجتمعهم ·· الا أن هذه المرحلة لم تتم الا في المجتمعات اليوغوسلافية ، وحديثا جدا أضيف مجتمع ايطالى ثالث ·

ومن ثم يهتم البحث بالمجتمعات الثمانية التالية :

بومانفيل ، في مقاطعة أونتاريو ، كندا
جواستالا ، في اقليم اميليا روماجنا ، ايطاليا
سكوزى ، في اقليم فينيتو ، ايطاليا ·

سانت هيلين ، في ولاية أوريجون ، الولايات المتحدة ·
هورايس ، في تشيكوسلوفاكيا ·
تريزيك ، في جمهورية سلوفانيا ، يوغوسلافيا ·
كونجيك ، في جمهورية بوستنيا ، يوغوسلافيا
لوبرانيك ، في بولندا

وتتساوى تلك المجتمعات في الحجم · فكلها صغيرة ويبلغ تعداد سكانها ما بين ٥٠٠٠ الى ١٥,٠٠٠ نسمة وينتمى المجتمعان اليوغوسلافيان الى اقليمين مختلفين تماما عن بعضهما فيما يتعلق بماضيهما التاريخى ، وينطبق هذا كذلك على المجتمعين الايطاليين ، ففى كل حالة يشكل كل مجتمع بيئات اجتماعية وثقافية تعتبر مختلفة تماما

من الناحية التاريخية . وقد شكل هذا قاعدة مقارنة أرحب لانتاج تحليلي أكثر كمالا لهذين النوعين من المجتمعات في موقعيهما القوميين

وعلى أى حال، لست راغبة في تأكيد أن أكثر الانتقادات الاستهلاكية تتعلق بالحقيقة القائلة بأنه عند عرض النتائج التى وضحت لكل مجتمع .. ظهر أنها تشكل النموذج الأصلى للأمة وكما يناسبها - وأنا لا أريد الاقلال من حقيقة أنه من غير الممكن تعريف كل الاختلافات الضخمة الموجودة داخل كل أمة وذلك بالاعتماد على نموذج من مجتمع أو اثنين .

ورغم هذا فان البيانات التى ظهرت أشارت ببعض صحة نماذج معينة من الاندماج الاجتماعى والسياسى الذى يعبر تماما عن هذه البلدان وهذه النظم (٥) وقد نوقشت هذه البيانات التى قدمتها مع الدارسين وتمت دراسة تناقضها أو توافقها مع أفضل العلوم والآداب الاجتماعية لكل من هذه البلدان ، وعلى ذلك فغالبا ما أستخدم أسماء الدول أكثر من استخدامى لأسماء المجتمعات فيما أقدمه في الكتاب .

وسنعرض لأوجه التشابه والاختلاف والتى لا توجد بين النظامين فحسب بل داخل كل نظام أو داخل دولة واحدة (مثلما هو الحال مع ايطاليا ويوغوسلافيا) وذلك لمساعدة القارىء في الاعتماد على نفسه لتقييم أهميته الحقيقية وإرساء ذلك في البلد الذى يعمل ويعيش فيه مع الأخذ بعين الاعتبار للفرص التى تسمح بالعمل المباشر .

ومن أجل التوضيح في هذا المجال ، تم تنظيم العرض وفقا لثلاث نقاط أساسية ، أولها ، اعادة النظر في بنيان المشاركة الموجود ثم نناقش

العناصر التى تبدو في الحالة السائدة وكأنها تعترض المشاركة · وفي النهاية نناقش العناصر التى تبدو وكأنها تدل على امكانية ـ أو تكون حوافز من أجل ـ وجود مواطنين عاديين في المحافل التى تتم فيها مناقشة القرارات الخاصة بالمجتمع ·

بنيان المشاركة السائدة

من الواضح ، أن الافتراضات الأولية للدراسة الدولية كانت في حاجة لأن يتم تقييمها على هدى ما خرجت به الدراسة الفعلية · وعلى أى حال ، فمن الواجب القول بأننا بدأنا بأفكار معينة عن صفات المجتمعات موضع البحث · فقد كانت الفكرة الأولى تتمثل في أننا قد نجد أنفسنا نواجه بنموذجين : أحدهما يمثل البلدان الاشتراكية ، والآخر يمثل كندا والولايات المتحدة وايطاليا وهى ما تعرف بالدول الرأسمالية في الغرب ·

كما كانت الفكرة الثانية توقعنا ـ لأسباب ثقافية وتاريخية ـ ظهور اختلافات بين كندا والولايات المتحدة من جانب ، وايطاليا من الجانب الآخر ·· وانما في ظل نموذج واحد محدد ·

ولكن بدلا من تلك الصورة ، فان نتائج دراستنا وجدت تفسيرات مختلفة في جوهرها فاول كل شىء ·· ليس في الامكان تفسير البلدان الاشتراكية الثلاث عن طريق نموذج واحد ·

وفي المقام الثانى ، لا يمكننا تفسير موقف المجتمعات الايطالية الوارد في الدراسة كتباين بسيط عن النموذج الخاص بمجتمعي

امريكا الشمالية رغم أن البلدان الثلاث يتبعون النظام الرأسمالى الدارج . ونتيجة لهذا ظهور أربعة نماذج للبلدان الست في النظامين الاشتراكى والرأسمالى .

ومن الأمور التى تستحق التأكيد عليها هنا هو أننا لسنا في موقف يسمح لنا بالقول بأن ما ظهر من دراستنا للمجتمعين الايطاليين يمكننا من تخصيص نموذج يصلح لكل أوربا الغربية ، أو بالقول بأنه يصلح لدول البحر الأبيض الأوربية فقط .. حتى أنه يصبح نوعا من التعميم اذا قلنا أنه يصلح للدولة الايطالية ككل . ومع تقديرنا للوضع الايطالى .. الا أنه يجب علينا أن نثير تساؤلا أبعد . نتيجة للاختلافات الكبيرة جدا والهامة بين الشمال والجنوب في ايطاليا فانه يفضل أن ننظر الى الصورة التى ظهرت من دراستنا للمجتمعين الايطاليين في الشمال على أنها صورة تمثل الشمال فقط ، ولكن من المخاطرة الذهاب الى أبعد من هذا ولو بصفة مرحلية

وندرك بشعورنا البديهى أن مثل هذا الاختلاف أكبر من الاختلافات الاقليمية في البلدان الأخرى (بما في ذلك الأجزاء الانجليزية والفرنسية من كندا) .

وبمعنى آخر ، فان دراستنا قد أظهرت بطريقة أكثر تحديدا ، وهى عكس الافتراض الأصلى ، أن التعريف الذى يشير الى « دولة من العالم الرأسمالى » لا يكفى لتفسير حالة المشاركة المقارنة في كل من دولنا الرأسمالية الثلاث . بل والأكثر اثارة للدهشة ، أنه لا يكفى للحديث عن « الدول الاشتراكية » ، أن تعطى صورة حية في هذا المجال عن الدول التى تسير على هذا النظام ، ولو في منطقة واحدة هى شرق أوربا .

وبقول آخر ، ان العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية الهامة تعمل على تباين بنيان المشاركة .. وعلى حصر العوامل الأكثر عمومية والتى تشكل تلك النظم السياسية الاقتصادية الضخمة .

وطالما أن هدفى الأول ، ليس اعطاء تقرير عام عن البحث الدولى في هذا الفصل ولا في هذا الكتاب ، فلن أناقش هنا الوسائل المستخدمة لجمع البيانات المفصلة ولا العلاقات التفصيلية بين التباينات العديدة . ولذا فقد أشرت للقارىء الى الوثائق التى تم اعدادها بالفعل والمطبوعات التى تحت الاعداد . ولن أشير الا الى ما هو موجود بالفعل ومتصل باحتياجاتنا لفهم البنيان الحالى وامكانيات المشاركة المستقبلية

النماذج التفسيرية للبنيان الطبقى الخاص بالانغماس المدنى في مجتمعات الأمم المختلفة . تقوم الدراسة الدولية على عينة مسح لبحث عقدت فيه لقاءات مع عدد مائتى أو ثلاثمائة مواطن تم اختيارهم بطريقة عشوائية في كل مجتمع وتأتى البيانات الأساسية والأصلية ، بما في ذلك البيانات الأولية عن المشاركة من اجاباتهم على تلك المقابلات المقارنة التفصيلية والتى تتسم بالطول الى حد ما . وهناك العديد من الأسباب للاعتقاد بأن الناس يتجاوبون بصدق مع الأسئلة الخاصة بالمشاركة .

وتهتم مجموعة من بيانات المشاركة الهامة بعدد المواطنين الشباب ومقدارهم ممن اشتركوا ـ اذا كان قد حدث ـ في ثمان مناطق رئيسية في في الحياة الاجتماعية . وتهتم المجموعة الاخرى من البيانات بانواع الاتحادات الرسمية في المجتمع والتى ينتمى اليها اشخاص تلك العينات العشوائية ، اى الاحزاب السياسية ، واتحادات العمال ، والكنائس ، والاتحادات الثقافية والعامة وغيرها مما يماثلها .

وقد تم فحص تلك البيانات بعد ان وضع في الاعتبار طبقة اولئك المشتركين وغير المشتركين • وبمعنى اخر اعتبرت السمات التقليدية هى المؤشرات التى تدل على مكانة الشخص في الطبقات الاجتماعية •• واساسه في الاعتبار سواء بالنسبة لاولئك المتواجدين في انشطة المجتمع او غير المتواجدين اى : مستوى التعليم ، والوظيفة والدخل والمستوى الوظيفى والتعليمى لا بائهم• بالاضافة الى فحص سلسلة أخرى من البيانات بطريقة فورية ، تماما مثل الاهتمام دون مشاركة نشطة اكثر في الانواع المختلفة من شئون المجتمع •

ويتميز كل نموذج من النماذج الاربعة من البلدان الستة ، والتى سبق ذكرها ، عن الاخر وفقا لتباين واحد من اثنين او كليهما من التناسقات التالية : درجة مشاركة اولئك الذين يشتركون وطبقة صفاتهم • ولنفحصهم بنظام ، بادئين بمجتمعين في الولايات المتحدة وكندا مما توائم نموذجا واحدا •

نموذج أمريكا الشمالية . وعلى عكس ما إقترحته الدراسات المختلفة الأخرى والانطباعات الشعبية ، نجد أن المشاركة بالنسبة لأمريكا الشمالية ضعيفة من وجهة نظر الكم ومرتفع في البنيان على طول الطبقة الاجتماعية (٧) وبمعنى آخر ، تتزايد المشاركة في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع بين أولئك الذين ينتمون الى الطبقة الاجتماعية العليا وفوق المتوسطة ، في كل من كندا والولايات المتحدة (٨) •

وتنقسم الصفوة التى تتحكم في سلطة إتخاذ القرارات ، والتى تتكون من أكثر الأفراد تعليما وذوى المراكز الوظيفية الهامة ، والأكثر دخلا . وتنقسم الى قطاعات مختلفة بأسلوب أكثر تخصصا • وبمعنى

آخر ان القليلين هم الذين يشتركون في كل القطاعات . ولكن بسبب الروابط الطبقية القومية الموجودة بين أعضاء هذه الجماعة وبسبب أيديولوجيتهم العامة . فإن وجودهم . رغم تقسيمه الى قطاعات فإنه يشكل سيطرة متجانسة على حياة المجتمع ·

وسنحاول في جزء متأخر من هذا الفصل تقييم موقف أمريكا الشمالية عن قرب أكثر وإستخراج إفتراضات منه تختص باستراتيجيات تؤثر على المبادرات الخاصة بمشاركة المواطن هناك ·

النموذج الاشتراكى التقليدى · يبدو أن هناك أشياء كثيرة مشتركة بين المجتمع البولندى والتشيكوسلوفاكى . وتعكس حالتهم ما تصفه بعض الدراسات من أنه نموذج عام للدول الاشتراكية في شرق أوروبا اليوم(٩) ومستوى المشاركة ليس مرتفعا كذلك في تلك المجتمعات · وحقا نجده منخفضا الى درجة كبيرة في الشئون المدنية ـ وفي الشئون الحكومية المحلية السياسية والاقتصادية والحضرية ـ على عكس المشاركة في شئون المجتمع الثقافية . فإننا نجدها مرتفعة بشكل غير عادى على عكس ما يوجد في مجتمعات أمريكا الشمالية ·

من الواضح ان الطبقة ، كما نعرفها في البلدان الرأسمالية ، قد اختفت في هذين المجتمعين الاشتراكيين ، فالمشاركة أكثر ارتباطا بالخبرة الشخصية ، والاهتمام بالسياسات وبالمشاركة في الحزب وبالانجاز التعليمى الشخصى اكثر من كونها مشروطة بعوامل مثل الحالة الوظيفية ، والدخل والاساس الاجتماعى · ولا تعتمد المصلحة الشخصية في الشئون المدنية المحلية والشئون السياسية المحلية على طبقة الفرد الاجتماعية كما وأنها ليس بالضرورة أن تتشكل سواء بالوضع

الاجتماعى او الثروة · وفي الواقع اننا نجد في المجتمع التشيكوسلوفاكى علاقة سلبية بين مستوى تعليم الاب ودرجة اشتراك الشخص الذى اجريت معه المقابلة ، في الحياة الاجتماعية · ورغم هذا ، فمن الواجب ان نؤكد ان ما اطلقنا عليه النموذج الاشتراكى التقليدى يصف الموقف حيث تقل المشاركة وحيث يبدو وكأن بنيان المجتمع ، ولد على المستوى المحلى ، بعيدا عن الناس بصفة عامة ·

النموذج الاشتراكى اليوغوسلافى يبدو أن أيا من المجتمعين اليوغوسلافيين لا يناسبان مصطلحات النموذج السابق · وهذا هو الواقع حقا فيما يتعلق بمقدار مشاركة المواطنين والتى أثبتت . في كل شىء عدا شئون المجتمع الثقافية . أنها أكبر عما هى عليه في الحالات السابقة · ويشترك المجتمعان اليوغوسلافيان مع المجتمعات التشيكوسلوفاكيةوالبولندية في صفة أنهم ليس بهم التقسيم الطبقى التقليدى والذى يشكل المشاركة · ومرة أخرى يمكن الاشارة الى مدى أهمية التعليم إلا أنه لا يرجع الى الأساس الاجتماعى كما هو الحال في الغرب · ورغم هذا فان نسبة المشتركين تجعل في الامكان القول بأن الموقف اليوغوسلافى أكثر إيجابية عنه في أى مجتمعات اشتراكية أخرى · أى أننا وجدنا نموذجا حيث تقترب المؤسسات العامة من الشعب أكثر ومفتوحة أكثر · أو بالعكس . يمكن القول بأن الناس متورطون أكثر ومتواجدون في كل مجالات أنشطة المجتمع فيما عدا مجال الثقافة ·

وستتاح لنا الفرصة لمشاهدة مجالات أخرى تصور هذا الموقف في المجتمعين اليوغوسلافيين ـ فعلى سبيل المثال . إن الاحساس بالقدرة

على التأثير على شئون المجتمع ـ والتى وبكل تأكيد تشكل مؤشرات هامة لإثارة المشاركة ٠

وفيما يتعلق بالموقف في المجتمعين اليوغوسلافيين فعلينا الاشارة مرة أخرى الى أن هاتين المنطقتين تختلفان تماما في مجالاتهما التاريخية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك في حالتهما الاقتصادية الحاضرة ٠ فتريزيك المجتمع السلوفانى يعتبر مستقرا وفي وضع اقتصادى مرض الى حد بعيد ٠ فله تاريخ طويل نسبيا في التطور الصناعى ٠ على حين نجد أن كونجيك وهو مجتمع البوستنيان ، أكثر فقرا سواء في التطور السريع ، أو في عملية التحديث والتصنيع ٠ ونجد أن المجتمع السلوفانى تسوده التقاليد الكاثوليكية على حين يتسم المجتمع البوستنيانى بوجود العديد من الديانات ، حيث كان الاسلام أكثرهم سيادة وأهمية ٠ وعلى حين إستمرت الكاثوليكية الرومانية تسود في تريزيك ، نجد أن الملحدين يفوقون الآخرين في مجتمع كونجيك الأصغر والأكثر تحمسا سياسيا ٠ وعلى ذلك فإن إفتراضنا يقوم على أن نموذج المشاركة الذى يوائم كلا من تلك المجتمعات يسرى في كل يوغوسلافيا رغم اختلافاتها الاقليمية والعرقية بل واللغوية ٠

ويرتبط النموذج إرتباطا وثيقا بمصطلحات أهم مظهر من مظاهر التجربة اليوغوسلافية وأكثرهم إثارة : ألا وهو الادارة الذاتية وأساسا في المجال الانتاجى ٠ ويمكن إعتبار التأكيد على الادارة الذاتية الإقتصادية أحد العوامل التى حددت وما زالت تحدد الحالة اليوغوسلافية التى ما زالت تثير الاهتمام ٠ إلا أنه يبدو واضحا من استنتاجاتنا المقارنة أن الحافز في الاشتراك في صنع القرار أن الناس يستوعبون خلال تجربتهم في العمل ، لم يظل مقيدا بالقرارات المتصلة بالعمل رغم أن الناس

ليس لديهم الفرصة ، بنفس القدر ، لإدارة شئونهم في قطاعات الحياة المدنية ، رغم التصريحات الرسمية بشأن ادارة المجتمع ذاتيا ٠

النموذج الايطالى ٠ لقد أشرنا فيما سبق الى أن النموذج المعروض من المجتمعين الايطاليين ، يختلف عن المجتمعين الآخرين في النظام الرأسمالى ، أحدهما من كندا والآخر من الولايات المتحدة ٠ ورغم هذا ، ففى هذه الحالة لا نجد أن الاختلاف بين في درجة المشاركة مثلما هو الحال في المجتمعات الاشتراكية ٠ ويتشابه قلة عدد المشتركين في المجتمعات الرأسمالية الثلاثة رغم أن مشاركة الشعب في أوجه أنشطة المجتمع المختلفة تميل لأن تكون أقل في المجتمعات الايطالية عنها في أمريكا الشمالية ، حتى فيما يتعلق بالنشاط السياسى ٠

وقد تثير الحقيقة القائلة بانخفاض المشاركة السياسية ، دهشة الكثيرين حيث يسود الاعتقاد بان الايطاليين سياسيون بدرجة كبيرة ٠ والواقع ان الموقف الايطالى يتميز بالوجود الفعال للاحزاب السياسية المتنافسة تقليديا ، ليس في تلك القطاعات فحسب حيث يوجد الانقسام الحزبى تقليديا وانما في الجماعات وكذلك في المجالات الثقافية المختلفة (١٠)إلاأن اكتشافاتنا ليست مثيرة للدهشة في الواقع ، توضح الدراسات الاخرى ندرة المشاركة في السياسات الايطالية ومن ثم ففى هذا المجال الهام نجد ان المجتمعين المذكورين في الدراسة لا يشكلان حالات مثالية للنموذج الايطالى ٠

وتعتبر جاستالا نموذجا للادارة الشيوعية الاشتراكية ، وكان بحكمها في نهاية القرن الماضى إحد العمد الاوائل في الاشتراكية ، وكانت تعتبر الاولى من بين المدن الصغيرة ، على حين نجد ان سكورزى

. وهو المجتمع الاخر ، كان دائما تحكمه التقاليد الكاثوليكية والديمقراطية المسيحية وتحكمه اغلبية كبيرة من الديمقراطيين المسيحيين (١١) الا اننا نجد: انه في كلتا المدينتين المختلفتين سياسيا ، مشاركة قليلة في انشطة الحزب كما هو الحال في القطاعات المدنية الاخرى . . ومن ثم ، نجد ان هذه المشاركة مستقلة عن العرف السياسى التاريخى والقوى التى تتحكم دوما في حياة المجتمع . وسنعود في الفصل الخامس للحديث عن معنى هذا بالنسبة لانواع اجراءات مشاركة المواطنين التى اتخذت في ايطاليا .

ان ما يميز الموقف الايطالى عن قرينه في امريكا الشمالية هو الحقيقة القائلة بان البنيان الطبقى القوى الذى كان موجودا في ايطاليا والمرتبط بالمشاركة المتباينة لا يتواجد الان . حقا مازال البنيان الطبقى موجودا هو نفسه الا ان صلته السابقة بمشاركة المجتمع قد انفصمت . وهذا يناقض النماذج في كل من امريكا وكندا بطريقة واضحة .

وقد ظهرت صفة عامة الى جانب الاختلافات بين جاستالا وسكورزى (١٢) ولا تظهر اعلى طبقة اجتماعية - وفقا لاسس الوظيفة والدخل . بوضوح بين اولئك المندمجين بنشاط اكثر في القطاعات الحضرية والاقتصادية والسياسية الهامة في حياة المجتمع ; وقد يجد الشخص في معظم الامثلة ان اولئك ذوى الوظائف الصغيرة والدخول المتوسطة من بين الاشخاص الاكثر تورطا ، ونجد ان الفئات الوظيفية الممثلة هى الطبقة الكادحة وطبقة الموظفين . ويبدو هذا تفاوتا في ديناميكية المشاركة الطبقية .. أكثر من كونه اختلافا في الطبقة في حد ذاتها ، طالما يرتبط التعليم سواء بالوظيفة والدخل في ايطاليا ومثله في الولايات المتحدة وكندا

ويعتبر هذا التباين بالنسبة للطبقة مثيرا لدهشة اولئك الذين يتصورون ان كندا والولايات المتحدة مجتمعات ضعيفة طبقيا وان المجتمع الايطالى مرتفع طبقيا . والحقيقة هى انه في المجتمعين الايطاليين ، خاصة في جوستالا ، نجد ان العلاقة بين الوضع الاجتماعى الحالى والاساس الاجتماعى ليس بنفس القوة التى هى عليها في مجتمعات امريكا الشمالية

ولا تشكل الحقيقة الهامة لندرة المشاركة قرينة على وضع الرأسمالية التقليدية التى مازالت موجودة في المجتمعات الايطالية ، كما وان قلة المشاركة تميز احد نموذجى المجتمع الاشتراكى . الا ان الطبقات السفلى في المجتمعات الايطالية لا تسود في انشطة المجتمع مثلما هو الحال في مجتمعات بولندا وتشيكوسلوفاكيا

ولم يعد للطبقات التى كان لها السيطرة التقليدية ، وهى الطبقات العليا وفوق المتوسطة ، الاشراف الكلى على المستوى المحلى في المجتمعات الايطالية مثلما هو الحال في محتمعات امريكا الشمالية . ورغم هذا ، فلا يسمح لنا بالاشارة الى أن المجتمعات الايطالية أكثر انفتاحا أو تمتعا بالمساواة عمن سواها رغم الوجود المتساوى تقريبا لكل الطبقات الاجتماعية . ولم تعد مختلف الجماعات والطبقات المتوسطة والسفلى وكذلك مثل معظم تلك التى تقف بين الطبقات المعروفة ، تمثلها صفوة السلطة التقليدية ، ولكنها مازالت تمثل اكثر من ان تتواجد هى نفسها . ومن هنا ، يظل التساؤل عن الكيفية والوسيلة التى يمكن بها اعطاء الحق لكل شخص في التمثيل الشخصى .

وتوحى ندرة المشاركة في ستة من المجتمعات الثمانية باجراء فحص اعمق لاولئك الذين لا يشاركون في اى مجال في الشئون المدنية

ولاولئك الذين ابعدوا من الحياة الاجتماعية . وعلاوة على ذلك ، فان عدم الحضور هذا يؤدى الى عدم الاشتراك في العضوية ، خاصة العضوية النشطة ، في جمعيات المجتمع المنظمة رسميا .

وعلى وجه الخصوص ، ظهر ان التحليلات المختصرة لاولئك المشاركين والتى تتضمن الطبقة الاجتماعية (في مجتمعات العالم الرأسمالى) والصفات الاجتماعية (في مجتمعات العالم الاشتراكى لأولئك الذين لا يشاركون ، ظهر انها معكوسة ، ولهذا السبب اعدت ابحاث اكثر عن الصفات الاجتماعية - الديمغرافية مثل الجنس والسن لمعرفة اذا ما كانت لها اهمية في تمييز الجماعات الحدية تماما او باستمرار ، واذا ما امكن هذا ، فلمعرفة ما اذا وجدت نماذج معينة من السلوك تتناسب مع تلك الجماعات للمجتمعات التى تتميز بنوعين ضخمين من النظم او لنظمهم الفرعية المتتالية .

ومن الضرورى - قبل الدخول في هذا الموضوع - اعداد قدر اكثر من المعلومات العامة . وقد وجد ، في كل المجتمعات موضع الدراسة ، درجة كبيرة من الترابط بين نوعى المشاركة التى نعمل على تجميع بيانات عنهما : المشاركة والاندماج في اعمال المجتمع ، والمشاركة فيما يطلق عليه الجمعيات الرسمية من المجتمع نفسه . وحقيقة الامر انهم مترابطون في كل العينات .

وعلى ذلك ففى نيتى استخلاص ، في الصفحات التالية ، معلومة هامة من الدراسة الدولية ، لاتفاق استراتيجيات المشاركة . وساركز الانتباه اولا على الاندماج في الانشطة السياسية والحكومية المحلية، وعلى

الشئون الحضرية وسياسة المجتمع الاقتصادية عن المجالات المدنية الاخرى ·

الحدية في الدلالات الاجتماعية الديمغرافية · ان حقيقة ندرة المشاركة لتكتسب اهمية اكثر عندما يفحص الشخص النماذج وفقا لنوع الافراد موضع البحث · وعموما ، فقد وجد ان السيدات اقل تواجدا من الرجال في كل مجالات المجتمع وفي كل الجمعيات الرسمية (فيما عدا الدينية في بعض المجتمعات) · وتتفاوت ضخامة تلك الاختلافات من مجتمع لمجتمع ومن مجال الى مجال وعامة ما تقل مشاركة النساء النشطة في الامور المتصلة مباشرة بالحكومة والسياسات المحلية عن مشاركة الرجال · ولن يختلف الموقف اذا ما فحصنا الرجال والنساء الذى ينتمون الى القوة العاملة فحسب عنه اذا ما فحصنا كل الرجال والنساء ·

وبمقدور الانسان في الدول الاشتراكية الخروج بمفهوم ، اكثر لهذا الموقف على ضوء ان الاندماج في تلك المناطق مرتبط بدرجة كبيرة بالمصلحة السياسية وبعضوية الحزب · ورغم ان النساء اظهرت في ثلاثة مجتمعات اشتراكية من بين اربعة (المجتمع البولندى وإثنان من البولندى) اهتماما بالسياسة الا ان تواجدهم في الحزب اقل نسبيا بكثير من الرجال · اما في المجتمع الرابع ، وهو المجتمع التشيكى فقلة عضوية النساء في الحزب تدل على قلة الاهتمام بالسياسة ولكن ليس اقل من الاهتمام الذى يظهره الرجال في الشئون السياسية · والاشتراكية في حد ذاتها لم تعمل بعد على تحويل عالم الرجال من السياسات والحكومة المحلية الى عالم تتساوى فيه الأجناس ولا توجد هذه المساواة الا في تشيكوسلوفاكيا ، الا ان السبب الواضح لهذا هو ان العالم لم

يبد . سوى القليل من الاهتمام حتى للرجال · ونحن نجد ان البنيان الحكومى والسياسى في المجتمع المحلى في تشيكوسلوفاكيا مسيطر عليه من اعلى اكثر مما يحدث في بولندا (عن طريق الحزب وما يسمى اللجان القومية التى تسيطر على المحليات)

ويعتبر الحد النسائى في أعمال المشاركة بمجتمع كوجنيك ، وهو مجتمع في بوسنتيا، هو أقل حد للمشاركة في كل المجتمعات الاشتراكية الأربعة ، وهذا يوضح التغيير الجذرى الذى ظهر في هذا المجتمع ، حيث كانت النساء مجرد تابعات في المذاهب الرسمية لثقافتهم الدينية حيث كانت تبعية المرأة في المجتمعات الأخرى كانت تتم بطريقة غير رسمية أكثر · ويمكن القول ان مصلحة النساء والرجال على حد سواء ترجع من إيقاعات تحول المجتمع · وقد حدث إصلاح سريع في مجالات الاقتصاد والاسكان والأحوال الحضرية بشكل عام في كونجيك ، ورغم هذا ما زالت أقل بكثير من مثيلاتها في تريزيك ، وهو مجتمع سلوفانى ·

ومرة أخرى يمكن القول، أنه في البلدان غير الاشتراكية نجد أن العنصر المشترك بين المجتمعين في أمريكا الشمالية ومجتمعى إيطاليا هو عدم وجود المشاركة الشعبية في الأنشطة الحكومية والسياسات المحلية ، خاصة من جانب المرأة إلا أن النساء في المجتمعات الكندية والأمريكية غالبا ما تتواجد في أوجه النشاط الثقافى والترفيهى ، ونجد أن النسائى في المجتمعات الايطالية أكثر من الرجالى في أوجه نشاط الكنيسة ·

ومن ثم ، يمكن الحديث عن الحد السياسى للنساء في المجتمعات

الرأسمالية إذ أنه حتى لا يختلف باختلاف الوظيفة . أى أنه لا يرتبط فقط بربات البيوت ٠

سنعود فيما بعد الى المصلحة، حتى لو لم تكن فعليه، سواء في الشئون المدنية والسياسية والتى تعبر عنها النساء في تلك المجتمعات ، وكذلك مصلحتهم في ضرورة اعلامهم بالاحداث التى يهتمون بها ٠ ومن المهم حاليا ، ان نؤكد نقطة هامة سنعود اليها فيما بعد ٠ ان مستوى تعليم النساء اللاتى تضمنتهن العينات التى نوقشت في المجتمعات الثمان كلها ، سواء شرقية أوغربية، اقل بصفة عامة عن مستوى الرجال ٠ وكما لاحظنا سابقا ، سواء في البلدان الاشتراكية والرأسمالية ، أن مستوى التعليم مرتبط الى درجة كبيرة بالاهتمامات المدنية ٠٠ وهناك عامل ، وسط هذا الارتباط ، نطلق عليه الثقة بالنفس نجد ان النساء فيه اقل من الرجال ٠ ومن ثم ، يمكننا التنويه بان النساء مازلن في كل مكان يشكلن جزءا منفصلا وثانويا في المجتمع وليس هناك تباين ضخم في هذا المجال من نظام سياسى لاخر : فهذا هو الحال داخل مضمون الندرة الشامل للمشاركة ، وفي مجتمعات يوغوسلافيا التى تتميز بقدر اكبر في المشاركة ٠

وعلى اى حال ، فهنا عامل ايجابى ٠ اذ نجد ، فيما عدا استثناء واحدا ، ان عددا ضخما من النساء في كل مكان يهتم بمظاهر الحياة الاجتماعية ، المختلفة ، بما في ذلك الاحداث السياسية والتى من المعتاد ان يسيطر عليها الرجال ٠

(وهذا الاستثناء يوجد في تشيكوسلوفاكيا ، حيث لا يهتم الرجال كثيرا) وهذا يعطى الفرصة للانسان ليفهم ان الظروف يمكن تغييرها ،

اذ يمكن ان تصبح النساء ، بسبب مصالحهن الموجودة بالفعل نقطة يمكن الرجوع اليها في المشروعات المستقبلية لبدء عمليات حاسمة . وليس بمقدور اي شخص الوصول الى هذه النتيجة بسهولة الا على ضوء البيانات الخاصة بانخفاض مستوى مشاركة النساء النشطة .

وليس الإبعـــاد العام للنساء من الشئون المدنية هو الا بعاد الوحيد في هذا الشأن ، فلنرجع الى ابعاد اخر يتضح اكثر عند فحص العلاقة بين السن والمشاركة .

فالاشخاص الذين يدخلون ضمن العينات يتم تصنيفهم وفقا لثلاث مراحل للسن : الشباب الصغير ، من سن الثامنة عشرة حتى الثلاثين ، متوسطو العمر ، وهم من سن الواحد والثلاثين حتى الستين ، كبار السن ، وهم اولئك البالغة اعمارهم الواحد والستين او اكثر . ويظهر بوضوح وجود الجماعتين الأوليين في اوجه النشاط المدنية والمنظمات الرسمية ولكن هذا النشاط يختفى بسرعة بالنسبة لكبار السن . ومرة اخرى ، يصعب تحديد نماذج معينة وفقا لنظام سياسى معين . ولنفحص الالتزام السياسى للمجتمع كمثال توضيحى .

يختلف الموقف بالنسبة للصغار . فهم يشتركون في السياسات المحلية سواء في المجتمع الكندى او البولندى واحد المجتمعات الايطالية (جواستالا) تقريبا بنفس درجة متوسطى العمر . الا ان نسبة تواجدهم تقل في مجتمعات كل من الولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا وبوستنيا . في حين نجدهم اكثر تواجدا في المجتمع الايطالى الاخر عن متوسطى العمر .

اما بالنسبة للكبار ، فنادرا ما يلتزمون سياسيا ، فوجودهم نادر في المجتمعين الايطاليين ، وتأتى نسبة وجودهم في مجتمع بوستنيا بعد ذلك ويتم اقصاء كبار السن بنسبة أقل ، في المجتمعين في امريكا الشمالية (ويقل هذا الابعاد في المجتمع الكندى عنه في الولايات المتحدة) . وتشكل المجتمعات الاخرى مكانا متوسطا بين اقصى السلبية وهى ايطاليا ، واقصى الايجابية في امريكا الشمالية .

وتؤيد البيانات التى ظهرت بالنسبة لقلة الاهتمام النسبية والرغبة في الحصول على معلومة بشأن المظاهر المختلفة من شئون المجتمع النتيجة هي ان كبار السن اقل تورطا عن كل جماعات السن . الا اننا ومرة اخرى نجد ان كبار السن في مجتمعى امريكا الشمالية ملتزمون بقوة اكثر من قرنائهم في اى مكان اخر .

ويؤدى موضوع الثقة بالنفس الى شعور بالتحلل من الغبء بان كبار السن هم اكثر الجماعات المساء اليها ، اى انهم اقل جماعات المجتمع ثقة بالنفس ، انه لمن المهم ان نذكر في هذا المجال ان عيناتنا تشير الى ان كبار السن في كل المجتمعات اقل تعليما من غيرهم ، فالتعليم ينمى الثقة بالنفس في كل شخص في بلداننا ومجتمعاتنا .

ومن الصورة التى برزت إتضحت صعوبة تعريف الحدية بالنسبة لكبار السن . اذ ان التشابه في مواقفهم في اكبر نوعية من النظم السياسية (وفي واقع الامر ، تعتبر الاوضاع الرأسمالية في امريكا الشمالية وايطاليا هما قطبا المعارضة) يبرز نقطة على جانب من الاهمية . ولا يعتبر اندفاع تلك المجموعة من كبار السن من حياة المجتمع مجرد نتيجة لنوع من الاستغلال الذى يمارس على اناس داخل مجتمع رأسمالى

وبمعنى اخر ، نجد ان عدم الاكتراث بكبار السن وبخبرتهم او عدم الاهتمام بهم لانهم لم يعودوا قوة منتجة ومن ثم ليسوا مفيدين للمجتمع ، يؤدى الى التعبير عنه سواء في النظم الاشتراكية او الرأسمالية بل يمكننا القول بأن هذا أصبح سمة بل فلسفه تغلغلت في كل النظم السياسية وذلك لأنها تتخلل الحضارة الحديثة واضعة شروطا لكثير من قيمها . دون النظر الى النظام .

ورغم هذا ، فقد يجادل البعض بالقول بأن عدم وجود اناس من كبارالسن من مجال الحياة الاجتماعية للمجتمع يشكل ظاهرة طبيعية . وهذا يرجع الى حقائق فسيولوجية وبيولوجية للسن وهذا هو السبب الذى من أجله لا يختلف عدم وجود كبار السن المدنى باختلاف النظم السياسية .

ومن الأفيد ، لإختبار مثل هذه التأكيدات ، فحص نتائج تحليل المجتمعات الايطالية التى تأخذ في الاعتبار سن الأشخاص ، مستوى تعليمهم ، ودخلهم وتورطهم في عملية المشاركة .

وأظهرت النتائج ان عدم المشاركة قد ظهرت بجلاء مع كبار السن ذوى مستوى التعليم والدخل المنخفض وبالطبع يعنى هذا الغالبية العظمى منهم . والجزء الصغير جدا من القلة الكبار في السن ممن يتمتعون بدرجة عالية من التعليم والدخل لا يشارك (١٣) وهذا يبدو كافيا لنضع جانبا النتيجة « الطبيعية » لجدل السن .. وسيصعب تدعيم الجدل بحيث لا يجب أن تكون محاولة إثارة أو منح الفرص لكبار السن للمشاركة في حياة المجتمع ، هدفا .

العوامل المانعة للمشاركة

وبعد فحصنا لصورة الموقف المعاصر المتضارب قوميا فيما يتعلق بالمشاركة. وصلنا الى نتيجتين مختلفتين وهامتين . اولا ، فيما يتعلق بالمشاركة والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، نجد ان المجتمعات موضع الدراسة الدولية شهدت مواقف متباينة الى خد كبير بحيث تثير نماذج تفسيرية عديدة رغم اختلافهم عن الانقسام التقليدى للنظم السياسية الرأسمالية والاشتراكية . والاكتشاف الثانى يتمثل في أنه بالنسبة للمشاركة والمتغيرات الديمغرافية نجد أن التشابه يسود على أوجه الاختلاف والتشابه والتى وجدت النساء وكبار السن في المجتمعات الثمانية كلها يشكلون مجمموعتن اجتماعيتين تهيل لان تكون حدية . علاوة على ذلك ، تختلف هاتان المجموعتان عن بعضهما في هذا التحديد . فبالنسبة لقضية النساء ، فنجد اهتماما ، في معظم الجهات ، بالمشاركة التى ، كما افترضنا ، تسمح للشخص بافتراض مدى سهولة تغيير وضعهم . وعلى أى حال . فاننا نجد في قضية كبار السن ، شعورا ذاتيا بالانعزال مما ينجم عنه اللامبالاة .

واذا ما استثنينا مجتمعى يوغوسلافيا ، فسنجد انتشار قلة المشاركة بصفة عامة . ومن المهم ، بغض النظر عن هذه النتيجة والتى قد تثير دهشة القارىء ، ان نحاول معرفة اى العناصر تلك التى منعت المشاركة في تلك المجتمعات .

لقد ساعدتنا ظروف شيئين الى خد كبير في فهم وضع المشاركة الحالية في المجتمعات موضع الدراسة . وسنجمعهم سويا حيث يشكلون بيانات / عوامل مكملة : تفاؤل أو تشاؤم افراد العينات فيما يتعلق

باستماع ممثلى الحكومة المحلية ، اذ ما اتجه اولئك الافراد بمشاكل تحتاج الى اجراء من الاخرين والشعور بالسلطة او اللاسلطة في القدرة على التأثير في حل مشاكل المجتمع (١٤) .

وقبل كل شيء ، فلنفحص تلك الاتجاهات في المجتمعات الثمانية . فبالنسبة للاول - سواء استمع ممثلو الحكومة المحلية بتجاوب او من عدمه - سنجد اننا اذا ما نظرنا الى سخرية التجاوب السلبى ، ان اقل العينات الساخرة توجد في المجتمعات الكندية واليوغوسلافية ، وتأتى بعدها تلك الموجودة في الولايات المتحدة . ويتميز اولئك الذين تضمهم العينات من تشيكوسلوفاكيا وبولندا بقدر كبير ومماثل من السخرية ، بينما نجد ان العينتين الايطاليتين هما الاكثر سخرية .

وغالبا ما يعتبر الموقف المتشكك تجاه السلطة الشعبية موقفا دائما وثابتنا بين الشعب الايطالى ، وهذا ناجم عن السلبية التى دامت قرونا والتجارب التاريخية للاستغلال . وكما سنرى في الفصل الخامس سنجد أن هذا الافتراض ، على ضوء النتائج التى ظهرت في الدراسة الأخرى المنفصلة عن المجتمع الايطالى في فاينزا ، مشكوك فيه . ففى إمكان الأحداث ، خاصة تلك التى تمس المجتمع عن قرب ، التأثير على هذا الاتجاه . فهو أبعد ما يكون عن الثبات حتى اذا ما كان منتشرا الآن .

ومرة اخرى نجد انه فيما يتعلق بالشعور بقدرة الشخص على التأثير على قرارات المجتمع ومن ثم يساعد في حل مشاكله ، نجد ان المجتمعين اليوغوسلافيين يكشفان عن اكثر المواقف ايجابية ، ثم يأتى بعدهما

المجتمعات في أمريكا الشمالية · وفي هذا الشأن ، نجد أن مستوى المجتمعات التشيكوسلوفاكية والبولندية أقل مستوى ممكن ·

ويتفاوت المجتمعان الايطاليان اذ يقترب مجتمع سكورزى من المستويات الايجابية نسبيا في امريكا الشمالية على حين يقترب مجتمع جواستالا من المستويات السلبية نسبيا في بولندا وتشيكوسلوفاكيا ·

ونجد ، بدراسة هذين النوعين من البيانات سويا ، ان احد النماذج وجد مناسبا لمستوى المشاركة المرتفع الى حد ملحوظ في يوغوسلافيا · وهناك نجد ان الاخير متصل بمستوى منخفض من نقد المواطن وباعلى مستوى من شعور المواطن بقدرته على التأثير في القرارات · انه لمن المهم ابداء ملاحظات اكثر في هذا الشأن · واذا ما نحينا جانبا فئة واحدة (وهى النساء ذات المستوى التعليمى المنخفض في مجتمع بوشنى) سنجد ان النتيجة العامة للشعور بالقدرة على اتخاذ قرارات في المجتمع المحلى تؤكدها التحليلات التفصيلية ذات المتغيرات العديدة بطريقة لا يصدقها عقل · واذا وضعنا في الاعتبار كل مستويات التعليم ، والجنسين لكل جماعات الأعمار المتعددة ، سنجد أن المجموعات الفرعية الناجمة في المجتمعين اليوغوسلافيين (مع هذا الاستثناء الوحيد) وصلت الى مستوى الشعور بالتفوق على كل الجماعات المنافسة الأخرى من كل المجتمعات الأخرى ·

وثبت أن شعور الفرد بقدرته في التأثير على قرارات المجتمع وأن إمكانيات هذا متوفرة ، ومرتبط تماما بمستوى التعليم في كل المجتمعات على وجه التقريب ، بما في ذلك المجتمعات اليوغوسلافيان · ويمثل المجتمع البولندى وبوجه خاص التشيكوسلوفاكى الاستثناء في هذا

المضمار . إذ يشعر ذو التعليم العالى بالعجز مثله في ذلك مثل من لم يحصل إلا على قدر قليل من التعليم .

واذا ما قارنا اولئك ذوى التعليم العالى والمتوسط في المجتمعات الأربعة من النظام الرأسمالى، سنجد مستويات مشابهة بالشعور بالقـدرة ويقل عدد اولئك المتمتعين بالشعور الايجابى على قدرتهم في المجتمعين الايطاليين عنهم في المجتمعين في امريكا الشمالية . ومرجع هذا امران . اولهما ، ان مستوى التعليم بين الشعب الايطالى اقل منه بين شعوب امريكا وكندا . ثانيهما ، ان اولئك ذوى التعليم القليل في كل من عينتى المجتمع الايطالى ، بما في ذلك جواستالا حيث كان (ومازال) يوجد حكومة يسار محلية من الشيوعيين والاشتراكيين ، يشعرون بانهم لا يتمتعون بالقدرة على التأثير اكثر من قرنائهم من قليلى التعليم في المجتمعين في امريكا الشمالية .

ولنتجه الان الى الارتباطات بين تلك العوامل والمتغيرات . وغالبا ما يقل شعور النساء في كل المجتمعات ـ فيما عدا في الولايات المتحدة ، بانهم في مركز يسمح لهن بالتأثير عن الرجال ، كما وان النساء متشائمات بشأن استعداد ممثلى الحكومة للاستماع لهن .

وفيما يتعلق بكبار السن ، فاننا نجدهم في كل المجتمعات اكثر تشاؤما عمن سواهم من مجموعات الاعمار الاخرى . والسمة الرئيسية لموقف كبار السن فيما يتعلق بامكانية استماع ممثلى الحكومة المحلية لهم تتمثل في النسبة المرتفعة لاولئك الذين يرددون بان ليس لديهم اية فكرة ؛ اى انهم لا يعرفون او غير قادرين على القول . وفي معنى اخر ، يحتاج كبار السن شعورا بانهم بعيدون عن حكومتهم المحلية اكثر من

السخرية في هذا . وقد ثبت صغر حجم الشعور بالقدرة على ممارسة بعض التأثير اذا ما قورن بشعور الاصغر سنا .

ومن ثم ، فان اعتبار تلك الاكتشافات يعود الى الاستنتاج بان هذه الانواع من وجهات النظر تؤثر بالفعل على المشاركة . ففي الواقع . نجد انه من الصعب الاعتقاد بامكانية دفع او اغراء اولئك ممن يشعرون ان مطالبهم واراءهم لن تؤخذ في الاعتبار ، للمشاركة في الشئون المدنية .

تقييم مستوى المعلومة . لقد تم جمع بيانات الدراسة الدولية على اساس الافتراضات السائدة . والتى تكونت على اساس نتائج الدراسات الاخرى ، والبيانات في العلوم الاجتماعية . وعلى الاحساس المشترك .

وتتناول مثل هذه النظرية امكانية ايجاد صلة بين درجة المعلومة التى يحصل عليها الناس بشأن مشاكل وأحداث المجتمع ومشاركتهم في الشئون المدنية . وفي حقيقة الامر ، فمن المسلم به دوما ان تكون هذه المعلومة قاعدة هامة وحاسمة من أجل المشاركة فبإمداد الأفراد بمعلومات أوفى عن الشئون المدنية نبدأ بإثارة مشاركة أكثر وهكذا يستمر الايمان بالديمقراطية .

وعلى ذلك ، فاننا نجد في هذه الدراسة . نوعين من الموضوعات المرتبطة بهذه النظرية معروضان : كم فردا يعتبر نفسه اعلم بقدر كاف عن احداث المجتمع ، وكم مهتم بتلقى معلومة او في كل من القطاعات الرئيسية من حياة المجتمع (ويسأل عنها منفصلة)

ويتباين الناس ، فيما يتعلق بالشعور بقلة المعلومة او كثرتها ، من

مجتمع الى مجتمع ، وكذلك داخل المجتمعات · وعلى اى حال · فان هذه الاختلافات لا ترتبط بالبيانات في درجات المشاركة · ويعطى المجتمعات الايطاليان نموذجا لهذا · فهما يتشابهان في مفاهيم مقدار المشاركة وفي التركيب الطبقى ، فقد اعطوا نتائج متناقضة · ففى مجتمع جواستالا توجد اقل نسبة من افراد المجتمع ممن يعلنون انهم وصلتهم معلومة جيدة على حين نجد ان المعلومة في مجتمع سكوزرى ضعيفة للغاية ·

وعلينا ان نبرز هنا ان الترابط المهمل بين الاحساس بالاعلام الجيد ومستوى المشاركة ليس بالاهمية في حد ذاته كاهمية ما يمكن ان يعنيه بالنسبة لمجهودات المستقبل في اثارة المشاركة · وفي الحقيقة ، وكما يعلم كل انسان الا أنه يتناساها، انه لا يتساوى أن يعلم الفرد عن الحدث بقيامه بدور فيه ، الا ان الغموض الذى يحيط بالمعلومة يبدو وكأنه يقر النظرية القائلة بأنه يكفى توفير معلومة وثيقة الصلة من أجل نشر مشاركة المواطنين ·

حقيقة أن معرفة ما يحدث في المجتمع ، ويدخل ضمنه أمور تخفيها أسرار بيروقراطية الرسميين ، لأمر هام · إلا أنه ما زالت إكتشافاتنا تظهر أنه من غير الكافى إمداد الناس بالمعلومة لتظهر المشاركة ·

الشعور بعدم المقدرة وعدم الكفاءة للقيام بدور في اتخاذ القرارات · لقد أجرينا فحصا على استجابتين تشكلان دليلا على القدرة على اتخاذ القرار · إحداهما الخاصة بالتشاؤم أو النقد من اناس يواجهون مديريهم ،

المحليين والأخرى تتمثل في شعور عدم قدرة الشخص في التأثير على حلول مشاكل المجتمع · ونحن ننظر الى مثل هذه العوامل على أنها مكملة . طالما تساعدنا كلتاهما في فهم مواقف الأشخاص التى توضح العلاقات الايجابية أو السلبية بين الشخص والمجتمع الذى ينتمى اليه ·

وتدك العوامل التى نحن بصدد فحصها الآن ، وربما تكون أكثر من سابقتها ، على نوعية شخصية الأفراد ، أى ، ما الذى يمكن أن ينهى الوضع النفسانى والاجتماعى ·

ونحن لا نتعامل ، فى مثل هذه الحالة ، مع بيانات من مجرد جانب واحد من تجارب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ، بل مع تحليل أكثر تعقيدا لسلسلة من الاستجابات . ويواجه أولئك الذين يتم مقابلتهم . فى كل المجتمعات ، أكثر من مائة تقرير يختص بالاقناع أو النظرة الشخصية ، مثل « ان الناس بطبيعتهم طيبون » أو أفضل القيام بأعمال معتادة عن أنى أواجه مشاكل جديدة دوما » عندئذ يسألون عن مدى موافقتهم لأى من تلك التقارير أو عدم موافقتهم لها .

وتظهر الاجابات — عن عامل التحليل — فى كل مجتمع (كما أخذت كلها سويا) لأربعة وعشرين من التقارير ، ترابطا قويا يتعلق بعامل واحد معين (أو عامل فرعى) أو ببعد (١٥) ·

ومن نماذج التقارير الأربعة والعشرين مثل القول « لا أشعر بالراحة عند حديثى إلى مجموعة من "الأشخاص » ، « أفضل القيام باعمال معتادة عن مواجهة مشاكل جديدة دوما » و « هناك القليل مما يمكننى القيام به لتغيير ما تختزنه لى الحياة » . ويبدو ان العامل أو

البعد الذى أظهرته تلك التقارير يوضح الثقة بالنفس أو الحيوية ، ويبدو وكأن له خمسة مظاهر : القدرة على التصرف بأسلوب اجتماعى ، الشعور بعدم الايمان بالقدر . الاستعداد لمواجهة العقبات والصعوبات ، الشعور بعدم المطابقة وشعور بالقدرة على الاحتمال .

وقد اسهم فحص هذا العامل إسهاما جذريا فى فهم أمور أكثر بشأن سلوك الناس فى مجتمعاتنا الثمانية . كما ساهم فى توفير بعض المفاتيح لزيادة تطوير المشاركة المدنية .

وقد أثبت هذا العامل فى مجتمعى أمريكا الشمالية مدى إرتباطه بمتغيرات الطبقة الاجتماعية والأساس الاجتماعى . ويتمتع مجموع أولئك المتمتعون بحالة اجتماعية عالية وأولئك المنحدرون من عائلات لها نفس الحالة الاجتماعية ، يتمتع بمستويات عالية من الثقة بالنفس . وينطبق عكس هذا على سكان أمريكا الشمالية من الطبقة السفلى وذوى الأصل الوضيع . وعلى العكس من هذا ، فإننا نجد أن الثقة بالنفس فى كل مجتمعات الدول الاشتراكية ، تعتمد أكثر على الصفات الشخصية ، فى حين أثبت الوضع في المجتمعين الايطاليين أنه وسط بين الاثنين

وعلى أى حال ، يرتبط مستوى التعليم فى كل المجتمعات بهذا العامل . وبينما نجد ان عامل الربط فى المجتمعات الاشتراكية مباشر ، نجده فى مجتمعى أمريكا الشمالية غير مباشر . وبمعنى آخر ، فهو يتصرف فى كل من الولايات المتحدة وكذا من خلال المتغيرات الأخرى التى تشكل طبقة الشخص الاجتماعية . رغم انتشار الاعتقاد العكسى ، فإن التعليم في حد ذاته لا يربط بالثقة بالنفس فى

الولايات المتحدة أو في كندا دون الأساس الطبقى الاجتماعى المناسب والحالة الطبقية الحاضرة والتى تنعكس فى الوظيفة والدخل ..

انه لمن المهم دراسة مظهر آخر هنا : وهو العلاقة بين الثقة بالنفس كمؤشر عن الشعور بالملاءمة للمشاركة فى الشئون المدنية والاجتماعية فى المجتمع وللمشاركة الفعلية نفسها . ويظهر هذا جليا فى مجتمعات أمريكا الشمالية إذ أن أولئك الذين يتمتعون بهذا العامل ، أى ، من يتمتعون بشعور الكفاءة والثقة بالنفس ولهم مراكزهم الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة غالبا ما يندمجون فى حياة المجتمع . وفى قول آخر ان كثيرا ممن يتمتعون بحالة اجتماعية واقتصادية مرتفعة يتمتعون كذلك بقدر كبير من الثقة بالنفس وهؤلاء هم من يندمجون في الحياة الى حد بعيد .

وهناك إكتشاف جديد يؤكد أهمية عامل الثقة بالنفس في المشاركة . ومازال الحديث عن مجتمعات أمريكا الشمالية ، فنجد ان القلة المتمتعة بالثقة بالنفس إلا أن مركزهم الاجتماعى والاقتصادى هابط تشارك بدرجة أكبر بكثير عن أمثالهم فى الحالة الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى أنهم قليلو الثقة بأنفسهم كما ثبت ان ارتباط حضور الفرد وسط أحداث المجتمع — في مجتمعات الدول الاشتراكية — بعامل الثقة بالنفس له نفس الأهمية التى لهذا العامل في مجتمعات أمريكا الشمالية .

ولقد ثبت في النهاية أن الحالة في المجتمعين الايطاليين أكثر الحالات تعقيدا عند تحليلها ، فمن ناحية ثبت أن عامل الثقة بالنفس أقل إرتباطا بالمتغيرات الطبقية ومتغيرات الأساس الاجتماعى ، ومن

ناحية أخرى ، نجد أن الترابط بين الثقة بالنفس والمشاركة قوى للغاية . أما الاختلاف فإنما يكمن فى نوعية العلاقة الأخيرة . إذ يمكن القول بعدم وجودها تقريبا بالنسبة للطبقات الوضيعة اجتماعيا . فربما يتمتعون بثقة فى أنفسهم بالنسبة للطبقات الأخرى هناك (أو نسبيا للأشخاص الأخرى في البلاد الأخرى) ، إلا أنه في نفس الوقت تضعف مشاركتهم إلى أقصى حد

وفي قول آخر ، يقدر الأشخاص الذين يتمتعون بقدر كبير من الثقة بالنفس في المجتمعين الايطاليين إلى عدد كبير إذا ما قورن بالمجتمعات الأخرى . ومن ثم ، فقد يتوقع الإنسان أكبر عدد من المشاركين هناك ، فيما يتعلق بعلاقة المشاركة والثقة بالنفس في كل مجتمع .

ورغم هذا ، فليس هذا ما يحدث . فالجماهير الايطالية من الطبقات الوضيعة ، حتى الذين يتمتعون بقدر كبير من الثقة بالنفس ، لا يشاركون في الشئون المدنية . بل ان أولئك ذوى التعليم العالى والثقة بالنفس لا يشاركون بالقدر الذى كان متوقعا .

ويبرز هذا الاختلاف الايطالى ، الحقيقة القائلة بانه لمن الضرورى ، لتنجح في بدء عملية تجديد ، اتخاذ إجراءات ومبادرات مختلفة إلى حد ما ليس داخل النظم السياسية المختلفة فحسب بل داخل الدول الفردية .

ولا يعتبر عامل الثقة بالنفس ، نتيجة لصفات بيولوجية ، إذ أنه ينجم مما قد رأينا ، أى ، انه مرتبط تماما في كل المجتمعات ، بمستوى التعليم . كما وانه مرتبط بنوع الجنس .

إذ لأول وهلة ، يبدو أن الاختلاف بين للغاية بين الجنسين . إذ تبدر النساء قليلات الثقة في أنفسهن. وعلاوة على ذلك ، تظهر التحاليل الأخرى ، أن التباين الكبير في كل مجتمع ليس نتيجة لنوع الشخص ولكن لدوره الاجتماعى والاقتصادى . وبمعنى آخر ، يصبح الاختلاف الواضح بين الرجال والنساء بسيطا اذا ما عقدنا المقارنة بين النساء والرجال الذين يعملون .

أما فيما يتعلق بالرابطة بين الثقة بالنفس والسن ، فمن الواضح في كل المجتمعات أن الثقة بالنفس تقل مع تقدم العمر وفي اعتقادنا أنه لا يعدو فقدان ذاتى للثقة بالنفس مع تقدم العمر عن كونه نتيجة للاختلاف التاريخى للجيل الماضى الذى كانت ثقته بنفسه أقل من الجيل الحالى .

ورغم هذا ، نجد ان الترابط المتداخل بين العمر ، والثقة بالنفس والتورط السياسى ، ليس هو نفسه في المجتمعات المختلفة . فعندما يتزايد عدد أولئك الذين يتمتعون بالثقة بالنفس — بين مجموعة متوسطى العمر (من واحد وثلاثين حتى الستين) ، وبالتالى يتزايد حجم أولئك يلتزمون -في كل المجتمعات -وليس بالضرورة أن ينطبق هذا على الشباب في كل مكان . وهو ينطبق على الكهول في مجتمعين فحسب : في مجتمعات أمريكا الشمالية حيث أن الكهول هم كذلك أقل من يتصفون بالجدية بالمقارنة بنظرائهم في المجتمعات الأخرى .

كما أوجد عامل التحليل بعداً آخرا لوجهات النظر الشخصية ، ألا وهو أننا أنهينا شعور المواطن بالكفاءة في اتخاذ القرارات . وفي هذا المجال ، نجد أنه مجرد محاولة لمعرفة ما إذا كان أولئك الذين تمت

مقابلتهم قد تم توجيههم نحو بدء عملية صنع القرار لكافة الناس أو اذا ما كانوا يعتقدون أن القرارات يجب حفظها للمتخصصين . ورغم أن هذا قد لا يعدو أن يكون مؤشرا غير ناضج لإحساس الشخص بكفاءته الشخصية ، فبامكاننا ، نتيجة لأن القليل من الاشخاص المختارين للعينة متخصصون ، والوصول إلى فكرة تقريبية بافتراض أن الاستجابات كانت مجرد تصورات في هذا الشأن . وهل يعتقد الناس ، أنه من الضرورى ، لكى يصبح الفرد أحد صانعى القرار في المجتمع ، أن يعد أعدادا خاصا ويكون ذا كفاءة معينة : وهى ما يتصف به الصفوة فحسب أو أن أى فرد ، أو الجماهير ، بمقدورها صنع مثل تلك القرارات ؟

انه لمن المثير حقا ، إبراز أن الحقيقة القائلة في كون الشخص في مجتمعات أمريكا الشمالية يميل لأن يختار كفاءة الصفوة محصورة في القليل لا ترتبط تماما بعوامل الطبقة . وفي واقع الأمر أنه كلما ارتفع الوضع الطبقى إزداد عدد الصفوة ، إلا أنه يوجد عدد ضخم في المستويات العليا ممن اتجهوا نحو زيادة عدد المشاركين في عملية صنع القرار . وعلى هذا اتجه الناس إلى أحد أمرين ، إما الصفوة أو الجماهير التى يتم توجيهها .

وعلى العكس من هذا ، نجد ان كلا الاتجاهين يحتفظ بهما في وقت واحد في المجتمعات اليوغوسلافية (خاصة في المجتمع البوستيانى في كونجيك) . ومن الواضح أن الغالبية العظمى تقدر إحتياجات التخصص دون أن تؤدى تلك الوسيلة الى إغفال كفاءة كل شخص في صنع القرارات . وانقلب تركيب الاتجاه في المجتمعين الايطاليين لأن يشبها تلك الموجودة في أمريكا الشمالية ، وفي المجتمعات التشيكية والبولندية يتم توجيه أولئك الذين تمت مقابلتهم نحو امكانية مشاركة

كل فرد في صنع القرارات ومن الواضح أن المجتمعات الاشتراكية التقليدية أكثر رغبة في المشاركة الجماعية عن المجتمعات الرأسمالية

ورغم هذا ، فمن المهم توضيح أن التقدير للتخصص منتشر في مجتمعات كل النظامين · كما وأنه قرينة واضحة لكل مستويات التركيب الطبقى · إذ أنه حتى لم يكن مرتبطا ارتباطا وثيقا بمستوى التعليم أو بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى المتصلة بالعوامل الأخرى الموضوعة في الاعتبار · ويشهد هذا على الاعتقاد بالحاجة الى التخصص كشرط أساسى في أن المشاركة في القرارات التى تتسم بالكفاءة أصبحت عالية في العالم الحديث بما في ذلك المجتمعات الاشتراكية مع الاستثناء المثير الجزئى والذى لاحظناه في يوغوسلافيا ، ومن الواجب ابراز مثل هذا الاتجاه وفهمه على أنه عقبة أمام المشاركة ، خاصة اذا ما لم يصاحبه شعور جدلى بوجوب مشاركة كل فرد ، مثلما هو الوضع في المجتمعات اليوغوسلافية ·

صرح عدم المشاركة · أود في ختام هذا الفصل عن عدم المشاركة ، أن أحاول إعداد تركيبه لما تم وضعه عند هذا الحد ، تركيبه قد تستمر في الفصل الأخير من هذا الفصل · ويمكننا القول بأننا حددنا أربعة أبعاد لما سنطلق عليه ـ للتوضيح ـ نموذج عدم المشاركة · وإتباعا لنظام استعراضى ووفقا للتعبيرات السلبية فهى على النحو التالى : النقد نحو أو التشاؤم بالنسبة لممثلى الحكومة المحلية ، شعور بعدم المقدرة في التأثير على القرارات الخاصة بمشاكل المجتمع ، شعور بعدم الكفاءة أو نقص في الثقة بالنفس ، شعور بعدم القدرة على المشاركة ·

وتوجد تلك العوامل في كل المجتمعات ، رغم إختلاف اشكالها

وتركيباتها . ويمكن القول بكل دقة إن التفاوت من مجتمع لآخر هو الذى يعطى فهما أعمق للأوضاع الحالية في أى بلد . فلنراجع كيف تتفاوت هذه العوامل في المجتمعات الثمانية التى تجمعت وفقا لأربعة نماذج من المشاركة التى تم تحديدها فيما سبق .

فنجد أن روح النقد والتشاؤم تقل في مجتمعات يوغوسلافيا الاشتراكية وتنخفض أكثر في مجتمعات أمريكا الشمالية الرأسمالية، وترتفع في المجتمعات ذات النموذج الاشتراكى التقليدى وترتفع أكثر في المجتمعين الايطاليين الرأسماليين . ولا يرتبط مثل هذا التشاؤم في أى مجتمع مع المتغيرات الطبقية ، فيما عدا في مجتمع الولايات المتحدة حيث تتواجد العلاقات ، رغم عدم قوتها . فهناك نجد أن روح النقد أو التشاؤم يميل للإختلاف مع مؤشرات الطبقة الاجتماعية على طول المنحنى الذى يصل الى أقل درجة ، وهذا يعنى ، أرفع درجات الثقة في الممثلين المحليين من رجال الطبقة الراقية وأعلى درجة من الثقة وأقلها في الممثلين المحليين في النساء مع إنخفاض درجة التعليم .

ولا يسلك طريق الشعور بالقدرة على التأثير في قرارات المجتمع اتجاها جد مختلف . إذ ترتفع درجة الشعور بالمقدرة على التأثير في القرارات إلى حد كبير في المجتمعات اليوغوسلافية . وعندما يختلف هذا . كما لمسناه بالنسبة للجنس والوظيفة ، في كل من هذه الطبقات ، يشعر اليوغوسلافيون في كلا المجتمعين بأنهم أكثر كفاءة عن نظرائهم في كل المجتمعات الأخرى . وتتبعهم مجتمعات أمريكا الشمالية ، حقا ليس بنفس القدر، إلا أن الاختلاف في الطبقة جد كبير . وتعتبر الطبقات الوضيعة هنلك ، والنظراء من الطبقات الوضيعه

في المجتمعين الايطاليين ، هم الأشخاص الذين يزداد شعورهم بأنهم ليس لهم حول ولا قوة .

ويشبه أحد المجتمعين الايطاليين في هذا المجال النموذج الاشتراكى التقليدى مع ازدياد الشعور بعدم القدرة . ويتقارب الآخر في هذا مع النوع الموجود في أمريكا الشمالية . ولكن وحيث أن الشعور بالمقدرة على التأثير ليس بنفس القدر في المجتمعات الإيطالية فتقل أهمية الاختلاف في 'كلا المجتمعين الايطاليين عنها في مجتمعات أمريكا الشمالية ..

وقد أثبتت الثقة بالنفس والشعور بالكفاءة الشخصية ، كما أطلقنا على هذا العامل ، ولإرتباطه بالمشاركة السياسية المحلية في الدراسة الدولية ، أنها ذات أهمية كبرى لتفهمنا لاستراتيجية المستقبل وتطويرها . ويزداد هذا الشعور بالثقة بالنفس في كلا المجتمعين في أمريكا الشمالية ، بالنسبة للطبقات المتوسطة والعليا فحسب . علاوة على ذلك . فقد كشف التخليل (تضاعف الشعور بالضعف التدزيجى ، تحليل أسلوب مخدد) أن هذا العامل يؤثر في حد ذاته . على الشعور بالمقدرة على التأثير في قرارات المجتمع ، وبذلك قويت أهمية الطبقة بالنسبة للمشاركة في مجتمعات أمريكا الشمالية منذ أصبحت الثقة بالنفس ظاهرة طبقية هناك..

ولم تختلف المجتمعات الاشتراكية الأربعة فيما بينهم أو بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى بالنسبة لمستوياتهم في الثقة بالنفس . وبوجه عام يمكن القول انهم بمقارنتهم مع كل المجتمعات الأخرى أظهروا قدرا أقل من الثقة بالنفس . والموجودة ، مع بعض الاستثناءات القليلة ، في كل الطبقات الاجتماعية . وتزداد نسبة الثقة بالنفس لمواطنى

مجتمعات تشيكوسلوفاكيا وبوسنى بقدر ضئيل عما هو الحال في المجتمعات البولندية والسلوفانية ، إلا أننا نعيد القول بأنها ،كلها منخفضة نسبيا .

وقد إكتشفت وجود ارتباط هام وقوى بين الثقة بالنفس والمشاركة السياسية وفي الحكومة المحلية في كل المجتمعات والبلدان فيما عدا بولندا . ومن ثم يمكننا القول بصفة مبدئية . أن النقص في الثقة بالنفس . والشعور بالحذر واليقظة الشخصية يشكل عقبة أمام المشاركة في كل مكان .

إلا أن هناك ما يمكن قوله أكثر من ذلك . إذ تزداد مستويات مشاركة المواطنين نسبيا في مجتمعى يوغوسلافيا رغم انحدار مستويات الكفاءة الشخصية نسبيا . وتكشف النظرة المتفحصة عن وجود ميل عند المواطنين اليوغوسلاف لزيادة الثقة بالنفس للمشاركة عما يحدث بالنسبة للمواطنين ذوى الثقة بالنسبة في كل من الولايات المتحدة وكندا . كما وان الميل في كل من المجتمعين اليوغوسلافيين يقل بالنسبة للمواطنين الذين تقل مستويات ثقتهم بأنفسهم في المشاركة أكثر منها عند المساوين لهم والأكثر حدراً في أمريكا وكندا . (ونحن نذكر القارىء بأننا نستخدم مقاييس مماثلة للثقة بالنفس وان المواطنين اليوغوسلاف أقل تعليما بالنسبة لسن التعليم ، وأقل عن سكان أمريكا الشمالية بمؤشرات الطبقات الاجتماعية الأخرى) .

ويمكن الوصول الى استنتاجات كبيرة عديدة من تلك الاكتشافات في يوغوسلافيا وأمريكا الشمالية . أحدها يشير الى طالما كان إنخفاض الثقة بالنفس يشكل عقبة أمام مشاركة المواطنين ، فليس بالضرورة أن

تكون هذه العقبة بنفس الثقة الموجودة به في كل من النظم الأمريكية والكندية . والآخر يشير الى أن الثقة بالنفس تختلف وفقا للنظام الاجتماعى السياسى وهو ليس مجرد نتاج للقدرات والخبرات الطبيعية المرتبطة بالنجاح والفشل فى المدرسة . كما وان هناك سببا آخر وهو ، اذا ما سلمّنا بما نعرفه عن يوغوسلافيا قبل الحرب فتبدو مدى امكانية اعادة تشكيل نموذج مشاركة المواطنين ، فى فترة جد قصيرة ، واعتماده على الكفاءة الشخصية . وانه لمن البنيان التاريخى الآمن تصور ان قليلا من اليوغوسلاف الذين يتمتعون بقدر كبير من الثقة بالنفس ذوى مستويات تعليمية ضعيفة أو من ذوى الأعمال اليدوية قد يشاركون كثيرا فى سياسات مجتمعهم المحلى ، فيما عدا كثوار فى الفترات الأولى

وفي الحقيقة تؤكد الاكتشافات الايطالية أن المشكلة ليست في مجرد مساعدة الناس على كسب أو استعادة الشعور بقدراتهم . ففى المجتمعين الايطاليين يتمتع عدد كبير من الاشخاص بدرجة عالية من الثقة بالنفس .

وفي الحقيقة أثبت أولئك الايطاليون ذوى التعليم البسيط أنهم يتمتعون بثقة في أنفسهم تماما مثل زملائهم الأكثر تعليما في الطبقات المتوسطة والأعلى من المتوسطة في أمريكا . كما توجد صلة ربط في كلا المجتمعين الايطاليين ، ولكنها حقا ضعيفة للغاية ، بين الثقة بالنفس والشعور بالقدرة لأن يكون للشخص صوت في تقرير الكيفية التى يحل بها مشاكل المجتمع . كما يوجد ترابطا أكثر ضعفا بين هذا الشعور بالثقة بالنفس ومركز الطبقة الاجتماعى والاقتصادى في ايطاليا عنه في مجتمعات أمريكا الشمالية .

وقد نمى عند الطبقات الايطالية الوضيعة ، رغم خضوعها واستغلالها القاسى الدائم ، شعور بالثقة في النفس مذهل . إلا أن الايطاليين ، سواء من طبقة وضيعة أو متوسطة أو عليا ، والذين يتمتعون بثقة في النفس في كلا المجتمعين لا يشتركون الا بقدر ضئيل في سياساتهم المحلية عما يفعل كل من مواطنى أمريكا الشمالية من الطبقة فوق المتوسطة المتمتعة بقدر كبير من الثقة بالنفس وكذلك اليوغوسلاف من الطبقة العاملة . ورغم قوة الثقة بالنفس فإن الايطاليين لا يظهرون شعورهم بالكفاءة في المشاركة في مجال يسخرون منه مثل :

الحكم المحلى والسياسات . وعلى العكس فهى تظهر بوضوح في العائلات الغنية وذوى القربى والعلاقات الاجتماعية غير الرسمية . ومن العقبات الضخمة التى تقف حجر عثرة في طريق مشاركة المواطنين في الشئون السياسية والحكم المحلى هو الشعور بالسخرية وعدم الكفاءة في اتخاذ قرارات مدنية وهو الذى ساعد على نمو الاسلوب آلا يطالى الذى يقوم على النفور السياسى .

مؤشرات القدرة على المشاركة

لقد خصص القسم السابق لفهم التركيب التجريبى للمشاركة ، والعوامل التى اعترضت طريقها . وكانت بعض العناصر قرينة على أنها تعمل فى أحد المجتمعات بأسلوب سلبى على حين تشكل مظاهر ايجابية نسبيا فى مجتمعات أخرى ، فعلى سبيل المثال ، خلق الثقة فى ممثلى الحكم المحلى . وسنعيد فحص بعض الموضوعات التى سق

لنا الاشارة اليها فى البداية فيما يتعلق ببعض البلدان حيث أصبحت مشاركة المواطنين ضعيفة الى حد كبير ·

فبعد أن رأينا الى أى مدى يمتد الشعور باللامبالاة وعدم التواجد داخل الشئون المدنية فى المجتمع الحديث لكل هذه النظم فيما عدا بالنسبة لليوغسلافيين ، فهل سيعنى هذا أى شىء بالنسبة لمن يضعون الافتراضات التى تشير الى اننا اينما وجدنا القليل من المشاركة فهل هناك اناس يهتمون بالمشاكل الاجتماعية (فيما عدا أولئك الذين تمسهم شخصيا بطريقة مثيرة نسبيا) ؟ ونحن فى حاجة ، للاجابة على مثل هذا التساؤل ، الى فحص الاكتشافات التى تبدو لنا كمؤشرات ايجابية على المشاركة القادرة ·

وجود الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية ونوعية هذا الاهتمام · لقد تم جمع بيانات عن مدى إهتمام الشعب بالحصول على معلومات أكثر بخصوص المجالات الأساسية للحياة الحديثة · وحقا تدل هذه الرغبة في المزيد من المعلومات على أنها علامة هامة ودلالة على عدم اللامبالاة ، وعكس لعدم الاهتمام بأحداث المجتمع ، إلا أنها ليست دلالة كافية على الاستعداد للمشاركة ·

ولاتتباين الاكتشافات بالاختلافات في النظام السياسى أو مجموعات المجتمعات · ولا نجد من بين المجتمعين اليوغوسلافيين المشتركين ، سوى كونجيك الذى يهتم بقدر كبير في زيادة المعلومة · على حين لا يهتم المجتمع الآخر ترزيك · كما يظهر المجتمعات في أمريكا الشمالية أشكالا متباينة من السلوك ، رغم أنهم أقل تعارضا عن نظرائهم في يوغوسلافيا · وفي هذا المجال نجد أن المجتمع الأمريكى

أظهرا قدرا كبيرا من الإهتمام . أما بالنسبة للمجتمعين الاشتراكيين الآخرين ، البولندى والتشيكى فيقفان، في منتصف الطريق في هذا المجال .

ويظهر الفحص الذى أجرى على تلك البيانات وفقا للمتغيرات المستخدمة كمؤشرات للطبقة بأن مستوى التعليم غالبا ما يرتبط بحقيقة إهتمام الشخص بالحصول على معلومة أكثر ، ان هذا لا ينطبق على مجتمعات أمريكا الشمالية وبولندا . ومن الضرورى وضع النقص في هذا الربط في مجتمعى أمريكا الشمالية . في الاعتبار وفي الحقيقة ، فهو يعنى أن قلة الاهتمام بالشئون المدنية ـ حتى هنا حيث يبدو أن اللامبالاة منتشرة ـ ليس إتجاها عاما كما وأنه ليس منتشرا في الطبقات الوضيعة من المجتمع ، كما كان متوقعا .

وقد إتضح من الدراسة الأعمق القائمة على المتغيرات الديمغرافية ، أن النساء لا يظهرن اهتماما أقل كثيرا من الرجال . فيما عدا حالة واحدة وهى ما تحدث في المجتمع التشيكى ، ففى الواقع أظهرت النساء في مجتمع سكورزى الايطالى اهتماما أكثر من الرجال في الحصول على معلومات أكثر .

ويعيد الى الأذهان أن النساء ـ على الأقل ـ في العينات التى نعرضها ذات مستوى تعليمى أقل من الرجال وبالمثال نجد أن الارتباط بين التعليم والرغبة فى الحصول على معلومات أكثر تقل عند النساء عنها عند الرجال .. ثم يبدو أن موقف النساء فيما عدا الاستثناء التشيكى أكثر ايجابية عن الموقف الرجالى فيما يتعلق بهذا المؤشر الخاص

بالمشاركة القادرة ويعتبر هذا تناقضا مثيرا بالنسبة لأسوأ موقف من مشاركة النساء ٠

ونجـــد أن الأكـــبر سنـــا في كـــل المجتمعـــات ظـــهروا أقـل اهتمـاما لزيادة معلوماتهم الا أنه من الواجب التنويه بأن موقفهم السلبى نسبيا فى هذا الشأن بمقارنته بموقف الشباب لا يعنى موقفا سلبيا تماما ، ففى الواقع نجد أن أكثر من نصف كبار السن تجاوب بطريقة ايجابية فى كل مكان تقريبا اذ يظهرون اهتماما بالحصول على معلومة أكثر عن بعض مظاهر الأمور المدنية

وقد تم توجيه سؤال للسكان فى المجتمعات الثمانية - كدليل على الاهتمام بالشئون المدنية - عن التغييرات التى يعتقدون فى ضرورتها لتحسين الحياة فى المجتمع ٠ والأسئلة التى ألقيت كانت لاظهار مدى استعدادهم للقيام بأى شيء يخص هذه التغييرات كما واجهت أسئلة منفصلة عن مدى استعدادهم لبذل الأموال والوقت أو تقديم عون معنوى، والحديث مع أصدقائهم أو أن يحاولوا التأثير على الآخرين بأسلوب أكثر فاعلية للوصول الى التغييرات الضرورية

ويمكن القول بأن أولئك الموجودين فى المجتمعين الايطاليين أكثر عرضة للتغيير ويتبعهم في ذلك أولئك فى مجتمع كونجيك اليوغوسلافى وفى المجتمع البولندى أما أولئك فى مجتمع أمريكا الشمالية فالدلائل قليلة التى تدل على مدى اهتمامهم بضرورة التغييرات أما أولئك فى المجتمعات التشيكية والسلوفانية فيبدون أقلهم فى عدم الرضا

وعند مواجهة هذه الصورة ظهر قليل من الدهشة لمعرفة أن العينتين الايطاليتين ظهرت أقل ميلا لفعل أئ شيء للحصول على التغييرات المرغوبة الا أن هذا لم يتعارض سواء مع أقل مشاركة أو مع التشاؤم أو نقد الرسميين المحليين والسابق ذكرهم وقد أبرزت العينة التشيكية نقصا مشابها في الاستعداد للعمل ولكن مع نقطة بداية مختلفة بمعنى التعبير عن وجود تغييرات بسيطة للغاية مرغوبة فى حين ترتفع نسبة الاستعداد لعمل شيء نسبى في مجتمعى أمريكا الشمالية وبولندا

وأكثر الاكتشافات اثارة - ولأسباب متعددة - هو ما ظهر في المجتمعات اليوغوسلافية اذ شهد مجتمع كونجيك أعلى دليل للاستعداد للعمل من أجل الحصول على التغييرات التى تعتبر ضرورية وهى كثيرة كما لاحظنا وحقا لم يسجل ترزيك نفس المستوى الا أنه شهد استعدادا ايجابيا وعاما للعمل نحو المجتمع خاصة عندما يرى الشخص مدى قلة التغييرات التى يشعر بضرورتها عنها فى أى مجتمع آخر

فبالنسبة لليوغوسلاف نجد أن الاكتشافات بشأن الاستعداد للمشاركة تتمشى ونظرتهم للمشاركة ووجهات نظرهم الايجابية الأخرى بالنسبة لمجتمعاتهم المختلفة اختلافا بينا بالفعل حيث يوجد واحد صناعى آخذ فى النمو والآخر متقدم للغاية

وباختصار ولما لاتجاهات الاستعداد للعمل من معنى فمن المهم ابراز أن حقيقة البيانات بشأن مجتمعى أمريكا الشمالية قد كشفت - عند تصنيفها وفقا للطبقات الاجتماعية - عن صفة نعتبرها ايجابية اذ نجد أن عددا لا يستهان به من الطبقات الاجتماعية الوضيعة أظهروا

استعدادا لعمل شيء ما لاحداث التغييرات المرغوبة ومن ثم نجد قدرا أقل من التشاؤم أو السخرية أو حتى الاستقالة عما توحى به قلة المشاركة الفعلية خاصة فى الفئات الوضيعة من البنيان الاجتماعى

بعض الافتراضات لتوصيف المبادرات من أجل المشاركة أنه بمقدورنا ابراز بعض الخلاصات بتجميع كل العناصر التى ظهرت والتى تشكل فى نفس الوقت نقاطا لبدء تطوير استراتيجية المشاركة

يمكن تحديد أربع طبقات أو نوعيات عريضة من الناس أو وجهات نظر :

١ ـ أولئك المبتعدون عن أحداث الحياة الاجتماعية للمجتمع والذين يتضح أنهم غير مهتمين بما يحدث هناك ؛

٢ ـ أولئك المبتعدون عن تلك الأحداث الا أنهم يهتمون بها حتى لو لم يتمثل هذا الاهتمام الا فى مجرد الرغبة بالعلم بها عن الاستعداد لاتخاذ دور في أعمال المجتمع ·

٣ ـ أولئك المبتعدون ولكنهم لا يهتمون فحسب بل على استعداد للمشاركة فى أحداث المجتمع

٤ ـ أولئك الذين يشاركون بالفعل وعلى الأقل نجد أن بعضا منهم على استعداد للاندماج بطريقة أكبر

وربما يقترح أحدهم ، فى ضوء مثل هذه الاعتبارات أن أفضل وسيلة للتقدم هو اعطاء الناس معلومات وتعليما أكثر ويمكن القول بأن هذا قد يشكل أفضل وسيلة لدفع الناس خطوة خطوة فوق المستوى المضاعف من عدم المشاركة ومن المشاركة القوية ومن المشاركة الموجودة بمختلف الأشكال في كل مكان ·

وعلى أى حال توحى صفات الأشخاص الموجودين في تلك الطبقات الان والصلات الموجودة بين العوامل التى تعيق المشاركة وكذلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية توحى باتجاه أخر ويتمثل هذا البديل فى التركيز بطريقة مباشرة وفورية على الهدف الرامى الى زيادة المشاركة الفعاله(١٦)ولنركزاهتمامنا على البلدان الرأسمالية حيث نجد أنفسنا هناك ملتزمين بالعمل فاننا بهذا نتحقق من وجود عناصر عديدة ايجابية توصل للطريق المباشر مع التسليم بوجود اختلافات بين الوضع فى المجتمعات الايطالية وفى أمريكا الشمالية

ولقد وجدنا في الوضع الايطالى عنصرا هاما يتواءم وامكانية بدء عمليات القرار بطريقة مباشرة ، وجود طبقات وفئات مبتعدة من قبل عن مواقع القرارات الهامة في قطاعات المجتمع الأساسية وقد يشكلون تعقيدا سياسيا طبيعيا لمبادرات المشاركة .

وهو عنصر بمقدورنا اعتباره عنصرا ايجابيا متكافئا لما هو موجود فى مجتمعات أمريكا الشمالية ، والذى يتمثل فى انتشار التفاؤل في وجود فرص لاحداث تغييرات وكما رأينا فالناس هنا كانوا هم الآخرون على استعداد للمشاركة للحصول على التغييرات المطلوبة وأن الاستعداد لم يكن قاصرا على الطبقات المتوسطة والعليا

وينبىء الفحص الذى يجرى فى كل من أمريكا الشمالية وايطاليا على أولئك الذين هم على استعداد للمشاركة رغم عدم حضورهم (تواجدهم) بعد فى أنشطة المجتمع بزيادة كبيرة فى المشاركة المدنية

بالنسبة للنساء والى حد ما تزداد أكثر فى أمريكا الشمالية وايطاليا وينطبق كذلك على كبار السن

ويتضمن هذا التركيز المباشر على المبادرات عن المشاركة الفعالة نتائج عن أنواع مبادرات المشاركة الواجب تصميمها وتنفيذها ولا نعنى هنا أنه ليس للظروف التعليمية الأفضل وتوافر المعلومة التأثير الايجابى على النـــاس وينطـــبق هــــذا اذا مـــا كـــان مضمـــون التـعليم والاعلام مكيفا بحيث يتواءم مع الهدف الرامى لأن يكون الناس أقل اعدادا للاستهلاكية والمطابقة السلبية .

وعلى أى حال ، فهناك بعض المآزق التى تهاجم وتتمثل فيما لو كانت لدينا الرغبة في إجتذاب عدد أكبر من الناس لعمليات صنع القرار فمن الواجب وضع المشاعر التالية في الاعتبار : الخاصة عدم القدرة وعدم الكفاءة في المشاركة في عملية القرار ؟ والخاصة بالسخرية والتشاؤم ، إنعدام القوة في مواجهة صرح القوة ، نقص في الثقة بالنفس . ويمكن مخاطبة تلك السمات المميزة للمجتمع الحديث مباشرة وليس بطريق غير مباشر فحسب ، عن طريق التعليم . وأوضحت اكتشافاتنا أنه على عكس الصورة السائدة من أن زيادة التعليم هى أسهل الطرق للتأثير على مثل هذه التغييرات ، اذ ثبت أنها أصعبها ، وتكمن صعوبتها في أن التجارب التعليمية في كل من أمريكا الشمالية وكندا يؤثر عليها الأساس الاجتماعى بقوة ، وهو ما يخلق مقاومة كبيرة للتغيير .

ومن ثم وجب أن تأخذ المبادرات التى ستتبع فى اعتبارها نوعين من الاحتياجات، أولها وجوب فتح عمليات القرار بأسلوب يؤدى بأولئك الذين يشاركون فيها الى معرفة الكيفية التى يتصرفون بها

ويؤثرون مباشرة ثانيها يجب أن يكونوا أصحاب عزم لمبدأ المساواة بحيث يستفيدون من السمات والتجارب والمعرفة التى يتمتع بها كل شخص أفضل من المعرفة المتخصصه أو التجربة والتى تعوق من البداية حق الناس الذين يحاولون المشاركة وبالمثال تؤدى بهم لأن يشعروا بعدم القدرة وعدم الكفاءة

وبالفعل فان التحليل السابق والقائم على موجز يتكون من نوع من المؤشرات التى تعمل على تقريب المدى الذى يعلن عنده الناس أنهم كانوا يشاركون فى ثلاثة مجالات من المجتمع فى السياسات المحلية والحكومة فى الاقتصاد السياسى المحلى . وفى الشئون الحضرية واذا ما عدلنا المنظار بحيث نركز على كل مجال منفصلا فاننا نجد أن الصورة العريضة لا تتغير فى الجوهر بل انها توضح التفاصيل والاختلافات التى تظهر

ونجد فى تلك المجالات الثلاثة المتداخلة أن المجال الذى تقل فيه مشاركة المواطنين أكثر هو مجال الشئون الحضرية وحتى أمور العمالة الضخمة وتلك الخاصة بالصناعة الجديدة الجذابة تجهز فرصا فى كل مكان لتحقيق ولو جزء أكبر من المشاركة عما توفره مجالات سياسة الشئون الحضرية مثل الاسكان والتخطيط الحضرى وتقسيم المناطق وقد يعتقد الشخص أن تلك الأمور الأكثر خصوصية من الشئون الحضرية قد تورط مواطنين أكثر فى مجتمعات بعض البلدان الا أن الوضع ليس كذلك فى أى منها

واذا لم ننظر الا الى أكثر أنواع المشاركة السياسية فى الحكومة المحلية وضوحا (فيما يتعلق بأمور التمويل العام والتمثيل التنظيمى

لانتخاب الحزب الخاصة بمصالح المواطن)سنجد أن بغض الا يطاليين للسياسات ولامبالاه التشيك تشكل نموذجا بالغ التمييز ولا يختلف المجتمعات اليوغوسلافيان هم والبولنديان كثيرا عن المجتمعات في أمريكا الشمالية في مواقع المشاركة المتوسطة ٠

ورغم هذا ، فإننا نجد أن الموقف في الشئون الحضرية جد مختلف ٠ فهناك نجد أن التمييزات الا يطالية ـ الامريكية في مستويات مشاركة المواطن تختفى ٠ فكل منها يشبه الآخر وكلها منخفضة نسبيا ٠ ولا يشارك سوى العشر من جماعات المواطنين الأربع مرة كل شهر في الأمور الخاصة بالتخطيط الحضرى ٠ تقسيم المناطق أو الاسكان العام ٠ (وعلى النقيض ، فمن أكثر من الخمس الى ما يقرب من الخمسين اشتركوا الى هذه الدرجة أو أكثر بصفة دائمة في شئون الحكم السياسى المحلى) ٠

كما وقلت الاختلافات بين نوعى المواقف الاشتراكية بدرجة كبيرة فيما يتعلق بمشاركة المواطنين في الشئون الحضرية ٠ ويعتبر اليوغوسلاف في المقدمة الى حد ما إلاأن الاختلافات بينهم وبين المجتمعات الاشتراكية والأكثر تقليدية في شرق أوروبا قلت الى حد كبير ٠ وفي الواقع ، نجد أن الاختلافات بين مواطنى المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية فيما يتعلق بالمشاركة في الشئون المحلية تقل كثيرا في مجال الشئون الحضرية ، ونكرر ، أن مرجع هذا هو انخفاض مستويات مشاركة المواطنين في كل مكان ٠

ونجد أننا فى موضوع الشئون الحضرية وسياساتها وبرامجها، ناخذ على عاتقنا الفحص المفصل لامكانيات فتح مجال قانونى مغلق نسبيا

وقد تأخذ أكثر من السياسات المحلية والحكومة وأكثر من الاقتصاد المحلى أو المدارس المحلية والشئون الحضرية مكانها بجانب الصحة والدواء وهى مجالات يشرف عليها مهنيون من نوع خاص ومن فئة خاصة وعلى أى حال فاذا ما لاح الأمل فى وضع برامج واعداد مبادرات لكى يشارك المواطنون بفاعلية أكثر وبأعداد كبيرة فى الشئون الحضرية فان الأمل يراودنا فى امكانية دخول المواطنين بسرعة وفاعلية أكثر فى المجالات التى سيقل اشراف المهنيين عليها ٠

وسنشغل أنفسنا فى باقى الكتاب بالتساؤل والاجابة عما اذا كانت الظروف الموجودة حاليا هى لتحويل الشئون الحضرية من مجال تحكمه الصفوه ويشرف عليه القلة الآن فى البلدان الاشتراكية والرأسمالية وحتى فى النظام اليوغوسلافى الذى يدير نفسه بنفسه ففى الفصل الخامس سأقوم بفحص احدى المبادرات لمثل هذا التحول وتجربة اعداد خطة حضرية لاحياء مجتمع فايينزا الايطالى وقد يشعر القارىء من خلال ما تم والذى لا يتصف بالتقليدية وكذلك من خلال فحص النتائج المترتبة وردود الفعل وقدرات التنمية الأكثر مثله مثل الكاتب أن الاجابة على السؤال ايجابية الى حد ما

ورغم أننا سنعالج تجربة حدثت فى المجتمع الايطالى وهى تجربة اتبعت واستفادت من اكتشافات الدراسة الدولية التى ذكرت عاليه فقد تبدو بعض الديناميكيات سهلة النقل الى الوضع الأمريكى وقد تعطى مثل هذه التجربة بعد اجراء جميع التغييرات الضرورية معلومة مفيدة لأولئك العاملين فى المضمون السياسى الاجتماعى الايطالى والذين يتحركون داخل الوضع فى أمريكا الشمالية أولا انه لمن الضرورى

القيام بالتفاتة طويلة للتفكير في طبيعة المدنية وصناعة السياسة الحضرية ، خاصة التخطيط الحضرى ، من وجهات نظر مختلفة وكذلك من وجهة نظرنا نحن . عندئذ سنكون في موقف يسمح لنا بالمناقشة لنبدأ الانفتاح الذى يهىء للمواطنين المشاركة بأسلوب لا يشوه الحديث عن الادارة الذاتية .

●●●

الفصل الثانى

المدنية في المجتمع الرأسمالى المعاصر

طبيعة مشاكل المدنية

يبدو أن مجتمعاتنا أصبحت « مجتمعا حضريا » . وذلك نتيجة لعملية التصنيع ولمصلحة جماعات القوة المرتبطة بالتطور الصناعى . وحديثى هنا ينصب على الولايات المتحدة وكذلك المجتمع الحضرى الاقل تطورا في ايطاليا . ويذهب هذا التحول لأبعد من مجرد المعنى الديمغرافى والمادى . وهذا يعنى ، أبعد من عدد المناطق الحضرية التى تزايدت والامتداد في « الفراغ الذى اصطبغ بالصبغة الحضرية » كما وأن المشاكل الاجتماعية قد تبدو وكأن أصبحت هى الاخرى من مشاكل « الحضر » . اذ تبدو وكأنها نتيجة لنوع من صفات تجميع الفراغ الحضرى للمجتمع الحديث .

والتلوث البيئى ، ومشكلة المواصلات والنقص في الاسكان كل هذه تبدو مشاكل حضرية مثل تلك المتصلة بالتمزق الاجتماعى والأمراض العقلية والاضطرابات العصبية والجنوح الى انتهاك القانون والعنف ، وبشكل قد تبدو أكثر اثارة . وبعرض هذا الموقف ، وبالرغم من العديد من التحليلات « لمشاكل » المدنية والمجتمع ، نجد أن العلاقة بينهما ليست واضحة الوضوح الكافى .. ومن ثم فنتيجة لهذا النقص في الوضوح ، فقد ثبت أن كلا التفسيرين لطبيعة المشاكل الحضرية وحلولها يتسم بالغموض أو انهما خاطئين تماما .

ونحن هنا نبدأ اختبارا للتخطيط المدنى (الحضرى) فالاتجاه التخصصى للمدنية ، والذى اضطلع بأهمية كبرى في محاولات لحل

أو الإقلال من مشاكل المدن أو حتى تجنبها . وسنعمل على انشاء باسلوب تخطيطى إطار مرجعى حيث تكون الخطوة الأولى فحص طبيعة مشاكل المدن . وسنعطى تعريفا لنموذج عن علاقة المدنية ـ بالمجتمع داخل الفضاء المؤقت للفترة الصناعية .

ولتدعنا حاليا تسمية «المدنية» بالنظام الاجتماعى المادى ، وهو نظام انسانى والذى يتمثل في الفضاء . ويتكون هذا الجهاز (أو النظام) من اشخاص ينظر اليهم من خلال علاقاتهم الشخصية التى تقوم بينهم اكثر من كونهم أفرادا . فالفضاء المادى الحضرى يعتبر جزءا من حياتهم وعلاقاتهم بطرق لم يتم استكشافها بعد . ونتيجة لهذا ، فنحن لانملك مجرد المفاهيم والكلمات التى نتحدث عنها بقدر كاف (١) .

وهذا يرجع الى أن الفكر التحليلى الممزق للنظم إلمتخصصة للفترة الحديثة قد علمتنا رؤية الفضاء الحضرى كمجموعة من الأبعاد المختلفة : الاجتماعى (والذى يتضمن البعد الاقتصادى والثقافى ، الخ) والمادى (والذى تقرره صفات الفضاء الطبيعى والدى تم خلقه) .

وعلى أى حال : ففى واقع الأمر يوجد الفضاء الحضرى المتكامل ، والذى نطلق عليه ، لعدم وجود كلمة أفضل (٢) ، الفضاء الاجتماعى المادى . وهذا يعيننا على وضع تصور اكثر ملاءمة للمدينة والمجتمع . وليست المدينة مجرد مكان أو مجموعة أماكن حيث يقع المجتمع بل هى المحيط حيث يحقق الشخص فيه نفسه كمخلوق اجتماعى مادى . فالمدينة هى المكان حيث يمضى معظم الناس أكثر جزء من حياتهم وحيث تتشكل تجاربهم اليومية .

ونضع تعريفا للمجتمع ، كمنظمة هرمية ، مع الوضع في الاعتبار بأن هذا المفهوم سيتم تعريفه وتوضيحه فيما بعد · وبهذا ، يمكن القول انه الجهاز الذى تنظم فيه المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة هرمية · ويعتمد تشغيل المجتمع على أعمالهم المتداخلة ·

وحيث تم تحقيق المجتمع في الفضاء ، فإن أعمال هذه المؤسسات تحتاج الى تحديد أماكنها المادية · وهكذا ، فاننا نجد أن المؤسسات موجودة في أجواء حضرية وفقا لنظيرين متباينين هما : أحدهما تحدده طبيعة المؤسسة نفسها ، والآخر عن طريق جزء من الكيان الهرمى نفسه : وبقول آخر ، ربما وجد أعلى مستوى لصنع القرار الخاص بالمؤسسات الاقتصادية في مدينة ما على حين لا يوجد في المدن الأخرى ·

ويحدد عمل المؤسسات العلاقة بين المدينة والمجتمع · وبمقدورنا تعريف المدينة بأنها مجموعة اجتماعيه مادية من ابناء البشر الموجودين في مكان خال معين ، على حين أن المؤسسات هى التى تكون الانماط التى تشكل ظروف الناس وتعمل على تنويع الحياة داخل هذا المكان الخالى ·

وقد تم التعبير عن حقيقة الطبقات في المدينة الحديثة في حقائق الوجود القائم على المؤسسات ، خاصة حقائق الهرمية والاستثنائية · وكما تكون العضوية الطبقية هى نتاج لامكانيات التزايد للمؤسسات الهامة ولمراكزهم داخل سلسلاتهم الهرمية ، ففى نفس الوقت تعمل على

تحديدها · والطبقة السائدة هى تلك التى تسيطر على المؤسسات بأن تقرر الى أى مدى يكيفون طرق حياة الناس التابعين لطبقاتهم ·

وبمقدورنا ، الان ونحن بين أيدينا تلك المفاهيم الأساسية ، أن نحاول وضع شخصية للموقف المعاصر وسنعد هذا باسترجاع قوتين محركتين منذ بداية الفترة الصناعية : قوة المؤسسات وقوة الحضر ، وهى الحقيقة الاجتماعية المادية الناجمة من العمل المتداخل القائم على المؤسسات · ونجد أنه من وجهة النظر التى نعمل على تطويرها ، أن هناك عاملين يميزان المؤسسات القليلة نسبيا لبداية الفترة الصناعية · أحدهما يتمثل في وجود تجانس طبقى واضح على مستوى صنع قرار المؤسسات ، وهو التجانس الناجم عن البورجوازية الحضرية الجديدة والتى تمسك بالقوة الاقتصادية الصناعية · وفي الحقيقة ، كانت هذه الطبقة تسيطر ـ سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، على المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية على أعلى المستويات الهرمية سواء داخل المضمون الحضرى وفي المجتمع كمجموعة متكاملة ·

وينبع العامل الثانى مباشرة من الارتباط بين المؤسسات والمدينة كموقع مادى ، حيث كانت المدينة ، في الفترة الصناعية الأولى ، لاتمثل مكان الانتاج فحسب بل مركزا للأعمال المتداخلة الأخرى مع المؤسسات الأخرى · كما وأنها كانت تمثل مكان الاقامة والاستقرار لذلك الجمع من المواطنين الذين يشكلون القوة العاملة الدافعة وكذلك السوق الذى يستوعب المنتجات الصناعية ·

ويمكننا القول بأنه رغم عدم وجود توافق كامل بين المدينة والمجتمع في العصر التاريخى الأول فقد كانت هناك من كثيرة حيث

اقيمت فيها مؤسسات مسئولة عن أحوال الظروف الحضرية · وبمعنى آخر ، ان قدرا كبيرا من طاقة المجتمع كانت واقعة في مجالات حضرية معينة ، ولكن بأساليب مختلفة (٣) ·

ويتسم التطور المستمر للمجتمع الضناعى في المجال الرأسمالى بأشكال. يمكننا تعريفها بأنها ترجع الى المرحلة الوسطى من التنمية (بعد المرحلة الأولى من فترة الرأسمالية الصناعية) أو الى الرأسمالية المتقدمة أو مايطلق عليها الرأسمالية الصناعية الأخيرة · وقد تبعت هاتان المرحلتان. بعضهما البعض بأساليب مختلفة في أمم مختلفة ، ولكن ضمن مجال هذه التركيبة نير الهامة ·

وقد اتسمت أولى تلك المراحل (وهى المرحلة المتوسطة للتنمية) بالتوسع في جماعات القوة الرأسمالية المسيطرة على الانتاج والتمويل والتجارة في المجالات الاقليمية الضخمة · وقد كان ، في هذا الجزء الأخير من تلك المرحلة وفي بداية المرحلة الثانية ، وهى المتسمة بالرأسمالية الصناعية المتقدمة ، لكثير من تلك الجماعات اتجاهات في كافة انحاء الامة ·

والان نجد أن تلك المرحلة الثانية المستمرة تتسم ببعد دولى أو متعدد الجنسيات من جماعات السلطة هذه(٤) ومن وجهة نظرنا · فإن الحقيقة الهامة تكمن في أن المرحلة المتوسطة صاحبت بل واحتاجت زيادة في مدن معينة في العالم الغربى والرأسمالى على حين لا يبدو في الوقت الحاضر امكانية تمييز علاقة غير مستقلة لأكثر الجماعات قوة على مصير مناطق حضرية معينة (٥) من بين حقائق محددة أو داخل العاصمة ·

وهذا التوسع في المجال الاقليمى لعمل المؤسسات ، تجسد ، أساسا وليس على المستوى الاقتصادى فحسب ، بعمليات هامة أخرى بل وإندمج معها ·

وقبل كل شيء ، يمكننا القول بأن الصراعات الطبقية ، والتى اتسم بها تطور المجتمع منذ بداية العصر الضناعى ، قد نجم عنها وجود ممثلين عن طبقات في المجتمع اقتصادية وسياسية وغيرها مسيطر عليها تقليديا · وعلى أى حال ، فإن هذا التمثيل قد اتجه أما ان يكون تمثيلا رمزيا ، وهو ضعيف بطبيعة الحال ، أو تمثيل غير جدير بالثقة حيث تمثل فيه الطبقة المسيطرة عن طريق شخص ليس عضوا من تلك الطبقة · وحتى هذا التمثيل غير الفعال لم يكن عمليا في الاوساط الهامة من ضانعى القرارات الحضرية ·

ورغم أن الطبقة الحاكمة كانت قد تحررت من الحاجة الى البقاء في أماكن ومواقع محددة، فلم يكن هذا يعنى أنهم فقدوا الاهتمام بالمحيط الحضرى · بل على العكس من هذا اذ أصبح أكثر أهمية كمكان للانتاج ولاستهلاك البضائع والخدمات · وأدت الحاجة الى الابقاء بل وعلى زيادة هذه الحالة ، الى خلق مؤسسات أكثر تخصصا وأشكالا جديدة من التكيف والتى ظهرت عن طريقها أشكال اكثر أتساعا من الاشراف على حياة الانسان الحضرية سواء بطريقة واضحة أو مغلقة ·

وقد اتسم تنفيذ المؤسسات الموجودة والجديدة بتسلسل هرمى متطور ومعقد فإن تكييف الاشكال التى اعطيت للمدينة ، بل كل المدن ، نجم عن انظمة غالبا ماتكون غريبة وانتهت من مدينة أو مجموعة مدن معينة ، وحتى لو كانت مازالت موجودة بطريقة ممزقة

في بعض منها . وفي قول آخر ، ان قمم تلك الانظمة الهرمية المقررة هى موجودة في مكان آخر . فاذا ما ثبت صدق هذا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ورأس المال الخاص الا انه اقل صدقا بالنسبة للقطاعات الدستورية الأخرى وبالنسبة للمشروعات العامة في الدول الرأسمالية والاشتراكية كذلك .

أدى خلق المؤسسات الاقتصادية العامة ، لمواجهة تلك الخاصة ، في بعض الامم الى اقامة أشكال من الاشراف العام على التنمية الاقتصادية . وقد أزيلت هذه المؤسسات التى انتشرت في الامة بطريقة فعلية من المجتمعات المحلية . اذ كانت تميل الى الاقلال من قيمة المؤسسات الأخرى ، خاصة تلك المرتبطة بالأجواء الحضرية والاقليمية المحددة ، وذلك بالعمل على سحب قدرة هذه المؤسسات المرتبطة حضريا ، على صنع القرارات (٦) .

ومن ثم ، يبدو التوسع الديمغرافى والمادى للمدينة أدى ، أو أنه يؤدى الى ما يطلق عليه « المجتمع الحضرى » ولا يبدو أن هذا المجتمع تمثله المدن فحسب ويبدو أنه شكل نفسه في بناء حضرى عام متجانس ويغطى تماما أجواء قومية تماما بل وأكثر من قومية . وعلى أى حال لم يحدث أن ظهر في نفس الوقت ، أى تحسين أو تقوية لنوعية المدينة . اذ أصبحت المشاكل الحضرية هى التى تمثل الموقف العام .

وهذا يعنى ، أن المجتمع الحضرى يمثل في نظر « هنرى ليفيبر » « توسعا لمدينة تعمل على تدمير مدينة أخرى (٠٧) » والأفضل من هذا فإن هذا يمثل شاهدا على تدمير المدينة ، حيث يصبح الفضاء الحضرى للمجتمع الحضرى فضاء اجتماعيا ماديا لا اسم ولاشخصية له تنقصه

التقاطعات مع القدرة على التوجيه الذاتي والتعريف الذاتى · ويمكن مشاهدة هذا في الصور المادية في الضواحى المتعددة أو في انتشار المدن الضخمة ·

وتمنح لنا هذه العلاقة بين المدينة والمجتمع داخل « المجتمع الحضرى » تحديد طبيعة المشاكل الحضرية ومصدرها ، والتى بالقطع لاتنجم عن المدينة حتى لو ظهرت هناك بوضوح · أذ أن المشاكل الحضرية تنتج عن وجود مؤسسات متخصصة ضمن أكبر أبعاد للمجتمع · وبمقدورنا فهم هذا أفضل من المشهد الذى تم ذكره بالفعل في تطوير علاقة المؤسسات والمدينة مشهد المدينة الصناعية ·

لقد اتسمت المنظمة الصناعية ، منذ الوهلة الأولى ، بانفصال أوضح عما قد ظهر من قبل في حياة الفرد منذ بدء لحظة العمل حتى لحظة حياته الخاصة · ويتزايد انفصال اقتصاديات الانسان (الاقتصاديات المتجانسة) عن الانسان ككل · وبدقة أكثر يمكن القول ان الادوار المتخصصة والجزئية هى خاصة به · اذ أصبحت مشكلة تقرير ذاته في المحيط أو في المظاهر الفلسفية ـ الايديولوجية للعصر الصناعى الأول ، أحد مظاهر الاشراف على وظيفته · فتأدية وظيفة هو أهم قدرته كما أنها تستوعب معظم وقت حياته اليومية ووجوده ·

وبالفعل بدأت عملية تسهيل هذا الاشراف والذى يفصل بين مكان عمل الشخص ومكان اقامته أمرا على جانب كبير من الاهمية · وقد افترضت الدراسات التى أجريت في السنوات الأولى من عملية التصنيع ان السبب لم يكن الاحتياجات الفنية التى تحتاجها عمليات الانتاج والتى ركزت الانشطة الصناعية الجديدة في الاماكن المتخصصة والتى

نجم عنها مايطلق عليه « نظام المصنع » . وبدلا من ذلك كانت نتيجة المجهودات التى بذلت للتحكم في النشاط الانسانى ، في وقع العمل وكأن الانسان مثل الاله . ولقد امتدت عملية الفصل بين حياة عمل المصنع ، والذى يعتبر موضوعا لقوانين وتكييف « عالم العمل » ، وباقى الحياة اليومية ، الى القطاعات الأخرى من الانشطة الاقتصادية . وأصبحت كل أنواع العمل الأخرى والمشتركة في الانتاج الكمى ، بما فى ذلك عمل المكاتب ، مقسمة الى قطاعات ومنفصله عن باقى مجالات الحياة الأخرى وفي الواقع نجد أن نفس العملية (٨) أدت الى تطوير المنظمة الاقتصادية الثلاثية الحديثة والمنتشرة . حيث تم تنظيم « العمال الذين يتعيشون من القلم (الكتابة) أو الكتابة على الالة الكاتبة » داخل المصانع الحقيقية للبيروقراطية الاقتصادية أو الحكومية الا وهى المكاتب .

أما فيما يتعلق بالفضاء الحضرى ، نجد أن النقطة الحرجة في التنمية الصناعية المنطقية قد أظهرت تحولت الأرض من اعتبارها قيمة يمكن الاستفادة منها الى قيمها التى استبدلت حاليا . وتستخدم الملكية الحضرية والتى تسيطر عليها المؤسسات الاقتصادية وفقا لمقدار الفائدة التى يمكن الحصول عليها منها (٩) وهذه النظرة الاعتبارية للأرض كقيمة تبادلية ، والتى اتسمت بها السنوات الأولى من العصر الصناعى ، تميز اللحظة حيث بدأ الفضاء المادى يعامل بعيدا عن دلالاته الاجتماعية . ومنذ ذلك الوقت ، ولم تعد مكونات دلالاته الاجتماعية المادية للفضاء الحضرى ، والتى مازالت مستمرة في تشكيل جوهره تعامل مثلما تعامل في النظم والمهن المتخصصة . وبمعنى آخر ، فبرغم بقاء روحه القدسيه ، فالفضاء الحضرى يعتبر تحليليا سواء في القطع أو كقطع

وكانت تنمية مثل هذه النظم كتخطيط حضرى ، بل ومازال يتم تحديدها بتعريفات المشاكل والتعريفات التى يعبر بها عن المشاكل أثناء تطوير المجتمع الضناعى وتتراوح هذه المشاكل من مواقع الصناعات داخل مناطق حضرية معينة الى تلك التى تعنى ظروف معيشة الجماهير الحضرية . من الواضح أن وصف التخطيط الحضرى « كنظام يواجه المشاكل الحضرية » هو الأداء المنطقى للطبقة السائدة ، كما يصبح الأداة لتوجيه احتياجات نفس هذه الطبقة وأهدافها .

وفيما بعد ، أصبح هذا ، في الفترة الصناعية المتقدمة ، وعندما وصل التخطيط الحضرى تشكيله النظامى الاكثر تحديدا أصبح واضحا منذ بداية اعلانه . وفي الحقيقة ، ثم وضع نظريات حاسمة لأهدافه في « ميثاق اثينا » الشهير الذى كان له تأثير قوى والذى وضعه « كوربوزيير » ، والذى حدد خطوة جذرية في تطوير هذا النظام منذ أربعين عاما مضت . وهذه النظريات كما يلى :

- ضمان المسكن الصحى السليم للانسان ؛
- تنظيم أماكن العمل (بحيث) يستعيد العمل مرة أخرى شخصيته كمجال طبيعى لنشاط الانسان ؛
- تيسير التسهيلات الضرورية لاستخدام وقت الفراغ بأسلوب سليم ؛
- انشاء صلات بين تلك المنظمات المختلفة عن طريق شبكة مرور توفر الروابط اللازمة مع احترام امتيازات (حقوق) كل عنصر .

ويستطرد الميثاق في القول بأن « هذه المهام الأربع ... هى المفاتيح الأربع للتحضر (١٠) .

ولإعداد تحليل أعمق لعمليات هذا الشكل التنظيمى للمدينة ذات الأجزاء المتخصصة ، فقد أطلق على الخريطة المرفقة اسم مسى وهو « تقسيم المناطق » ، وهنا أشير للقارىء الى كتابات أخرى (١١) سأعود الى هذا فيما بعد حيث أنه مميز ومازال معمولا به في الحاضر في عمليات التخطيط الحضرى وكرسته التشريعات لهذا الغرض في العديد من البلدان .. وعلاوة على ذلك ، تبدو المدن والمناطق المقسمة المعزولة من الناحية العملية هى مادة الاقتراحات التى لا تزال ينظر اليها على أنها الرائدة كما في حالة المعايير التنظيمية للمناطق الأكثر تحضرا (١٢) .

ولقد أدى تنظيم القطاع الانتاجى القائم على تقسيم العمل ، وفقا لتحليل كارل ماركس ، بالانسان الى ظروف الابعاد هذه والتى . ميزت العصر الصناعى في اشكاله الرأسمالية . وكان هذا التباعد موجودا عندما وضع ماركس تحليله ، الا أن أهم حقيقة هنا هى أن نفس التقسيم الذى يعمل على فصل الإتجاه إلى التنظيم الحضرى ، وليس فقط في معايير تقسيم المناطق المادى ، يشير إلى نوع جديد من الإبعاد أو من الأفضل وضعها بهذه الطريقة ، إلى زيادة في الابعاد ، والذى يرجع في هذا الوقت إلى إنقسامات أكثر في قلب الحياة الاجتماعية المادية الحضرية .

ولم تعد هذه الانقسامات ترجع أساسا إلى انقسامات العمل فحسب بل إلى انقسامات متعددة الأشكال والتى تعانى منها الحياة . فالإنسان الحضرى مقسم ومفصل إلى ذرات ليس في الأدوار التى يؤديها في عمله فحسب بل في الأدوار التى يأخذها على عاتقه فيما يطلق عليه حياته

الاجتماعية . فهو لم يبعد عن منتجاته الاقتصادية فحسب ولكن عن إبداعه الثقافى وعلاقاته الاجتماعية . ومن الضرورى الاعتراف حاليا بفائدة إعداد مثل هذه التمييزات ، ومع ذلك فهى ، وحتى هذا الحد ، كما تم تمييزها بالفواصل والحواجز : فهى غير حقيقية وضعته بطريقة غير حقيقية .

وحقا سبق أن أشرت إلى أنّ الطبقة الحاكمة بحثت في موضوع الفصل ، والتنظيم المنفصل « للعمل » عن الحياة ، ذلك لأنهم كانوا مهتمين بنوع خاص من السيطرة على الجانب الانتاجى من الرجل الحضرى . وبالتالى ، ركزت عملية تطوير المجتمع الصناعى إلى أشكاله الحديثة الاستهلاكية ، الأنظار على هذا المظهر الاستهلاكى من حياة الانسان . والى أن يحدث هذا فسيظل ينظر اليه على أنه مختلف ولن يعتبر مهما الا مع الاداء الجيد للانسان كعامل . وظهرت التغييرات لسببين على أقل تقدير اذ تم تطوير الاهتمام بالسيطرة على الانسان كمستهلك ، طالما أثبت في قيامه بدور المستهلك ، أنه قادر على التأثير على الانتاج أو حتى السيطرة عليه . وعلاوة على ذلك ، دفعت زيادة الصراعات الطبقية إلى ضرورة تجنب ، أثناء التجمعات الحضرية المتطورة ، أنواع الانتفاضات التى ظهرت في المصانع مع تكوين نقابات العمال . كما وانه كان من الممكن استعادة القوة التى فقدت داخل المصانع من أجل التنظيم الجديد من خلال الاستهلاك الحضرى (والانتاج) (١٣) .

ومن ثم وبهذه الوسيلة ، تبرز قيمة النموذج الحضرى السابق مع مواطنة منظمة كان يمزقها تقسيم المناطق الى أبعد الحدود إذ يقوم على أساس نموذج للإنسان الحضرى ويشرع كإنسان مجزء . ويتم

السيطرة على هذا الانسان الحضرى ، المتأصل في النموذج الحضرى الذى تسبب في تشكيله . في كل أجزائه ، وأعماله وأدواره بمؤسسات متخصصه ومجزأة . ويعتبر هذا له قيمة عند أولئك الذين يسيطرون على المؤسسات .

وفي الحقيقة يمكن القول . ان نتيجة لهذا الفصل الذى حدث منذ البداية بين الحياة العامة (حياة العمل) والحياة الخاصة (حياة المنزل ووقت الفراغ وغير هذا) والذى فرضته المؤسسات القوية اقتصاديا في بداية العصر الصناعى ، ان الآلة المتزايدة للمعالجة ، والاستغلال والسيطرة الطبقية .

قد تطورت الى ما هى عايه الآن . إذ تقوم أنواع الآلية تلك التى تعمل في المجتمع الاستهلاكى على تقسيمات الحياة هده (١٤) .

ويعطى الشخص الذى يجب عليه قبول حياة العمل المنظمة هرميا واحترام أدوارها و ورتمها ، يعطى « حرية » التعبير عن نفسه في الحياة الخاصة وكذلك كمعيار للسلع والخدمات الاستهلاكية . ورغم هذا ، فإن هذه الحرية تميل لأن تصبح أكثر خيالية وتافهة حيث تزايدت برمجتها وأصبحت تعتمد على قرارات تأمينها من خارج حياة الفرد ومن دائرةعلاقته القريبة والملتصقة به .

ويخضع الانسان لهذا التكيف بأسلوب سلبى الى حد كبير حيث لم يعد يواجهه كوحدة متكاملة ، كمخلوق اجتماعى في مجموع علاقاته ، وزاد تفككه وأصبح أكثر انعزالية ، وكان نتيجة هذا التكيف وأشكال الحياة التى يفرضها زيادة تفكك علاقات الانسان

الاجتماعية ، وزيادة عدم الاهتمام بالحياة ، وزاد شعوره بعدم الواقعية واللامبالاة تجاه أحداث الحياة الاجتماعية ويشعر الانسان ، في هذا المجال وفي مثل هذا المجتمع الحضرى ، بزيادة عجزه في ممارسة أى نوع من التأثير .

وهكذا . يصبح المحيط الحضرى ، حيث يزداد تقسيم العمل وتخصص الوظائف والأدوار إلى أقصى حد ، كما هو الحال مع تقسيم الحياة في كل مظاهرها اليومية ، المكان الذى يصبح فيه الانسان كمخلوق اجتماعى أكثر تحولا . ويمكن وصف هذا التحول على أنه فرعين وطالما لم يعد يعترف بالشخص كشخص في حد ذاته ، لم يعد له مكان يعبر فيه عن نفسه بأسلوب شامل . ولا يمكنه سوى تحديد نفسه في الأماكن أو في العمليات التقريرية اذا ما كان عضوا في المؤسسات المتصلة . وعندئذ فليس بمقدوره سوى عن آراء جزئية ومتخصصة ذات ثقل دستورى ليس لنبوعها من الانسان ولكن لأنها نابعة من دوره ومركزه في المؤسسة التى يتبعها .

وبالتالى ينتقل الإنسان كمخلوق بشرى اجتماعى إلى عملية أو وضع حيث يشعر بأنه أقل من شخص كامل . ويصبح بالغا وقادرا . ثم بعد فترة من الزمان يصبح أقل قدرة في السيطرة أو في تقدير اتجاهات حياته . ويصبح شيئا مكونا من أجزاء تعمل سويا وتحتاج الى صيانة لكى تعمل ولا يتم تنفيذ البحث عن الخدمات الملائمة باسم شمولية الإنسان ولكن باسم عضوياته وأدواره المختلفة في المؤسسات التى تعطيه الحق في مثل هذه الخدمات .

وهكذا ، نجد أن المشاكل الحضرية ، والتى تتراوح من تلك

المشاكل التى تتصل بالفضاء المادى ، (المشاكل التى تنسجم في استخدام هذا الفضاء) الى ما تعرف بالمشاكل الاجتماعية النابعة من الأشكال والظروف التى تغفل الاعتراف بانسانية الانسان في حياته الحضرية اليومية وفي هذا الفضاء الحضرى يجد الانسان نفسه يتزايد ابتعاده وغربته عن المخلوقات البشرية الأخرى الى الحد الذي يمكن أن يكون غريبا عن نفسه .

وقد اختفت المدنية التاريخية عندما بدت وكأنها قويت الى أبعد حد ، في شكل « المجتمع الحضرى » . حيث كان الفضاء الحضرى الاجتماعى المادى دوما المكان ومجمع الأماكن حيث يتركز السكان في كل فترة تاريخية (ولكن لأسباب متباينة وبأشكال مختلفة) ويعيشون علاقاته الاجتماعية والمدنية كواقع اجتماعى لمعرفة مشاكله الجماعية والعمل على حلها ، وعلى هذا يمكن تفسير اختفاء هذه المدنية على ان فضاءها المادى والاجتماعى قد أصبح ، أو يميل لأن يصبح نقاطا يلاقى عندها الناس الذين يتسمون باللامبالاة والمفككين وممن عانوا منه بل وقبلوا حالة عدم قدرتهم ادارة شئون حياتهم ولا مواجهة مشاكلهم المدنية العامة وتنبع هذه المشاكل كما تسيطر عليها أشكال من السلطة موجودة بصفة عامة على المستوى الرفيع ولها منطق مختلف عن منطق المجتمع الذى كان قبل التحضر .

وقد احتاجت المؤسسات الحضرية في تطورها ومن أجله أكبر تركيز من المخلوقات البشرية . ورغم هذا ، لم تحتاج الأبعاد المادية الاجتماعية التقليدية للمدينة في أشكالها النشطة والخلاقة وبالتالى لم تحتاجها في أشكالها المستقلة التى تتمتع بالتقرير الذاتى . بــل إن

هذه المؤسسات الحديثة إحتاجت الى تكتلات من مجموعات من الأفراد. أما الضواحى، والمدن المحيطة للمدن الكبيرة، والمدن الضخمة مغفلة الاسم والتى ليس لها طابع اجتماعى إلا أنها تمتد وتتسع، فهى عبارة عن أشكال تتجاوب مع هذه الاحتياجات. وفي هذا الاتجاه اندفع التطور الحضرى.. وفقا لهذا التحديد، يمكن تتبع طبيعة المشاكل الحضرية وفقا لنموذج تحدده علاقتين متعلقتين بالموضوع.

١ ـ بتقوية بنيان المؤسسات. نجد أن بنيان السلطة قد خلق وضعا حيث يصبح أعضاء الطبقات الثانوية خاضعين لتمزق متزايد ليس داخل النظام الانتاجى فحسب بل داخل حياتهم الاجتماعية، وداخل جوهرهم الإنسانى نفسه. (يعتبر منطق تطوير المؤسسات منطقا يخرج عن المحيط الحضرى والذى لم يعد بنيان السلطة مرتبط به في حد ذاته).

٢ ـ ويحدد تحول الناس متعدد الأشكال والمتزايد، ضمن مضمون التنوع الطبقى والتباين الخاص بالمؤسسات، ويصنف مشاكل «المدينة» وافقار فضائها المادى والاجتماعى. (يقول ليفيبفر مرة أخرى، «يصبح التحول الحضرى المحتوى، والمادة، والدوام لكل أشكال التحول الأخرى» (١٥).

باعطاء هذا التوصيف لطبيعة المشاكل الحضرية، يمكن القول بأن حلها قد يتأثر بالتحول الجزرى للمجتمع الحديث، ومن الضرورى أن يتضمن مثل هذا الاختيار وأن يتفهم عدم تحول الانسان كمخلوق اجتماعى حضرى. ولا يمكن إستمرار مثل هذا التحول إلا تبعا لمبدأين مرتبطين

١ ـ على الإنسان استرداد شموليته كمخلوق بشرى اجتماعي بالتغلب على التمزق والتفتت اللذين تعرض لهما .

٢ ـ على الانسان استعادة قوة صنع القرار في إطار الحياة الاجتماعية الحضرية ، مظهرا بذلك أنه يشارك في إجراءات المجتمع بطريقة فعالة وخطيرة .

ويطالب هذا الافتراض الذى يشكل الصفحات التالية من الكتاب ، بتخصص أكثر .

إذ أن هناك صيغة ماركسية وصلت الى نفس النتائج رغم أنها سلكت طريقا مختلفا للوصول الى هذا : ففى الواقع نجد أن مفهوم «مصنع المدينة» أى تنظيم التكامل الاقليمى لمنطق واحتياجات الطبقة السائدة ، يتشابه مع الافتراض الذى كونته ، رغم أنى أرى وجود اختلافين جوهريين ، أن التحليل الماركسى ينظر الى مفهوم الانتاج الاقتصادى كانتاج مميز وأولى . على حين نجد أن هذا المفهوم ، رغم انتشاره وعدم تقيده للماركسية خاطىء للغاية . كما يقود هذا التحليل إلى استراتيجية توضح أن زعماءها فوق البشر في تنظيمهم ؛ وهى تنظيمات تظل أعلى من مستوى البشر حتى لو كانت تتشكل من طبقات اجتماعية وحتى لو شرعها أفراد الطبقة الدنيا بحيث يصبحوا ممثلين فعليين .

علاوة على ذلك ، يتجاهل هذا التحليل مشكلة حالة التمزق التى يعانى منها أولئك المنتمون للطبقات الثانوية ، وحالة اللامبالاة التى هم فيها والناجمة عن تفتتهم . الدستورى وعن وضعهم في حدود ، وهم

ـ بكل دقة ـ أعضاء الطبقات الثانوية الأكثر تعرضا لأن يوضعوا داخل حدود بمفهومها العريض ، ان لم يكن في أعمق تكويناتها (١٦) .

كما وأن هناك افتراضا ماركسيا مختلفا يقوم على هدف اعادة التغلب على « حق الانسان للمدنية » . أى اعادة التغلب على عدم التحويل المختلف لعلاقات البشر في نطاق أشكال حياة الانسان اليومية . إلا أنه يمكن التساؤل عن القوى والأساليب التى يمكن اقتراحها لتؤدى الى عدم التحول هذا ؟ وكيف يمكن بدء هذه العملية ؟

من المؤكد أن مثل هذه الأسئلة هى التى يجب علينا توجيهها ، إذ يمكن للشخص البدء بفحص النشاط الدائم وتطوير المجتمع . وهما ما يمكن تحصيل اجابات شاملة أو جزئية منها . وزيادة على ذلك ، يمكن أن يبدأ الفرد برؤية تلك العناصر الخاصة بالمجتمع المعاصر والتى قد تشكل نقاط إرتكازه ويفهمها ، وعناصر التعارض الأساسية والتى قد تستخدم لبدء عمليات التغيير ، إلا أننا نعرف تماما أن تلك العمليات يجب أن تهدف لخلق محيط للحياة الحضرية حيث تصبح المخلوقات البشرية التى لم تتحول ، موضوعا للتجارب ، وبمعنى آخر ، وجوب أن يكونوا قادرين على المشاركة كأشخاص كاملين في صنع القرارات والذى يهمهم كأشخاص كاملين ، عن كونهم أشخاص تتأثر مظاهرهم المتخصصة من نوع خاص بالقرارات المتخصصة .

فهناك اقتراحات ومبادرات عديدة متداولة بصفة دائمة حتى أنها

تبدو ، أو أنها نجحت في أن تعتبر حلولا حاسمة للمشاكل الحضرية (أو على الأقل لبعض منهم) . فمعظم المقترحات عبارة عن مجهودات تهدف الى صبغ المجتمع الحضرى الحالى بالصبغة العقلانية وذلك بتعديل أقل سمات المحيط الحضرى توازنا . وكانت تلك الاتجاهات تميل طوال التاريخ الى تقسيم المشاكل الحضرية وفصلها وذلك بافراد حلول متخصصة لها : ففى التشكيلات الأخيرة نجد أن التوكيد كان على رؤيا « شبكات » المشاكل بالنسبة لارتباطاتهم المتشابكة في المحيط الحضرى وفي المجتمع . ونجد ، أنه حتى ضمن هذه الرؤيا الأكثر تعقيدا ، أن محاولة القضاء على المشاكل الحضرية مرتبطة بتعديل أدوات الادراك المستخدمة ضمن النظم المتخصصة أو التى يستخدمها علماء الشبكات أنفسهم .

وهناك اتجاه آخر يقترح أنه بدلا من عدم امكان حل المشاكل الحضرية إلا اذا تم تعديل قوة علاقات داخل مؤسسات المجتمع الاقتصادية والسياسية . أو يمكن تأكيدها بالقول بأنه يمكن حلها إذا ما ملكت قوى الطبقات الثانوية التقليدية السيطرة على مؤسسات المجتمع الاقتصادية والسياسية . وقد سبق لكل هذه الاتجاهات أن إقترحت الابقاء على مثل هذه المؤسسات بصفاتها الأساسية .

وقد أسند ، داخل هذه الاطارات دور معين للتخطيط الاقتصادى والتخطيط الحضرى داخل المحيط الحضرى ، كوسائل يمكن للمؤسسات أن تضع نهاية لعدم العدالة ، إذ يمكنها عندئذ وضع نهاية لنوع معين من سياسة عدم التدخل التى اتصفت بها ادارة المجتمع البورجوازى ، والتى من المحتمل كانت الأساس لمشاكل كل من المجتمع والمدينة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها

وعلى أى حال ، فإن حل مشاكل الحضر وتحويل المجتمع لا يمكن أن تنجم عن عملية تختلف عن القوانين الموجودة حاليا . وقد وضح هذا بتخطيط عمليات ، تتضمن خططا توحى بها قوى اليسار في بلدان مثل ايطاليا حيث يتحكم اليسار الآن في حجم الحكومة المحلية والتخطيط الحضرى . وعلى ضوء الاعتبارات الخاطئة السابقة والنتائج غير الطيبة التى قد تنجم للجماعات الحدية والمسيطرة عليها من أحزاب اليسار ، سأكرس الفصل القادم لفحص طبيعة أى خطة حضرية ، وعملها ونتائجها في الموقف الحالى .

وكان لهذا العمل دافع بعيد ، الا وهو اعداد نموذج لابراز كيف تسير عملية متخصصة . وليس بمقدور مثل هذا النموذج ، مع بعض التغييرات ، توضيح التخطيط الحضرى ، فحسب ، بل أشكال التخطيط الأخرى والتى تستخدمها حاليا المؤسسات في ممارسة سلطاتهم ، مع توجيه الاعتبار لأشكالهم التنظيمية المعينة .

ويبحث الفصل الرابع من هذا الكتاب في تخصيص بعض المفاهيم التى يمكن استخدامها لتحديد أهداف تحويل المجتمع ويصبح لمثل هذا العمل معنى نتيجة للعناصر المستمدة من الحقيقة التى تعطى الشرعية لامكانية وضع خطة عمل تبدأ من المحيط الحضرى على أن تقوم على الوجود النشط للشعب . كما توجد نظرية أساسية أخرى تقوم على أنه ليس بالامكان تنفيذ عملية التحول عن طريق وفود تمثل مختلف الطبقات أو عن طريق المؤسسات السياسية الخاصة بتلك الطبقات ، إذ يجب أن ينفذها الأشخاص أنفسهم الذين يعملون فى مؤسسات مفتوحة وبالتالى محولة

الاتجاه التيكنوقراطى للمشاكل الحضرية ومفاهيم اليسار

لقد ظهر الاتجاه التيكنوقراطى للمشاكل الحضرية مع تطوير المجتمع الصناعى حيث قسمت المدينة إلى مناطق خاصة وقطاعات عمل . وقاد هذا النموذج إلى رؤيا أدت إلى رؤية المشاكل الحضرية وفهمها على أنها مشاكل ذات نطاق معين أو قطاع محدد . وأصبحت النظم المفترض أنها ستحلها أكثر تخصصا وتحديدا . وطالمنا أن مشاكل مختلف القطاعات قسمت بالتالى ودرست كل على حدة ، أصبحت التنمية ذات النظم العميقة ولكن ضيقة ، أصبحت طبيعية ، وقد حدد هذا الاتجاه (ومازال) تنمية المجتمع الرأسمالى ، وفوق كل هذا يمكن أن يعرف بما يسهم به في عملية تقسيم الحياة الحضرية إلى فئات مستقلة وقطاعات . وبمعنى آخر ، يمكن مواجهة المشاكل كل على حدة ، كما وأن « الحلول » المقترحة تميل لخلق مواقف ذات انقسامات خطيرة .

وتتم الاقتراحات الخاصة بأحد القطاعات وتنفذ وفقا لمنطق هذا القطاع وغالبا مالا يرتبط بما يظهر في قطاعات أو مناطق أخرى ، وعلاوة على ذلك ، توجه العملية ذات النظم المتخصصة . البحث عن وسائل لحل المشاكل تجاه الأشكال التيكنوقراطية والتى خلقها الخبراء ويعتبر الاتجاه العام نحو مشاكل المدينة هو ذلك الذى نمى مع تطوير مناهج « حل المشاكل » ، أى أنه يمكن مواجهة كل مشكلة حضرية أثناء البحث عن أفضل الحلول الفنية .

وأبرز الصفات التى يظهرها هذا الاتجاه هى قلة الارادة أو المقدرة على مواجهة المشاكل الحضرية كما هى : مثل المشاكل ذات الحدود الأكثر اتساعا والتى تشمل كل الأشخاص . وفوق كل شىء ينظر الى المشاكل الحضرية ، طالما نظروا اليها كل على حدة ، وفقا لمظاهرها الصناعية فحسب وليس وفقا لأسبابها الحقيقية .

ويتم تبرير هذا « بفلسفة » المتخصص الذى يطلب منه الاسهام في حل مشكلة معينة شكلت واقترحت بطريقة معينة . وعلى هذا ، فهو يعتبر أن المضمون الذى يحتاج الى اهتمامه هو ذلك المضمون الذى يجب عليه أن يبرز فيه خبرته ، ووفقا لهذا التخصص ، تشير الحقيقة إلى أن أولئك الذين يملكون زمام السلطة وعلى بينة بتلك المشاكل برمتها غالبا مالا يكون لديهم النية في مواجهتها في جوهرها . وقد يعنى هذا وضع نهاية لآلية الاستغلال والاستفادة اللذين، في كثير من الأحوال ، يعملان في المواقف التى لها جذور في تلك المشاكل .

وأكدت التحليلات القديمة والحديثة هذه الحقيقة والتى تتعلق بما يطلق عليه « مشكلة الاسكان » ولا تعتبر ندرة وسائل الراحة الكافية موضوعا خاصا بالحلول الفنية ،ولكنها واحدة من مجموعة الاهتمامات (١٧) وتعطي مشكلة المواصلات الحضرية أوضح نموذج لهذا اذ أن هذا القطاع قد جذب الاهتمام لبعض الوقت الحالى ، فمن المشاكل العنيفة الخاصة بازدحام حركة المرور وحوادثها الى الصعوبات التى يتحملها أولئك الذين ينتقلون من منازلهم الى أماكن أعمالهم ذهابا وعودة وقد انتشرت تلك المشاكل أخيرا الا أنها كانت عنيفة فى العديد من مدن الغرب الكبيرة منذ عشرات السنين

ويوجد اتجاهان أساسيان يتسمان بالعقل تجاه مثل هذه للمشاكل أحدهما لتنظيم التنمية الاقليمية بطريقة ملائمة . وكان هذا يعنى تطوير الأنشطة الانتاجية ومركزتها (وليس الانتاج الضناعى فحسب) بأسلوب لا يسبب توسعا كبيرا فى قطاعات حضرية معينة بينما يخلى قطاعات أخرى وألا يحدث توسعا فى بعض القطاعات الانتاجية بينما تدمر الأخرى التى قد تعتبر أفضل - أو على الأقل تستحق البقاء أما الاتجاه الأخر الذى يتسم بالذكاء فهو الذى يحاول الاقلال من الاندفاع تجاه احتكار المواصلات الخاصة والبحث عن حلول لاحتياجات التحرك الاقليمى والذى لا يتم بأسلوب فردى ضيق فحسب وانما بأسلوب عام وعريض يتسم بالمسئولية

ومما لا شك أنه ظهر من حذر ضد الاتجاه نحو السيارات لملكيتهم الخاصة « لتحرك السيارات » اذ وجدوا فى هذه الآلات شيئا خطيرا لنوعية الحياة الاجتماعية الحضرية والاقتصاد وكفاءة المواصلات الحضرية (١٨) الا أن هذا لم يكن اتجاه الأغلبيه .

ومن أولى نتائج مشكلة المرور هى ايجاد « أخصائى مرور » ان مهمة أولئك الفنيين وضع حلول - بواسطة أدوات ومناهج معينة لتلك المشاكل والتى تعتبر مشاكل مرور على جانب كبير من الاستقلالية حتى لو كان هذا الاستقلال مجرد استقلال ظاهرى أو غير حقيقى ومن ثم تمثلت النتائج فى ظهور دراسات مكثفة وتطوير لأكثر « الحلول » الفنية تقدما ودقة وعلاجا للمظاهر وليس للمسببات

وكما توضح مشكلة المرور ، فان احدى الصفات التى بزغت من الاتجاه الفنى المتخصص للمشاكل الحضرية تتجسم فى أنها تعطى

نوعا من حلول المساعده الأولية للمظاهر الخارجية للمشاكل بالمثل فان تلك الحلول تخلق مشاكل أكبر والحاجة الى خبرة أكثر كما وأنها تحتاج كذلك الى قدرة أكبر ومعلومة أكثر واستخداما أكثر للأدوات المتخصصة

ولكن فلنرجع الى مشكلة المرور وأسبابها الحقيقية في الامكان تفسير هذه الأسباب بأسلوب معقول ونلقى معالجة صناعية طالما يبقى الفرد داخل نظام يميل بصفة مستمرة لتوسيع خواص المدينة والعمل على مد الفضاء الحضرى الى مدن ضخمة بصفة مستمرة ويتجه الرجل العصرى بطريقة تلقائية لاختيار وسائل مواصلات خاصة كما هو الحال معه فى قطاع آخر حيث يتجه لاختيار منزل عائلته الصغير فى ضاحية قليلة النشاط وبعيدة الى حد كبير

وتتم ما يطلق عليها اختيارات على أساس التنظيم الاجتماعى الذى يحول لأن الشخص لم توفر له فرصة الاختيار الا على الأساس الفردى المسبق تحديده لأسلوب مواجهة المشكلة وليس بمقدوره سوى سد تلك الحاجات بأسلوب خاص والتى تعلم أن يجدها « خاصة به » ولا يعمل الأخصائى سوى اعادة تقوية تعريف غير واف ومشتت لمثل هذه الاحتياجات

وبهذا وجدت الحلقة المفرغة فبقبول هذه الشروط يتصرف الفرد المبعد فى محيطه بأسلوب يؤدى الى اثارة مشاكل أكثر تزيد من تمزقه وحرمانه وعزلته . وبالتالى الى بعده وفى الواقع فان قلة اختياراته فى مجال السلع والخدمات العامة غالبا ما تعد ظاهرة ثانوية ومرتبطة دوما مع قلة اختياراته فى المجالات غير الحكومية

الأخرى المميزة بالتسلسل الهرمى الدستورى وتوزيعات السلطة المشوهة والتى لا تعوضها الأسواق غير الحرة

ان عدم كفاءة اتجاه الشخص المتخصص الفنى بالنسبة لمشاكل الحضر ترجع الى وجهة النظر الفلسفية ـ الأيديولوجية التى ظهرت فى بداية المجتمع الصناعى ولذا فقد بذلت محاولة فى مجتمع اليوم الصناعى الأكثر تقدما لتهيئة الاتجاه لتعاطف أكثر حداثه وأشير هنا الى اتجاه النظم لمشاكل الحضر ولا يتعامل هذا الاتجاه مع مشاكل فردية بل مع مجموعات ذات علاقات متبادلة إذ ينظر الى المدينة كنظام له صفات النظام علاوة على ذلك ينظر اليها كنظام يحدد تتابع الأحداث فيه قوانين الترجيح (١٩) .

من الواضح أن هذا النوع من الاتجاه يتصف بالتعقيد والتعميم فبوصفه المدينة على أنها نظام متكامل فانه يبدو هكذا ولأنه يتخطى الحواجز التى تفصل النظم المختلفة اذ ان صفته الحقيقية وطبيعته الحقة تأخذ شكل أرقى نوع من التخصص ونوع تخصص من المرتبة الثانية اذ أنه أدى بالفعل الى خلق أدوار جديدة نظم المتخصصين متخصصين فى بناء نماذج مضممى المواد المتداولة والآلات المعقدة واضعى برامج وفى الحقيقة فان تلك الأشكال المتخصصة الحديثة تتجاوب بل تحاول التجاوب مع احتياجات الحياة البشرية والحضرية ذات الاشراف الأكثر عمقا وانتشارا فى المجتمع المعاصر المتقدم

ويمكن التأكد من هذا بفحص أهم نتيجة نجمت عن إتجاه النظم الحضرية وهى ؛ الخاصة ببناء نماذج للمدينة . وتم بناء هذه النماذج

بواسطة سلسلة ممتدة نسبيا من العلاقات الحسابية والتى ترتب في أكثر النماذج تقدما من المعادلات الخطية وغير الخطية والمختلفة . إذ هيأت لعرض حالات معقدة إتسمت بالتباين الوقتى لمواقف منتقاه .

وتتجه النية من بناء النماذج التى لا تعمل إلا من خلال استخدام الكومبيوتر الالكترونى لتحل محل صانعى القرارات الخاصة بالمدينة في حالة ما اذا كانوا قادرين على ارساء دوافعهم ليس على مقترحات قائمة على بديهيات الخبراء التقليديين من فنيين أو اداريين فحسب ، بل على خطط (معلومات لبرامج الكومبيوتر) يتم تقييمها عن طريق عمليات محاكات الكومبيوتر . ويمكن لنا الحكم من خلال ردود الفعل الناجمة عن النموذج ، على الصفات الايجابية والسلبية لمثل هذه المقترحات بالنسبة للمدينة كنظام عام .

ويساعدنا مثل هذا المظهر لهذا الاتجاه لفهم كيف أن له منطق التيكنوقراطية الأكثر تقدما . فبداية ذى بدء يقيم الخبير أو مجموعة الخبراء ، عند بنائهم نموذجهم الخاص بالمدينة ، علاقات كثيرة حتى يصبح عملهم فعالا من الجانب الحسابى . وحيث عرضت عليهم مظاهر نوعية عديدة من الحقيقة الحضرية ، وجب عليهم عندئذ إختيار المظاهر « البديلة » للمظاهر النوعية على قدر إمكانيتهم في التعبير على هيئة معاملات كمية . ويقرر الخبراء أنفسهم أيهما سيضمنونه وأيهما سيتركونه .

وتتكون هذه العمليات من تقديرات ذاتيه والتى توصف في تعبيرات خاصة بالعمليات الموضوعية أو التحليلات العلمية المتعادلة . ومن المفروض أن تعفى مثل هذه العمليات ذات الفحوى القيم الحر

من الشروط المستقاه من النظم ذات القيمة الشخصية والاجتماعية السياسية (٢٠) ٠

وتهىء الطبيعة العلمية المفترضة للنموذج ، الخبير وحده يسبب تعديلات للنموذج ويقرر أيها الأكثر ملاءمة ، أى أيها التى لا تدمر سماته الضرورية ٠ وهناك من هم في درجة العلماء والفنيين وكذلك بعض السياسيين ممن يعتقدون أن أفضل الآمال بالنسبة للمواطنين العاديين يكمن في زيادة تطوير مثل تلك الأدوات العلمية المتقدمة واستخدامها (٢١) إلا أن الواقع جد مختلف ٠

وعمل الفنيون والخبراء المتميزون الجدد على تطوير نماذجهم على أساس المجتمع كما يعرضوه هم أو كما يفهموه هم المتخصصون وكذلك كما يفهمه أولئك الذين منحوا النموذج تفويضا ٠ فهم ينظرون الى المدينة والمجتمع كنظم أكثر تعقيدا ، ومن الاحتياجات العملية التى يستمد منها الخبراء رؤياهم عن المخلوقات المزقة والمعقدة ، وليس من الرجال ٠ وتوجه التعقيدات التى يعالجونها للبحث عن درجة من التعايش وعدم الافراط ، بل ومحتمله من الصراع بين الأطراف الدستورية وتلك من الباطن ٠ وقد ساعد هذا على تكوين تقوية أخرى بارعة غالبا ما تكون غير واعية لمفهوم تلك الأجزاء شائعة القبول على أنه أمر واقع ، رغم أنه مجرد فكرة خيالية ٠

٠ يبدو أن المناهج والطلب المقترح لنظرية النظم للتخطيط الحضرى تعمل على إبعاد المواطنين عن موقف التسليم بالاختيارات غير المتعقلة التى كان يقدمها أخصائيو إلتخطيط الحضرى في الماضى وفتح إمكانيات أكثر لاشراف المواطنين وتدخلهم ٠ ومن ثم فنتيجه لهذا

يبدو أن المواطنين أحكمت عليهم الجدران التى أقيمت فوق تلك الميزات الجديدة التى تتميز بالتعقل بل وبالمنطقيه والعلمية (٢٢) ٠

وفي الواقع . ما زالت الاختيارات « البديهية » و « غير المتعقلة » للمخطط والاخصائى الحضرى . ما زالت تفهم . لوقت ما . متأصلة . في عمله رغم أن الغلاف العلمى المتعقل للتخصصات المتفوقة التيكنوقراطية الجديدة تميل لإخفاء مثل هذه الحقائق

ويمكننا القول بأن تلك الاتجاهات والنظريات والأدوات الجديدة لا يمكنها الاسهام بفاعلية في حل المشاكل الحضرية . إن لم يكن لأى أسباب أخرى فتلك المظاهر المتزايدة من التخصص ولتباعد الأشخاص الذين يعيشون ويتفاعلون في مساحة حضرية محددة عن عمليات القرارات المتصلة بها ٠ إلا أن اهتمامنا بهم له أساس إضافى اذ أنهم يشكلون ميلا في المجتمع الحديث الذى بدأ منذ قليل ، ويتمثل هذا الميل في المحاولة لاستيعاب المدنية داخل نوع من الرؤيا السكونية ٠ ويقول آخر . إن هناك مجهودات تبذل للتخلص من المدنية نهائيا وذلك بتفتيتها الى نوع من الأشكال أقرب الى الفضاء الحضرى والذى يمتد كثيرا أو قليلا على طول الوسط الكلى للاشراف على النظام القومى أو متعدد القوميات ٠

واذا ما نحينا الصور الخيالية علميا والتى حصلت على قدر كبير من النجاح والتى يمكن تحديد هذه الرؤيا السكونية بها كما فى أعمال باكمينستر فولر أو دوكسياديس فلن تكون هذه هى الوسيلة التى يمكن تقوية صفات المدينة الاجتماعية بها (٢٣) كما وأنها

ليست وسيلة لنشر المظاهر الاجتماعية المادية الايجابية « لجوهر المدنية » التى ينادى بها على الأقل بأشكال المجتمع المتحضر المؤقت .

وعلى أى حال، وكما عرض العديد من الكتاب حول ما يعرف بمجتمع ما قبل التصنيع فان مثل هذه الأحداث المتجانسة قد ترصد لسوء الحظ لوصف مستقبل التنمية وتكييفها لكثير من المجتمعات الحضرية الحديثة (٢٤) .

وتصبح النظم الأكثر تخصصا وكذلك الخبراء وهم فى مرحلة بناء نماذج فعالة وأكثر تعقيدا، والتى تبدو أنها تحت سيطرة أكثر فاعلية ضرورة للجهاز وتصبح ضرورة الحد الذى يشكل فيه نفس هؤلاء الخبراء فى الطبقات المسيطرة نظاما غاية فى الأهمية للارشاد أو عنصرا يشكل الصراع الادارى وقد يكون لنفس السبب تأثير أكبر (٢٥) وفى الواقع فالحاجة ملحة لاشراف اوسع على التوسع المادى للمدن ولكن اشراف يختلف اختلافا أعمق فى الشخصية عن الاتجاه التيكنوقراطى

ويمكننا بالرجوع الى مشاكل المدينة والحضر الوصول الى النتائج التالية ولم يثبت أى من الاتجاهين الآنف ذكرهما ملاءمته أى لا الاتجاه المتخصص الفنى وهو الاتجاه الذى يعالج المشاكل الجزئية والمقسمة والذى ظل أكثر أشكال العمل انتشارا ولا اتجاه الأجهزة والذى يميل لربط تلك الأمور الجزئية بوضعهم فى جماعة البرمجة والذى غالبا ما تسانده جماعات القوة العالمية (٢٦) .

ويمكننا أن نطلق على وجهات نظر التخطيط والتى تقدمت الافتراض الذى ينادى بالمحافظة على أسس النظام الرأسمالى الحالى

اتجاه التخطيط الرأسمالى وكما جاء فى اقتراحنا فاننا نجد ان هناك ميلا تجاه زيادة المشاكل الحضرية الى ان تختفى المشاكل الحضرية اختفاء واضحا بسبب اختفاء المدنية نفسها ويتزايد تحلل المدينة الى فضاء يتسم بالحضرية باضطراد وليس له سمة محدودة حيث يعيش الرجال والنساء فى حالة من التحول ومحكمة الى ابعد حد

وقد تقرر أن تكون مملكة ويبر الحضرية والتى ليس لها مكان (٢٧). للطبقات الثانوية المكونة من الطبقات العاملة التقليدية ومن تلك الطبقات التى تنتمى الى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة التى كانت فى الفترات القديمة من المجتمع الصناعى وقد افتقرت جميعا كما اصطبغت بصبغة البروليتاريا ولم يحدث هذا بالنسبة لمستواهم المادى الجيد بل بالنسبة للاختفاء الواضح لرغبتهم فى المشاركة وعدم الامكانية الفعلية لوجودهم النشط فى جهاز صنع القرار وتميل الجماعات التى بيدها السلطة وبسبب خدمة وسائل الاتصال والمواصلات المتقدمة تكنولوجيا لهم تميل « قلاع » أكثر انعزالية وأقل تركيزا ووضوحا من الناحية المادية وذلك للاقامة وللأغراض السياسية والاقتصادية (٢٨) .

وباختصار . يمكننا أن نفهم أن خطوط العمل الحضرى المستمد من أولئك المالكين للسلطات العليا في عالم الرأسمالية يتجهون للحفاظ على مثل هذه السلطة بوسائل الادارة التيكنوقراطية المركزية للمشاكل والعمليات الحضرية سواء كانت موجهة للنمو أو للركود . وعلى أى حال . فالأيديولوجيات والقوى الأخرى موجودة على مسرح العالم الاجتماعي الحضرى : فهل الآراء البديلة المتعلقة بمشاكل المدينة وتنميتها تنبع منهم ؟

وبمراجعة خطوط التنمية الحضرية في المجتمع الصناعى والرأسمالى ، نجد أن العناصر الايديولوجية التى ظهرت هى تلك الناجمة من وجهة النظر الاشتراكية في الموقف الحضرى ومن إهتمام أولى باللاقوة والقوة · وبالمفهوم العام . ليس من الخطأ القول بأن الاهتمام بالمدينة كان يشكل الى وقت قريب اهتماما ثانويا من الفكر والكتابات الماركسية · وقد أعطى النظام الاقتصادى دورا استراتيجيا ونظريا متسيدا ، خاصة نظام الانتاج الصناعى حيث تمارس أسوأ استغلال على الطبقة العاملة · إلا أنه باستيلاء النظم الاشتراكية على السلطة · أصبحت التنمية الحضرية وسيطرتها أمورا ذات أسبقية أكثر رغم أن ترابط إقتصاد المدينة ما زال قويا كما كان دوما ·

ونجم الاهتمام بالحياة الحضرية التى نادى بها ماركس وانجلز والاشتراكيون الذين **تلوهما** . عن الظروف غير الانسانية التى كانت تعيشها دائما طبقات الحضر في المجتمع الصناعى · وكان واضحا مدى الاستغلال للطبقة العاملة في هذه الظروف · وأدى التقسيم بين النظام الاقتصادى والنظام الاجتماعى . الناجم عن الأشكال الفلسفية الايديولوجية والتنظيمية للمجتمع الصناعى . بالطبقة العاملة نفسها وممثليها الى التفرقة بين احتياجات عالمها الذى تعمل فيه وتلك الخاصة بحياتها الحضرية · وقد وجه الصراع ضد نفس المعارضين وذلك لأن الحكومة كانت مجرد لجنة تنفيذية من البورجوازيين · فمن ناحية ، أصبح عبارة عن مجهود لكسب علاقة مختلفة من السلطة داخل مكان العمل ، خاصة المصنع · ومن الناحية الأخرى ، أخذ الصراع شكل طلبات للخدمة داخل أماكن الاقامة المنفصلة من الحياة الاجتماعة ·

ويمكن القول بأن مفهوم « اليمين » أن يمتلك مثل هذه التسهيلات والخدمات المحددة والتى كانت سمة التخطيط الحضرى على مدى التاريخ واحدى السمات المميزة للتخطيط الحاضر والذى يشكل نصرا زائفا للفقراء وذوى الامكانيات المادية المحدودة فى البيئة الحضرية ويعتبر الحق فى الخدمات من الرؤى الاشتراكية اللازمة الا أنها انتشرت الآن ..

ومن الواجب توضيح النقد الموجه للخدمات ان لقبول هذا التقسيم بين النظام الاقتصادى (الانتاجى) والنظام الاجتماعى (غير الانتاجى) نتائج ذات طعنات مزدوجة أولها أن مصادرة ملكية أنواع أخرى ذات قيمة عالية فى مجال الحياة الاجتماعية لم يعرف على هذا النحو وبعدها بدأت احتياجات الانسان تأخذ شكل المطالبة بالحصول على خدمات وهى الخدمات التى غالبا ما تكون ظاهرة وتقيم بمفاهيم التكاليف الاقتصادية المستمدة من استخدامهم الشخصى ولا يمكن حساب الفوائد خاصة غير الاقتصادية منها بل غالبا ما يبدو وأنها توقفت عن التواجد .

وأصبحت الخدمات مهمة لسد الأشكال المتباينة من الاحتياجات الجزئية سواء تلك التى اظهرتها تنمية المجتمع الصناعى (على سبيل المثال اقل مستوى من التعليم الشكلى لكل فرد) وتلك التى ساعد على تفاقمها المجتمع الجديد (فعلى سبيل المثال احتياجات التحرك الى الأمام والخلف فيما بين محل اقامة الفرد ومحل عمله)

وفى بداية الأمر كانت كل تلك الأنواع المختلفة من الاحتياجات تستجاب فى القطاعات الخاصة طالما كانت تشكل أنواعا من الفائدة

لأولئك المتحكمين فى بيع هذه الخدمات والتى تشكل مزايا لأولئك القادرين على شرائها وتدريجيا اصبحت مسئوليات عامة وبمجرد أن فقدت تلك الخدمات مزاياها على مستوى التمويل الجماعى (٢٩) لم تعد تلك الخدمات تجذب رجال الأعمال الخصوصيين ومن ثم اصبحت من مهام الحكومة العامة

وقد يتعجب الشخص بالنسبة للانتصار التقدمى للخدمات المتجددة دوما مما اذا تواجدت الفاعلية الجدلية للابقاء على الجهاز وحفظه فمن ناحية فازت الطبقة العاملة بانتصارات ومن الناحية الأخرى كان من مصلحة الطبقة المسيطرة أن يستوعب المجال العام تلك الخدمات وكان هذا يعنى بالنسبة للطبقة المسيطرة انشاء شبكة من الصروح التنظيمية المتخصصة التى تسد احتياجات الطبقات الثانوية وبالتالى يمكن السيطرة عليهم وذلك بتوفير أشكال مقسمة وممزقة من تلك الاحتياجات وخدمات لسد الحاجة بأساليب منظمة هرميا

وهذا التقسيم يعتبر بالاضافة الى نتائج تقسيم جزء العمل نفسه جزءا أساسيا فى تطوير الرأسمالية الصناعية الحديثة وكذلك المجتمع الاشتراكى الان

ويعتبر هذا المظهر هو أهمها المتمثل فى معنى الخدمات ودورها المتأصلة حتى عندما تصبح خدمات عامة فى حياة الانسان الحضرى سواء كان فى المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية وقد عملت الآلية لخلق الخدمات باتباع منطق الانسان المقسم والذى فرضته

أيديولوجية المجتمع البورجوازى والذى قبله الاشتراكيون كذلك ـ على الأقل حتى تنتهى الحكومات ويتم التوصل الى الدولة المثالية ٠

ويقر هذا المنطق أن حاجة البشر المعلومة تحتاج خدمات ، ومن ثم يصبح من الواجب خلق مؤسسة منفصلة متخصصة لتأخذ في الاعتبار مظهر الانسان هذا ٠ وبهذه الوسيلة يتم تنفيذ العملية التى تبدو فعالة وكفء ٠ وعلى أى حال ، فإن لهذه الاستراتيجية نتائج سلبية للغاية ، على الأقل لأنها تطورت تاريخيا ٠٠ وفوق كل شىء ، فهذا هو الموقف بالنسبة لأولئك المنتمون الى الطبقات الثانوية ممن هم مجبرون على الخضوع لتركيبات الخدمة العامة ٠ وأسوأ شىء في العملية ، أن حاجة الانسان الى خبرة الانسان الحيوية وهى حاجة مكملة لشخصه ككل ، قد سلبت من الشخصية والانسانية وعالجتها المؤسسة البيروقراطية المنفصلة ٠

واذا وضعنا في الاعتبار الحقيقة القائلة بأن التعبير عن حاجة الانسان كعمل تجريبى هو كذلك عمل إنتاجى ، فان هذه الحاجة والعمل المرتبط بها يدخل في نطاق المنظمة البيروقراطية المتصلة التى تتحكم في سلطة هذا الانتاج والعلاقات المتبادلة ٠

وتشير الحقيقة الى ان الذين يبتعدون هم من بين أولئك المبعدين فلماذا ؟ ويرجع السبب الى أن أولئك الذين يقدمون الخدمات يتجاهلون دون فطنة ما يفرق بين الاحتياجات البشرية عن احتياجات الحيوان بصفة عامة فالاحتياجات الانسانية لا يمكن فى أى حالة أو تحت أى ظروف تتكون من مجرد عناصر مادية ومقسمة كما يظهر فى قالب خدمة الاحتياجات الانسانية ٠

وبمعنى آخر ان هناك عملية تحت الطلب اذ تعلم الانسان أن يعرف ويقسم احتياجاته ويصنفها وفقا لخدمات معينة ينظمها ويمهد لها نفس المجتمع فالخدمة فى حد ذاتها هى لحظة من القبول السلبى لسد حاجة معينة ويصبح هذا فى المقابل عاملا مرتبطا فى تمزق الحاجات وتقسيمها

وتعتبر كل هذه الخدمات نماذدج واضحة لحالة الأوضاع هذه فمن الواضح أن معظم المواصلات العامة مخصصة للطبقات الثانوية وعلى أى حال لم يكن الهدف انشاء مواصلات للانسان بحيث يمكنه عن طريق السفر فرصة لمقابلات ظريفة وتبادل معرفة خلاقة مع الآخرين بحيث يمكنه الخروج بتجارب انسانية شاملة وبدلا من هذا نجد أن الهدف كان دائما لتنظيم عملية ملائمة لجمع الناس جميعا مؤقتا في أى شىء يتحرك لنقلهم من النقطة ا الى النقطة ب ورغم أن هذا هو الواقع الا أن بعض الناس تمكنوا من صبغ هذه الخدمات بالصبغة الانسانية والاجتماعية وحتى لو كانت خدمات الدرجة الأولى أكثر لطفا رغم أنها تتبع التسلسل الهرمى فى علاقاتها الانسانية عن الدرجة الثانية والثالثة

ومن السهل الاعتقاد بأنه اذا ما ظلت نفس هذه الحاجة حتى لو قامت بعلاجها مؤسسة (حتى لو كانت عامة) متخصصة فى نطاق اختصاص، أولئك المحتاجين للسفر فربما وجدوا أشكالا أكثر ملاءمة وقد يأخذون فى اعتبارهم - حتى يتجاوبوا صورة لأنفسهم كمجموعة افراد عن كونهم أشياء شبه قادرة على ان تحرك أو تنقل أو على الأقل ربما تكون قد تمكنت من التحرك اذا لم يتطور المخطط التخصصى بكامله على هذا النحو

كما وأن « الخدمة » الفعالة لا تبقى على العامل الذى جهزها داخل اطار المؤسسة المتخصصة فهو يعمل كما شاهدنا فى نفس حالة الابتعاد مثلما هو الحال مع من يتلقى الخدمة اذ ليس بمقدوره تقرير الاشكال التى يقدمها بها كما وأنه ليس بمقدوره التحكم فى أثار عمله كذلك لا يمكنه المشاركة كشخص كامل وانما يمكنه ممارسة هذا الجانب الخاص به والمحدد للغاية والمرتبط بالدور الذى يؤديه فى المؤسسة ونقول « ليس بالامكان » لمعرفتنا تماما بأن القلة القليلة من الناس هى القادرة على الحفاظ على انسانيتهم وعلاقاتهم الانسانية حتى أثناء عمليات الخدمات لاناس ينظر اليهم على أنهم غير كفء الى حد ما .

ومن ثم نجد أن اليسار عموما فيما يتعلق بالمشاكل الحضرية خاصة بهذا المفهوم عن الخدمات العامة سواء فى أوروبا مثلما هو فى امريكا الشمالية يبدو وكأنه يؤازر تقسيم العمل والحياة وهو ما كان بالنسبة لماركس أحد المظاهر الأساسية للمفهوم الراسمالى للمجتمع ومنه دل على مدى الحاجة للتحرر قبل التحول الى مجتمع اشتراكى (٣٠)

وظهرت الآن العديد من الاسهامات فى نقد المؤسسات المتخصصة في ادارة الخدمات العامة (٣١) وأكثر الاقتراحات اثارة هى تلك التى قدمها أولئك الذين اقترحوا افتتاح مؤسسات بسماتها الرئيسية الثلاث وهى : تلك الخاصة بتخصصها فى العمل وذلك الخاص بشكلها الهرمى فى الادارة وذلك الخاص بحقوقها المقصورة عليها أى احتياجات المتطلبات الخاصة والمعينة حتى يمكن للشخص أن يكون من داخل المؤسسة ورغم زيادة النقد يظل الوعد بتوفر الخدمات أحد

المبادىء السائدة للمفهوم الأساسى الآخر والذى كان قد انتشر فى المجتمع وهو الخاص بالحاجة الى تخطيط عام وجاء الآخر من اليسار الا أنه وجد خلال المركز السياسى الآن .

وربما ظهر فى هذا المجال أن النموذجين المختلفين تماما للبلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية خاصة الولايات المتحدة أكثر اثارة للاهتمام وفى دول أوربا الرأسمالية طالب أولئك الذين يعتبرون مثل هذا العمل العام كبديل لفلسفة المشروعات الحرة طالبوا بأسلوب الادارة المباشرة للحكومة وبالتدريج وبازدياد تأثير اليسار داخل البنيان السياسى المحلى والقومى ازدادت قوة التخطيط العام حيث انتحل صفة من يقوم بتغيير المجتمع

وكانت التنمية ذات « التخطيط العام » للمدينة هى الهدف فى البلدان الأوروبية لأولئك خارج صرح السلطة الا أنهم تمكنوا تدريجيا من أن يحثوا الجماعات المسيطرة على قبول مثل هذا التوجيه او أنهم تصرفوا فيما بعد على مستوى الشئون الداخلية للدولة عندما اصبحوا يشكلون القوة الغالبة فى الاشراف على الصروح المحلية للسلطة العامة فى بعض البلدان مثل ايطاليا اذ انه تم تزييف المفاهيم والنماذج والأدوات الخاصة بهذا التخطيط داخل اطار الوضع الرأسمالى فى ترابط تام مع الأيديولوجية التى شكلت المجتمع البورجوازى

وسأعود لهذا المجال فيما بعد عندما أدرس بعمق أكثر من وجهة نظر مبادىء المجتمع البورجوازى كيف اتجهت الخطة الحضرية الى الصفات المادية وخاصة للتطبيقات الاقتصادية ولنتائج استخدامات

الأرض اذ يرجع عملها المتخصص الى نطاق سلطة الحكومة المحلية تحت اشراف المؤسسات السياسية التى تعمل على مستويات أخرى .. فهى تستند كعملية متخصصة على عمال متخصصين ومخططين حضريين ممن أوكل اليهم عملية الاعداد للخطة

من الواضح أن الخطط الحضرية في أى دولة أوروبية لا ينظر اليها كأداة لتغيير المجتمع . بل ان هذا واقع الآن . الا أن ضغط قوى اليسار عليهم ، خاصة بعد الحرب ، يقوم أساسا على مفهومين ؛ أولهما ، أن الخطط الحضرية تعتبر في حد ذاتها أشكالا مؤثرة تساعد على تغيير المجتمع . واذا أخذنا في الاعتبار المشاكل الاقليمية والحضرية ، سنجد إمكانية اعداد اتفاق جماعى سياسى من قوى اليسار وحولها . وفي الامكان من خلال التخطيط ، اقامة اشراف محدد على الاستغلال الرأسمالى المركز على الدخل الذى يتسم بالمضاربة الناجمة عن استخدام الأرض . أما الافتراض الآخر فيتمثل في أن الخطط الحضرية تسهم بأدوات تساعد في تحويل النظام الاشتراكى الجديد إلى أشكال من الحياة الحضرية . ويحدث هذا بمجرد حصول النظام السياسى العام على السلطة .

لقد كانت عملية التخطيط الأمريكى ومازالت مختلفة في مجالات عديدة . وفي الواقع ، فرغم الاتفاق الجماعى العام المعارض للتخطيط ، تولد في النهاية تيار يساند التخطيط العام . وقد ظهر هذا داخل تلك الأيديولوجية والتى قد يطلق عليها أنها تحررية ، إذ تم توجيه الدلالة بطريقة خاصة أكثر من توجيهها على نحو شائع أو اشتراكى ومن الطبيعى أن يصبح من واجب التخطيط العام ـ بعد

النظر من هذه الرؤيا ـ ضمان انه سيحقق مثاليات البورجوازية والتى لم تحرز بطريقة أخرى . وهو عمل ليس سهلا .

وجاء في مقدمة إيرنست ايربر في كتابه « التخطيط الحضرى وتحوله » .

وعندما شغل مخططو المدينة أنفسهم بوضع تصميمات للعمل على تحسين المظهر المدنى ، وبحركة المرور ، والحدائق والشوارع ، وبتقسيم الأرض والمناطق مواقع المدارس وصالات المدن ، الى الحد الذى تعارضت فيه مجهوداتهم مع الأجهزة السياسية التى جعلت التنمية خاضعة للاحتياجات السياسية أكثر من خضوعها للخطة الأساسية .. أصبح التخطيط يعرف بالاصلاح المحلى ، وغالبا ما يعرف بحركة قائمة على أصحاب الأعمال ودافعى الضرائب .

ولذلك أصبح المخططون ،داخل الطيف الجماعى ، ينحازون مع الطبقة المتوسطة ، ورجال الأعمال ، وملاك المنازل ، والقوى التى تسكن الضواحى ، وذلك لأن هذا هو القطاع الوحيد من المجتمع الأمريكى الذى يحتاج للتخطيط ولكن في دوره المقيد إلى أقصى حد (٣٢) .

وقد أصبحت الضواحى والمدن الصغيرة الموجودة حول مراكز المدن الكبرى ، والمدن الخارجية ، هى الأسس التى تسبق التخطيط . وكان ما يشغل المدافعين عن التخطيط الحضرى للمدن الكبرى هو موضوع اقرار النظام للمدن الداخلية التى يتزايد تآكلها وتشويشها . وقد كان هذا يعنى إعادة تجديد مناطق الحوارى المادى ونظافتها الاجتماعية ،

وتنظيم شبكات مرور حديثة ، مساحات حدائق كافية ، انشاء حدائق ، وتسهيلات أخرى تفيد في اعطاء المدينة المجددة مظهرا منظما ومحترما (٣٣) وينظر كل من رجال الأعمال والجماعات المالية وكذلك الطبقات فوق المتوسطة إلى التخطيط الحضرى كأداة حيوية وهامة في أنشطة إعادة التطوير الحضرى .

وترى وجهة النظر المتفائلة والمحبة لمصالح الغير في التخطيط كمجموعة من الأعمال الجوهرية الهادفة الى تحسين الحياة الحضرية . وانصب التأكيد ، في هذا المجال ، على نوع من التخطيط الذى يؤدى بل وينتمى إلى قطاعات ضخمة من الانفاق العام المباشر والخاص الضخم في مجال الاسكان والخدمات (٣٤) كما انصب تأكيد كل المخططين الأمريكيين وممثلى تلك الاحتياجات الخاصة بالتحول ، على الخطط كأداة للحصول على عدالة اجتماعية أكبر دون أن يفقدوا النظر إلى تشجيع الاقتصاد المحلى .

وبإفتراض الفشل « للجبهة الجديدة » و « المجتمع العظيم » وكذلك ما يختص « بالاهمال المعتدل » اللاحق وبالمشاكل الحضرية والأزمات التى تنشأ ، ظهر الرأى الذى ينادى بضرورة أن يأخذ المخطط الحضرى ، خلال وضعه لخططه ، جانب الفقير ، والمحرومين من الحقوق ومسلوبى السلطة . وعلى المخطط أن يعمل لتمهيد الظروف لانجاز تحسينات فورية في الاسكان والمواصلات والخدمات الأخرى في الأماكن الحضرية خاصة لأولئك المحرومين المتمركزين غالبا في قلب المدن الداخلية أو في الأماكن الخلفية من المجتمع الصناعى مثل الجبال وبلده « أبالاشى » الواقعة على التل .

وقد ساءت أحوال أكبر المدن الأمريكية بطريقة ملحوظة في السنوات الأخيرة وذلك بتداعي بنيانها الاجتماعي والاقتصادي ـ وقد أدت الرغبة في الابقاء المجرد على كثير من المدن الصغيرة إلى زيادة عدد أولئك المتهمين المعضدين لمدى الحاجة إلى زيادة التخطيط الحضرى العام، رغم ما يبدو من إزدياد المعارضة اللفظية والمعارضين.

ورغم اختلاف الموقف الاقتصادى والاجتماعى في أمريكا الشمالية عنه في العديد من الدول الأوربية، وكذلك زيادة التباين بين كندا والولايات المتحدة. فاننا نجد أن الخطة هنا أو هناك تمثل منهجا وأداة لمهاجمة الأمراض الحضرية وذلك بالعمل على تحسين وكذلك ـ والى حد ما ـ على تعديل الموقف السياسى والاقتصادى ـ الاجتماعى.

والسؤال الواجب طرحه يتمثل فيما اذا كان التخطيط الحضرى وأدواته تشكل نقاطا للإلتقاء لتحويل المجتمع، ولمواجهة الأمراض الحضرية والتخفيف منها أم لا.

وقد لاحظ القارىء أننى كلما اقتربت من تعريف المدنية لا أعطى أى تعريف لها. ورغم أننى لن أشترك في آراء عديدة إلا أن الموضوع يجب أن يحظى باهتمام أكثر هنا. وليس هذا لأن مجتمعنا أصبح مجتمعا حضريا أكثر من كونه مجتمع مدن. كما ولأن شيئا قد يبدو موضحا لنفسه مثل وجود المدن، قد يثبت، مع بعض التفكير، أنه غير واضح. ففى الواقع، نجد أن المدن إذا ما كانت قد وجدت في أمريكا الشمالية، مع استثناءات قليلة مثلما حدث في فترة الاستعمار في الولايات المتحدة أو في مدينة كويبيك في كندا الفرنسية، نجد أنها ربما لم تنشأ لمدة طويلة. إذ أصبحت مجرد

حالات من التنمية الموقوفة أو الضمور حتى قبل تنمية الحضر الحديث وتكتل سكان ضواحي الحضر. وتعتبر أمريكا الشمالية، قبل أن تصبح قارة أو دولة مكونة من مدن مريضة (خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية مع مجموعها.. المنصهر في الشخصية ذات القومية الواحدة ومقارنتها بالمركب العرقى والثقافات المتعددة والقوميات الكثيرة في كندا) قارة من بلدان ذات مدن متخلفة الى حد كبير.

ونتساءل عما نعنيه بالاشارة إلى الولايات المتحدة كدولة متخلفة فيما يتعلق بمدنها بينما يعرف كل شخص أن أمريكا تقود العالم في مجال الحضرية ؟ فلنرجع إلى ما قلناه عن معنى المدينة لقد أشرنا إلى أن المدينة عبارة عن مجموعة مادية واجتماعية من البشر الموجودين في فضاء معين. كما وأن الفضاء عبارة عن مؤسسات يتمركز فيها - بمرور الوقت - قدر معين ومتباين من سلطة المجتمع. ويمكن القول بأن هذه المؤسسات عبارة عن الناس أنفسهم، مجموعات فرعية من الناس تم تنظيمها بأسلوب هرمى للقيام بمشروعات مهمة. وكلما تحول أى مكان إلى مدينة، إزدادت كثافة وتركيز السلطة، بما في ذلك سلطة وقدرة كثيرين إن لم يكن معظم المواطنين في بعض المجالات الأساسية لما يعرف بالحياة اليومية.

هناك مقوما غير موجود في هذا المفهوم أو التعريف بالمدينة ألا وهو: ان المدن عبارة عن أماكن حيث تتواءم أجزاء من العمل والحياة، والمتقدمة إلى حد ما، (وتنتمى الى الأماكن الريفية أو المناطق الزراعية) بطريقة تجعل الناس المقيمين داخل حدود المدينة وكذلك البعض المقيم خارجها، يجدون حياتهم سويا ويشعرون بها، وتصبح حياتهم داخل هذا الفضاء المحدد ذات معنى وواضحة. ويصبح

موقع اقامتهم المعين له معنى بالنسبة لهم ، رغم غموض التمييزات التى خلقوها عن مواطنتهم اذا ما قورنت بالمواطنة في المدن الأخرى أو خارج أى مدينة أخرى . فالمؤسسات المختلطة بعد متعارض، بحيث يؤدى بأعضاء مجتمع المدينة ، مقيمين كانوا أو مواطنين إلى الاشتراك في انجازات الحياة المختلفة أو الأنشطة الخاصة بسد الاحتياجات كأعضاء في المدينة ، وكمجموعة أفراد في حياة يومية غنية .

وليس بالضرورة أن يعنى نموذج المواءمة ، ارتباط متناسب للأجزاء أو أن يعنى شكلا مريحا . وقد تكون المواءمة أو غالبا ما تكون نتيجة للسيطرة الضاغطة لإحدى الجماعات ، أو فصيلة أو طبقة أو مجموعة أفراد . أو قد تكون في أيدى المغير . وفي بعض الفترات قد تكون المدينة مكانا للسلام والهدوء وفي بعض الأوقات الأخرى مسرحا للصراعات والتغير السريع ، بل ربما تكون مكانا للصراع الدموى الداخلى . ولا تعدو المشاركة في حياة المدينة مشاركة مع الناس ممن يشعرون بأن لديهم جذورا تنتمى إلى الواقع القديم أو الرغبات الحالية داخل مدينة معينة سواء امتد هذا الشعور إلى الإحساس بأنهم ممثلون عاديون أو حكام عتاه لذلك المكان وسكانه (٣٥) .

وليس هذا هو الوقت المناسب ولا المكان لإبداء سبب الفشل المبكر لكى تتحول المدن الكبرى والأماكن الحضرية إلى مدن . إذ أنها كانت من الناحية الرسمية تعتبر مدنا لها حكوماتها ذات السلطة التقليدية المحدودة . ومؤسساتها التى تعتبر مقيدة إلى حد ما . فالتجربة التاريخية الأمريكية تعتبر واحدة من الحكومات المحدودة إذا قيست

بالوضع في أوروبا : وهى ذات تحرك جغرافى لا يصدق حيث تسعى وراء الفرص الاقتصادى والتى غالبا ما تقتصر على مدن ومساحات معينة ويصف سام باس وارنر جاروجهة النظر الخاصة بالخصوصة وممارستها كمظهر أساسى لتنمية فيلا دلفيا (٣٦) فهناك عملية مرتبطة بالخصوصة العميقة خاصة بالشعور بالاعتماد على الغير والاستمرار ، رغم النمو ، في الانتقال من المدن التى بدأ منذ عهود الاستعمار ولم ينته بعد . والخلاصة التى وصلنا اليها هو ان المدينة بهذا الوضع كانت وستظل دوما جزءا لما يعتقد أنه في الولايات المتحدة الأمريكية (٣٧) .

وهناك صورة عكسية مماثلة في القوة والخطأ عن ايطاليا كدولة مدن قديمة ، ذات درجة عالية من الحضارة المثقفة والمستقرة على جذور مدينة روما . وكل هذا حقيقى فيما عدا أنها ليست أمة قديمة . فايطاليا دولة أكثر حداثة من الولايات المتحدة ، اذ لم تكن أمة بمفهوم الأمة حتى الحرب الأهلية الأمريكية . اذ كانت عبارة عن مجموعة مركبة من دولة لكل مدينة . دولا بمدينة مركزية مسيطرة ولكن دائما ذات مدن مميزة وسواء كانت الحضارة السائدة يونانية أو رومانية ، فرنسية أو أسبانية أو خليط منهم متضمنا حضارة عربية ، فقد كان للمدن معانى عميقة ومميزة لمواطنيها . ويظل تتبع مثل هذا المعنى ، حتى في يومنا هذا ، في الصفة الشخصية المحددة وفي الشخصية نفسها ليس في المناطق فحسب بل في مدن معينة . ومازالت المدن الايطالية مثل كثير من المدن الأوربية – حتى بعد تخطى الجدران التى عملت على حماية الخطوط بين مواطنى المدينة والغرباء أو بعد أن أصبحت مجرد حدود مركزية داخلية ، لها معنى ، وأهمية اجتماعية نفسية لسكانها والتى ظهرت بوفرة .

وعلى أى حال ، فالأمر المحير أنه قد ظهرت مع حركة التوحيد القومى ، حركة بعيدة تماما عن الحكومة والسلطة المحلية . وبدلا من احلال عائلات النبلاء أو الكنيسة المسيطرة محليا مع البورجوازية المحلية ، خلقت الحكومة الوحدوية المتمركزة في روما من المدينة كيانا حيا من وزراء وأعمال الحكومة المركزية . وأصبح التخطيط الحضرى نوعا من اتجاه ووعود الدولة المركزية ، وظل الحال هكذا حتى عهد قريب عندما عادت السيطرة ، حقيقة أن معظمها سيطرة نظرية فحسب ، تجاه مستويات المناطق الدنيئة ، والمدن الفردية ومجموعات من المجتمعات الموحدة . وبقول آخر . فعلى حين كانت المدن الايطالية بنوع خاص ، والبلدان الأوربية الأخرى كذلك تتمتع باقتصاد أكثر تنوعا اقليميا ومحليا اذا ما قورن باقتصاد أمريكا القومى المتحد ، فالأول فرصته أقل لتقوية بنيان مدينته المحلية بسبب طبيعة الدولة الاتحادية . لقد نجم عن التحرك النسبى الأخير والذى حدث بعد الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاد شبه قومى في شمال ايطاليا وكذلك إدخال التليفزيون القومى وغيره ، تحركا للمدن الايطالية نحو ما نطلق عليه النموذج الأمريكى للمدن أو لا مدن . ومما لا شك فيه أنه مع اختراع التعاون متعدد القوميات مثل السوق المشترك أخذت الاقتصاد الأوربى المحلى في التحرك نحو النموذج الأمريكى المتفوق .

وعلى عكس هذا ، قام في كل من الولايات المتحدة وكندا حكم محلى في الدولة والأقاليم والبلديات يتصف باللا مركزية . رغم الهجوم الذى وجه للحكم المحلى للمدينة ، الا ان ما يعرف باسم مدينة ظلت عاجزة كحقيقة مواطنه مدنية . وحقا توجد صناعة

وسياسات للحكومة المحلية . الا ان حتى هذه الصناعة فهى على المجال القومى . ويتحرك مديرو المدينة ومخططوها من مكان الى مكان ومن ساحل إلى ساحل ، كما يتحرك السياسيون المحترفون ولكن تجاه مراكز السلطة على مستوى الدولة والمستوى الاقليمى والقومى وبعيدا عن المدن . وباكتساب الأماكن الحضرية والتى يطلق عليها مدن في الولايات المتحدة في القرن العشرين ، وسائل مثل التخطيط الحضرى وتقسيم المناطق فقد بدأت بشكل أجمل في العشرينات ، وكان عليها أن تشهد زيادة كبيرة في موجات التحضر الفرعى ونموا للمدينة والمدن الصغيرة خارج مناطق العاصمة وتماسكا في الدولة القومية الأمريكية مما أبقى على تأخر نمو المدن وتنميتها ـ كمدن . وعكس ما يشير عنوان الكتاب الحائز على الجائزة بقلم أحد علماء السياسة الأمريكية « الثقافة المدنية » ، فان الولايات المتحدة ليست بلدا ذات ثقافة مدنية(٣٨)وفي الواقع ، فان انخفاض مستوى المشاركة نسبيا هناك ، إذا ما قورن بمثيله في البلدان الأخرى ، رغم إرتفاع مستويات السلع والخدمات المختلفة وحتى التعليم ، لا يرتبط بعدم وجود المدن ولا الثقافات المدنية الحقيقية في الفترة الأخيرة .

ان ما دفعنا لقول كل هذا عن المدن الأمريكية هو أهمية ألا يغيب عن فكرنا في المناقشات التالية ما يهم مخططو الحضر وخططه دوما . وسواء كان مخططو المدينة أو الحضر يعملون لوحدات حكومية أخرى ، نجد ان المخططين الأمريكيين لا يعملون في نفس الظاهرة التى يعمل بها نظراؤهم الايطاليون . ورغم التباين في الواقع الملموس لحياة المدينة في كل من أمريكا وأوربا فإننا نجد أن عملية التخطيط متشابهة أكثر من كونها مختلفة . وقد يرجع السبب في

هذا إلى أننا بصدد الوصول إلى نقطة في التاريخ حيث يشكل التجانس العالمى قدر الانسانية سواء رضينا أم لم نرض . ورغم أن جدلنا كله يقوم على الافتراض بأن هذا ليس مرغوبا فيه ولا مقدرا . فهو لا يقوم على ما اذا كان مخططو الحضر وآخرون يفهمون ماذا يفعلون أكثر مما يقال انهم يفعلوه ـ كما ما هو الشىء الذى قد يبدأون عمله . ولنبدأ الآن الاجابة على الموضوع الأساسى الذى أثير سابقا حول امكانية التخطيط الحضرى وأدواته التى تشكل نقاطا في صلب التحول الاجتماعى وذلك بأن نبدأ في فحص التخطيط الحضرى وأدواته .

●●●

الفصل الثالث

الخطط الحضرية في المجتمع
الرأسمالى المعاصر

طبيعة التخطيط الحضرى وخططه

لقد تواجد التخطيط الحضرى منذ الوقت الذى بدأت فيه الحضارة تتخذ صفة الحضر . وبمقدورنا تعريف صفاته الأولى على أنه الشكل التلقائى أو المبرمج والذى ساعد الانسان على تنظيم تحويل الفضاء الطبيعى الى فضاء حضرى أو فضاء أصطبغ بالصبغة الحضرية .

فبإمكان أى شخص يتمتع بالسلطة السيطرة على الفضاء الحضرى واستخدامه وفقا لاحتياجاته . ويتراوح هذا فيما بين بناء الدفاعات العسكرية إلى إنشاءات تخدم بطريقة تلقائية راحة ومركز من يملكون السلطة . أما باقى الفضاء فقد شكلته ـ ببساطة ـ الحياة اليومية للشعب العادى الذى يسيطر عليه أولئك الذين يشكلون الطبقة المسيطرة . ومن الطبيعى ، رغم هذا ترك اليسار قدراً كبيرا من الحرية ، داخل مضامين العادات والتقاليد التى زودت تاريخنا ، وبالذات بالنسبة لما يعبر عن الحياة اليومية . وقد أثرت ، بنوع خاص ، على المظاهر الاقتصادية والعسكرية الأكثر تقيداً ، والتى تعتبر أساسية للحفاظ على ظروف وعلاقات الأمن والسيادة .

وعلى أى حال ، فعندما نشير إلى « التخطيط الحضرى الحديث » ، فنحن نعلم أننا لا نعنى فتراته الأولى عندما كان مندمجا في حياة المجتمع . كما يعتبر التفسير الايطالى صالحا لأمريكا الشمالية والقائل بأن التخطيط الحضرى هو النظام العلمى لتنظيم الفضاء الحضرى (١) وبمجرد أن أصبح التخطيط الحضرى « نظاما

دستوريا فقد تعدلت طبيعته . ولهذا السبب بالذات ، فلم يعد يندمج مع الأشكال الأخرى من الحياة الاجتماعية . فهو منفصل وعهد به إلى أشخاص معينين وأوجه نشاط محددة .

وثار جدل كثير ، أثناء سير التخطيط الحضرى الحديث ، متركز حول مضامينه ودوره . ومازال صدى المناقشات التى ثارت بين أولئك الذين رغبوا في التركيز على المشاكل التى تعالج خلق « الشكل الحضرى » ، والذى غالبا ما يتركز على مفاهيم التصميم المادى والهندسى ، وبين أولئك الذين اعتبروا أنه من الأساسيات أن يهتم التخطيط الحضرى أساسا بالمظاهر الاقتصادية وفعالية المدينة .

إذ يدافع الأول ، بل مازال يؤكد ، عن وجوب أن تتبع تلك التغييرات في المجتمع الحضرى تغييرات في الأشكال الحضرية . ويحدد أولئك بأن « تلك العملية لا تتألف من خطوط » ،.. فأشكالها تتعرف على السلوك الانسانى فحسب من خلال رجع الصدى (٢) . كما قد نجد في هذا المجال من يقترحون البحث عن تجديد أحوال المدينة التى كانت دوما سيئة الى « الجمال » المكتسب من تصميم أشكال (٣) هندسية حضرية تتسم بالفن .

وهناك آخرون ينظرون إلى تنظيم الفضاء المادى الحضرى من خلال مفاهيم استخدامات الأرض . إذ يميلون في اعتقادهم الى أن التطور المتوازن للأراضى أو استرجاع الحالة الحاضرة للمدينة يعتمد مباشرة على السلامة الاقتصادية أو استرداد المدينة . وعلى ذلك فمن الضرورى أن يعالج التخطيط تنظيم الأعمال والخدمات وتحديدها ومن الواجب أن يتم تنظيم هذه الأمور كذلك وفقا لمبدأ الزيادة الاقتصادية إلى أقصى حد .

وفي رأيى أن المجادلات حول « رؤى » التخطيط الحضرى تلك ، والتى يتزايد عنفها من حين لآخر، هى مجادلات مادية وملموسة ، وهذا حقيقى سواء تهتم المنازعات الجدلية باستقلالية الهندسة في التخطيط الحضرى أو العكس(٤)أو سواء كانت تعالج ما يطلق عليه مملكة التنظيم المتداخل إلى الحد الذى يتحول إلى معركة من أجل حق رجال الإقتصاد أو مخططى الحضر في القيام بالدور الأول في تقرير الأهداف العملية . وبمعنى آخر، لم تسهم هذه المجادلات في فهم طبيعة التخطيط الحضرى . وكنت أعنى بكلمة فهم ، أى اعادة تفسيرها ، تقييمها الحرج ، إعادة تعريفها على ضوء مشاكل مجتمع اليوم واحتياجاته من أجل مجتمع الغد .

وهكذا ، نجد أنه بحث عن المساهمة في تقديم قراءة جديدة نقدية لطبيعة التخطيط الحضرى والذى عمل في شكله التنظيمى التقليدى ، من الضرورى أن تبدأ بالنظر إليه من المفاهيم التى يتفق عليها تقريبا كل الناس . وقد أصبح التخطيط الحضرى الحديث نظاما للتحكم في استخدام الفضاء المادى وبمعنى آخر ان التخطيط الحضرى يؤثر أو يتحكم في الوسائل التى تتفاعل بها المخلوقات البشرية مع الفضاء المادى ـ أو يحاولون عمل هذا ـ سواء نظريا أو عمليا .

وقد يتفق البعض مع هذا التفسير إلا أنهم قد يجدون أنه مفيد الى حد كبير . وفي الواقع تختلف المواقف في البلدان المختلفة ، كما تتباين المواقف في البلد الواحد . فعلى سبيل المثال يمكن إذا تحدثنا باحترام عن موقف دون الآخر الإشارة إلى التخطيط الحضرى النظرى (أو التقى) والمطبق . ولكننى يمكننى القول ـ وهذا رأيى ـ أنه في تلك البلاد بما فيهم الولايات المتحدة » يبعد مخططو الحضر عن القرارات

« العملية » الخاصة باستخدام الفضاء المادى ، ولذا فإن نظرية التخطيط الحضرى تعتبر ، بكل صراحة تعبيرا عن مقدرة التخطيط الحضرى المطبق » .

وفيما يلى ـ يتضح المعنى تماما ، سواء كانت تلك التعبيرات التى وردت في فقرات إيربر والتى تلت تلك التى سبق ذكرها ، تعنيه أم لا :

انه رغم التحديدات التى يقيد بها التخطيط على المستوى المحلى من سلطة غاية في صغر حجمها ومن قيود اقليمية ، وربما بسبب تلك القيود ، نجد أن المخططين يلزمون أنفسهم بعزم بوضع منهج يجعل ممارسة التخطيط خاضعة لمبادىء معترف بها ، ولمستويات وأساليب فنية شائعة بالنسبة للمهنى .

وكيف لهم أن يخضعوا ـ بطريقة آخرى ـ المعرفة للتخطيط في ثقافة تعادي التخطيط غير تطوير أنفسهم (٥) .

وكما قالت احدى الناقدات للتخطيط الحضرى الأمريكى ، فرانسيس فوكس بيفين ، رغم أنها نفسها مخططة ، عن معتقدات التخطيط المهنى في الخمسينات :

لقد تعلمنا أن مخططى المدينة هم الذين يعملون على التسهيل المنطقى للتنمية الحضرية . إن دورنا يتماثل في تقدير إحتياجات المدينة وأهدافها على مدى الزمن ، واعداد مسح متصل ببدائل العمل في مناطق استخدام الأرض والتنمية المادية ، وتقدير التأثير المستقبلى لاستراتيجيات تنمية تلك البدائل على أهداف المجتمع (٦) .

واستطردت قائلة فيما يتعلق بالقرارات التى تكون شكل مدننا .
وفي إعتقادى أنها على صواب :

لم يحدث أن تجسمت القرارات الرئيسية في أى من الخطط التى وضعها المخططون . فإذا ما قورنوا بالتأثير التشكيلى لقرارات الاستثمار الرأسمالى ، سنجد أن المخططين وخططهم مجرد تمثيلية .
إذ أن المخططين ، على أكثر تقدير ، سارعوا لخدمة المدن التى بنيت بالرأسمال الخاص والذى كان يسهم معه الرأسمال العام .

من الواضح أن الأمور تختلف ، ولكن ليس بشكل جوهرى ، في كندا . إذ يبدو أن التخطيط العام هناك له ثقل أكثر في التنمية الحضرية ككل . وعلى أى حال ، فمن الناحية الفعلية ، لا يعتبر هذا حقيقيا إذا ما كان مؤلفو كتاب « موضوعا للموافقة » وهو عرض حديث للتخطيط البلدى في أونتارية، صائبين فيما عرضوه وهو: «قليل من المخططين ممن هم على مستويات قوة وسلطة ذات فاعلية ، وهبوا أنفسهم لفترة أطول من وقتهم ، وطاقتهم ومصادرهم الفنية لأى شىء آخر غير التنمية الخاصة وإعداد برامج الخدمة العامة المطلوبة لمساندة مثل هذه التنمية ومواءمتها » (٧) .

وربما يتمثل الاختلاف في كندا ، إلى جانب هذا الوجود المحدود للتخطيط العام في التنمية الحضرية ، في أن المخططين (في محيط الجامعات أو معاهد البحث المختلفة) لا يلجأون حتى إلى دراسة النظم النظرية . وقد لا يمثل هذا وضعا أفضل للأمور .
وفي حكمى ، أن المفهوم المنتشر عن استقلالية النظرية والتطبيق ، هو الذى يحتاج الى مناقشته بالنسبة للتخطيط الحضرى . ولكن

ليس بالنسبة للتخطيط وحده فحسب . وفي الواقع ، ليس من العقل التعبير عن اتجاه أو فكره أو نموذج بناء « بطريقة نظرية » مما قد يكون له علاقة أو متصلا بمدينة ما لم يكن هو الآخر عملا نظريا ، أى ، أن يكون فعلا تلقائيا موجها للمشاكل العملية أو تطبيق عملى .

ونتيجة لهذا ، نجد أن الاقتراح لتنظيم الفضاء المادى في التخطيط الحضرى بواسطة وضع خطط ليس له أى معنى كفعل عملى فحسب ؛ كما وأنه لن يكون له أى معنى أو لا فائدة منه ان لم يكن انعكاسا نظريا . وبالتالى ، يصبح الأخير ، تمرينا أكاديميا نقيا إذا لم يفهم وينظر إليه كعمل (٨)

فإذا ما بدأنا من مفاهيم نظرية مشكلة بالفعل عن المدينة والفضاء المتحضر ، سنجد أنها تستلزم تصورات عن التنظيم والأفعال العملية لإصلاح المشاكل التنظيمية التى قد تظهر . وكما أشار دافيد هارفى في كتابه بعنوان « العدالة الاجتماعية والمدنية » إلى أن البعض يرى في المدينة مجموعة أشياء تم بناؤها بشكل إنسانى ومنظمة في الفضاء وفقا لنماذج معينة (٩) ومن ثم ، نجد أن هذا يمهد لحل المشكلة بطريقة عملية موجهة لنماذج المحيط المقام . إن الترتيب لفرع معين من تصور تخطيط « التطور الطارىء » في العالم الحضرى » مثل عالم دوكسياديس ، أدى به لوضع خطط ذات « تصميم غامض مثير » .

لقد تحدثت حتى الآن عن الإقتراحات التى تتصل بتنظيم الفضاء المادى وعن خططه بطريقة مماثلة تقريبا . وفي الحقيقة ، نجد أن الخطط عبارة عن تشكيلات أكثر كمالا ودقة إلى حد ، أنهم

يشكلون أدوات للمنظمات التى منحتها الحكومة المحلية السلطة والضمان أو تلك التى تحميها الدولة نفسها .

وعلى هذا ، ان أردنا فهم طبيعة التخطيط الحضرى كمهنة تقليدية أو تنظيم أكاديمى ، فمن الواجب فهم الخطة . إذ تعتبر الخطة أكثر الأدوات تطوراً والتى تمكن للتخطيط الحضرى إنجاز أكبر انجازاته . ألا وهو تنظيم الفضاء . إذ يبزغ أول إعتبار هام من طبيعة الخطط . إذ يمكن أن نجد هنا أن كثيراً من التنظيمات تجادل عما حدث في الماضى ، أو عما يحدث الآن ، والتى عالجت أو تعالج المشاكل الزائفة . وعامة فإننا نجد أن المقالات التى صدرت عن مفهوم التخطيط الحضرى ، أكدت وأوضحت بشدة على « هدف » النظام الوارد تحت اسم « الفضاء المادى » الا أنى أرى أن الثقل الخقيقى يجب أن يوجه أساسا للفعل ، للعمل الهادف لتنظيم الفضاء المادى والذى يدور حوله الفاعل الخقيقى ألا وهو ، الانسان .

لم يشكل التخطيط الحضرى الحديث داخل « تنظيم » بالمصادفة ، إذ يفترض ظهور ظاهرتين بطريقة تلقائية . وببدء التصنيع ، انتحلت سلطة التشييد تدريجيا شكلا أكثر تفصيلا وتعقيدا . ومن الناحية الأخرى ، بدأت مشاكل التنظيم الاجتماعى تفيد ضمنا عن « المشاكل الحضرية » . ويبرز « لويس مامفورد في كتابه « المدينة في التاريخ » تتحول الأرض من القيمة المستخدمة إلى قيمة تجارية وإقتصادية على أنه أهم تغيير بالنسبة للمدينة . وكما يؤكد ، فإن هذا يعنى أن نموذج تطوير المدينة لم يعد يرتبط باحتياجات صبغ الأرض بالصبغة التجارية (١٠) كما أصبح هذا التعديل كمقدمة لإنقسام إتصف بالخيالية أكثر من الواقعية وقوف

المصالح العامة أمام المصالح الخاصة في استخدام الفضاء المادى . إنه حقا خيالى وذلك لأنه سواء تم التعبير عن التخطيط من خلال سواء السلطات العامة أو الخاصة . وتمت الخطط بلا تغيير وذلك بتمثيل مصالح الطبقة السائدة طالما أن هذه الطبقة هى التعبير عن احتياجات الطبقات الأخرى ومصالحها .

وفي أى الأحوال . كان هذا التضاد الواضح بين المصالح العامة والخاصة هو الذى أدى الى، صبغ الاستخدام المسيطر للفضاء المادى من خلال التخطيط الحضرى بالصبغة التشريعية .

ولا تتمتع الخطة بدلالة خاصة في التنبؤ بالاستخدام المعين للفضاء المادى ولكن في جعل التنبؤ حاجة في حد ذاته . وتعتبر طبيعتها أداة قضائية للقواعد والاحتياجات التى تفيد نفسها من التمثيل المكتوب أكثر من التعليمات المكتوبة لصالح الإستفادة (١١)

ويمكن تلخيص النقطتين اللتين ظهرتا مما قيل توا على النحو التالى :

١ ــ يعتبر الإنسان هو المرجع في التخطيط الحضرى . والذى تورط باسمه في التعامل مع (دون النظر إلى الكيفية) أشكال الحياة في الفضاء . ومن هذا لا يمكن اعتبار الفضاء هو المرجع .

٢ ــ انتحل التورط في التخطيط الحضرى الحديث شكل الخطط والأدوات من أجل الاقتراح والتوجيه والرقابة . ودائما ما تعتبر هذه أدوات إشراف

فإذا ما كانت هذه طبيعة التخطيط . نصبح في مسيس الحاجة عند هذه النقطة معرفة كيف يعمل التخطيط الحضرى بالنسبة للانسان، ثم بعد ذلك لمعرفة لأى نوع من الانسان يتصرف . اذ أن هناك بديلين على طرفى النقيض . أحدهما يتمثل في أهمية التخطيط الحضرى في المجتمع الحديث وتقل أهميته أو تكاد تنعدم بالنسبة لأفراد اليوم . وبمعنى آخر . ان طبيعته وأدواته الفعالة تتعامل مع مظاهر الحياة الثانوية أو التافهة . أو ثانيهما . فيشير إلى أن التخطيط الحضرى مقررا هاما في التنمية الحالية للمجتمع والأفراد

فاذا ما قادنا تحليلنا الى استنتاج أن أول هذين البديلين حقيقى . فلن يطول اهتمامنا لتحديد طبيعة التخطيط الحضرى . وقد نتوقف لنتساءل عن سبب عدم فاعلية مواجهة مشاكل المدينة . ومن المحتمل أن نقرر توجيه طاقاتنا بطريقة أخرى .

فإذا ما حدث العكس . فقد نستنتج أنه من المهم والمؤثر ، إذا كنا وجهنا اهتمامنا بالوسائل والأدوات . وكان علينا معرفة الخطأ وكيفية تغييره .

وكان من واجبنا لمعرفة واقع الأمور . أن نفهم أول كل شيء ، أن الرجال في الحقيقة يختلفون بعمق في الناحية العملية رغم أنهم « متساوون » نظريا . كما وأننا نفحص حقيقة المجتمع الغربى . وعلى ذلك . فنحن نعلم أن الطبقات الاجتماعية موجودة بالفعل مع وجود اختلافات طبقية سواء فضل الشخص أم لا كلمة أخرى غير كلمة طبقة . وهنا يبرز نوع من التساؤل .. هل يتساوى التخطيط الحضرى بالنسبة للكل ؟ لقد شاهدنا من قبل أنه مجرد آلة

ومن الواجب أن يمثل ، لكل قدراته ، أداة قضائية ، أى شىء يشبه القانون والذى تضمنه سلطة الدولة ٠

ومن ثم يعتبر أول هدف لنا ، معرفة الكيفية التى تعمل بها الخطة فيما يتعلق بحياة الناس . وفي قول آخر . فلنحاول معرفة ما اذا كان بمقدور آلية الخطة نفسها تقديم عدالة وما نوع هذه العدالة (١٢) ٠

وتعتبر الخطة الحضرية نظرة مسبقة للكيفية التى تأخذ تطوير مدينة أو اقليم شكله في مستقبل محدد . وبهذا ، فإن الخطة تعمل ، مثلها مثل كل الخطط وليست الخطط الحضرية فحسب ، كعامل تخفيف لتنوع الاستخدامات الممكنة للفضاء المادى ٠

وفي هذا المجال يشرح ستافورد بيير في كتابه بعنوان « تصميم خطط الحرية » أن المؤسسات في حاجة إلى سلسلة من عوامل التخفيف المختلفة . وتعتبر كل المؤسسات الضخمة التى تنظم المجتمع نظما متباينة إلى حد كبير ، أى ، إذ أن لها عدداً ضخما من الحالات الممكنة . وعلى أى حال ، فكلها حتى لو كانت مهيئة ومرنة ، لها وقت محدود يمكنهم في مداه الوصول إلى توازن بعد التغير من حالة إلى حالة . الا أن الاضطرابات المستمرة التى يتعرض لها الجهاز تميل ، في المقابل ، للعمل ضد ذلك . فمثل هذه الديناميكيات ، إذا لم يتم التصرف معها ، قد تؤدى إلى صلابة الجهاز وربما الى تقوضه ويعلق بيير ، عند الحديث عن هذه المؤسسات كأجهزة ، متسائلا : « كيف تتعاون هذه المؤسسات ؟ إذ ليس هناك سوى أسلوب واحد للتعاون . وتستخدمه كل المؤسسات ـ ورغم أنهم يستخدمونه في عدة أشكال . كما عليهم الاقلال من تباين الجهاز (١٣)

وعلى هذا المثال تعتبر الخطة احدى عوامل التخفيف داخل إطار النظام الاجتماعى الحضرى .

وبإمكاننا الآن العودة الى النقطة السابقة يعتبر النظام الاشتراكى مجموعة متجانسة فكيف يعمل عامل تخفيف التباين فيما يتعلق بالطبقات الاجتماعية المختلفة . ويمكن ذكر ثلاث حالات ممكنة .

فالاولى تهم أولئك الذين لا يسيطرون على الخطة وعملياتها . ولا يبقى أمامهم سوى تقبل ما تقضي به الخطة . وغالبا ما يعرفون أن عوامل التكييف الجديدة لحياتهم تأتى من وتقنن عن طريق ما يطلق عليه « الخطة » .

أما الحالة الثانية فتتمثل في موقع من بيدهم السلطة والتأثير على المستوى المحلى . وهذا يمكنهم من التدخل في عملية الخطة أو بمقدورهم البحث في السيطرة على ما يعرفونها بأنها مفيدة لأنفسهم ومفهومهم للمجتمع بكامله .

وفي النهاية ، هناك من هم فوق الخطة لسببين . أن سلطتهم ذات أعلى مستوى الا أن ما يفوق كل هذا ، أن مصالحهم بعيدة المنال ولا تتأثر كثيرا بأنواع استخدامات الأرض في منطقة محددة من الفضاء المادى . وهكذا ، نجدهم غير مبالين بعملية الخطة . فهم يفترضون أنه إذا ما تأزمت الأمور ، فهم يرتكنون على سلطتهم لتعديل القانون الناجم عن الخطة . أو تغيير الخطة نفسها . أو على أكثر تقدير بمقدورهم أن يدفعوا ثمنا يعتبر بالنسبة لهم قليلا لتجنب مثل هذه العقبة .

انه لمن السهولة بمكان تعريف ثلاث طبقات اجتماعية عريضة والتى تتلاءم معها تلك الحالات الثلاث، وقد يكون من السهل التوضيح بأمثلة يومية . فالمثال الأول خاص بعائلة عاشت لفترة في مبنى بمنطقة نائية محددة . وليس للمبنى أية علاقة تاريخية . كما وأنه ليس حديثا الا أنه في حالة طيبة . وتدفع العائلة ايجارا رغم انخفاضه الا أنه يعتبر كبيراً بالنسبة لهم . الا أنه ليس مثل ايجارات المنازل الجديدة . ولنفترض أن الخطة تنبأت لأى أسباب كانت بكثافة الانشاءات في تلك المنطقة .

ولم تكن هذه العائلة تعلم حتى بوجود خطة ولا تعلم ما معنى خطة رئيسية . الا انها وجدت نفسها مسلوبة مما تملك . وقد تكون النتيجة طيبة (أى . أن تأخذ شيكا أو نقدا) أو سيئة (أى اللجوء الى المحامين وتكاليفهم مع عدم جدوى القضايا القانونية) وينجم هذا الموقف نتيجة أن المالك يجد أنه من الطبيعى أنه من الأربح سواء أن يبنى بناء جديداً وفقا للحجم والمواصفات التى تنص عليها الخطة أو أن يبيعها لشخص آخر يقوم هو بهذا العمل .

ولا يهم كثيراً أن هذه العائلة في تلك المنطقة أكثر من مجرد مكان اقامة ، اذ أصبح لزاما عليها أن تتخلى عن الأصدقاء والعلاقات اليومية . وعادات حياتها التى أصبحت علاقات اجتماعية لها أهميتها وليس بامكان هذه العائلة ، سواء كانت مؤجرة أو مالكة ، الا القليل أن لم يكن لا شيء تفعله لاحباط هذا الحدث . ويتكرر هذا النوع من المواقف الآن كثيرا ؛ ومن الواضح أنه يتم بطريقة « قانونية » كلية بحيث أصبح أمرا غاية في الطبيعة (٦٤) .

أما المثال الثانى فهو بشأن شركة ذات أهمية محلية وقوميه ولها مصالح في منطقة معينة (ولها ، بين أشياء أخرى ، عدد ضخم من العمال والموظفين) . كما تملك منطقة ممتدة تعتبر نقطة مركزية بالنسبة للأجزاء المختلفة من الاستيطان الحضرى . ولا تستخدم هذه المنطقة بصفة دائمة . ولذا تقرر الحكومة المحلية بأن هذا هو الوقت المناسب لاتاحة تسهيلات هناك مثل خدمات النقل العام .

وقد وضعت هذه الخطة أو تغيرت مع وضع استخدام المنطقة في الاعتبار وهنا تجد الشركة أن هذا الاستخدام لن يفيد مستقبلها . وذلك بعد برمجة التنمية هناك الكثير من الأقسام الفرعية الصالحة للاقامة وذات تعويضات أكثر . وهكذا تبدأ في ممارسة الضغط لتعديل هذا الجزء من الخطة . ومن ثم تغير الحكومة المحلية الخطة في تلك المنطقة (١٥) .

أما النموذج الثالث فهو بشأن شركة تعمل فى المجال القومى وترغب فى بناء معمل تكرير بترول وهى لا تقتصر داخل حدود معينة على موقع معين أو ببلدية محددة اذ لديها بعض الحرية فى اختيار الموقع ولذا قامت بعدة استشارات مع مختلف حكومات المدينة الصغيرة والمدينة الكبيرة والمقاطعة

ويبدو عدم استحالة وجود حل مناسب لاحتياجاتها اذ رفضتها كل البلديات بسبب النتائج السلبية مثل التلوث وتوقـــع احتياجاتها الكبيرة للمياه وزيادة حركة المرور التى ستنجم عن انشاء معمل التكرير

ومن الواضح أن تنتهى القصة بالطريقة المعتادة فاذا لم يقام فى

مكان سيقام فى مكان أخر الا أن هناك شخصا فى هذه الشركة ممن ينجحون دوما فى أن يكون مغريا الى حد ما خاصة وأن لديه الامكانيات لهذا فنجد أن للبلدية التى قبلت اقامة معمل التكرير خطة لم تضع فى حسبانها اقامة معمل تكرير وكانت توقعاتها تقوم على « تنمية متوازنة » للمجتمع ربما تقوم على تحسين المصادر الزراعية والسياحية خاصة وأنها جزء من منطقة تتمتع بوجه خاص بهذين القطاعين الاقتصاديين

وقد وضعت هذه البلدية جانبا كل تنبؤاتها وعدلت استخداماتها المقصودة لمناطقها وأدخلت تسهيلات جديدة وأنجزت كل التغييرات الضرورية وكان هذا سببا فى ارضاء الصناعة الضخمة ذات الأهمية الملحة على المستوى القومى ولا يهم أن يتحقق هذا على حساب تدين الكثيرين واذ جنبنا ما اذا كان اختيار موقعها كان ضروريا او سليما فقد أقيمت الانشاءات بعد تحديد كيفية الاستفادة المناسبة لمصادر هذا المجتمع وعموما فمن الواضح أن قوة المجتمع كانت أقل من قوة الشركة العامة الضخمة ذات الأهمية القومية أو على الأقل من كثيرين من مواطنى هذا المجتمع (١٦) .

الا أنه يوجد عامل آخر فى طبيعة الخطة والذى يؤثر على عدالتها الاجتماعية بصرف النظر عن المضامين وتختلف الخطة فى وضعها التأسيسى الحالى كأداة قضائية وكعامل مخفف للاختلافات داخل الجهاز الاجتماعى بطبيعتها عن الجهاز الاجتماعى لا تتصف بالتغير الذاتى ولا بالتكيف الذاتى ، بل كانت ثابتة وصلبة حتى رغم امكانية تغيرها واصلاحها

وبالتالى ظهر التناقض فمن ناحية وجوب أن تتسم الخطة فى دورها كعامل مخفف للاختلافات بالصلابة فى حد ذاتها وتتمتع بمحيطات ومضامين محددة ومن الناحية الأخرى يجب أن تكون مرنة لتوائم طبيعية الجهاز دائم التغيير اذ ان اى تغيير غير متوقع ينجح النظام الاجتماعى فى اختباره او استيعابه سيهدد باضعاف صلابة الخطة

ونتيجة لهذا فمن الضرورى ايجاد تسوية للتعويض عن اختلاف طبيعة الخطة والنظام الاجتماعي اذ من الواجب ان تتسم الخطة ببعض المرونة الحدية والغموض لأن هذه قد تساعد فى احداث بعض التغييرات دون الوصول الى تغييرات صعبة دائمة وبيروقراطية فى الخطة ومن الواضح ان هذه المرونة والغموض يفيدان فى اقرار قدار كبير من الحرية وبالتالى فان وجود طبقات اجتماعية تختلف فى سلطاتها وفى امكانياتها الاقتصادية فى المجتمع يعمل بحيث يفيد هذا القدر الكبير من الحريةمجموعاتوطبقات معينة اكثر من غيرها

وفى الواقع نجد ان الطبقات الغنية هى التى تتمتع بمعلومة ومعرفة تتصل بالموضوع او انها قادرة على اكتسابها عن طريق المستشارين والمهنيين والخبراء وبالتالى يمكنهم ان يعرفوا بطريقة افضل درجات الحرية المطلوبة كما وانهم يتمتعون بالوسائل الاقتصادية لاستخدامها اذا ما ارادوا استخدامها وعندما يرون فائدة من ذلك

وبالتالى فالنتيجة الاولى تتمثل فى ان الخطط الحضرية تهيمن وتكيف الشخص او مجموعة فى تناسب معكوس لمستوى حالته او

حالتهم سواء بالنسبة للثروة أو السلطة ويلقى هذا بضوء أكثر على الاتجاهات المتنوعة التى ابحثها

وفي الواقع فان الخطط الحضرية حتى الآن التى صبغت بصبغة المؤسسات وكانت جزءا من البنيان الاجتماعى الرأسمالى ليست ادوات حيادية لا تعتمد على مجرد نوايا المخططين والاداريين الحضريين، وبالتالى فليس من المحتمل ان تساعد هذه الخطط على كفالة العدالة الاجتماعية حتى لو استخدمها المخططون الحضريون من اجل الفقراء ويقودنا هذا الى ملحوظة اخرى مثيرة ·

فلنلق بنظرة لموقف الادارات المحلية فى معظم البلدان داخل النظام الرأسمالى سنجدهم متفرقين الى ثلاثة أنواع أولها هو ما نطلق عليه المحافظ حيث المصالح التى تعبر عن الادارات المحلية وتسيطر عليها تتجسم بوضوح فى تلك الطبقات السائدة التقليدية وثانيها النوع الديمقراطى الليبرالى (المتحرر) حيث الادارات المحلية لا تضع فى الاعتبار البنيان الطبقى للمجتمع وتعلن المثاليات النظرية التى تنادى بالمساواة أما النوع الثالث فهو ما نلقبه بالتقدمى ويتجه نحو « الارتقاء » بالفئات والطبقات العاملة والثانوية وكذلك نحو تحسين او حتى تغيير البنيان الاجتماعى والاقتصادى

واذا استبعدنا بعض النماذج المتطرفة من النوع الأول اى التى تتصف بعدم التقيد وبالتفكير القاسى فقد يمكن القول بصفة عامة ان استخدام مختلف الادارات المحلية من تلك النماذج المختلفة لادوات التخطيط يؤدى الى اختلافات كبيرة على الأقل من وجهة تطورهم المادى أو تطور استخدام الأرض وليس بمقدورنا القول بأن حتى

الادارات التقدمية قد ساعدت على خلق مدن أو أجزاء منها والتى يمكن تمييزها عن المدن التابعة للاخرين بالنسبة لاتصافها بأشياء أخرى وقد يكون هذا حقا حتى لو وضعت الادارات التقدمية خططا أو كانت قادرة على اعاقة التفكير القاسى أو كانت قد قدمت العديد من الخدمات الرياضية والصحية والتعليمية للجميع

ولا يرجع هذا كثيرا الى وضع النظام الرأسمالى حيث تعمل تلك الادارات المحلية وسنرى كيف ان المدنية فى الدول الاشتراكية توضح هذا ـ ولكنه يستمد أكثر من سلسلتين من العوامل التى تعمل على تقوية كل منها فمن جانب لا تؤدى المعايير والوسائل المستخدمة فى التخطيط الحضرى التقليدى الى نوعية حضرية وفى نفس الوقت لا تتداخل الا بطريقة عرضية مع تلك العوامل فى المجتمعات الصناعية والراسمالية التى تفسد الحياة اليومية ومن أجل نفس هذا السبب تفسد الفضاء الحضرى ـ أى الفضاء الاجتماعى المادى الحضرى (١٧).

فاذاما كانت هذه الخلاصة الأولى أجابت على التساؤل الخاص بالتأثير الذى قد يكون للخطط الحضرية على المجتمع والطبقات الاجتماعية فهناك تساؤلات أخرى قد تساعد على اعطاء اجابة أكثر ملاءمة واذا ما لم تتسم الخطة بالمساواة فى اليتها فماذا اذا عن مضمونها والى أى مدى أبرزت كل تلك الأشياء فى معنى مقابل حقيقة الطبقة فى المجتمع الرأسمالى ؟

ومرة أخرى أعتقد أن أفضل وسيلة للاجابة هى أولا فحص ما يحدث نظريا أى ما هو المفروض أن تكونه الخطط عند تشكيلها وفقا للمبادىء المقبولة للنظام الأكاديمى فى التخطيط الحضرى ثم ننتقل

لمعرفة من يضع الخطة ومن يجعلها تسير ومن الذى يمنحها البداءة وما هى اهداف الخطة وآثارها الفعلية

ومن ثم فلننظر كخطوة أولى ما هى وسائل التخطيط الحضرى المستخدمة فى اعداد وضع الخطة وكيف يأخذها الناس فى الاعتبار ثم كيف تأثروا بالخطة

نماذج ووسائل التخطيط الحضرى

فلنفحص خطوة خطوة كيف يبدو وضع خطة حضرية ونعنى بالخطة بأنها الخطة الأساسية بلا منازع وحيث لم يعد ينجم عن التخطيط الحضرى كتيبات كما كان يحدث فسيجد « الشخص العادى » صعوبة جمة فى الحصول على الاستفسارات وعلى أى حال فحتى لو ندرت الكتيبات الرسمية فلا يعنى هذا أن تصبح الأدوات التقليدية موضع تساؤل أو أن التخطيط الحضرى فى وضع حرج وربما كان هذا هو الوضع بالنسبة للبعض وعلى أى حال لم يتغير الأسلوب الذى يتعلم به الطلبة طريقة وضع خطة فى أغلب الجامعات التى تدرس التخطيط الحضرى تغيرا جذريا لسنوات عديدة كما يسرى هذا الوضع فى الممارسة المهنية او على الأقل فى كثير من حالاتها

ونعرض هنا وصفا لما هو المفروض أن تكون عليه هذه العملية وعندما يفوق المخطط الحضرى لوضع خطة يبدأ عمله وهو يعلم تماما أنه من واجبه انجاز عمليات اساسية معينة جمع بيانات عن السكان والأنشطة الاقتصادية وكذلك جمع بيانات عن استخدام الفضاء المادى

(أى على موقع الخدمات العامة الأنشطة الاقتصادية الأساسية وعلى مبانى الاقامة) كما يمكن اجراء دراسات معينة أخرى مثل دراسة تاريخية عن الاستيطان الحضرى ونماذج النمو او دراسات خاصة عن المرور وسنترك الحديث لفترة عن تلك الدراسات الخاصة ونتجه للحديث عن النشاط الأكثر أهمية

بمجرد أن يحصل المخطط الحضرى على البيانات والمعلومات يبدأ فى تقييمها وبتحديد أكثر يمكن القول انه يبدا فى عمليتين احداهما خاصة بالقياس والاخرى بالموقع ويدخل فى نطاق الأولى كل العمليات الحسابية الخاصة بأمور مثل الفضاء من أجل الخدمات التوسع فى الاقامة التوسع فى الأنشطة الانتاجية والخاصة باستخدام واعادة استخدام مجموعة البناء الفعلية اما الثانية فتتضمن كل تلك القرارات التى تعنى بموقع الخدمات العامة ولكنها ذات مهام أخرى أنشطة وتسهيلات

ولذا فان المخطط الحضرى يركب المعلومة والنظرية اللتان تشكلان نظريته المهنية وتجربته على البيانات والمعلومة التى جمعها وغالبا تكون « خاما » اذ يشغل نفسه بالتساؤلات متى اين وفى النهاية كيف عن أنشطة الموقع واعماله التى تصف حياة الانسان الحضرية والتى يرغبها فى مجتمعه او فى نطاقه

وهو يقترح مسبقا ان هذا يعنى بضرورة تنظيم المدينة او اعادة تنظيمها متصورا أن الفضاء المادى قد تم صبغه بالصبغة الحضرية أو الفضاء الذى من الواجب صبغه حضريا فى المستقبل ليسد احتياجات رفاهية النظام والشعب وبمعنى آخر انه من واجب عملية التخطيط

أن تضمن ابتعاد قواعد الخطة عن تنظيم التفاعل بين الانسان والفضاء المادى حتى يزيد مظهرين الى ابعد قدر وهما : نوعية حياة الانسان فى الفضاء الحضرى وتساوى الفرص لاستخدام هذه النوعية من الفضاء المادى

ويجب الآن بعد وضع خطة بالطريقة التقليدية مع تحديد أفضل أهدافها النظرية المعدة بهذه الطريقة مراقبة هذه العملية وماذا يحدث بالفعل من وجهة نظر أكثر تفصيلا

جمع البيانات

غالبا ما يتم جمع البيانات على كل سكان المدينة اثناء وقت اعداد الدراسة ويضاف اليها بيانات عن اختلافات السكان التاريخية عبر فترة سابقة ممتدة نسبيا

سأقف وقفة قصيرة عند هذه المرحلة الأولى لما لها من أهمية خاصة وفى الواقع نجد أن خبير التخطيط الحضرى الماهر يشعر بقدرته على استخدام هذه البيانات كمصدر هام للمعلومات والتقييم اذ اصبح فى قدرته الآن وضع المدينة فى صيغته التى تتسم بالتنبؤ ان مدينة اكس حتى الفترة ن × عدد المقيمين مع زيادة السكان في وادى من السنوات الماضية بلغ متوسطها زد عن كل سنة سوف .. او أن مدينة اكس حتى عهد ن × عدد المقيمين مع سكان ظلوا على عددهم فى واى من السنوات الماضية سوف ... الى آخره

ولا تعمل هذه النوعيات بطريقة تحليلية له وينشأ على أساس

هذه التطبيقات وصفا قياسيا وتقييما قياسيا ونتيجة لهذا يبدا المخطط الحضرى بالفعل فى التنبؤ بحلول محتملة للمشاكل التى افترضها او يعرف أنه سيجدها

ويثبت هذا الاجراء الطبيعى فى عقل الانسان خطورته فى وضع خطة هذا لأن حالة المدن أكثر تعقيدا عن الفئات القليلة التى كان المخطط الحضرى قد أقامها على أساس بعض الوحدات القياسية وهكذا فهو يخاطر (سأقول يخاطر فى الوقت الحاضر) بالوقوع فى أخطاء غالبا ما يرتكبها الانسان عندما يبدأ فى عملية تصنيف بسيطة هكذا وتتضمن تلك الأخطاء التفكير فى امكانية الشخص الربط بين مختلف السلوك عن طريق التصنيفات المستمدة من متغيرات ، عديدة

ووفقا للوسائل التقليدية التى أصبحت تقريبا وحده قياسية حدسية لنا نجد أننا دائما ما نعزى مؤشر قيمة رفاهية مدينة الى البيانات العددية الدالة على زيادة سكان المدينة الا أن الواقع يؤكد أنه فى معظم الحالات يصاحب هذه الزيادة الكثير من المشاكل التى تجعل من الصعب الحكم عما اذا كانت الزيادة فى السكان عاملا ايجابيا أو سلبيا أم العكس كما قد يكون من الخطأ كذلك اعتبار كل تباين سلبى لقيمة السكان العددية دليلا سلبيا أو العكس ففى لندن وفى مختلف المدن الأمريكية تعتبر الخسارة فى السكان حقيقة سلبية وانذارا على تدهورهم وضعفهم .

ومن الواضح ان المخطط الحضرى رغم هذا لا يقف عند هذه البيانات العددية العامة واكرر انها تساعده على الوصول الى استنتاجات سريعة الا وهى تحويل بيانات عددية معينة الى مؤشرات نوعية

ويمكن اعتبار العلاقة بين العدد الاجمالى لأولئك المستخدمين وبين عدد أولئك المستخدمين فى الصناعة او ان الدليل المستمد من العلاقة بين مجموع السكان الكلى والسكان المستخدمين كأمثلة نموذجية تعتبر مؤشرات هامة على صحة المنطقة العامة (وليس لأغراض التخطيط فحسب) وتعتبر هذه المؤشرات من بين الأشياء التى تعتبر اساسية فى تصنيف المدى الذى يمكن ان تصل اليه تنمية أيه منطقة من اقليم او أمه (١٨) ٠

وحتى مثل تلك الأحوال لا تكفى المعلومة البسيطة عن تلك العلاقات العددية لفهم حقيقة ظروف السكان الاقتصادية كما وانها ليست كافية بالقدر الذى يساعد على اعطاء صورة للمشاكل التى قد يواجهها الناس فى تلك المدينة (١٩) ٠

كما وان المخطط الحضرى عند وضعه خطة يهتم بقيم عددية أخرى مثل توزيع السكان من ناحية السن والجنس وأحوالهم الوظيفية أبعادهم العائلية وظروفهم السكنية وأحوال السكن وغالبا ما يستمد هذه المعلومة من الاحصاء الرسمى الذى قد لا يتمكن من تسجيل الأحوال سريعة التغيير

وعلى اى حال فان هذه لاتبدو لى مشكلة عويصة وفى الواقع ففى مقدور الحكم المحلى التغلب عليها اذا اراد تنظيم الملاحق التى تجمع فيها البيانات والخدمات الاحصائية عندئذ سيحصل المخطط الحضرى على بيانات جديدة دوما وأكثر دقة عن تلك الموجودة فى الاحصاء الرسمى وأهم نقطة هنا أن المخطط بجمعه مثل تلك البيانات يشغل نفسه فى عملية كبيرة خاطئة وسبب هذا الخطأ أنها بيانات مقسمة

الى أجزاء صغيرة (البيانات المذكورة سابقا وبيانات اضافية أخرى) اذ تم تصويرها وتجميعها كل فئة على حدة وبهذه الطريقة لا يتمكن المخطط من مواجهة الأشخاص او مجموعات الافراد التى جاءت منهم البيانات وفى نفس الوقت يعتقد المخطط بل ويوحى للأخرين بالاعتقاد بانه يصل الى فهم عميق للبنيان الاجتماعى الذى يفحصه

الا أن الحقيقة تدل على أنه بمجرد حصوله على البيانات فانه يستخدمها بأساليب مضللة ومحدودة الى حد كبير فهو يعمل على القطاعات كل على حدة دون حتى محاولة له لاعادة تنظيم احتياجات ومطالب ورغبات الأفراد او المجموعات الاجتماعية الموجودة تحت تلك القطاعات المنفصلة فهو يعالج كل جانب على حدة ويبنى عليهم المواد اللازمة للخدمات والأعمال اكثر من معالجة الاحتياجات التجريبية للشعب كله

ولنعرض نموذجا اذا ما انغمس المخطط فى تقرير احتياجات التسهيلات التعليمية فهو يعمل على البيانات الخاصة بالسن . ومنها يقدر كم عدد الطلبة المتوقع وجودهم مستقبلا وغالبا مالا يضع فى الاعتبار ما اذا جاء هؤلاء من عائلات حضرية صغيرة او ريفية كبيرة او من طبقات فقيرة او متوسطة او من العائلات الغنية فوق المتوسطة وحتى اذا ما كانت تلك المعلومة مهمة فى تحسين الخدمات التعليمية فان يتصرف المخطط بأسلوب اجتماعى او سياسى

ومن الوسائل المضللة والمحدودة الأخرى ان المخطط يستخدم مثل هذه البيانات التى تهتم بضرورة قيامه بضع قرارات من نوع آخر وتتطلب هذه القرارات تجميع بيانات عن فئات أكثر من ثلاث

السابقة فكيف له القيام بهذا بالفئات التى حصل عليها من البيانات الاحصائية اذ لن يتمكن من تأكيد اى من هؤلاء حاصل على دبلوم من المدرسة الاعدادية ويعمل فى اى نوع من الوظائف فى المجال الصناعى او ما هى المشاكل التى تعانى منها النساء وأى قطاع منهن ومن اجل اعادة تجميع بياناته نجده مجبرا على اللجوء الى افتراضات نموذجية اعتباطية او الى نتائج دراسات أخرى او قد يرجع الى ما يعتبره حقيقيا وفقا للفطرة السليمة.

فعلى سبيل المثال قد يميل الى اعتبار مجموعة الافراد التى لا تحمل دبلومات وتعيش فى المدينة كرمز لكبار السن المنتمين الى جماعة عرقية معينة وعلى العكس فقد يكون عدد كبير من الشباب فى هذا الوضع ومن الواضح انه من الضرورى وضع هذا فى الاعتبار اذ ربما كانت مشكلة هامة الا أن المخطط الحضرى ليس لديه قدر كاف من الادوات التى تمكنه من اكتشافها ـ فقد يكون لدى ادارى التعليم بيانات وثيقة الصلة بالموضوع الا أنهم بعيدون تماما عن المخطط الحضرى

وقد يشكل الافتراض بان عددا معينا من كبار السن لم يحصلوا على دبلومات ـ او ربما كانوا جهلة ـ سببا لنوع من التدخل وعلى العكس فاذا ما وجده المخطط واستخدمه فقد يؤخذ على أنه حقيقة واقعة وغالبا مالا يتجه التفكير الا وفقا للمعايير الحديثة النموذجية بشأن « مساعدة كبار السن » والمتمثلة فى الابقاء عليهم ماديا وليست الحياة المتحضرة

واذا ما استمر المخطط على السير على جمع مثل هذه البيانات ،

سيجد نفسه يتعامل مع مجموعة من الصور المتفرقة والتى تميل الى الخيال اكثر من الواقعية ان التخفيض المبدئى للمجتمع ليصل الى سلسلة من وحدات عددية مقسمة لن يسمح للخطط اعادة بناء او حتى الاقتراب من الافراد في وحداتهم الكاملة كما وأنه لا يمكنه ابراز وجود المجموعات الاجتماعية ومعرفة مشاكلهم .

وفي الوقت الحالى نجد أن المخطط الحضرى محكم داخل مصيدة منهجية الشخص اذ لا يمكن معرفة مجموعة الافراد حتى ولو عن طريق اكثر التيكنولوجيا المتقدمة في جمع البيانات والتى تتم بالكومبيوتر . وفي الحقيقة أن المخططين الحضريين الذين يستخدمون هذه الادوات مع بياناتهم العادية لا يفعلونها الا بغرض السرعة وحتى لو تمكنوا من استخدامها باسلوب مشوق يهدف الى تعديل طبيعة التخطيط الحضرى فانه لا يتم الا بناء على اقتراح بعض المجربين وفى ظروف خاصة للغاية (٢٠) .

وكما أشرت فان معظمهم يستخدمونها لانجاز عمليات تقليدية ولكن في وقت قصير وتتضمن تلك العمليات أشياء تجريدية ووضع نماذج للعناصر المختلفة في المجتمع موضع الدراسة .

وفي رأيى أنه بمقدور الشخص فهم مكونات حدود الاجراءات الهامة واخطائها الخاصة بالتخطيط الحضرى الحديث وذلك بالتعبير عن الموضوع بطريقة مختلفة وقد نتساءل عن نموذج الانسان الذى يفكر فيه والى أى شيء سيعزى الاجراءات العديدة التى تلائم المجتمع حيث جمع البيانات وتجيء الاجابة على أنه الشخص الذى تم تقسيمه وتفتيته والذى تتمثل احتياجاته في مجموعة الاحتياجات

المقررة على حده والتى من المقرر سدها كل على حدة عن طريق مؤسسات متخصصة

وقد يعترض أحدهم عند هذه النقطة على أن عملية تخفيض قيمة الافراد وجعلهم فئات عديدة هى الوسيلة الممكنة الوحيدة للوصول الى الواقعية والحيادية والصلابة العلمية, وقد اوضحت هذه النقطة في فقرة سابقة من أن نفس آلية الخطة هى في حد ذاتها شخصية ومتحيزة خاصة في المجتمعات المقسمة وأود هنا اضافة ان هذه الوسيلة في « قراءة » البنيان الاجتماعى قد تعطى نتائج عكسية تماما عن تلك التى يهدف اليها هذا المعترض وفي الواقع فاذا كانت عملية التخطيط هى لمجرد ابراز مشاكل واحتياجات ومصالح مجموعات المجتمع المعقدة في ابعادها المتعددة فستصبح بعض احتياجات معظم المجموعات المحرومة واضحة للحد الذى يجب أن تحصل على أفضل الاسبقيات بطريقة لاتحدث اليوم ٠

ومن ثم فان هذه الوسائل تحل محل قراءة المشاكل عن طريق اراء نموذجية تجريدية عنهم ٠ وبدلا، من ذلك فهى تمهد الفرصة لتلك الجماعات التى تمتلك القوة الاقتصادية ولها وجهة نظر واضحة بشأن مصالحهم الخاصة والتى توهم بأنها مصالح عامة ٠

ولكن فلنرجع الى اجراء الخطة التقليدى الذى نعمل على تحليله فالى جانب النقد الذى وجهته الى المخطط بخصوص الوسيلة التى يحصل بها على معلومته فهناك مظهر اخر لوضع الخطة والذى قد يكون اكثر اهمية طالما انه اكثر ضرورية للتخطيط الحضرى بكامله

وتتسم المرحلة الحالية من المجتمع الراسمالى ـــ الضناعى في كل مكان بعمليات التخصص والتى قادت الى العزلة والضجر والاضطرابات العصبية والنفور والمشاكل العقلية والجريمة وعدم الكفاءة وغيرها وتبدو كل تلك المظاهر واضحة تماما في المدينة بنوع خاص

والان كيف يحدد المخطط الحضرى مكانه بالنسبة لتلك المشاكل وكيف يفكر في ضرورة ان تعمل خطته بالنسبة لهذه الظاهرة وغيرها مما قد ذكرنا في الفصل السابق أنها تكون بعض أمراض المجتمع الحضرى الحديث ؟

ويظهر أن هناك اجابات مختلفة ممكنة أولها انه بمقدور المخططين الحضريين القول بوجود مشكلتين منفصلتين ٠ ويؤكد بعضهم أن تلك الامراض داخل المدينة وليست منها ومن ثم فربما تورط المخطط نفسه معها كشخص منفصل تماما ولكنها لاتدخل الى مجال مصالحه وعمله كفنى في التخطيط الحضرى وبمقدوره وباختياره التام الاقرار بأنها مشاكل من المدينة الا انها تخص قطاعات اخرى متخصصة غير التخطيط الحضرى ٠

الا أن أيا من هاتين الاجابتين صحيح مالم يتم تعريف التخطيط الحضرى بمعايير غاية في الضيق حتى لم تعد الاهداف التى كان يقال انها اسباب وضع الخطة قادرة على أن تكون جزءا من النظام علاوة على ذلك فقد بدت الاثار السلبية لتنظيم الفضاء المادى على المشاكل المذكورة سابقا قرينة في دراسات عديدة (٢١) ٠

وبمقدور المخطط الحضرى الرد بالقول بوجود اثار سلبية داخل تطبيق خطته اى انهم ينجمون عن الاستخدام السىء للخطة وعلى ذلك فهو غير مسئول عن هذا ولا يعتبر هذا الرد مرضيا ويتطلب اتجاها مماثلا من الخبراء الاخرين والفنيين من نظم أخرى ومن بينهم مصممو الاسلحة النووية ٠

وهناك اجابتان أخريان على التساؤل السابق ويمكن بحثهما سويا رغم أن احداهما عكس الأخرى ٠ فالأولى تأتى من المخطط الحضرى القائل بأنه مهتم للغاية بتلك المشاكل الا أنه يعتقد أنه ليس بمقدور الخطط الحضرية أن تكون فعالة فى حلولها ٠

والثانية من المخطط الذى يعتقد في المقابل أن تلك المشاكل تدخل ضمن قدراته وأنه بالفعل يعالجها حاليا من خلال عمله في وضع الخطط ٠

ومن الواجب النظر الى تلك الاجابات سويا طالما ان الاخطاء التى يرتكبها المخطط الحضرى وحالة الية التخطيط الحضرى اليوم على جانب كبير من الاهمية للاجابة على كليهما فمن جانب يشرحون لأولئك الذين يضطلعون بأول هذين الموقفين السبب الذى من أجله لايكون المخطط الحضرى فعالا ٠ ومن الجانب الاخر يوضحون أنه اذا ماكان للمخطط الحضرى اثر على المشاكل الحضرية فسيكون تأثيرا يفاقم المشاكل اكثر من أن يحلها واذا ماقبل المخطط التقسيم والمؤسسات التى تصف المدينة فهو بهذا يساعد على تكثيف المشاكل الحضرية ٠

وقد رأينا أن عملية التخطيط تتميز بتجريداتها عن الانسان الخقيقى وعن دلالات طبقته كما وأن المخطط الحضرى ـ في نموذجه لانسان المجتمع الحضرى ـ يقرأو يعترف بأن للفرد عددا محدودا من الاحتياجات المنفصلة وحيث يوجد في المجتمع مؤسسة او اكثر انشئت خصيصا لتحقيقها وترجع هذه التحديدات وفصل الاحتياجات من جانب المخطط نفسه الى تمزيق الشخص والى تقسيم حياته كانسان وكعضو في مجموعة اجتماعية .

وهنا يجب استعادة تحليل ماركس عن العلاقة بين الانتاج والاستهلاك اذ اشار الى أن الانتاج يخلق المستهلك ومرة أخرى يقول ان الانتاج الفنى وكذلك أى انتاج أخر يخلق احساسا عاما بالفن والقدرة على الاستمتاع الجمالى (٢٢) .

ومن ثم فاننا نلاحظ كيف وان مثال المخطط النموذجى للانسان الذى يشوه خطة الانتاج انتقل الى مستهلك انتاجه ويصبح المواطنون المعرضون لمثل هذه الخطط حساسين لرؤية الانسان داخل هذه التجريدية ومعايير التباعد اكثر واكثر .

بمقدورنا ارساء نقطة أساسية أن كل الاخطاء الاخرى للمخطط الحضرى التى اشرت اليها هى بلا شك في مستوى أقل ففى مقدور الشخصى عند جمع البيانات التغلب على عدم الكفاءة التى ظهرت فيما سبق ونحن في حاجة لاستخدام وسائل اكثر تقدميه والتى تكون قد طبقت في بعض الحالات حتى لو لم تكن شائعة الاستخدام في التخطيط الحضرى التقليدى .

ومن المستحيل رغم هذا مواءمة الوضع مالم يفكر المخطط الحضرى بطريقة جد مختلفة في تقديم الانسان بشموليته وضمن جماعته وحقيقة طبقته الى عمليات التخطيط الحضرى ·

وقد توقعت هذا الأستنتاج بترك التساؤل كيف والذى وجهته الى نفسى والذى سوف اعالجه في فصول لاحقة وأود الاستمرار في فحص الوسيلة التقليدية لوضع خطة ·

قياس الخدمات والاعمال وتحديد موقعها

لقد ظهر في هذا الجزء الأول نموذج الانسان الذى قدره المخطط والتخطيط الحضرى وانه لمن الاهمية محاولة الاجابة على تساؤل أخر : ماهو نموذج المدنية ان وجد الذى يفكر فيه المخطط الحضرى عند وضعه لخطته ؟

مرة أخرى فلنحاول رؤيته من منظر العمليات التى يقوم بها فبمجرد تجميع البيانات المهمة والتى سجلناها يعتبر المخطط الحضرى نفسه على استعداد للقيام بما اسميناه من قبل العمليتين الجذريتين احداهما الخاصة بالقياس والاخرى بتحديد الموقع ·

ان القياس الأول وبمجرد الحصول على الاحصائيات الفعالة عن السكان غالبا ما يهتم بالخدمات العامة وتتم خدمات القياس بتطبيق التخطيط الحضرى النموذجى ويتم التسليم بهدف المساواه أى الرغبة في ضمان المساواة لكل المواطنين ممن يرغبون في الاستفادة من الخدمات العامة والثقافية واساليب الراحة وفي بعض البلدان يتم تعريف المقاييس العددية النموذجية بالمقياس القانونى ومرة

اخرى تضمنهم سلطة الدولة ويميل الاتجاه العام في معظم البلدان نحو تقنين مثل هذه المقاييس وتحدد هذه المقاييس النموذجية منطقة معينة تبلغ مساحتها العديد من الاقدام والياردات والفدادين المربعة لاقامة مدارس ومناطق خضراء حدائق مستشفيات وخدمات أخرى أو التسهيلات التى يستحقها المواطنون ٠

ولكن هل حقا يمكن اعتبار هذه النماذج البسيطة اداة تخطيط مفيدة وايجابية (وسنعالج تساؤلا اخر بطريق مناسب ، هل حقا ان هذه المقاييس النموذجية ضروزية؟) فى اعتقادى أن الاجابة السليمة قد تأتى الينا من مناطق الاسكان الجديدة التى تطورت وفقا لمواصفات هذه المقاييس النموذجية وتعتبر ظروف المعيشة في مثل هذه المناطق ـ فيما عدا بعض الاستثناءات ـ غير انسانية ومنفرة مثلها في بعض المناطق الاخرى حيث لم تطبق تلك المقاييس ولا أشير هنا الى عدم كفايتهم ولا عن كيفية الوصول الى مثل هذه المقاييس ولا اعتقد أنه يهم اذا ما كانت المواصفات قد نصت على عشر ياردات حديقة لكل شخص بدلا من ثمان أو ثمان بدلا من أربع عشرة ٠

انه لمن المهم دون النظر الى المقاييس العددية لمثل هذه المواصفات فهم المنطق الذى ادى ببلدان مختلفة الى عرض مثل هذه المقاييس وكأنها قوانين وقد قبلها المخططون الحضريون مع وجود الجدل التالى من أجل التماثل :

تميل القوانين المختلفة ومشروعات التخطيط الحضرى لأن تصبح الاراضى متيسرة للمخطط الحضرى والتخطيط الحضرى كنوع من اللوح الاملس حيث يمكنهم ترتيب نماذج تنمية عليه وهى التصميمات

تجيب على أنواع المنطق المتباينة والاتجاهات المتعلقة بالمفاهيم ... وبمقدور الفرد ـ بعد تقديم مفهوم مقاييس التخطيط ـ النجاح في تثبيت المعايير التى تستلزم كل الخطط باتباعها (٢٣) .

ومرة أخرى يكشف التخطيط الحضرى كيف أنه يعهد بحماية مظاهر النوعية خلال المقاييس الكمية: المقاييس النموذجية ولا يضمن استخدام المقاييس النموذجية مجرد الحصول على النوعية الحضرية فحسب بل هو تثبيت للروح البيروقراطية الدائمة في التخطيط وبالنسبة للمسئولين ـ فمن الاسهل فرض مقاييس نموذجية عامة على المواطنين الذين يتصفون بالغرابة فى المنشأ والأشكال واحتياجاتهم من الحياة .. ويبدو أن الخدمات تشكل نقطة التقاء لاتجاهين ايديولوجيين من الاتجاهات الستة فى التخطيط الحضرى التى وردت فى تعريف ليو جاكوبسون : الاتجاه الذى يقرر الكمية والذى يعرف بالاتجاه العقلانى والاتجاه ذو الكفاءة الادارية (٢٤) .

وفي هذا المفهوم نجد أن المقاييس تمثل الاستنتاج المنطقى للمبدأ القائم عند قاعدة كل التخطيط الحضرى الحديث تقسيم المناطق وتقسيم الاراضى الى مناطق تخضع لقواعد مختلفة ويسمح بأعمال معينة في كل منطقة وبدىء في تطبيق تقسيم المناطق منذ بداية التخطيط الحضرى الحديث لترشيد وحل المشاكل التى بدت للعيان مع التوسع الضخم في المدن الصناعية الجديدة في القرن التاسع عشر

ونقرأ في الكتب التى صدرت عن التخطيط الحضرى أن تقسيم المناطق هو نتاج الرؤيا الرشيدة التى تميل للنظر للمدينة على انها

الة يعمل فيها جهاز تعشيق السنون بحركة فردية وتؤخذ هذه كل على حده مع تنظيمات مناسبة بحيث تسمح الدراسة المنفصلة لها للانسان ان يعلن أو يكتشف ويمكنها مع المعالجة المميزة والملائمة الوصول لمستويات اداء جيد . ويمكن هذا المدينة ككل للعمل بطريقة أفضل (٣٤) .

ويبدو ممكنا وملائما عملية الاحلال لمثل هذا النموذج من تقسيم المناطق والناجم عن وجهة نظر متخصصة ورؤيا أخرى وفهم أخر .

وقد انتشر تقسيم المناطق وطبق كمعيار فى معظم ان لم يكن فى كل تشريعات التخطيط الحضرى ، السائد كتحويل طبيعى لمبدأ تقسيم العمل الى المجال الحضرى ويعمل تقسيم المناطق على صبغ مثل هذا التقسيم بالصبغة الراديكالية وذلك بجعله تابعا للمؤسسات والبيروقراطية مثل تقسيم نماذج الحياة في البيئة الحضرية .

وتسير المقاييس النموذجية على نفس الاسلوب ـ فهى تتظاهر بالتجاوب مع احتياجات الانسان داخل المضمون الحضرى وذلك عن طريق ادخالها ضمن المؤسسات والبيروقراطية وفقا لاحتياجات كثافة الاقامة ولتوفير مساحات معينة خضراء والتى يتم تقييمها منفصلة كل عن الاخر .

ومن الطبيعى ان يتمكن الشخص من الاشارة الى أن المقاييس النموذجية ، والتى تهتم حاليا بالخدمات فحسب تعمل لضمان ترك مناطق حيث تجد هذه الخدمات موقعا لها فاذا لم تتوافر هذه المقاييس او تقسيم المناطق نجد أنه عندما تخطط مؤسسة عامة لبناء

مدرسة او مستشفى او ملعبا رياضيا فلن نجد المنطقة المناسبة وبقول أخر ان هذه المقاييس تساعد على حماية السكان ضد المضاربة بل تضمن قدرا كبيرا من العدالة في المدينة ·

وحتى اثناء المجازفة من ان اعتبر كافرة فمن الواجب أن أؤكد أن هذه لا، تبدو بالنسبة لى مشكلة المدينة المحفوفة بالمخاطر بل بالعكس فانى اعتبر أن عدم كفاءة ونفور المواطنين يسبب اضرارا وعدم عدالة لاجراءات التخطيط الحضرى اكثر مما يسببه استخدام مثل هذه المقاييس ·

وفي الواقع فان اداة المقاييس تدلج داخل منطق نموذج المدينة والذى ساعد التخطيط الحضرى الحديث على السير به قدما وأقصى ما يمكن قوله ان هذا المنطق نصح بترشيد البيئة الحضرية المضطربة في المجتمع الضناعى ويتضح لبعضنا أنه لم يعد من الاوفق تفسير المشكلة بمعايير الترشيد ولكن بمعايير تحويل المجتمع الحضرى تحويلا راديكاليا ·

فعلى سبيل المثال نجد ان بعض الدارسين بدأوا في فحص خدمات المجتمع ونقدها كما يعتريهم الشك تجاه النتيجة المتوقعة للعدالة الاجتماعية العظيمة تعتبر الخدمات العامة المتوفرة بنظام اليوم افضل الوسائل لتوجيه المجتمع · وهذا حق حيث يعتمد الكثيرون عليها وخاصة اولئك من ليس لديهم بدائل خاصة ·

وفي حكمى أن مقاييس التخطيط الحضرى لاتسرى خارج المجتمع الرأسمالى المقسم لطبقات هذا حقيقى الا اننى لا اتفق مع اولئك وهم

كثيرون ممن يقبلون سريانه داخل التخطيط الحضرى الاشتراكى (٢٦) . وفى الواقع فان صورة المجتمع والمدينة حيث يتمتع كل فرد فيها بنفس الرغبات والطموحات والاحتياجات تؤكد ضرورة ربطهما بأكثر المجتمعات الراسمالية المتطورة ففيها قوانين الاستهلاكية التى تدفع الاشخاص لاستخدام المنتج (أ) اكثر من (ب) أو (ج) ومما لا شك فيه أن لكل فرد النموذج الذى يرغب ان تسير عليه حياته دون النظر لاتساع التباين فى الثروة .

ويبدو لى أن الطريق الى مجتمع بديل لابد وأن يؤدى تحدى المجتمع الرأسمالى ولمقاييس تخطيطه الا أنه يمكن تحقيق هذا بالالتزام بضمان فرص متساوية للتعبير لكل فرد وكذلك العمل على سد الاحتياجات والتى رغم اختلافها ليست سببا لعدم المساواة وعلى أى حال فاذا ماساد التفكير بأن بمقدور الشخص من خلال المقاييس تحقيق التجانس فان هذا يعتبر خطأ للاعتقاد بأن التجانس يعنى بالضرورة المساواة في تحقيق احتياجات الانسان الا أنه مازال هناك خطأ آخر في شكل عملية التخطيط الحضرى الا وهو الافتراض بصحة استخدام كميات ثابتة لكل فرد .. ويعنى تخصص المقاييس المتماثلة لكل عمل قبول وتأكيد تغير خواص تلك الاعمال وتقسيمها سواء بين انفسهم وكذلك من انشطة اخرى وقبول تقسيم الحياة اليومية للانسان الحضرى ان صبغ الاعمال بالصبغة الفردية يعنى العمل على تجانس الناس .

وباختصار يمكن القول ان حياة الانسان اليومية تتكون من انشطة مختلفة يمكن تنظيمها وتنفيذها منفصلة في الفضاء والزمن ومثلما تزايد انقسام العمل والتخصصات فقد تحقق تقسيم الحياة في المدينة

والذى اشرت اليه بتطويل بطريقة تلقائية وقد ساهم التخطيط الحضرى في هذه العملية بترشيد تنظيم الفضاء المادى المقسم وفي الواقع تعتبر ممارسة تقسيم المناطق احدى الاسهامات الضخمة للتخطيط الحضرى بالنسبة لتقسيم العمل والحياة ·

لقد اعطى دستور اثينا لكوربوزيد صورة نقيه عن مبادىء الفضاء المقسمة (٢٧) ورغم ان هذا الدستور لم يعد يستعمل وبالتالى لم يعد يستشهد به الا أنه مازال ينعكس في أعمال معظم مخططى الحضر المعاصرين وكذلك بالنسبة لانواع التداخل الحالية لحل مشاكل الحضر

ومن ثم نجد ان المخطط الحضرى يقرر من خلال عملية تقسيم المناطق اعداد خطته فعندما تعد الخرائط والخطة وهيكل التقدير ومعايير تحقيقها وهى مجسمة في قواعد مختلفة يتم تقسيم كل الاراضى الحضرية الى استخدامات مختلفة للأرض، عندئذ يصبح بمقدور الشخص، اقامة مساكن او منطقة صناعية حديقة او مستشفى وفقا للنموذج الذى يحدد استخدام الارض بطريقة ملائمة بكل المناطق المختلفة ·

وهنا نتساءل ماهو الخطأ في هذا ؟ ان الحقيقة التى توضح ان تقسيم المناطق هو اخر حلقة في اعداد ارقى اداة في تقسيم التخطيط الحضرى لاتخاطب المشاكل الاساسية لمجتمع اليوم الذى يتسم بالانقسام والنفور

ومن ثم يمكن القول ان المبادىء الاساسية التى تقوم عليها عملية تكوين خطة هى :

- تحويل الاشخاص والجماعات الاجتماعية الى وحدات عددية تجريدية ومجردة من الشخصية ·
- تحويل احتياجاتهم الى مقاييس سواء بمفهوم تحويلها الى عدد صغير وبمفهوم تحويلها لكميات عددية ·
- فصل حياة الافراد وفقا لمجالات العمل
- الالتزام بتنفيذ الانشطة او تحقيق الاحتياجات في مناطق مختلفة وباشكال منفصلة كل عن الاخر بطريقة صلبة ·

فاذا ما اضاف احدهم منطقة للمكاتب بالاضافة الى مناطق سكنية قليلة وبعض المناطق الصناعية ثم يضيف اليها بعض المتنزهات، والحدائق فكل هذا يعتبر بعيدا كل البعد عن خلق مدينة كما وأن مجموع عدد الساعات التى تنفق في الكتابة على الالة الكاتبة او في اعمال المصنع بالاضافة الى ساعات تنفق في الطعام والنوم وكذلك الاستمتاع والراحة في متنزه لاتشكل حياة بشرية الا ان هذه العمليات الحسابية هى ما يقدمه المخطط بالفعل اذ لايعطى سوى نماذجه واساليبه في العمل ·

وهذا هو المفتاح لفهم اسباب تداخل المدينة والمجتمع · وكما اشرت في الفصل السابق انه لم يتم ابعاد الانسان وفصله من خلال سلب دخوله الاقتصادية فحسب وانما محاصيله الثقافية والسياسية والاجتماعية ويحدث هذا عندما تنقسم مسئوليته وشخصيته الكامله والمتكاملة بسبب مثل هذه المعاملة وبادخاله ضمن نظام مقسم وعلى ضوء هذا يمكننا تقريران المخطط عبارة عن ادوات تسهم فى ابعاد الفرد ·

وكما رأينا من قبل كذلك تعمل الخطط وتؤثر على الناس بأسلوب يتناسب عكسيا مع حالة الشخص اى كلما كانت حالته دنيئة كلما زاد تأثير الخطة على حياته ويتبع هذا أنه بعد تحديد الوسيلة التى نتجت عنها الخطط الحضرية بطريقة تقليدية نجد انها ادوات ابعاد واشراف تؤثر على من لا تتيسر حالتهم ·

الخطة وتحقيقها

قد يبدو الاستنتاج السابق جازما اكثر مما يجب بالنسبة للبعض وغير مقبول للاخرين فعلى سبيل المثال قد يعترض احدهم على أنى ركزت كل اهتمامى على الشخصية فردية للمخطط الحضرى على حين ان المخطط الحضرى لم يقترح سوى تحديدات الخطة وقد عرض الحكم المحلى الاختيارات الحقيقية او عن طريق الاجهزة التى شكلتها من أجل الخطة ويمكن اضافة ان منهج اشراك السكان في اختيارات الخطة اى مشاركة المواطنين اصبح اكثر انتشارا وبالتالى يزيد من اضعاف تأثير المخطط وحتى لو سلمنا ارتكاب المخطط لبعض الاخطاء والتى قد اشرت اليها فان كل هذا يعنى ان الادارة البلدية اولا ثم الاخرين المشتركين ، المواطنون المشاركون فى وضع يقدموا فيه اختيارات قد تعوض هذه الاخطاء وبالتالى فان الخطة قد تصبح اداة تزيد من نوعية حياة البشر في الفضاء الحضرى والمساواة في فرصة استخدام الفضاء المادى وفقا للاقتراحات النظرية التى عرفتها على أنها أهداف مرضي عنها للتخطيط الحضرى ·

من اقدر من الشعب نفسه وممثليه المنتخبين على تقييم الافعال والاختيارات الضرورية لتحقيق هذه الاهداف ؟

حقا اوافق تماما ولكنى لا اقبل الاعتراضات السابقة خاصة لعدم توافر الظروف لمثل هذه الاحتمالات التقديرية خاصة بالنسبة للسكان بصورة عامة وظهر ان الاستنتاجات التى خرجت بها في القسم السابق ضعيفة ومما لاشك فيه ان الاستخدام الفعلى للخطط اكثر سلبية فيما يتعلق باهداف التخطيط الحضرى النظرى عن عملية اعداد الخطة والتى انتهينا من فحصها ٠

وبمجرد اعداد الخطة تصبح كما سنرى اداة اقتصادية اى جزءا هاما من الية العائد الحضرى كما وان الخطة في هذه الحالة كذلك لا تعمل بطريقة المساواة مع تحديد تقسيم المجتمعات الحديثة الى طبقات ٠

ولننسق الان النقطة الاولى : من ألذى يقر الاختيارات بالفعل في الخطة ؟ ثم فلنتأمل النقطة المتصلة بالموضوع بصفة مباشرة : ما العلاقة المتواجدة بين ماتقره الخطة بالفعل وبين ما يظهر في الواقع الحضرى اثناء تحقيق الخطة ؟

الاختيارات فى الخطة

يتمثل المنهج التقليدى ومازال في معظم الاحوال يتبع في يومنا هذا في أنه عندما يحقق المخطط الحضرى بعض التقدم في وضع خطته فانه يقدم افكاره واقتراحاته لاولئك الذين يتكلفون بها وعامة يعرفون بلجنة التخطيط الحضرى أو مجلس المدينة او لجنة منه وينجم عن المناقشة التى تتبع هذا عدة تغييرات قليلة لعدة اسباب اولها ان المناقشة تدور بمستوى متخصص في اللغة حيث يتفوق فيها المخطط

الحضرى عن الاداريين أو الرسميين المعينين أو المنتخبين علاوة على ذلك فعامة مايعتبر المخطط الحضرى اكثر كفاءة في هذا الامر عن الاخير ·

وبمعنى اخر يعتبر المدير او الشخص الرسمى فريسة لفخ اقامة هو والمجتمع في هذا الشأن ففى الواقع وطبقا للحق القانونى وباقتناعه الشخصى نجده يعتقد بضرورة وجود خبير لحل مشاكل التخطيط الحضرى وبعد مواجهة الخطط يمكن للمدير او الشخص الرسمى قبول خبرة هذا الخبير ويأخذ المخطط من بين اشياء اخرى مقابلا لخبرته ولوضع هذه الخبرة في خدمة المجتمع ·

وقد يبدو وصفى متطرفا بانى اوافق على أن رد الفعل لعرض الخطة لا يظهر دائما كما لا يبدو كذلك دوما ولكننى اود التأكيد على النقطة من أنه ظاهريا لم يعد كذلك في معظم حالات اليوم وفي الحقيقة مازال هو الوضع المعتاد

ولنلق نظرة قريبة لما يحدث لنقرر ما اذا كان علينا تعديل هذا الحكم الذى يطالب بأن تتم الاختيارات عن طريق كل من الفنى الخبير والمخطط فقد يصادف ان يعرض مديرو البلدية او بعض منهم مصالح خاصة للغاية تتطلب وضع تصميم معين للخطة ليتجاوب معها وعلى هذا اذا لم ينجح المخطط الحضرى فورا في وضع خطة توائم هذه المصالح يصبح من الواجب دفعه لهذا حتى لو كان على حساب عدم احترامه لخبرته ·

من الضرورى التأكيد على شىء ما ان الضغوط او التعديلات التى

قد تطلب لاتهتم سواء بالمناهج او المبادىء العامة التى رسمناها من قبل والتى يعمل المخطط الحضرى وفقا لها وبدلا من ذلك فهى تهتم بأمور مثل استخدامات الارض المسبقة او المفضله او مركزة الخدمات او التسهيلات وفي كثير من الاحيان يدور الجدل حول تصميم الطريق والاتجاهات المادية الناجمة عن تطوير المدينة ٠

ويستتبع هذا ان الخطة قد تتمكن من تحقيق بعض التعديلات الطفيفه لصالح بعض جماعات المواطنين غير المستفيدة اذا ما افترضنا ان المصالح الخاصة التى يحصل عليها المديرون أو الرسميون لاتهم جماعات المضاربين الاغنياء ولكن الجماعات غير المستفيدة وعلى أى حال فهذا ليس هو الوضع وكما سنرى فان لتلك التعديلات الطفيفة صلة ببنيان الخطة العامة غير المتساوى واسلوبه فى العمل غير المتساوى ٠

وفي هذا النوع من الحالات نجد ان الاختيارات لم يعد يعرضها المخطط الحضرى بل من اولئك الذين في موقع يمكنهم التأثير عليه ٠ ومن ثم يصبح من المهم التفكير في كم مرة انحنى تحت تأثير الفقراء وكبار السن او اكثر الناس عدم استفادة وذلك عندما لا يصنع هو القرار بنفسه ٠

ولنلق بنظرة على الحقيقة التى تشير الى أن عملية الاختيارات التى تتضمنها الخطة تبدو وكأنها اتسمت بلغة اعداد المشتركين في السنوات الاخيرة ٠ وفي الواقع نجد ان الادارات المحلية والمخطط الحضرى نفسه يستجديان بصفة مستمرة المشاركة الشعبية فى تقرير اختيارات الخطة (٢٨) ولكن هل ازداد عدد اولئك المشتركين بالفعل فى العملية

التقريرية وفى الاختيارات ؟ أو هل بالعكس ان هذا يعتبر منهجا لاعداد اجماع بشأن الاختيارات التى تمت بالفعل كما جاء فى التعريف الذى اعده بعض الدارسين عن عملية المشاركة الحالية (٢٩) ·

انه يبدو لى صواب هؤلاء الدارسين فماذا يحدث حقيقة في معظم الحالات السائدة لما يطلق عليه المشاركة اذ تظل عملية تحديد الخطة دون أى تغيير جوهرى وتعرض الاقتراحات عند نقطة محددة من اتقانها على المواطنين داخل مضمون مايعرف بالمشاركة وكذلك على الادارة ومرة اخرى يدخل عنصر الخبرة والذى أشرت اليه من قبل الملعب ويختار الخبير ويقال هنا الخبراء حيث يشارك المديرون كذلك بصفتهم خبراء اساس المناقشة · ومرة أخرى يعتبر هذا الاساس مجال تخصصه وعندما يعرض خطته على السكان فان هذه الاداة التى تحول الحقيقة الى تجريد وترابط الخطة بالحقيقة، في احسن الاحوال يصبح من الممكن اداركها لمعظم الخبراء وقليل جدا من المواطنين غير الخبراء

ويمكن اعطاء نموذج لتوضيح الموقف · فلنفكر في تصميم عربة غاية في الجمال من مقطع المحور القياسى شكرا للاساليب الفنية المصورة حيث يبدو ان كل شىء يمكن ادراكه اذ يأخذ جهاز توزيع الطاقة الكهربائية احد الالوان وجهاز الوقود لونا أخر ·

والان اؤكد انه بعرض هذا التصميم على الخبراء فربما تمكنوا من الحكم على مواصفات العربة ومن المحتمل اذا ما كان هذا التصميم دقيقا للغاية فقد يحتاجون معلومة اخرى وفوق كل شىء قد يحتاجون اختبار العربة اثناء سيرها ·

من المؤكد ان اولئك من غير الخبراء لا يمكنهم حتى ان يبدأوا الموافقة على حكم بخصوص عرض العربة وعلى اى حال اذا ما اختيروا العربة الفعلية فقد يمكنهم تقييم كفاءتها بالنسبة لاحتياجاتهم ورغباتهم الخاصة حتى لو كانوا غير قادرين على الحكم عليها فيما يتعلق بالاحتياجات الاخرى .

وألان ماذا يمكن ان يقال عند مواجهة خرائط الخطة ؟ فقليلون هم القادرون على أن يكونوا اى شيء سوى ان يعتمدوا على التفسير الذى اعطاه الخبير عنها وعلى هذا فان مشاركة المواطنين غالبا مالا تكون سوى تعبير عن فكرة لا يمكن الا ان تعالج ببراعة وغير مستقلة مالم يحدث ان تصبح تعبيرا عن غضب ضد شرط الخطة الضار ـ والذى غالبا ما يعالج ببراعة .

ومن الاوفق ذكر مرة اخرى الكيفية التى تعمل بها عملية المواءمة وأثر المنتج على من يستهلكه ورغم انى لم ادخل في موضوع من هم مستهلكو الخطة كنوع من المنتجات فانى اود تاملها الان باختصار واكبر المستهلكين المباشرين هم القائمون بالتطوير والملاك والسلطات العامة .

ومن الموضوعات الشائعة عن المخططين هو ما يختص بتمويه الاستخدام العام للتخطيط وغالبا ما تكون تقدمية في الاقتراحات التى تهدف لاعطاء التخطيط الحضرى قدرة على العمل كأداة اصلاح للمجتمع وبمعنى آخر إذا لم تقتصر الخطط على أن تظل مجرد أدوات استغلال وأدوات التنمية الفكرية التى تخدم مصالح خاصة قليلة وتخدم القلة على حساب الاغلبية فان المصلحين يشيرون بضرورة ان

نضمن وجود عدد كبير من الهيئات والمؤسسات العامة بين مستهلكى الخطة وضمان تقييد المصالح الخاصة ومراقبة المدى الذى قد تذهب اليه فى استخدام الارض وحتى يمكن تلخيص كل هذا بالقول المأثور والذى يعاد دوما عن ضرورة زيادة الوجود العام فى ادارة الخطط للحصول على تنمية افضل للأرض ٠

ولكن ماذا قد يحدث لو اصبحت المؤسسات العامة هى المستهلكة الاساسية للخطة ولم يظهر هذا في المجتمعات الاشتراكية فحسب بل ايطاليا الراسمالية حيث تسود الشركات العامة وشبه العامة ويحكم الهيئات العامة التخطيط الحضرى لا يجاد وتشغيل مدينة ممزقة ومقسمة وتظهر الان استحالة بعض انواع التنمية الشاملة الخاصة السيئة ولكن مع وجود هيئات عامة كمستهلكة فهناك احتمال كبير ان يصبح ماعبر عنه مامفورد بالآلة غير الظاهرة اكثر فاعلية وكفاء وتؤتى بثمار سريعة ٠

ونؤكد أن مامفورد. لم يكن يتحدث منذ اكثر من عشر سنوات مضت عن الاتحاد السوفيتي ولا حتى عن مجتمع امزيكى يتزايد فيه التخطيط ولكن عن مجتمعات حديثة متقدمة صناعيا دون اعتبار لشكل الحكومة واساليبها عندما قال :

لقد ظهر أن التحسينات الكثيرة التى ادخلها العلم والتكنيك في كل مجالات الوجود كانت ملحوظة الى الحد أنه من الطبيعى أن يتغاضى المستفيدون منها عن مساوىء المجتمع الذى حدثت فيه تلك التغييرات بالاضافة الى ارتفاع الثمن الذى ندفعه بالفعل والثمن الذى من المتوقع دفعه وكان من الممكن حتى الجيل الناضى التفكير في

مكونات التكنولوجيا المختلفة لاشياء اضافيه ؤيعنى هذا أنه يمكن الحكم على اداء كل أختراع ميكانيكى جديد وكل اكتشاف علمى حديث وكل تطبيق جديد في الهندسة والزراعة والطب وتقييمه وفقا لانجازاته لصالح البشرية او انتهائه او التخلص منه اذا لم يعمل على زيادة رفاهية الانسان ٠

وثبت أن هذا الاعتقاد لا يعدو أن يكون وهما رغم أن كل اختراع جديد او اكتشاف جديد قد يرضى بعض احتياجات الانسان العامة أو حتى قد تثير طاقة بشرية جديدة والتى تصبح جزءا من نظام شمولى واضح والذى حول الالة الى الة يجب زيادة طاقتها وحيث اصبحت رفاهيتها ضرورية لكل الوجود والتى لا يمكن تحدى رغم انها قد تكون عاقلة أو ملزمة الا انها مازالت لم تتعدل بالقدر الكافى (٣٠)٠

والنقطة هنا تشير الى ان التحولات تجاه الملكية العامة او التخطيط العام او حتى بعيدا عنه لاتتصل بالموضوع الا اذا ماأثبتت تحول مجهودات استهلاك الوقت والمجهود الذى ينقص مشاكل الانسان الهامة والمتزايدة في عصرنا أو قد تستمر في ظل الحماية العامة والخاصة تسهم في وضع التفكير والسلوك الخاص بالتقسيم والعمل في قوالب واللازمين للمؤسسات المنظمة بطريقة هرمية في المجتمع الحديث المقسم والتخصصي ٠

كما لا يجب علينا الا ننسى ان الاستهلاك يؤثر على الانتاج وان المستهلكين يؤثرون على المنتجين في عملية التأثير الدائرية هذه ومن الصفات الاساسية للتخطيط الحضرى الموجود والذى كان من قبل ان

المجتمع مقسم الى العديد من المؤسسات وهو ليس معقدا ولكنه اصبح معقدا وممزقا . ومنطلقا من وجهة النظر هذه نجد ان ما يشكل الخطة الدخول والطلبات الواردة من مثل هذه المؤسسات المتخصصة والمنفصله . ونرجع هنا الى موضوع مشاركة المواطنين فمواصفاتها اليوم تبعدها تماما عن كونها بداية ديمقراطية للعملية التقديرية بل على العكس اذ تظهر في الوقت الذى تعمل الخطة على تقوية قدرة المؤسسات المنظمة على زيادة عدد مستهلكى الخطط ونتيجة لذلك عمدت المؤسسات لمواجهة الانتفاع القوى لمشاركة المواطنين على نشر النماذج المقسمة للانسان والمجتمع وهى النماذج التى ساعدت الخطة على اعادة تقويتها بشكل اكثر اتساعا .

وربما لم يتفق الشخص مع صورة المواطنين كمستقبلين ومستهلكين سلبيين عن ضانعى مطالب نشطين وعلى أى حال فغالبا ما يقدم اولئك المشتركون مطالب او اقتراحات تتصف بالجدية والثانوية ـ او ان تعامل هكذا ـ اذا ما كانوا خارج منطق الخطة الدستورى المقسم .

وفي تقييم الخطة يوجد بين المواطنين المشاركين خبراء في مختلف الامور خاضعين للتخطيط الحضرى هذا هو الوضع حتى لو كان من المفروض أن يفحصها المواطنون العاديون كما قد يظهر مواطنون مشاركون يهتمون بمتابعة تنفيذ الخطة لان لهم مصالح خاصة يحمونها ويصبح من الممكن في مثل هذه الاحوال أن ينجح هؤلاء الاشخاص او الجماعات في تنظيم اجماع ضد المخطط الحضرى والرسميين المحليين المشتركين ويعتبر هذا هو الشكل المعتاد الذى

تمكنت به المصالح الخاصة من النجاح في التأثير على عملية التخطيط ·

وفي الواقع لم نذكر هنا تلك التباينات الايجابية التى ليست غير مؤهله دوما لتشير بضرورة تقييد اختيارات التخطيط لأقل عدد ممكن من المواطنين ـ اولئك ممن يتمتعون بشعور المسئولية وذوى ميول طيبة ويتمتعون بروح عامة ـ وذلك لحماية الخطة من نتائج غير مرغوبة الناجمة عن الضغوط الفكرية ·

كما وانهم هنا للمساعدة على فهم أنه من الضرورى مواجهة المشكلة الحقيقية ؛ أى كيفية تعديل عمليات التخطيط الحضرى من اجل الوصول الى مشاركة حقيقية أفضل من الموجودة حاليا ذات المشاركة أو المشاركة الكاذبة الموجهة دوما · وسأناقش هذه المشكلة الحيوية فى الفصول التالية ·

وأعود الى التساؤل عمن يضع الاختيارات فى الخطة · ومن الأوفق للاجابة ، أن نضع فى اعتبارنا ما قيل فى هذا الشأن · واذا كلف المخطط الحضرى بوضع خطة وبدأ فيها ، لم يعد حرا تماما · ويصبح لزاما عليه احترام سلسلة من القوانين وخاصة ما يتصل بممارسة التخطيط الحضرى · هذا بالاضافة الى تشريعات أخرى متصلة بالموضوع · ولكن ماذا تكون تلك القوانين ما لم تكن عرضا لاتفاقيات وتسويات لمصالح جماعات السلطة التى انتجتها ؟ وماذا تكون ما لم تكن تعبيرا ملموسا عن الحاجة الى السيطرة على احتياجات المجتمع وتطويره ، والتى تتشكل بمعاونة معلومات خبراء

التخطيط الحضرى ؟ والاخيرين هم الذين أوضحوا الاشكال التى يجب على الاحتياجات والمصالح أن تكون عليها ٠

وانى لاضغط على هذه النقاط لاؤكد أن تشريع التخطيط الحضرى الأساس، والذى وضعه خبراء التخطيط ، يقدم لخبراء التخطيط الآخرين معيارا يتطابق مع الاعداد والنظريات المهنية ومناهج التخطيط الحضرى ٠ وتعتبر الدخول أو الآثار الشرطية فى صنع الخطة النابعة من قوانين التخطيط الحضرى هى المطالب والتحديدات والقيود التى توائم احتياجات المخطط الحضرى ٠

ما هي أهمية هذا ؟ تكمن أهميته فى أنه يهىء الشخص ليستنتج أن القواعد القانونية للخطة شكلها الخبير الحضرى وفقا للمفاهيم التى يستخدمها كفنى ومتخصص وخبير ٠

ان الافكار والمصالح الخاصة موجودة ، الا أنها مختفية داخل المقاييس والاجراءات « الفنية » وتلك التى تبدو غير شخصية والتى يحتاجها القانون ٠ وفى الواقع نجد أن حسابات المقاييس والتى تبدو عامة تتمتع بقدر كبير من المرونة ٠ويكمن جزء من السبب فى حاجة الخطة ، التى سبق ذكرها ، الى أن تكون لها حدود من المرونة لتتغير مع الظروف ، الا أن هذه المرونة ترجع الى حقيقة أن كثيرا من المصالح لم تتأثر بتقسيم المناطق ، بل كيفت نفسها معها ٠ كما أنها اصبحت ماهزة فى التأثير على اختيارات انشطة التمركز والاستخدامات الممكنة للأرض ٠

وعلى هذا غالبا مالا يعترض اى شخص ان مناطق معينة حفظت لأغـراض التعليم فقط واخرى لاغراض رياضية فحسب بل على العكس فان هذا يناسب المستفيدين ومن مصلحتهم تنفيذ هذه الاحتياجات باجراءات عامة ولكن اذا ما كان لاحدهم مصالح معينة في تلك المناطق فقد يحاول منع اقامة مثل هذه التسهيلات على ارضه ٠

وفي عودتنا مرة اخرى عن وضع اختيارات الخطة يمكننا استنتاج أن مبادىء واشكال وقرارات الخبير والمخطط الحضرى هى التى شكلت الخطة وتؤثر المصالح الجزئية للمجتمع والموجودة ضمن هذا الاطار على الاختيارات وقد يحدث ان تكون هذه المصالح بقدر من القوة والاتساع بحيث تتعارض مع شبكة الخطة السابق تحديدها وفي مثل هذه الحالات تظهر احتمالات قليلة سواء تكيفت الخطة مع تلك المصالح او ان تكون تلك المصالح هى التى فرضت عليها لتطابق الاحتمالات التى توقعتها الخطة وغالبا ما يضع خبير التخطيط مثل هذه الاختيارات وكذلك المديرون الخبراء ويميل اولئك المشتركون اساسا في عملية صنع الاختيار للخضوع للمصالح القوية اى أن غالبا ما يميل المخطط الحضرى والاداريون المحليون لعقد تسوية مع ما يعرف بالمصالح المكتسبة والتى غالبا ما تكون مزرعه حقيقية أو معامل تظهير صناعية وتمويلها ٠

وقد يسأل البعض عما قد يحدث لو أن المخطط الحضرى والاداريين اتجهوا صادقين لمقاومة المصالح الخاصة وتنفيذ المصالح العامة المؤكدة للخطة والخاصة بالشعب

وبقول اخر ماذا لو حاولوا الوصول الى الهدفين المتصلين

بالنوعية والمساواة في استخدام الفضاء الحضرى والذى يجب وجوده عند تأسيس التخطيط الحضرى وفي رأيى احتمال فشلهم اذا ما عزموا على استخدام ادوات التخطيط الحضرى الحالى في اشكالها واسلوبها التقليدى الحالية ويتمثل أحد أهدافي في توضيح ما الشيء الذى يجب ان يبدأ الفرد في تغييره لزيادة حدود النجاح في مثل هذه المجهودات .

ولقد رأينا بالفعل سواء التشويه الفنى والسياسى واللذين ميزا صنع الخطة ولكن هل يظل احتمال نجاح ادارة الخطة في تعديل هذا الوضع الكئيب للامور اذا ما كانت هذه الخطة مقبولة بطريقة نهائية من اولئك الذين شاركوا في صنعها

وعلى ذلك فمن اجل تقييم هذا وكذلك للتأكد مما اذا كان تشاؤمى على اساس يبقى لنا فحص ما يحدث بعد ان تصبح الخطة قانونا وبمعنى اخر فبمجرد ان تتبنى الادارة البلدية خطة ما فالذى يحدث لها بعد مرورها خلال الروتين البيروقراطى الضرورى وبعد ان توافق عليها السلطات المختصة ؟

الكيفية التى تعمل بها الخطة الحضرية

من الواجب أن نضع في الاعتبار عددا من الجوانب قبل تقييم ما نجم حقا عن أى خطة ومن اجل التوضيح اعتقد أنه من المفيد اقرار ما تتكون منه الخطة عندما تكون قد تم الانتهاء منها رغم وجود اختلافات طفيفه من أمة لاخرى يمكننا القول بأن نتاج المادة فيهم جميعا منقسم الى ثلاثة اجزاء التقرير الاساسى الخرائط القواعد الضرورية لتحقيق التغيرات التى تنادى بها الخطة ومن الطبيعى ان

تلتزم تلك الاشياء او تحترم مختلف القواعد والمبادىء الخاصة بمظاهر الصحة والامن لتطورات الحاضر والمستقبل ·

ويعتبر التقرير هو الجزء المكتوب · وهو يصف اختيارات الخطة ويحققها · وهو الجزء الذى يتضمن احكام البيانات ويعرض المعلومة عن الزيادة او النقصان المتوقع للسكان والذى تقوم عليه الخطة كما يتضمن معلومة عن الاستيطان الحضرى ·

وعامة تعكس خرائط الخطة أمور الدولة السائدة (وهى الاستخدامات الحالية للارض) وما يعرف بالمشروع او اعداد المشروعات ، والخطط والامال الخاصة باستخدامات الارض في المستقبل·

وفي النهاية يمكن القول بان القواعد والاحكام اللازمة لتحقيق الخطة تشكل الشروط التى من الواجب احترامها لكل منطقة عندما يبدا الشخص فى بناء أو مركزة التسهيلات التى تسمح بها شروط الخطة ·

وسأشير مرة اخرى الى عربة ما ، مستخدمة تشابها جزئيا ليس بالضرورة ان يكون سليما تماما ولكنه يشير الى بعض النقاط الهامة المفيدة للتأمل ·· وتشكل خرائط الخطة العربة نفسها ، القواعد ، والتعليمات الخاصة باستخدامها ، ثم التقرير وهو عبارة عن الوصف الذى غالبا ما تعطيه الشركة المنتجة للعربة نفسها ·

وعندما يترك الشىء المعدنى والمعروف بانه عربة ، خط الانتاج ، فقد يصبح ، كما وان وبمقدوره ان يتحول ، من خلال استخدام انسان أو أكثر ، الى عربة · كما وانه قد يظل دون بيع وقد يدمر

دون أن يكون قد استخدم تماما ، ودون أن يصبح عربة بمفهومها الحقيقى ٠

ويمكن قول نفس الشىء بالنسبة للخطة ، اى ، انه لا يمكن تحقيق الخطة إلا فى اللحظات التى بدأت تستخدم (٣١)٠ وأكثر من هذا ، لا يعتبر تحقيق جوهرها كخطة أمرا دائما بل يعتبر عملية ٠

وتشير الخطة في مجموعها الى صورة تبين ان استخدام الفضاء المادى فى مدينة معينة يجب ان يتم فى فترة محددة فى المستقبل ٠ وهو فى حد ذاته صورة ثابتة الا انها تشير الى التحول بين حالة حاضرة ومستقبلة ٠ ومن ثم ؛ فهى تستدعى سلسلة من اعمال التحويل عن كونها تحدد صورة قد تظل ثابتة بمجرد الوصول اليها ٠ اذ عليها ان تبدأ عمليات ديناميكية وضرورية ٠

والان ، وقد تم ضمان امتلاك المجتمع لخطة ويرغب في استخدامها ـ اى انه يرغب في الوصول الى الصورة التى تنبأت بها « خطته » ـ فهل هو في حالة تسمح بحدوث هذا ؟ وبالرجوع لمثال العربة ، فسيكون هذا مثلما نسأل : اذا ضمن شخص شراء واحدة ويرغب في استعمالها ، فهل هو فى حالة تسمح له بهذا ؟ والاجابة فى حالة العربة واضحة وتتلخص فى : نعم ، اذا كان يعرف القيادة ٠

اما اذا لم يكن يعرفها ، فامامه بديلان اما ان يتعلم القيادة او ان يأتى بشخص يعرف القيادة لينوب عنه ، وفي الحالة الاخيرة ، فهو يأمل أن يفى هذا الشخص برغباته أو أن يفهم احتياجاته ويقود له كيفما واينما أراد الذهاب ٠ ولا أعنى

هنا أن أكون ظريفة عندما أشير الى أن الاجابة* على الخطة تشبه تلك الاجابة ، فان اولئك من يعرفون كيف يؤدون هذا فسيتمكنون من استخدام الخطة ·

وعلينا ان ننقل هذا الى واقع المجتمع المطابق · ويمكن للشخص ان يزى مباشرة وجود ظروف متباينة ، منهم اثنان يثيران الاهتمام بصفة خاصة · اولهما وجود اولئك ممن يملكون او قادرون على شراء هذه المعلومة بخصوص كيفية استخدام الخطة بسهولة ، وعامة ما يكون هؤلاء الاغنياء او الاقوياء · ثم هناك اخرون ممن لا يعرفون اى شيء او ممن يعتقدون بعدم وجود بدائل اخرى سوى الثقة في شخص ما يستخدم الخطة بطريقة سليمة، وهى التى في صالحهم · ومن الواضح ان هذا الشخص لا يمكن الا ان يكون احد الرسميين المحليين ·

ونحن نفترض لفترة وجيزة ان كل عدم الكفاءات والمساوىء التى كشفنا عنها فيما يتعلق باهداف النوعية في استخدام الفضاء الحضرى قد ابعدت من موضوع الخطة ·

وحتى في هذا ، فلنبحث فيما اذا كان الرسميون المحليون هم في حالة تساعدهم على الاستفادة الجيدة من الخطة ·

فهل كان من يستخدم الخطة يشبه حقا من اشترى العربة ، وان المشكلة لا تعدو معرفة قيادة الخطة · ان سائق العربة الطموح يعرف كيف يقود سيارته وغالبا ما يعرف الاعمال الاساسية في المحرك ، حافظا حقه في الذهاب للميكانيكى عندما تقل قدرة عمله ·

ولكن لا « تقاد » الخطة بهذه الطريقة · ويعمل الاختلاف الواضح على اضعاف وجه التشابه ، فقائد السيارة يمكنه ان يتعلم مرة واحدة سلسلة من القواعد تؤكد ان سيارته ستعمل باسلوب معين يرضى اغراضه ، حتى لو لم يضمن له ان يصبح قائدا جيدا او لا يرتكب اى حوادث · ويحتمل هذا لان بين يديه جهازا محددا حيث تعمل كل اجزائه بطريقة معينة متناسقة (او لن تعمل باى طريقة اخرى)

وعلى اى حال ، فمن واجب الرسميين المحليين ادارة مدينة ، والتى يطلق عليها نظام الاحتمالية حيث لا تقام اى علاقة بطريقة محددة · وكما سبق ورأينا أن الخطة فى حد ذاتها تمثل وضعا أمثل يتصف بالاحتمال وامكانية افتراضه للنظام في فترة مستقبلية محددة · وقد تجسمت مثل هذه الحالة او مجموعة الشروط في الخطة كنتيجة متوقعة لسلسلة افعال متوقعة · ومن الواجب الا يؤدى هذه الاعمال الادارة فحسب ، بل منظمات اخرى ، سواء كانت خاصة او عامة وكذلك الافراد من المواطنين الذين يعملون في المدينة ·

وقد تظهر مثل هذه الافعال في سلسلة متعاقبة وقتية وينجم عنها آثار معينة متوقعة وقد تظهر بوقع اخر وتنجم عنها اثار جد مختلفة · او قد لا تظهر على الاطلاق ·

والان فلننظر بحذر الى الموقف الذى وجد الحكم المحلى نفسه فيه بمجرد ان حصل على الخطة فيما يتعلق بالافعال المتوقعة وتوقيتها · فعلى سبيل المثال ، قد تتوقع الخطة الرئيسية تحقيق مختلف التنمية في قطاع الاسكان · ولكن ماذا تفعل الادارة المحلية لو لم يقم ملاك الارض الخصوصيون بالبناء في المناطق المخصصة للاسكان ؟ لن تفعل

سوى القليل وربما لا شىء · وهذا حقيقى حتى لو كان التعامل مع وكالة عامة كمالك اكثر من المالك الخاص · ان التكهن بما قد يحدث لا يلزم ، الا في حالات استثنائية ، باتخاذ اجراءات اجبارية

وغالبا ما لا تتمكن نفس الادارة البلدية من التدخل وفقا لتوقعات الخطة بسبب الظروف المالية غير الملائمة او بسبب تدهور دخول البلدية ، ولكن هل قد تؤثر على توقيت الافعال المتوقعة من الخطة ؟ وفي الواقع ، غالبا ما تتحقق كل التغييرات التى تصورتها الخطة ، فيما عدا بالنسبة لامور معينة مثل التوقيت · فعلى سبيل المثال ، غالبا ما لا يتخذ سوى القليل لمنع جزء معين من المدينة من أن يصبغ بالصبغة الحضرية قبل الزمن الذى توقعته الخطة ، وبالتالى يوجه ضربة قوية للتنظيم الحضرى الموجود في الخطة بكامله · وكما اكدت ، تتمتع الطبقات والجماعات الاجتماعية التى تملك وسائل العمل السريع والمستقل ، تتمتع بدرجة من الحرية سواء بوضع شروط للاعمال المتعاقبة او الاقلال منها او التأثير عليها · وعلى العكس ، نجد ان اولئك ممن يعتمدون على العمل العام ، يعلمون تماما بان عليهم الانتظار ثم الانتظار · وفي النهاية سيتم التعامل معهم بالامكانيات المحدودة · ·

وعند تشكيل وضع معين في المستقبل والذى تتطابق معه تنمية المدينة ، ستواجه الخطة باوجه النقص هذه · فاول كل شىء ، لم تحدد الوكالات التى ستعمل على تحقيق الانتقال من الوضع الحالى الى الوضع في المستقبل ، فيما عدا بالنسبة للفارق بين العام والخاص · علاوة على ذلك فمن الطبيعى ان يتأثر الانتقال داخل مضمون الملكية

الخاصة الدائمة . كما وان الخطة لا تأخذ في اعتبارها ان العمليات التى كانت قد سبق واقترحتها تدخل ضمن الاحتمالات ولا ان بعض الاعمال المقترحة ، او كلها ، قد تتمكن من التنبؤ بالنتائج ، خاصة عندما تدخل فيها عوامل خاصة حرة .

وتعتبر الاقتراحات المختلفة لتعديل اجراءات الخطة بادخال برامج قصيرة المدى هى التى ترضى ارضاء جزئيا . فهى لا تصحح التصور الاساسى ، اذ ان كل ما بمقدورها هو التصرف كمجرد مراجعين او مصححين في فترة قصيرة ولا تعتبر هذه المشكلة الاساسية

ولتحقيق الخطة ، تبزغ مشكلة اخرى وهى اكبر من كل المشاكل التى ذكرت ؛ اذ ليس للخطة معيار واضح لتقدير قيمة افعالها المسبقة ، سواء عامة او خاصة . اذ ليس بمقدورها سوى الحكم بمصطلاحات جماعية ترتبط بتقسيم المناطق . وعلى ذلك ، فلا يمكن الاستفادة من الخطة لضمان التحكم فى نوعية الممارسات أو الأفعال التى من خلالها تصبح ذات فاعلية .

ومن المستحيل ايجاد مثل هذا التحكم النوعى فى ادارة الخطط الحضرية . واعنى « بالنوعية » هنا ، النوعية الاجتماعية . وتشمل هذه النوعية الجمالية وهى جزء من النوعية الاجتماعية ، الا اننى اشير الى نوعية الحياة الاجتماعية حيث انها مرتبطة بالاستفادة من الفضاء الحضرى .

ومن الصعوبة بمكان احكام المعيار في هذا المجال لاننا تعلمنا تقسيم النظم المادية والاجتماعية بطريقة منفصلة ومختلفة . الى

الدرجة حيث تقل اللغة الملائمة للتعبير عن فئات وخصائص ونوعية الفضاء الاجتماعى المادى ·

ورغم هذا ، فان ما اود التأكيد عليه هنا ، أن لا المخططون الحضريون ولا المسئولون المحليون شعروا بنقص هذه المعايير · وفى الحقيقة ، انه لو لم يكن هذا هو الوضع ، لكانوا قد بحثوا عن ادوات اخرى مختلفة بدلا من الاستمرار في انتاج نفس نوع الخطة · ربما شعر البعض ، بطريقة غامضة ، هذا النقص دون القدرة على توضيح حقيقته او كيفية مواجهته ·

وفي حالة تغيب معيار تقييم النوعية الاجتماعية المادية الحضرية ، يوجد ما يحل محله في اعداد الخطط باشكال اخرى ، وفي تحقيقها · وعلى اى حال ، فان هذه المعايير تتصل بمواجهة الاحتياجات الاقتصادية الخاصة بالقدرة على العمل والكفاءة بالنسبة للمجال الحضرى الذى يتم فحصها من وجهة نظر المؤسسات ·

ما الذى اعنيه بهذا ؟ فلنبدأ بتعريف ما اطلقت عليه معيار « مواجهة الاحتياجات الاقتصادية » للخطة وتحقيقها · وقد اوضح المخطط الحضرى والحكومات المحلية ، في معظم التجارب التى اجريت عل التنمية الحضرية منذ الحرب العالمية الثانية ، في مناسبات عديدة أنهم أعتقدوا بوجود مرادفات للأهداف الاجتماعية الخاصة بالمساواة والنوعية الحضرية أو «ماينوب عنها » فى « الاستفادة الاقتصادية الجيدة من الفضاء المادى » وبمعنى آخر ، يبدو أن رفاهية المدينة كانت سائدة أن لم تفهم على أنها توسع اقتصادى ·

وحيث ان التوسع الاقتصادى ، منذ العصور الحديثة غالبا ما ارتبط بالتوسع الضناعى والتجارى ، فعامة ما نجد ان كل خطة في تنبؤاتها وان كل ادارة محلية في استخدامها للخطة ، تميل الى تدعيم التنمية الصناعية والتجارية واحتياجاتهم غير المباشرة والعاجلة . وبعيدا عن انواع التنمية الصناعية التى ظهرت قبل ان تصبح الخطط ذات فاعلية ، اشير هنا الى التنبؤات من اجل الاستخدامات الصناعية والتجارية مع بعض الاعتبارات للاستخدمات المماثلة في الزراعة .

وقد يعلق احدهم بان تلك هى قواعد المجتمع الحديث . ويمكن التأكيد بانها وهى على اسس التحليل الماركسى عن المشاكل الحضرية ، لا يمكن ان تكون شيئا اخر غير هذا ، مع تحديد واقع وجود التنمية الصناعية . اذ كانت الاخيرة هى العنصر الذى يشكل المجتمعات والمدنية كذلك .

وأشارك هذا الاستنتاج الى حد ما ، وفى نفس الوقت ، أجده أساسيا لكى نؤكد لكل من المخططين الحضريين الماركسيين والاداريين في بلدان مثل ايطاليا والحضريين غير الماركسين في اى مكان ، بانه لا يمكن لاحد ان يأمل في النجاح بدرجة كبيرة في خلق مدينة افضل او مجتمع افضل عن طريق التخطيط بقبول المنطق القائل بان التوسع الضناعى هو الحاجة الاولى للسلامة الحضرية . اذ يعتمد هذا المنطق على افتراض بسيط يتسم بالعقل حيث ينادى بالحتمية ، الا انه خاطىء .

وقد كان من الممكن التأكيد بعدم وجود بدائل حقيقية او مقبولة في الماضى ، وأن البديل الوحيد هو عدم خلق صناعات ، وألا توجد

أى وظائف ... ولكنني أرد بامكانية وجود نوع آخر من الصناعة والتنمية . ومن المؤكد ، أنه بمقدور الشخص أن يكون لديه ، بل عليه أن يعمل ليكون لديه نوع مختلف اليوم (٣٢)'.

وكان بمقدور الناس ، منذ بداية العهد الصناعى ، الامل في نوع اخر من الصناعات ، نوع يكون مندمجا بطريقة افضل في قطاعات الحياة الاخرى . فعلى سبيل المثال ، قد تقل الاضرار التى تلحق بانشطة الحرفيين او بالعنصر الحرفى داخل الصناعة . ويمكن القول بان الصناعة واشكالها التى اختارتها ، قد حازت على الكثير من اهتمام المخططين الحضريين وادارات كل الطوائف الايديولوجية والسياسية ، ومن الواضح انهم لا يمكنهم حل المشاكل بانفسهم . الا انه من المؤكد ان بمقدورهم الاسهام في حل بطريقة حاسمة اذا لم تكن سياستهم تجاه النمو الصناعى سلبية .

لقد كانت السياسات القومية في كل من الولايات المتحدة وايطاليا تميل لتسهيل ومؤازرة أنواع معينة من الصناعات والتنمية الصناعية . ولا يخشى اولئك الناس ممن يتمتعون بالقوة الاقتصادية والصناعية من شروط الخطة الواحدة . وعلى اى حال ، فان هذا لا يبرر حقيقة التساؤل الذى ثار في معظم الادارات البلدية عن نوع الصناعة التى قبلت اقامتها وتوسعها بل وسهلت لها الامور فيما عدا في بعض الاحوال مثل الصناعات الثقيلة التى تخلق تلوثا .

كما واننا لم نجد في معظم الحالات ، ان المخططين الحضريين قد تساءلوا عن معنى اهمية حجم المناطق الصناعية . او حجم وشكل

المراكز التجارية التى تنتشر في خططهم بالنسبة للظروف الانسانية العامة للسكان المحددين ٠

وقد يبدو كل هذا اتهاما مضادا لا فائدة منه لماض لا يمكن تغييره ٠ الا ان هذا ليس كذلك ٠ فبمجرد اقتناع الشخص بوجود شيء اكثر او شيء مختلف يمكن القيام به ، فقد تتخذ خطوة بعيدة المدى في فهم ان الشيء نفسه ينفع في الحاضر بالنسبة للمستقبل ٠ وفي الواقع ، يمكن تخطيط وجهتى نظر بوضوح في هذه المرحلة من المجتمع الصناعى المتقدم او من المجتمع الذى يولد حاليا ٠ فالاولى تميل الى نوع تيكنوقراطى من التنمية او يكون موجها باسلوب تيكنوقراطى الى الابد ٠ في حين ان الثانية تهدف الى تنظيم يتسم بالانسانية ومجاله صغير بعد ان استفاد من التحريف الذى تسببت فيه التنمية ٠

وقد يبدو ان المجتمع الحالى ، مع تعقيداته المتزايدة والتى وجدت بطريقة مفتعلة ، تتزايد حاجته الى ميكانيكية اكثر تعقيدا للبرمجة والسيطرة المركزية ٠ وبدقة ، يمكن القول بان هذا يعتبر تيكنولوجيا حديثة باساليبها التى يتزايد تقدمها في «الكومبيوتر» و « تصميم الأجهزة الصغيرة » والتى قد تعمل على احلال المواد التى تغذى الاجهزة بدلا من الاجهزة الضخمة ٠ والنتيجة ، ان المنظمات التجارية والصناعية قد توضع لها خطط ذات المدى الصغير ويسيطر عليها اشخاص دون خبرة ٠

الا ان اتخاذ اى من هدين الطريقين لا يعتبر عملية اختيارية حرة ٠ اذ يبدو واضحا ان مصلحة الجماعات المسيطرة تتمثل في وجهة النظر الاولى لانها تسهل لهم الابقاء على السيطرة ٠

فهل هناك اساليب اخرى يمكن ان تعمل على تسهيل وجهة النظر الثانية ؟ كيف لها ان تشرع ؟ وقد رفع كثير من الكتاب من أمثال أي ٠ أف ٠ شوماشرود يفيد فيبيل لواء هذا الرأى فى كتاباتهم ٠ (٣٣) وهم يشيرون الى امكانية خلق عدم المركزية ومشروعات صغيرة الحجم من خلال استخدام تيكنولوجيات جديدة او باستخدام التيكنولوجيات القديمة ٠٠ وبمقدور النظم الاعلامية الجديدة تسهيل الادارة الذاتية ٠

ونحن نؤكد هنا ان مثل هذه الابتكارات يمكنها ان تبدأ وتتطورمع افتتاح المؤسسات ٠ ومن واجب هذه النظم الجديدة الا تكون تأدية الاعمال والتأكيد على الاقتصاد التقليدى هى اهدافها بل الخبرات الانسانية القيمة من جانب الشعب كله هى الهدف ٠ ومن الضرورى السماح بمشاركة كل اولئك الاشخاص والتى مازالت حتى الآن عند الحد الادنى وبعيدين عن عمليات اتخاذ القرارات ٠

ومن ثم ، فيمكن ان تكون عملية التخطيط لمدينة فرصة للمديرين والمخططين الحضريين ممن يرغبون في بدء عملية المؤسسات ويضمنوا للشعب الحضرى فرصة المشاركة في القرارات التى تعتبر اساسية لحياتهم اليومية ٠

ويعنى بدء عملية التخطيط اكثر من بدء جزء فقط منها ٠ وهذا يعنى ، مرحلة ادارة الخطة عندما توضع بالفعل ٠ فهو يحتم بدء عملية صنع القرار بكاملها بادئين بجمع البيانات الأولى مستمرين طوال فترة تطبيق الخطة ولا تتمثل لحظة القرار في مجرد اتمام الاختيارات على اساس خرائط الخطة وقواعدها ٠ فالقرارات هى نفسها العمليات ٠ ولا يمكن للشعب المشاركة باى معنى حقيقى اذا ما ابعد

عن العملية . ثم لا يعادون الا بعد ان تصدر كلمة « نعم » او « لا » ثم يرجعون الى منازلهم · تاركين اخرين في الاستمرار في عملية القرار ·

ومن الطبيعى ، انه لو قام قليلون فحسب بعملية القرارات فسيعتبر هذا اكثر كفاءة · كما يبدو ان النوع غير المختلط من التنظيم والذى قبله المخطط الحضرى من المجتمع والذى نفذه في الخطة الرئيسية ، اكثر كفاءة وفاعلية · الا ان الكفاءة والعمل ، مثلهما مثل « النمو الضناعى » يعتبرون الضحية في المجتمع المعاصر ·

وينظم المخطط الحضرى ، على اسس تلك القيم ، احدى المناطق لاقامة مدرسة والثانية لساحة رياضية واخرى للمستشفى · وتوكل كل واحدة لمؤسسة منفصلة ، ومعظمها مركزية وضخمة لكى تكون اكثر فاعلية · ويعتبر هذا التخصص هو المحك للمجتمع الحضرى وكذلك للتخطيط الحضرى ·

وقد يعترض البعض بان ليس هناك خوف في هذا ، وهذا على العكس تماما ، اذ ان الحقيقة تؤكد ان الادارة الغامة تبحث في تنظيم اعمالها وبالفعل نظمتها وفقا للكفاءة والفاعلية الصحية · وعلاوة على ذلك ، يمكن التأكيد على ان هذه تؤدى بالفعل لان يعامل كل المواطنين بطريقة متشابهة وبعدالة وباجراءات قياسية منفصل كل منها عن الاخر بفترات زمنية طويلة · ورأيى أن هذا لا يزيد عن كونه اسطورة ·

وما السبب في ان تكون هذه المعايير لا تتبع الاصول ولكنها تطبق بطريقة مختارة ؟ والحقيقة هى ان نادرا ما يلتقط اولئك المتخذون

الجانب الشعبي بكلمة عن معدل فائدة التكاليف (الكفاءة) في حالة التنمية الصناعية · وببساطة فالاخيرة تعتبر جيدة · ومن المسلم به ان مصاريف الادارة العامة للتنمية الصناعية تستحق التأريخ ، مع افتراض ظهور مثل هذه التنمية · كما ان هذا هو الحال عند وضع اسس « عمل » فقط باهظة التكاليف لأنها تضمن العمل والكفاءة ، وبالتالى الفوائد ، من الاستثمارات · وافضل من افتراض فوائد الشعب من مثل هذه التكاليف ، فهى تعتبر فرصا مثالية اذا ما قامت محاولة لتطبيق معايير العمل والكفاءة ·

هناك سبب اخر يؤكد ان هذه المعايير لا تعدو ان تكون اسطورة · فحتى اذا ما طبقها المديرون الشعبيون عند اختيار ما يفعل وما لا يفعل ، فلن يلتفت لتلك المعايير سواء الان او فيما بعد في تشغيل المؤسسات ، كما وستقابلها معوقات الامراض المستعصية للبيروقراطية وستتصف بالبيروقراطية وعدم الكفاءة ·

ويعمد المجتمع الحضرى على تطوير الزيادة في انقسامات العمل والمؤسسات والتخصص باسم الترشيد والعمالة والكفاءة · وبهذا ساعد على زيادة الظلم واللاانسانية ·

فالمواطن الذى لم يتمتع باى امتيازات يجبر على اللجوء الى مختلف المؤسسات المتخصصة · وعليه ان ينسج طريقه الى حد ما من خلال تعقيدات ضخمة حتى لو كان موضوعه لا يتعلق الا بصحته ·· كما وانه غالبا ما لا يتلقى مقابل التخصصات المعقدة خدمات اكثر كفاءة او سريعة او تعمل بطريقة سريعة وافضل ·

ونجد ان الخطة الرئيسة ، في هذا كله ، تعمل لترشيد ميكانيكية تطوير المجتمع الحديث . وتعمل على تقنين التجارة في استخدام الأراضي الحضرية وتدخل مطالب اولئك الذين يعيشون حياة محدودة في مستوى مقبول على حين تقلل من امكانيات الصراع في المدينة وذلك بتوفير بعض احتياجاتهم من الخدمات فى حين تعين تغيير المدنية بالعمل كقوة محافظة .

وقد تترجم هذه الاستنتاجات ترجمة خاطئة ومن ثم تثير استنتاجا لا يمكن تبريره مباشرة . فاذا ما صرح احد المخططين ، مثلي ، بعدم فائدة الخطط الحالية بل وانها مدمرة ، عندئذ يخرج أحد الناقدين بافتراض ان المخطط صرح بافضلية القاء الخطط بعيدا والتوقف عن التخطيط . وسيكون من الافضل ترك المدينة بين ايدى «أصحاب المشاريع الحرة » . وليس هذا باى حال من الاحوال ، موقفا يتخذ .

اذ انى اعتقد بمدى ضرورة التخطيط . ان الاتجاه الغريزى للانسان ، خاصة في تلك الفترة الحديثة ، قد افترض بعدم ضرورة الاشكال المتخصصة والتى تدخل ضمن المؤسسات . وفي قول اخر ، ان التخطيط في حد ذاته . لم يشكل المظهر السلبى وبتقنين هذه العملية وجعلها متخصصة ، نجد اننا نخرج من هذا الموقف بأن ما هو صالح للخطة المصممة للكثيرين قد حفظت للقلة ، وهذا حقا ليس للمخطط الحضرى فحسب بل لكل انواع المخططين المهنيين الاخرى .

وقد اظهر التخطيط الحضرى في بعض البلدان خاصة في دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية ، في السنوات الاخيرة انه غير سوى

في التنفيذ • واستعيد للذاكرة احداثا من التجديد الحضرى والتى وقعت في جميع انحاء امريكا الشمالية والتى حققت اسسا حضرية ضخمة او جددت مجالات مفيدة وهامة لبعض اعضاء المجتمع ولكن دفع ثمنها اخرون ، وكان ثمنا باهظا • وهؤلاء الاخرون هم غير المستفيدين • الا ان هذا هو سبب مساندة الحاجة للتخطيط عن نظام مقاومة التدخل الحكومى في الشئون الاقتصادية الا بقدر •

والمجتمع ، خاصة الذى نعيش فيه اليوم ، لا يتسم بتكوين ملائكى من ابناء البشر ، حيث يستعد كل فرد فيه للاعتراف باحتياجات الاخرين من البشر • ونحن في حاجة الى خطط وتخطيط للحصول على العدالة الاجتماعية في المدينة ولتحقيق الاهداف التى فحصتها فيما سبق كمحاولة لخلق نوعية افضل من الفضاء الاجتماعى المادى في الحضر ، ومدخلا اكثر عدالة لمثل هذه النوعية • الا انى ارى ان خطط اليوم لا تخدم تلك الاهداف ، فهى مليئة بالعيوب الجذرية • ومن ثم فمن واجبنا عدم استخدامها بينما نحاول اصلاحها اذ اننا في حاجة الى اختراع اساسى ولسنا في حاجة الى تعديلات او اصلاحات •

وقد اشرت بتعبيرات قاسية الى التخطيط الحضرى على انه قوة مهددة • ففى بعض الاحيان يبدو ابعاد المواطنين الاقل حظا على انه عملية تتصف بالوحشية • سواء كان هذا الابعاد ماديا أو اجتماعيا أو نفسيا • وفى بعض الأحيان تتسم هذه الوحشية بالخفاء رغم أنها جذرية •

وتتمثل هذه العملية في ابعاد الناس أو السيطرة عليهم بعملية تقلل من انسانيتهم ويقدمون لهم ما يمكن للاخرين ان يفعلوه لانفسهم

بطريقة افضل اذا ما تركوا للعمل سويا · وهذه احدى الاشكال العديدة الحديثة للحكم دون ممثلين ·

وقد يعترض أحدهم على أن تحليلى لم يأخذ فى الاعتبار العملية الجارية من المراجعة الدقيقة ، والمتمثلة فى الاقتراحات الجديدة التى ظهرت ، فى السنوات الأخيرة · وبمعنى آخر أن ندرة النتائج أو المشوهة الناجمة عن التخطيط خلقت عملية من النقد بل والنقد الذاتى بين المخططين الحضريين أنفسهم ·

ويبدو ان تلك العملية قد نجم عنها بعض الاقتراحات الملموسة ، والتى تبدو بدورها قادرة على التغلب على ما يعرف من البعض بفترة انتقالية والبعض يعرفها بأنها فترة مليئة بالمحن بالنسبة لنظام التخطيط الحضرى ·

ولنبحث في كونية المقترحات الجديدة ، وما هى مظاهر ابتكاراتها ان وجدت

التخطيط الحضرى وتحويل المجتمع

لقد تعاقبت تجارب عديدة في مجال التخطيط الحضرى لاجيال عديدة ، وقد اجبرت ندرة النتائج التي وصلوا اليها والاحداث المفاجئه التى تثيرها ظروف الحياة الحضرية ، اجبرت كثيرا من المخططين ، خاصة في تلك السنوات العشر الاخيرة ، على ان يفكروا في نظامهم وادواته ·

وفي نيتى ان اناقش في هذا القسم ما اتصفت به المقالات والكتب والتقارير التى صدت حول هذا التفكير من ندرة في الاقتراحات الخلاقة وكذلك بتغيب اقتراحات بشأن نماذج او امثلة جديدة ·

وقد يتفق اى شخص مع بعض الكتاب بانه لم يحدث ان كان الاتجاه نحو التخطيط كثيرا ومتنوعا مثلما حدث في عشرات السنين الماضية · وقد ذكرت وجهتى نظر ايديولوجية اقترحها جاكوبسين ، ويعتبر اقتراحه الوحيد من بين الكثير من تلك التصفيات ·

وعلى اى حال ، فهو الوحيد الذى يعتبر هذه الوفرة من الاتجاهات علامة للمجتمع الديمقراطى ، كما ينوى الشخص عمله خاصة في شمال امريكا · فالجماعية في اتجاهات التخطيط ، مثلما يحدث مع الجماعية السياسية ، غالبا ما ينظر اليها بايجابية اكثر ، كتعبير عن تباين الافكار ، وهو التباين الذى من الواجب حمايته والابقاء عليه(٣٤) وعندما نبدأ في فحص المواقع والاقترحات الجديدة ، فاننا نعرف انها تتشابه جميعها من بلد لاخر · والصفة المميزة التى يتقاسمونها هى انهم عبارة عن تعبير لجماعات القوة السائدة · وعلى هذا فهم يتجهون نحو زيادة حدود سلطة تلك الجماعات اكثر من اتجاههم لحل المشاكل الحضرية · ومن ثم نجد ان تلك الجماعية هى جماعية زائفة ·

وعند مواجهة فشل التخطيط الحضري ، نجد اولئك الذين يبحثون عن تفسيرات بالاشارة الى الاستخدام او التطبيق غير الكافى للخطط · وبمعنى اخر ، إن اولئك الذين يملكون تلك المراكز يؤكدون على ان احتمالات الخطط لم تتحقق ، أو أن تلك الخطط

لم تطبق بطريقة كافية · ونتيجة لهذا ، تعمل ابحاث واقتراحات هؤلاء المدافعين على « تعديل » ادوات التخطيط الفنية الى حد الكمال لوضع المخططين والسياسيين في مركز افضل يمكنهم من التنبؤ بالتعديلات الحضرية والتأثير عليها ·

وقد انتشر هذا الموقف اكثر مما كان يتوقع الفرد · وهو مرتبط الى حد كبير بالابقاء على الحالة الراهنة ، والابقاء على اشكال السلطة الحالية وتنظيمها بما في ذلك مركز مؤيدى اماكنهم ودورهم فيها ·

ويمتد هذا المركز للكثيرين في المجال الكبير لاولئك المشتركين في اعداد النماذج الحضرية · ويؤكد اولئك الذين يقيمون النموذج الحضرى ، وكثير منهم يستخدم اساليب الكومبيوتر المزيف بسبرغور مدى التعاون الذى سيحدث بين النموذج والمدينة في المستقبل ، يؤكدون على ترشيد التركيز بوضوح على قليل من الأبعاد الواضحة ، رغم سهولتها الفائقة · عن التركيز بغموض على كثير من الابعاد التى كثيرا ما يصعب تحديدها ·

كما وان الموقف يحتوى اولئك الذين يقترحون التغيير لعمليات تخطيط حضرى تقليدية ، تقوم على خطط اساسية ، والتى تعرف بالتخطيط المتعاقب ويكمن التحول الجذرى والذى يقترحه الاخير في وضع أقرب اخر موعد والذى يمكن التنبؤ من خلاله بمدى تحقيقه · وبذلك يرى البعض ان « الخطط الفنية » تخلى السبيل ، « للخطط الفعالة »(٣٥) ويخلق هذا الاجراء ، وفقا لرأى المدافعين ، تأثيرا جذريا على المضمون الحقيقى للخطط ، والتى أصبحت اقل خيالا واكثر تعقلا

وبالتالى اصبحت تناسب الظروف الفعلية للواقع الحضرى الذى تعمل فيه الخطة . وهكذا فان هذا الاجراء يؤكد بطريقة مبدئية على المناهج التى تشكلت بها الخطة ثم على الموافقة على الخطط وادارتها (٣٦) .

وسيأتى نقدنا الموجه لمثل هذا الاقتراح من اجل التغيير في التو واللحظة .

ومن بين اولئك ممن يرغبون في تخطيط اكثر دون تقييم لطبيعته ، فقد تبدو ضرورة تضمين أولئك الذين يرون مدى الحاجة الى ربط التخطيط الحضرى ، بالتخطيط الاقتصادى القومى حتى يصبح الأول أكثر فاعلية . فعلى سبيل المثال ، انتشرت فكرة ضرورة أن يكون التخطيط الاقتصادى على المستوى القومى بالتدريج فى الولايات المتحدة ، رغم أن شعبيته تتقلب مع التغيرات فى الاقتصاد السياسى وكذلك فى واشنطن . ويعتبر هذا النموذج هو الخطة الدلالية التى اتبعت فى كل من فرنسا واليابان . وقد تم تحديد أهداف ملموسة بدلا من الأهداف الغامضة ، بحيث يمكن ملاحظة انجازات الخطة الفعلية أو فشلها ثم تحليلها ، واعدادها بصفة أكثر استمرارية لفترة زمنية محددة .

ويشير مارتن ميرسون ، فى ملحوظة عن التخطيط الحضرى الأمريكى فى الماضى ، الى أنه من بين من دافعوا عن هذا الاتجاه ، أولئك الذين عملوا على تطوير لجنة الحوافز غير الفعالة من أجل التخطيط الاقتصادى القومى ، وهم جماعة ، وهو من بينهم ، ذات تكوين سياسى منتشر (٣٧) . وفى حديث له وجهه للمخططين

الحضريين دون الغوص فى البحث عن أسباب كل هذا الاجماع ، يقول ميرسون أن « التحدى القادم الموجه للمخططين الحضريين يكمن فى الربط بين التخطيط الاقتصادى القومى والمحلى » .

فلماذا ؟ يبدو أن السبب الرئيسى يكمن فى أنه فى وقت مثل الوقت الحاضر المتميز فوق كل شىء بزيادة الضغوط على المصادر النادرة بالاضافة الى زيادة الاقتصاديات المعقدة القومى منها والدولى يصبح التخطيط عنصرا حيويا . ولا يمكن للتخطيط الحضرى دون تخطيط قومى فى اقتصاد قوى أن يكون فعالا ، كما وأن التخطيط القومى الذى يخطط فى المركز والقمة يحتاج الى تخطيط عند الأساس والقاعدة .

كما تنتمى مجموعة اخرى ، ومن الواضح انها لا تشارك هذا الرأى ، الى اولئك ممن يتجهون الى « تقوية » التخطيط اكثر من تغييره جذريا . وتنتقد هذه المجموعة . زيادة تجانس التخطيط الحضرى ويجادلون من اجل انواع مختلفة من النماذج التى تقوم على ابعاد من المدن معينة ومتباينة . وعلى اى حال ، ففى الواقع ان ما نجحوا فى انتاجه مجرد أشياء صناعية رغم النقد الصحيح للمناهج المستخدمة فى تخطيط المدن الصغيرة الى الحد أن تلك المناهج هى اعادة لانتاج صغير لتلك المستخدمة من أجل المناطق الحضرية الضخمة وتتجه لدراسة الأساليب المناسبة لتخطيط المدينة الصغيرة (يعكس استخدام الأساليب الجماعية هنا التنوع بين المدن الصغيرة) (٣٨) .

وعندنا هنا نموذج للنقد الذى يؤدى في النهاية الى طلبات لتطوير ادوات فنية اكثر كفاءة حتى عندما تبدو انها موجهة ضد الاشكال التجريدية وقياس التكامل بالنسبة لمناهج التخطيط الحضرى التقليدى . وهذه المناهج والنماذج التى تقوم عليها المناهج هى التى في حاجة الى تصحيح ، وليس تطويرا قد يؤدى الى مناهج معدلة تعديلا خفيفا وقدرا بسيطا من التطبيق وفقا للمكان الذى سيتم استخدامهم فيه .

ومن الواجب ذكر اصلاح التخطيط المقترح الاخر . ويصور المدافعون لسنوات عن الاندماجات الحكومية في المدينة ، استخداما اكثر انتشارا وفاعلية للتخطيط الحضرى في كل السلطات التشريعية . وغالبا ما تعرض اقتراحات لانشاء قطاعات حكومية متوسطة اكبر في العاصمة « واقليمية » وذات وحدات مندمجة او متعددة الهيئات . وبالمثل ، ستكون هذه المؤسسات هى التى تعمل على التوسع في التخطيط الحضرى حتى يصل الى كل الاراضى والمنظمات وبهذا تبدأ تجربة انطلاق الفاعلية بمقادير هائلة (٣٩) .

وعلى هذا نجد ان اكبر تحليل للمواقف والاقتراحات بخصوص اصلاحات التخطيط يرجع بنا الى اتجاه واحد ، الا وهو الذى يفترض ، بل ويؤكد صلاحية الاشكال المهيئة والخاصة والتى تبناها التخطيط ببطء منذ القرن الماضى . أى أنه أصبح نظاما قائما على طريقة وراثة الاساليب والمناهج والتى لم تتعرض لاى جدل اساسى . وكما لسنا ، لم تتعد الاصلاحات التى ادخلت عن مجرد اقتراحات لزيادة استخدام هذا الميراث وان يكن مع بعض التعديلات الطفيفة

فنجد ان نماذج الانسان والمدينة وهما الاساس التقليدى للتخطيط الحضرى لم يخضعا لأى فحص نقدى · وفوق كل هذا تم تأكيد دور المخطط وحقه في تفسير المجتمع والتخطيط لمستقبله ، كما حدث نفس الشىء مع ما يعرف بالتخطيط المرحلى ·

ومن المثير حقا الاشارة الى ان احد التعبيرات عن قبول دور المخطط هذا ، والذى وصفته بانه محافظ ، يتسم بالفضول كما شكله اولئك المخططون الذين يميلون ايديولوجيا الى الجانب الليبرالى واليسارى في السياسة · واشير هنا الى اولئك المخططين الذين كانوا ، اثناء التخطيط الحضرى القديم ، ينتقدونه لانحرافه ولكونه غير واقعى ، ويتبع « عدم واقعيته » هذه من كونه لم يضع في اعتباره الموقف السياسى بكامله · ويتظاهر المخططون الحضريون بان التخطيط الحضرى سائر بنجاح في التأثير على التغير الاجتماعى ، رغم قدرته على تحقيق هذا إذا ما كانت ظروف بناء السلطة مختلفة تماما فاذا ما نشط المخططون فى مجهوداتهم بشأن التغيير الاجتماعى فانهم يتخلون عن النظام ويذهبون شتاتا · اى أن مهمتهم لا تتضمن استمرار البحث فى تلك القطاعات المرتبطة بمناهج وأساليب التخطيط ·

ويعتبر هذا نقدا موجها للمخططين الحضريين لتركهم مجالهم النظامى لكى يتحولوا الى سياسيين هواه (غير ناجحين) · ويظهر اهتمام المخططين المتخصصين في القيام بمثل هذه الادوار السياسية دوما في كل من الولايات المتحدة واوروبا ، وهم الذين تحولوا في الستينات الى مدافعين عن فتح عمليات اتخاذ القرارات ، وعن مبادرات التخطيط الناجمة من الجذور وعن مشاركة المواطنين ·

وقد استحدث نقاد صبغ التخطيط الحضرى بالصبغة السياسية ، رؤيا للتخطيط الحضرى، ملتزمة سياسيا ولكن في مفاهيم مهنية خالصة ، وليس في هذا تناقض حيث يعتمد الالتزام على ضمير او ايديولوجية المخطط الحضرى ، سواء سخر مواهبه المهنيه في التخطيط الحضرى في خدمة الحكومات التقدمية والديمقراطية ، او استخدام امكانياته المهنية لتفسير احتياجات الحضرى الفقير عن الحضرى الموسر · اى لا يعتبر صبغ عمليات التخطيط الحضرى · والمقبولة بل والمرغوبة من اولئك النقاد ، حقيقيا بالنسبة للتخطيط الحضرى الذى « يقيم بحرية » · اذ لا يعتبر شيئا يدخل ضمن طبيعة التخطيط · اذ يعتبر ، بل ويجب ان يعتبر ، ،كالتزام أكثر من مهنى ممن يضعون الخطة · كما وانه من المفروض ان يأتى من خارج النظام ، ومن خارج الأساليب المهنية والفنية والمتعادلة بل يجب الا ينبع من الكيفية التى يستخدم بها التخطيط الحضرى وأدواته وأساليبه ولكن لمن هو ·

وفى اعتقادى ، ان هذا الرأى كان من اكثر الاراء انتشارا حتى نهاية السبعينيات بين المخططين الحضريين الذين التزموا بالدفاع عن العدالة والتجديد الاجتماعى · وقد الهم مثل هذا الموقف كثيرا من مخططى الحضر اليساريين والذين يتسمون بالنشاط الان في ايطاليا · فعلى سبيل المثال · نجدهم قد عملوا مع حكومات محلية مثل حكومة بولونيا ، والتى يحكمها الان الحزب الشيوعى · ومع حكومات ائتلافية شيوعية واشتراكية في مدن اخرى · وهذا هو الوضع نفسه الذى يسير عليه المصلحون الليبراليون وعدد اقل من المخططين الأكثر راديكالية فى الولايات المتحدة ·

فاذا ما فحصنا تجربة حديثة وقعت فى كليفلاند ، سنفهم هذا الموقف اكثر واسبابه ، ورغم مظاهره · الا انه مازال يتسم بالتيكنوقراطية والبيروقراطية ، واسباب فشله في لمس تلك النقاط الهامة لتجديد التخطيط الحضرى · ولنحاول معرفة الاسباب التى من أجلهالم تتحقق آمال هيربرت جانز بالنسبة لكليفلاند ، « ان تقرير كليفلاندقد يدل على تغيير جذرى في الفكر والممارسة الامريكية · (التخطيط الحضرى) (٤٠) ·

لم يبدأ مخططو الحضر المشتركون في تجربة كليفلا ند بذريعة انه ليس في الامكان استخدام عمليات التخطيط باسلوب حيادى في التواحى الاجتماعية والسياسية او ان اثاره حيادية · اذ نجدهم قد وضعوا نصب اعينهم استخدام ادواتهم وخبراتهم المهنية لصالح الفقراء ·

ونجد في كلمات دافيدوف التى يتفق فيها معهم انه بالنسبة للمخططين فقد اشتركوا في عملية « توزيع العدالة » عن طريق التخطيط من اجل الفقراء وليس من اجل الموسرين » (٤١) ويستمر قائلا

انهم يعتقدون ان اهم مشكلة في المدينة والتى يجب ان يسهموا فيها ، هى الخاصة بالتوزيع غير المتساوى للثروة المادية ، وفقر كافة الجماعات والطبقات ، واختلاف سهولة وصول الخدمات والتسهيلات ، وختاما ، حالة الفقر بالنسبة للمصادر الثابتة او ربما المتدهورة ·

ونحن نعترض على هذه الاهداف ، رغم صفاتها المغرية ، لاننا نرى فيها تحويرا لطبيعة المشاكل الحضرية الاولية · اذ نجد ان محور اهم

مشكلة يتمثل في ان الطبقات الاقل غنى معرضه دوما لسلب سلطتها في القرارات في المجال الحضرى ـ رغم تشابه الطبقات الاخرى لها ·

وهكذا ، يبدو ان الاهم هو ان يساعد المخططون الناس على كسب قدرة اكبر في اتخاذ القرارات وذلك بالمشاركة ، ان امكن ، مع المخططين فى التخطيط ، عن أن يساعدوهم على كسب أموال او خدمات اكثر بالتخطيط لهم · كما وان مخططى كليفلاند صرحو بان اهداف القدرة على اتخاذ قرارات لا تعني « زيادة الفرص لسكان كليفلاند ممن لا يتوافر لهم سوى القليل من الفرص » (٤٢) ·

والسؤال هنا ماهو نوع التخطيط السائد الآن فى كليفلاند ؟ نبعث في الستينات فكرة أن يقدم التخطيط المؤيد مع المفهوم بان العاجزين عن الافصاح عن ارائهم ومسلوبى السلطة يحتاجون لمخطط مهنى يساعدهم بان يمثل مصالحهم ويدافع عنها داخل اللعبة السياسية حيث كان مخططو المدن الرسميون يساندون من « عندهم » ومن يسمعون آراءهم والموسرين ·

ومن الطبيعى ان فكرة العمل من اجل الفقراء كانت تعنى ، على اكثر تقديرى ، التشاور معهم لا ان يكونوا تحت مراقبتهم · الا ان قانون الاصلاح في كليفلاند تقدم خطوة عن هذا · اذ عندما اكتشفوا نقائص في ان يصبحوا مدافعين عن الفقراء في حين يقف الجهاز الرسمى على الجانب الاخر ، اقترحوا في كليفلاند ان يوجه مخططو المدن التابعين لحكومة المدينة خططهم للفقراء وأولئك غير المستفيدين عن توجيهها لمصالح الأعمال التجارية والمالية والصناعية ·

وبدلا من ان يضع مخططو المدن في كليفلاند، خطة بالاسلوب العادى، ويحددوا استخدام الارض، وتسهيل المواقع وطرق المواصلات. حاولوا تحديد سياسات واهداف لصالح الفقراء (ممن يتداخلون مع مواطنى كليفلاند السود) فيما اطلقوا عليها « مناطق العمل الأربع : الدخل، الاسكان والمواصلات وتنمية المجتمع » (٤٣)، وفى هذا المضمون حصل الفقراء على الفرص.

وحيث ان الفقراء اقتصاديا هم المعروفون بانهم اقل الناس قدرة في اتخاذ القرارات فسيصعب على المخططين التفكير في التخطيط المفتوح، بحيث يتمكن مسلوبو الرأى من البدء في استعادة قدرتهم. الا ان تقرير كليفلاند لم يبادر بمثل هذا الاقتراح. اذ يقبل النظام التقليدى في صنع القرارات. والذى يعنى ان يظل السياسيون والفنيون هم الذين يضعون الاختيارات الأساسية والتوجيهات.

والفنيون هم مخططو الحضر (المدن) واخرون ممن. رغم رفضهم الحيادية، لا يرفضون ان يكونوا فنيين. ليقدموا الهدف ووسائل المعرفة، بلا مقابل - لاخصائى صنع القرار - وهم الطبقة المنتقاه من السياسيين ممن يضعون القرارات النهائية.

واذا لم يكن هذا موقفا ابتكاريا فيما يتعلق بادوار وميكانيكية القرار، فماذا عما تتضمنه الخطة ؟ اننا نكتشف - ونحن مازلنا مع تجربة كليفلاند - أن المدينة، أثناء عملية التخطيط، مازالت ينظر اليها كمجمع اجزاء وعليها ان تعمل بأقصى كفاءة ممكنة، وطالما مازال النقص فى الكفاءة يبدو واضحا عن كل شىء فيما يتعلق باحتياجات الفقراء فان هذا يعتبر لهم تحولا لأن الأفعال العامة يمكن أن ترضيهم تماما بأن تخلق لهم خدمات عامة أكثر.

وهكذا ، ومرة اخرى ، نجد انه ينظر للانسان وفقا للنموذج المعتاد ؛ وهو مستهلك سلبى لعدد من الخدمات التى تسد نوعا وعددا من الاحتياجات التقليدية ومن ثم . يبدو وكأنه مخترع حقيقى في هذه التجربة وفي برامج مشابهة لها ·

وكانت فرانس فوكس بيفين متشككة كثيرا في ان يؤدى اتجاه التخطيط الجديد في كليفلاند الى كثير من الاختلاف · ويتمثل تشككها في انه رغم ان «جنسا وطبقة ضخمة وجهت التخطيط لصالح جمهور الناخبين الحضريين الجديد » فقد يمكن تحققها في المدن المتدهورة حيث تصبح الاقليات المسلوبة الارادة هى الاغلبية ، وان القرارات التى تؤثر في الناس حقا لم تعد تصنع فى المدن المركزية » (٤٤) وهى تشير الى هذا « كسخرية من معلوماتنا » ·

ان ما يعنيه اتجاه كليفلاند في التخطيط للمدن (الحضرى) هو تقبل الافتراض الذى يبدو تقدميا ومعقولا الا انه خاطىء والذى سيظل مقتنعا بان التخطيط الحضرى ليس له صلة بالتقدم الى الامام. خطوة ايجابية · وهو ما نجده في كلمات مخططى كليفلاند انفسهم ·

رغم ان الازمات الحضرية تؤثر الى حد ما على كل ساكنى المدن . الا ان ضغطها يقع اغلبه على الفقراء ومسلوبى السلطة اذ تتركز الجريمة والبطالة . والاسكان ذو المستوى المنخفض والمشاكل الحرجة الاخرى في الاماكن التى يسود فيها الدخل المنخفض ·

والى هذا فهو سليم · الا ان الخطأ يظهر في الجملتين التاليتين : ان حل المشكلة الحضرية يحتاج تماما حل مشاكل اولئك الذين

يعيشون في حوارى واحياء القلة في امريكا · وعلى ذلك ، فان اى محاولة جادة للمواجهة التى تسهم فى عدم احياء مدننا تستلزم اعطاء أولويات فى الاهتمام باحتياجات أولئك ذوى المشاكل الكثيرة وقلة فى الفرص (٤٥) ·

وبحل مشاكل حوارى واحياء كليفلاند ونيويورك · وشيكاغو ، وسان فرانسسكو . يعتبر حل معظم الامريكيين الذين في مرتبة ادنى والمحرومين من الاولويات · وعلى اى حال فلا يمكن لاحد حل تلك المشاكل بالاتجاه المقسم والمجزأ من الناحية العملية · وتحتاج تلك المشاكل . رغم انتشارها في المجتمع الى مواجهة على أساس من مدينة الى مدينة · الا ان هذا الهجوم لا يمكن ان يقوم على اساس اتجاه التخطيط والذى يعتبر تعديلا يهدف للخير العام · او استمرارا لصراع الجماعة المستفيدة او حتى خداعا طبقيا دون محاولة ما لفتح مراكز سلطة القرارات والمؤسسات امام كل المواطنين خاصة الفقراء منهم · وتعتبر تلك والتى تتحكم فيها الاقليات . هى التى تشكل اساس المشكلة الحضرية ·

ويبدو واضحا ان تلك المواقف مثل التى تبنتها كليفلاند تميل للمحافظة على مهنة المخطط الحضرى ودوره بالاسلوب التيكنوقراطى · ولم تعد تلك المواقف تدعى الحيادية الزائفة كما يحدث مع المواقف الاخرى · وبدلا من هذا ، يصبح التخطيط الحضرى هو الاستخدام السياسى لادوات النظام التى من المفروض ان تتسم بالحياد ولكنها غير ذلك · وكذلك الاساليب والوسائل والنماذج وسأشير بعد فترة الى اسباب خطأ اتباع مثل هذا الاتجاه وعدم امكانيته

لم يكن محض صدفة ان يصبح معظم مخططى المدن في ايطاليا، اعضاء في الحزب الشيوعى في الفترة الاخيرة . وقد اعلنوا هم والحزب مثل هذه الاراء التيكنوقراطية . كما يعكس هذا الموقف حالة المهنة داخل الدول الاشتراكية .

كما من الضرورى فهم انه في مشروعات تخطيط المدن ، مثلما هو الحال في تجربة كليفلاند ، لم تغفل ادارات المدن الايطالية مشاركة المواطنين . وأكرر هنا ان حتى اولئك الذين كانت لهم مواقف غاية في المحافظة لا يفوتهم الان اعلان ميلهم نحو المشاركة . ويعتبر نوع مشاركة المواطنين الذى يعالج هنا اقل خفاء بالغطاء السياسى الزائف . ومن ثم يفهم بيسر اكثر .

ويعطينا المتخصص الحضرى مارشال كابلان مفتاحا هاما لمثل هذه الاراء يتمثل في : « ان مشاركة السكان ،والرسميين المنتخبين في عملية التخطيط لهى امر ضرورى ليس في مساعدة المخطط فى تعريف المشاكل ، والاهداف والحلول بل لمساعدته في تصنيف **الأولويات » (٤٦) .**

ورغم ان هذا الكتاب يدور حول التخطيط الحضرى (المدن) الا انه من المهم توضيح هدفه الاسمى : تقديم اداة صالحة للفهم وللتصرف سياسيا لتغيير المجتمع ومن ثم فانه يبدو لى انه لا مفر من الاشارة العابرة الى ضخامة مجال الاعمال او المشروعات التى تضع زيادة المشاركة كهدفها المباشر او غير المباشر .

وقد ارتبطت تجارب المشاركة في اوروبا اكثر منها في امريكا ، والتى كانت عديدة خلال الستينات ، بمشروعات تخطيط المدن

(الحضرى) • ويمكن للمرء ملاحظة ان ما يطلق عليه مجالس الاحياء كمشروعات تخطيط حضرى توجه لخلق مستويات اكثر من السلطات المحلية غير المركزية • وقبل كل شىء ، تبنت هذه المبادرات ادارات اليسار ثم قامت الادارات المحلية التى يسيطر عليها الديمقراطيون المسيحيون بمحاكاتها على الفور • ورغم هذا فقد اصطبغت هذه التجربة بالبيروقراطية من خلال القانون الوطنى الذى يحدد اشكال انتخاب مجلس الاحياء ودائرة أمكانية اتخاذ القرارات التى قد تتمتع بها •

وسريعا ما وضح ان مجلس الحى لا يتم توجيهه بهذا القدر لاشراك المواطن العادى في عملية مشاركة حقيقية فيما يتعلق باى موضوع يتجه لتعميق وزيادة سيطرة الصفوة على السلطة • وقد اتسعت مساحات الحضر الحديثة وقلت قدرة الصفوة الفردية على السيطرة عليها • واثناء تقوية صفوة السلطة ، كانت المجالس هى الاخرى تعزز الموقف الهرمى لاولئك الذين على مستوى الحكومة المحلية ووجدوا ان مستوى سلطتهم متوسط ان لم يكن منخفضا فى السلم الهرمى ككل الا انهم في قمة السلطة المحلية • وقد تشابه فتح المجال امام الا باء لاتخاذ القرارات داخل المجال التعليمى في سرعته مع المشاركة الموجهة والتى اصطبغت بالبيروقراطية والتنمية •

ومن الجدير بالذكر انه اذا ما كان لبعض هذه التجارب المرتبطة بالتخطيط الحضرى حياة ارحب ونتائج ارحب ونتائج اكبر عن التجارب في مجالات اخرى ، فان هذا يرجع في جزء منه الى استعداد المخططين « للتخلى » بجزء من سلطتهم • وهناك عدد منهم على استعداد للمشاركة في حالات لا تفرق بين المخططين والمواطنين

العاديين ، ولا بين الخبراء واولئك الذين تؤثر فيهم نتائج الخطة بطريقة سلبية ·

ومن المهم ذكر ان تلك التجارب تحولت كذلك الى حقائق بيروقراطية من ذلك النوع الذى أشرت دوما اليه · وقد بدا هذا جليا عندما شعرت قوى اليسار والتى شجعت تجارب المشاركة ، بالخوف من فقدان قيادة وتمثيل « الطبقات العاملة » والسيطرة عليها » (٤٧) ·

وفي امريكا الشمالية ، خاصة في الولايات المتحدة ، ظهرت الافعال التى مست موضوع المشاركة بطريق مباشر او غير مباشر في قطاع عريض · وقبل كل شيء ، وجهت المصلحة الاولى ، وذلك لاسباب تاريخية وسياسية ، الى مشكلة معينة الا وهى : الفقر ، وهو غالبا ما يتصل بالعنصرية ، اذ انه يرتبط بصفة خاصة بالامريكيين السود · وبطبيعة الحال لا يحدث هذا مع التجمعات الضخمة من الفقراء البيض ، مثلما هو فى أبالاكيا ·

ومن المعروف جيدا ان النماذج النظرية المختلفة للمشاركة والتى تتفاوت بين الوضوح والغموض ، قد احاطت بها افعال ومشروعات عملية مختلفة وفي بعض الاحيان تفرض على بعضها البعض · وفي « الحرب المستمرة على الفقر انما نموذج على أساس النظرية التى تنادى بـ :

لا تعتبر المشاركة السياسية المستمرة من البنيان الاجتماعى والمتغيرات الثقافية . لا تعتبر في حد ذاتها وسائل لتغيير مكان الفقراء

في المجتمع او قيمة القواعد وأفعالها والتى يتباهى بها الفقراء · وقد يستخدم التعليم ووسائل التغير الثقافى الاخرى لتفتيت « حالة الفقراء المتبلدة » (٤٨) ·

ومن ثم اتجه الاهتمام نحو برامج تعليمية جديدة خاصة للاطفال وصغار السن · وقد صنفت تلك البرامج تحت مفهوم « التعليم التكافىء » · وقد بدأ نوع اخر من النماذج والذى بدأ بافتراض عدم تمتع طبقة من الشعب او جزء منه بمعاملة خاصة تكون قادرة على المشاركة · ويتضمن هذا افعالا على المستوى المحلى بالتعاون مع « وكالات ومنظمات تعتبر جزءا من المؤسسة » (٤٩) · وكان من واجب المنظمين البحث عن الرضا مع تقبل الحالة الراهنة · وهو عامل يعتبر مثل فرملة على مشاركة المواطنين حتى ولو كان على جانب غير المستفيدين ·

ويأتى احد الاتجاهات الاخرى من نموذج جد مختلف والذى به يخضع الفقراء لعدة انواع من الحرمان وانخفاض نوعية الخدمات · ولا يمكن التغلب على مثل هذه الحالة دون المزيد من العطاء للفقراء وهو مالا يمكن حدوثه خلال المواجهات مع بنيان السلطة الفعلى ·

وترجع جذور الافعال المرتبطة كثيرا بالتخطيط ، الى هذا الرأى النظرى الاخير · ويعتبر التخطيط المؤيد هو افضل النماذج · ونجد ان المخططين المؤيدين ، سواء في مضمون التجديد الحضرى او نماذج المدن او في عملية اخلاء الحوارى او تطويرها ، او في عمليات التخطيط التقليدية الروتينية . عكس « صول الينسكى » ونموذجه

الذى يواجه به السلطة ، حاولت تفادى الدخول في صراعات ضخمة مع السلطات القوية ٠

والآن ما هى نتائج تلك الأشكال المختلفة من مبادرات المشاركة فيما عدا نوع البرنامج المعين أو النموذج المشار اليه ، فكلهم يشاركون نفس المصير ٠ وأشارك كل من كينيت كلارك وجانيت هوبكنز في حكمهما :

من الضرورى النظر الى الحملة الموجهة لامكانية المشاركة الجماعية للفقراء في برامج محاربة الفقر على انها حملة استطلاعية حيث لا يدرك لاعبوها طبيعة سلطة ومعارضة اولئك الذين سيشاركونهم ٠ ويبدو واضحا ان القيادة السياسية الحذرة ـ سواء على المستوى القومى او في المدينة ـ لا تنوى على الاطلاق اعادة تنظيم اجتماعى جذرى ٠ فمشاركة الفقراء السياسية في شئونهم الخاصة لا تؤخذ على انها مشاركة جديدة للسلطة (٥٠) ٠

ويظل المواطنون العاديون عاجزين مهما كان البرنامج ٠
ويمكن اضافة نقطة اخرى الى هذا النقد ٠ انه عندما تتشكل اى من هذه المبادرات ويصبح بمقدورها التنبؤ بنتاج ايجابى ، يصبح لزاما ان يحاول أحدهم ممن يمثل الحكومة او المنظمات التى اصطبغت بالصبغة التشريعية ، التأكد منها او تحييدها او التخلص منها كلية ٠ ومن الناحية الاخرى ، وبعيدا عن النتائج البسيطة التى تم الوصول اليها ، نجد ان فحصا دقيقا على ضوء ما اظهرته ، قد يؤدى الى نتائج معينة والتى قد تصبح هى اخرى اساسا لنوع جديد

. من اقتراحات او خطة · من اجل مشاركة اكبر للمواطنين والتى سيتناولها الكتاب فيما بعد ·

ومرة اخرى يشير النقد الاخر الى حقيقة ان تلك البرامج والمبادرات قامت على هدف إعطاء المزيد من خدمات أودخل أفضل للفقراء · وفي المقابل قد اقترح محاولة استعادة وعى جمهور البشر وقدرته على القرارات · ولا يمكن انجاز هذا باعطاء قدر أكبر من المال أو الخدمات لأولئك ممن يملكون القليل أو أقل من الآخرين (٥١) ·

وفي الواقع ، يعرض المجتمع الحديث اشكالا من الا بتعاد التى لا ترتبط باى علاقة مع الفقر الاقتصادى · وتتزايد حالات النفور واللامبالاة والحالات العصبية في قطاع كبير من سكان المدن التى سيطرت عليها النماذج وطحنتها أساليب الحياة المعاصرة · وفقط ، وعلينا النظر الى اتساع دائرة اولئك ، خاصة في الولايات المتحدة ، الذين يصاحبون التليفزيون يوميا ودائما · ورغم اسلوب الاسكان السائد فاننا لا نتفق مع كل سمات الحياة الحديثة السلبية الناجمة من سلوك الفقراء ·

وهكذا ، من الواجب ان يقوم الشخص بتنفيذ برنامج ابتكارى في جبهتين على الاقل : الاولى بين اولئك المعدمين وغير المستفيدين اقتصاديا · والثانية بين اولئك المبعدين والمشوهين حتى لو لم يكونوا يعلمون ما اخذ منهم كبشر ؛ وفي اى من هذه الافعال ، نجد ان اعادة توزيع السلطة والمصادر الاقتصادية ، والتى تبدو حتى الان كفعلين منفصلين تماما ، ستستعيد وحدته الطبيعية ·

وفي النهاية تصور ، كما اقترحت في الفصل الاول وساواصل اظهاره بتفصيل اكثر واعمق ، ان الادارة الذاتية للحضر هى الوسيلة المناسبة لزيادة مشاركة المواطنين في المستقبل · ولا تعنى الادارة الذاتية للمدينة ان الفقراء هم وحدهم الذين يديرون الانشطة الخاصة بهم ، فالادارة الذاتية الحضرية تعنى تطبيق مبدأ الادارة الذاتية على كل المؤسسات وبذا نبدأ في فتحهم ، وكسر بنيانهم الهرمى الحالى ·

الفصل الرابع

ملحوظات عن المدينة والمجتمع البدائل

معنى المؤسسات ودورها

قدمت فيما سبق صورة اجمالية لسمات المجتمع الحضرى الحديث ولمشاكله وللاتجاهات العامة الخالية وغير المواتية فيه ٠ وأكدت على نقطة رئيسية ألا وهى أننا اذا لم ندخل تغييرات راديكاليه على تفكيرنا فيما يتعلق بالمجتمع وبالوسائل التى اعتدنا التعامل معه من خلالها فان هذه الاتجاهات العامة ستصبح قوى مهيمنه ٠

ولقد أوضحت ـ في الفصل الثالث ـ أن التخطيط المدينى هو أحد الوسائل التى تستخدم عادة في السعى الى تحسين المنظمة السوسيوفيزيائية انه لم يكن لتعديلها ومعالجة أوجه قصورها وبالرغم من ذلك فانه من المحتمل من الوجهة الفعلية أن يكون للتخطيط المدينى تأثيرات جانبية غير مستحبة وأملى أن يكون قد غدا من الواضح ـ حتى بالنسبة لغير المتخصصين ـ أن التخطيط الحضرى يرتكز على نفس تلك الافتراضات الرئيسية التى تجعل المجتمع المعاصر بشكل مطرد أقل قابلية لتشغيله على النحو المطلوب وأقل ملاءمة لتحمل العيش فيه ٠

ولهذا السبب في حد ذاته فاننى أكدت علّى أن التخطيط الحضرى وأدواته يلزم تغييرها بشكل جذرى ولا يكفى ادخال تغييرات هامشية او القيام بعملية تفتيح أو مواءمة او تحديث لها او اعداد وسائل اكثر تخصصا كما انه لا يمكننا أن نتطلع الى وسائل مهنية جديدة ومعقدة وترتيبا على ذلك فان كل ما يسمى بالمقترحات* الجديدة التى لاتشمل سوى أشياء من هذا القبيل ليست كافية بل وليست ايجابية

ومرد عدم كفاية هذه الوسائل وطبيعتها السلبية هو حقيقة أنها تتحد معا من حيث النشأة في كونها نتاجا لانعكاسات التخطيط الحضرى اننا ينبغى ـ بدلا من ذلك ـ أن نعكس الاضواء على المجتمع وعلى المجتمع الحضرى وعلى تحويل المجتمع الحضرى ثم نعود بعد ذلك الى عملية التخطيط الحضرى.

ولنسمح لانفسنا بافتراض ذلك كنقطة انطلاق ولكن دون التفكير في صياغة نظرية كاملة للتنمية الاجتماعية ـ الحضرية او دليلا عمليا لتحويل التخطيط الحضرى وينبغى بذل الطاقات الفكرية في صياغة مفاهيم جديدة يمكن من خلالها تفهم المجتمع الحالى في عمومياته ومعنى ذلك أنه يتعين علينا أن نبتكر مفاهيم بديلة لتحل محل النظم التقليدية بل ولتحل محل مفاهيم النظم المتداخلة والمتعددة الابعاد ولربما نصل في هذه المرحلة الى مفاهيم لم تكتمل ملامحها وذات فائدة يسيرة ولكنها ـ في المقابل ـ يمكن ان تكون نقطة انطلاق لاسهامات يقدمها باحثون اخرون .

واننى لمقتنعة أن الانسان يسير على طريق تحقيق اقصى درجة من التحرر ومن الاحساس بانسانيته الا أن هذا لاينطبق فيما يبدو على الاونة التى نعيش فيها حاليا ومع ذلك فان احدا في أية حقبة تاريخية لم يحصل على حريته واحترام ادميته بلا ثمن كما اننا لانتوقع أن نحصل على حريتنا وادميتنا بلا مقابل فالحصول عليها انما يأتى نتيجة لنضال لايمكن الا أن تكون له انعكاساته في كافة جوانب ما يسمى بالنظام الاجتماعى مما يسفر عن ادخال تحسينات متوالية عليه أو يقود الى تولد ظروف اسوأ وأقل ادمية ولكنه من طبيعة البشر أن يسعوا الى معالجة ما يصيبهم من قصور وتحسين

اوضاعهم وسوف أناقش التنمية الصناعية لتقديم مثال محدد لتوضيح وجهة نظرى في هذا الصدد ·

وليس هدفى هو الرثاء على الفقر الذى ساد العالم الزراعى الرعوى في عصره الزاهر ومع ذلك فان المزايا التى تمخضت عن التصنيع أسفرت ايضا عن تولد مشاكل ولا يمكن القول أن نمط التصنيع الذى عرفناه في الماضى والذى نعرفه الان والمزمع أن يسود في المستقبل هو النمط الذى يمكن أن يظل مفيدا للانسان . فهو نمط يرادفه أن يسود فى المستقبل استنادا الى خواصه المعروفة والتى يمكن تفهمها

ومعنى ذلك أن معارضة أنماط التنمية الاقتصادية ـ الصناعية الحالية لا يعنى وقف التنمية كلية ، والسعى الى أن يعيش الناس الذين يعيشون الآن فى ظل هذه الظروف فى فقر وبؤس أبدى وانما معنى هذه المعارضة هو اختيار ، والسعى وراء نمط للتنمية لا يتعين على البشرية أن تدفع فى مقابله ثمنا باهظا من التخلى عن انسانيتها ففى المجتمع الرأسمالى حيث يسود النظام الطبقى تتحمل « الطبقات الدنيا » الجديدة ـ بشكل أكثر شمولا من الطبقات التابعة تقليديا ـ عبئا لا يتمشى مع وزنها النسبى فى ظل الانماط الراهنة لهذه التنمية (١) ولربما كان الشخص الذى يقول « لا » ـ فى ظل هذه الحالة ـ لاستمرارية سير الأوضاع الراهنة، ذا ميول أكثر ايجابية من ذلك الذى لا يحاول حتى أن يفحصها بعين ناقده ، ويقترح ببساطة ويؤيد تبينها فى المستقبل ، وفى واقع الأمر فان الايمان بالتنمية الصناعية كما عرفناها ، انما يمثل في الغالب عدم ثقة فى قدرة الانسان على ايجاد بديل أفضل منها ·

ويبدو ضروريا أن نتقدم بملحوظة واحدة فيما يتعلق بامكانية اقامة مجتمع مختلف مؤسس على معايير تختلف عن تلك التى تسببت فى مشاكل الشذوذ والتشويه والمعاناه فى مجتمعنا المعاصر وهذه الملحوظة هى أن انتقادى - حتى الآن - لحقيقة ندرة أو عدم وجود بحث يتعلق بالبدائل ، انما هو انتقاد موجه قبل كل شيء الى المخططين الحضريين والى التخطيط الحضرى. إلا أن انتقادى ليس قاصرا عليهم .. وإنما يشمل كذلك النظم المتعلقة بالمجتمع والقائمين على تنفيذ تلك النظم والذين يشاطرون المخططين المسئولين بدرجة أو بأخرى على الأقل .

ولو اننا أردنا التأكيد على التنظيم الهرمى كأحد التنظيمات التى يقبلها التيكنوقراطيون الى حد ما ، فانه يتعين علينا أن نضع السياسيين على قمة كافة صنوف المتخصصين في منظومة المجتمع بحكم مالهم من خبرات في الحكم .. وبلغة أخرى ، فان السياسيين يتحملون نصيبا كبيرا من تلك المسئولية (٢). ويبدو قصور قدرتهم على التصور بأقصى درجة في الوضوح .
في فترة كهذه الفترة التى يمكن القول أنه لا توجد فيها أية دولة تخلو من مشكلات اجتماعية متغلغة الجذور وذلك على الرغم من امكانية ان يستثنى المرء الدول التى تعيش في كنف النظم الديكتاتورية على نحو يضعها خارج نطاق عملية التغيير والتطور الاجتماعى .

ان وجود مشكلات من هذا القبيل وتفاقمها لابد وأن يثير الحاجة الى البحث عن نماذج جديدة يمكن من خلالها مجابهة هذه المشكلات فمن المتعذر أن يصلح أى من الافكار والوسائل والادوات

الراهنة لتخطى المعايير الاقتصادية التقليدية أو اقامة المزيد من الهياكل الحامية كقوات البوليس الحديثة وما أشبه ذلك أو توسيع نطاق عمل تلك المهن التى تعمل كصمامات أمن للأمراض الاجتماعية (٣) وليس ثمة بصيص نور لبروز مجتمع جديد في الولايات المتحدة في ظل كارتر أو في ايطاليا التى يتزايد فيها نفوذ الحزب الشيوعى أو في أى مكان آخر من المجتمعات التى تتصدر المجتمعات الصناعية المتمدينة في العالم ٠

والسبيل للدخول الى صلب مناقشتنا فاننا نتساءل ما الذى نعنيه بالضبط حينما نتحدث عن تحويل المجتمع الى مجتمع جديد ويحسن أن نتساءل عن مدلول تلك المصطلحات الاساسية التى استخدمناها حتى الآن ـ الانسان، المؤسسات، المجتمع، المدينة ـ وليس هدفى فى هذه الحالة أيضا ان أقدم تعريفات جديدة لهذه المصطلحات وانما هو السعى الى استكشاف جوانب معينة منها تسمح لنا بان نحدد الاهداف التى نود أن نضعها لانفسنا حينما نتحدث في موضع لاحق من هذا الفصل عن الاشكال البديلة من تنظيم المدينة والحياة الانسانية في البيئة الحضرية ٠ ولنبدأ مناقشتنا بايراد قصة قصيرة كان هناك رجل اراد ان يقلل الوقت الذى يحتاجه في الذهاب من البيت الى العمل ولكى يحقق ذلك بدأ يصنع دراجة ثم اشترى عربة من اجل مزيد من اختصار الفترة التى يحتاجها ولكنه فكر في أنه لا يزال من الممكن الاقتصاد في الوقت اكثر من ذلك فصنع مركبة اكثر قوة الى حد انه فقد السيطرة عليها ذات يوم وانتهى به الامر الى ان ارتطمت به في حائط وتهشمت ٠

ولاريب في أن البعض سينظرون الى هذه القصة منذ الوهلة الاولى

التدمير باللعب بالقوة النووية التى ولدت لاكتشاف مشروع ثم صممت الاسلحة النووية رغبة في الحاق الهزيمة بالفاشية ثم تفاقمت المخاطر من جراء الرغبة في استغلال المزايا غير العسكرية للطاقة النووية ٠

الا أنه ـ بالنسبة لبطل قصتنا الذى كان يتنقل بين عمله وبيته والذى اراد ان يصنع الة اشد قوة يكمن السبب في الكارثة التى حلت به في نهاية المطاف في داخله هو ذاته وفي الاهداف التى حددها وفى تقييماته الخاطئة بيد أننا نعرف جيدا فيما يتعلق بالبشرية أننا ٠

حينما نتحدث عن هذا المصطلح ، فاننا لا نتحدث عن عامل وحيد فعال فنحن نرى على العكس من ذلك بالتقليب في صفحات التاريخ سواء الموغل في القدم او الحديث انه غالبا ما يتخذ أشخاص من طبقة من البشر قرارات معينة ويقومون بأعمال معينة دون أن يتحملوا تبعاتها أو لا يتحملون على الأقل غالبية تلك التبعات ٠ بيد أن ثمة نواح كثيرة لغموض مدلولات كلمة « البشرية » ٠

ولنعد الى ما سبق لنا الحديث عنه في الفصل الثانى حيث تبين لنا أن المدينة والمجتمع الحضرى تعدو باضطراد بيئة أقل ملاءمة لحياة الانسان ولتنمية الخصائص الانسانية فالمؤسسات هناك تبدو بشكل متزايد مؤسسات تعوزها الكفاءة ٠ بل انها اصبحت في حالات كثيرة من الضخامة ومن التعقيد فيما بينها من روابط الى حد بأن الانسان ـ الانسان العادى ـ يبدو في الواقع قزما بالمقارنة بها وكائنا بائسا عاجزا حينما ننظر اليه في علاقته بها ٠

. وهناك من يردون - حتى في هذا المجال - بالحديث عن « الحاجة » الى « عوامل المخاطرة » التى تتحملها « البشرية » على عاتقها « وابداء التقدير » للانتصارات الكبرى التى استطاعت « البشرية » تحقيقها فحسب من خلال مثل ذلك البنيان الحضرى القائم على المؤسسات ٠

ومرة ثانية ، نقول ان مصطلح « البشرية » يستغل فى التغطية والتموية على حقيقة أن بعض الناس يستفيدون من نمط معين من انماط النمو أو من أنماط تنظيمية معينة في المجتمع على حساب الاخرين وانني اعتزم بحث ذلك بشيء من التفصيل بدراسة فاحصة لمسألة المؤسسات ٠

الكثير من الناس - بل والغالبية العظمى منهم - يجزمون أو يعتقدون أو يفترضون أن بنى الانسان أنشأوا المؤسسات من أجل تيسير وتنظيم العلاقات التى تربط بينهم وبين بعضهم البعض أو من أجل تيسير حصولهم على احتياجاتهم ، فمن خلال المؤسسات يتحد الحصول على خدمات وقيم كبرى كالعدالة والتعليم والصحة العامة وما اشبه ٠

وأيما كان التعريف الذى سنأخذ به بالنسبة للمؤسسات فاننا نرى انها تعامل على أنها كيانات تعلو الاشخاص ولها صفة البقاء على مر الزمن على نحو يتخطى حدود حيّاة كل فرد بل وحتى أجيالا من اعضائها وينظر لهذه الهياكل الضخمة على أنها كيانات تم انشاؤها من أجل تلبية جزء أو مجموعة الاحتياجات البشرية - ولكن ليس

كلها (ولنتذكر هنا ايضا النموذج الشهير للانسان الاجتماعى الذي يحتاج الى سلسلة من الاحتياجات)

وعادة ما يقسم اولئك الذين يدرسون المؤسسات الى تقسيمات فرعية ، اقتصادية واجتماعية (تتعلق بالاسرة وغيرها) وسياسية (تتعلق بالحكومة) . وثقافية ودينية وغيرها ويرى البعض ان المجتمع نفسه هو المؤسسة الكبرى التى تضم كافة المؤسسات الأخرى ويرى مفكرون اخرون ان الحكومة هى أهم « واسمى » مؤسسة بينما تعتبر المؤسسات الاقتصادية في النظرية الماركسية الكلاسيكية هى المؤسسات الرئيسية وقد ينظر الى المجتمع على أنه كيان اعضاؤه المؤسسات الاخرى ومن الممكن في عصور اكثر حداثه أن يصبح مدلول المجتمع في هذا التعريف ليس كونه مجموعة مؤسسات وانما نظام مؤسسات ٠

ولا يتركز تطور تفكير الانظمة على الاهتمام بالعلاقات بين المؤسسات وانما برزت ايضا فكرة مؤداها ان المؤسسات ليست كيانات ثابتة لاتتغير مع مرور الوقت وانما هو موضوع لتحويرات مستمرة ـ تماما مثل المجتمع ٠

وكرس بيير جهوده لاظهار ان المؤسسات ليست كيانات جامدة وانما هى كيانات معقدة وأنظمة ديناميكية تماما (٤) وله في هذا الصدد حجة رئيسية براقة ومقنعة : فالمؤسسات ديناميكية لأنها تتشكل بوجود الناس وبلغة أخرى فان البشر هم العنصر الرئيسى والجوهر الحقيقى للمؤسسات فالمؤسسات في الواقع ـ بالمفهوم المتعارف عليه

على انها صورة لتاريخ البشرية ذاته التى وضعت نفسها أمام مخاطر - ككيانات دائمة فوق مستوى اعضائها لاوجود لها في حقيقة الامر وان كان بيير لم يصل الى النتيجة التى توصلنا اليها .

ولكن هل هذا حقيقى ؟

مما لاريب فيه ان الكثيرين - ومن بينهم محللو النظم الأخرى - سينكرون صحة ذلك . فالمؤسسات في نظر الكثيرين هى توليفة من جوانب جامدة ومجردة (قوانين - تنظيمات - قواعد - اعراف) وجوانب مادية أحيانا (تسهيلات - مبانى) تم انشاؤها بالطبع من أجل ان تعمل ويديرها بشر . وعلى كل فإن المؤسسات لها أهميتها وتكسب سمتها الرئيسية على وجه الدقة من جوانبها غير البشرية - تلك الجوانب التى تشكل اساس استمراريتها كاطار دائم للمجتمع هكذا تقول الحجة التقليدية

وحقيقة الأمر أنه حتى ولو كانت المؤسسات ايضا عرضة للتغيير فان ايقاع التغييرات التى تطرأ على أى انسان تختلف عن تلك التى تطرأ عليها فالمؤسسات لاتتأثر سببا على المدى القصير الى حد انه من الممكن اعتبارها بالمقارنة بالبشر غير متغيرة وذلك باستثناء التغييرات التى تنجم عن ظروف استثنائية فالناس يموتون وتبقى المؤسسات فقد تتغير المؤسسات ولكن لا مفر من أن يموت الناس وهذا هو الشيء الأساسى الذى يؤكد أصحاب هذا الرأى على صحته .

إلا أن مثل هذا الشيء المؤكد لا يخلو من بعض أوجه التناقض (٥) مما حمل المنادين به على ادخال بعض تعديلات عليه وتعين عليهم

ان يقولوا انه حتى ولو كانت المؤسسات دائمة فانها قد تأخذ اشكالا مختلفة او تكون لها صفات مختلفة او مدلولات مختلفة في ظل المواقف الاجتماعية المختلفة وفي مختلف الحقب التاريخية ٠

وبهذا الشكل امكنهم القول بأن الامة التى تحولت من النظام الملكى الى جمهورية على سبيل المثال يمكنها ان تشغل المؤسسات التى كانت قائمة في الفترة السابقة دون ادخال تغييرات جوهرية عليها وهكذا نجد مرة اخرى أن ثمة متغيرات هيكلية فوقبشريه تجعل من الممكن لهياكل فوق العنصر البشرى ـ هى المؤسسات ـ أن تعمل بشكل مستمر حتى ولو تم تشغيلها بشكل مختلف ٠

واننى اقترح بدلا من ذلك فرضية تفسيرية هى أن نطرح جانبا الصورة الكلاسيكية القائلة بأن المؤسسات توجد حينما توجد قواعد وقوانين واجهزة مادية وان نحل محلها فكرة مفادها ان المؤسسة توجد ـ وتوجد فقط ـ حينما يكون هناك اناس يشغلونها ٠ فالعنصر البشرى هو الذى يفسر ويعيد تفسير هذه القواعد والقوانين وهو الذى يستخدم التسهيلات المادية فمن الغامض في الواقع ومن الخيال النظر الى القوانين والقواعد وما شاكل ذلك ـ وكذا الهياكل المادية ـ على أن لها أى معنى بخلاف المعنى الذى منحه لها البشر الموجودون على قيد الحياة حتى ولو كانوا قد اخذوا هذه المعانى نقلا عن اناس ماتوا منذ امد بعيد ٠

ولو أننا تدبرنا في الواقع الظاهر للحياة اليومية لأدركنا أن الاحداث التى تقع تنتمى اساسا لاحد هذه الانماط اما ان يجد الناس

ان آثار مؤسسة ما ملائمة لهم وبالتالى يؤيدونها كما هى أساسا دائما ان يجدوا ان تأثيراتها غير ملائمة ويسعون الى تغييرها .

وحينما يجد الناس أن من مصلحتهم الاستمرار في التمتع بتأثيرات معينة ونتائج سبق لهم الحصول عليها من خلال مؤسسة معينة فانهم يسعون الى استمرار امد حصولهم على هذه التأثيرات فاذا اختلفت الظروف الخارجية فان الناس يسعون الى تغيير تفسيرهم واستخدامهم للقوانين او الاعراف التى تنظم او تحدد خصائص المؤسسة اذا كان ذلك سبيلا للحصول على نفس العائد المراد اما اذا لم يكن ذلك ممكنا من خلال تغيير التفسير فانهم قد يسعون الى تعديل تلك القوانين والقواعد المنظمة للعمل وفى أى من الحالتين فان امكانية النجاح لا تتوقف بشكل جوهرى على القوانين والقواعد المنظمة للعمل وانما على حقيقة أن الآخرين قد ينازعون فى التفسير أو التعديل أو قد يقبلونه .. وتعلمنا خبرة الحياة اليومية والخبرة التاريخية ما هى التفسيرات وما أعدادها المختلفة التى يمكن تقديمها للقواعد والنظم والقوانين والمبادىء المؤسسية وهذا هو الوضع حتى لو كان هناك توازن فمن الجلى أن الانماط العامة تستمر على مدى فترات زمنية طويلة فيما يتعلق بالعمليات المؤسسية وفى السمات المؤسسية بالتالى :

حينما يجد أناس أن من مصلحتهم تغيير الاثار والنتائج التى يحصلون عليها من خلال مؤسسة او اكثر فقد يكون من الممكن بالنسبة لهم ان يحاولوا تغيير استخدام المؤسسات القائمة وتغيير خصائصها باشكال مختلفة ويتوقف العائد على الاثار والعوائد التى

بمقدور الاشخاص الاخرين او الجماعات الاخرى تقبلها او تحملها ام لا .

وبالتأكيد فان وجهة النظر القائلة بأن جوهر طبيعة المؤسسات هو الانسان وليس الجوهر شيء ما مجرد أو يسمو عليه تجعل من الضرورى ادخال ثورة كوبرنيكية صغيرة قد يقاومها البعض وقد يعارضها البعض ويواجهها الاخرون فى ردودهم بهجوم.. مضاد ويمكن ان تقبل قله من المتخصصين في العمل المؤسسى بهذا الرأى .

وفي هذه الاونة التى بدايتها من الواضح ومما لا يقبل الشك أن المؤسسات لاتعمل على الوجه الامثل وانها ظالمة وصارمة فاننا نلمس اختلاف وجهات النظر ازاءها فهناك اولئك الذين يرفضون الاستنتاجات المستفادة من التحليل الذى يعتبر الانسان هو الجوهر او من التحليل في ذاته ويقولون بأن أزمة المؤسسات ليست نابعة من عدم مرونتها وانما العكس هو الصحيح اذ اصبحت المؤسسات متساهلة اكثر من اللازم

والحل المقترح هو انه من اجل الصالح العام ومن اجل المصلحة العامة والنظام ينبغى تدعيم المؤسسات وتقويتها وجعلها اقل مرونة خاصة بالنسبة للمؤسسات التى تبدو متخصصة في عمليات الضبط الاجتماعى كالبوليس وغيره من مؤسسات العدالة الجنائية والاسرة والمدارس .

وأود أن أقف قليلا عند معنى منح المؤسسات وضعا وظيفيا أعلى من مستوى البشر واعتبارها حقيقة وحقيقة قائمة بذاتها منفصلة عن الاشخاص المكونين لها وذلك لنرى كيف تعمل هذه الفكرة اليوم فى حياة الانسان الحديث

وأولا وقبل كل شىء فان المرء لم يعد يحصل على حقوقه وخدماته فحسب استنادا على حقيقة كونه أحد مواطنى دولة ما . فمن المتعارف عليه أن يكون له حقوق شتى فحسب اذا كان عضوا فى مؤسسة معينة ويكون له حق الحصول على خدمات مختلفة فقط اذا كان ينتمى الى مؤسسة اخرى بعينها وباختصار فان البشر ليسوا مقسمين فحسب الى طبقات وانما هم مقسمون كذلك الى عدد لا يحصر من فئات تابعة للمؤسسات على ضوء بطاقات العضوية والهوية وغيرها بل واكثر من ذلك فان الوعى البشرى نفسه قد تم وضعه فى شكل مؤسسات

ولتضرب لذلك مثلا شخص عضو فى مجلس إدارة شركة خاصة او وكالة عامة يتخذ اجراء معينا ذا صبغة قانونية تماما .. ولنفرض ان ذلك الاجراء تسبب فى الحاق ضرر مادى او من أى نوع للآخرين قد يجد أولئك الذين أصابهم الضرر أنه عادل وأخلاقى بل وملائم طالما تم تبرير مثل هذا العمل من أنه تم اتخاذه باسم تلك الشركة او الوكالة فهو يعتبر فى الحقيقة - وفى الغالب - ليس كاجراء من جانب أشخاص ولو حتى كوكلاء لهيئة وانما كاجراء من جانب تلك الهيئة ذاتها التى تعاملها غالبية القوانين الغربية كشخص

والحقيقة ان قلة من الناس فى هذه الأيام اكثر من أى وقت مضى لا يزالون مهتمين أو يفكروا فيما تقوم به المجموعات التابعة للمؤسسات على أنه أداء لأشخاص معينين يعملون لأشخاص أخرين من منطلق اهتمامهم الخاص

وثمة أناس ينتقدون مؤسسات معينة أو جوانب معينة من المؤسسات ولكنهم يدافعون عن مبدأ المؤسسات وهم قد يردون على المثال الذى سقته بالقول بأن هناك بعض مؤسسات أو « مؤسسات فرعية » تشكل بالفعل أدوات للتغطية على استغلال الإنسان للانسان وبالتالى فانه يجب تغيير هذه المؤسسات او حتى تصفيتها ولكن هناك مؤسسات أخرى مفيدة لأنها تتمشى بحق مع تلبية الاحتياجات البشرية ويجب المحافظة على هذه المؤسسات حتى ولو تم ادخال تعديلات الى حد ما عليها

بيد أن المزيد من التمحيص يقنعنا بأن مثل هذه التأكيدات وان بدت مستساغة للوهلة الأولى فلا نصيب لها من الصحة فكافة المؤسسات تنتظم على أساس من مبادىء تنظيم هرمى دائم ولا بد أن يصبح مثل هذا التنظيم عاجلا او آجلا قمعى ومنفر بل ان قبول مبدأ المؤسسة فى حد ذاته يتضمن قبول مدلولها فوقبشرى الغامض الأمر الذى يقود حتما الى منطق قياس العائد والأداء على أساس من مبادىء عامة مجردة وليس التصدى لتأثيرات معينة تتحقق بالضرورة للبعض على حساب الآخرين

وعلاوة على ذلك فان الجانب الرئيسى للمؤسسات الذى يبرر تقسيمها والفصل فيما بينها على أساس تخصص تلبية للاحتياجات

البشرية يحتاج أيضا الى أن يتسم بسمة التخصص والتفرد أمر تنفيه الطبيعة الكلية للمؤسسات فواقع الأمر أنه ما ان يتم انشاء مؤسسة نجد انفسنا فى مواجهة فئتين أولئك المؤهلين لعضويتها وأولئك الذين لا تتوفر فيهم شروط العضوية وبلغة أخرى ان الاختلافات تنشأ التى تتمثل فى عدم المساواة بين أولئك الذين يستطيعون التمتع بحقوق العضوية ويستخدمونها وبين أولئك الذين لا يمكنهم التمتع بتلك الحقوق ويتحتم على الفور أن يتم تلبية تلك الاحتياجات على أساس تمييزى الى الحد الذى تصبح فيه العضوية ذات معنى وتتسبب حدود ونطاق عمل المؤسسات أيضا فى تشويه كل من الوعى والممارسات . ويمكن استخدام المؤسسات التعليمية كمثال فمن بين سبل تقييدها او وضع حدود لعملها قصر العملية التعليمية على المرحلة الأولى من حياة الانسان ومع ذلك فانه من الواضح أن العملية التعليمية تمتد لتشمل كافة مراحل حياة الانسان

وعادة ما يقتصر التعليم على النطاق المؤسسى فى الجانب الغالب منه على المدارس ولكن المصنع والمزرعة والأسرة يتوفر فى ظلها مجال وفرص للتعليم مماثلة لتلك التى تتوفر فى نطاق المدرسة الا أن هذا سينال من تفكيرنا المؤسسى ومن وعينا المؤسسى لو أننا سلمنا به كأساس للحركة وليس كشىء لا يؤبه به كما هو الوضع حاليا ان مثل هذا التسليم بالحقائق البسطة سيمثل ضربة قاضية لاتفاقيات « تقسيم السوق » التى تقلل من شأن الصراعات بين الهياكل المؤسسية الهرمية

ومن ثم فاننى أرى أنه لا وجود لوجه تمييز بين مؤسسات حسنة

أو سيئه كشيء متأصل فيها ومن الخطأ الاعتقاد أن البعض بحاجة الى أن يدمر بينما يكفى بالنسبة للبعض الآخر مجرد تحسينها الا أننى لا أوافق أولئك الذين يودون تدمير كافة المؤسسات فى سبيل انهاء وجود الحكومات أو تحقيق الفردية الشاملة

وأجدنى أصر على القول بأن الانسان يكتسب وصفه كانسان فى طبيعته الاجتماعية المتمثلة حتى الآن فى كونه فردا يعيش وسط أفراد آخرين الأمر الذى يتطلب على الفور بالطبع أشكالا فى المنظمات يكون لها بالتأكيد أيضا شخصية آمرة وقائده فى بعض الأحيان واننى أدرك تماما أنه فيما يتعلق بالتنظيم البشرى لا بد وان يواجه المرء مشاكل من قبيل الكسل أو أولئك الذين يلجأون باستمرار الى خلق مشكلات كذريعة لعدم القيام بالعمل وأولئك الاشخاص ذوى الأمزجة المتقلبة الذين يجعلون الحياة صعبة بالنسبة للأخرين ولكنه يبدو أنه من المستساغ الاعتقاد بأن لدى البشر حكمة « طبيعية » تكفى للتصدى لمثل هذه المشكلات وبالطبع فان الكثير من المشكلات مثل الاحباط والعدوانية والنقائص والعيوب ليست نتاجا للخطيئة الأساسية الأولى وانما هى بالفعل نتاجا لأخلاقيات زائفة ومشوهة ومن القيم الزائفة للنظام الاجتماعى التى يلقنها البعض للبعض الآخر

ان كل الاشخاص ليسوا سواء فى الشخصية ومن ثم فان أساليب ما يسمى بالضبط الاجتماعى ستكون لازمة فى المستقبل على نحو غير مسمى ولكن ذلك يعنى فقط أن بعض الناس سيقودهم أو يسيطر عليهم البعض الآخر وليست كيانات مجردة فوق البشر تسمى بالمؤسسات سواء كانت حكومة أو مجتمعا أو مدارس أو غيرها

ومرة أخرى نقول انه لمما يضفى غموضا على المؤسسات ان ننظر اليها فى جوهرها على أنها فوق البشر وذلك لأن البشر هم الذين يقومون دائما بالعمل من الناحية الواقعية ومن خلال هذا القناع أمكن ايجاد سبل للأداء يمكن أن تصبح بل وأصبحت غير انسانية ومعادية للانسان

وأود ايراد مثال من حقل أجهزة الكمبيوتر الاليكترونية فأولئك الذين سنحت لهم الفرصة للعمل مع أو بالقرب من خبراء الكمبيوتر عجبوا فى البداية ثم تعودوا على سماع عبارات من قبيل الكمبيوتر « يعمل بشكل غير طبيعى » أو أنه لا يريد شيئا ما أو أنه قرر شيئا ما وتبدو هذه العبارات وكأنها لا غبار عليها ولكن الحقيقة غير ذلك فالخبير يحيط نفسه بهالة قداسة باطراد كتلك المحيطة بكبير القساوسة فهو الذى يستطيع الاتصال بالكمبيوتر « الاله » وهو فقط القادر على تهدئته أو على الحصول على قرارات منه أو التأثير على تلك القرارات

ولربما يصل ذلك الى درجة يصير المرء عندها على وشك أن يقتنع بأن ذلك أمر حقيقى بل أن الخبير نفسه يعمل أحيانا كما لو كان مقتنعا بحق أن الكمبيوتر « الاله » يقرر بينما يقتصر دوره هو كخبير على التأثير وذلك على الرغم من الحقيقة التى يعرفها كافة خبراء الكمبيوتر ـ ألا وهى ان الذين يتخذون القرارات هم فقط ـ وعلى الدوام ـ البشر وتواجهنا عقبة أكبر من أيه عقبة واجهتنا حتى الآن فى الفكاك من الفخ الذى ينصبه لنا مثل هؤلاء الخبراء حينما يواجهون بخطأ فى أحد الأعمال أو بقرار بشرى تماما خاطىء

فنسمع منهم الرد الحازم الذى لا يقبل المناقشة ان السبب هو الكمبيوتر أو أن الكمبيوتر لا يعمل على النحو اللائم

ولهذا الغموض الجديد والمتنامى تأثيران سلبيان فهو من جهة يولد حاجزا من نوع ما من الخيال العلمى تستطيع أن تتحصن به أعمال ومضاربات البشر سواء اكانت صائبة أم خاطئة وهى من جهة أخرى تحول دون اكثر من كونها تسمح بتفهم واستخدام الكمبيوتر لصالح الانسان بشكل غير كهنوتى وانسانى

ولربما وصل المرء الى استنتاج لزوم اعادة تخطيط المؤسسات على نحو ما يرى « بيير » فهل يجب أن يكون هدفنا هو اعادة تخطيطها أو تدميرها واحلال انماط تنظيمية أخرى محلها

هذه مجرد مشكلة لفظية تافهة طالما انه باعادة تخطيط المؤسسات أو تدميرها واحلال أشكال أخرى محلها تصبح المؤسسات على النقيض من المؤسسات الحالية - لبست شاملة وليست فوقية وينبغى أن تنبثق استمرارية ورشادة أعمال المؤسسات من القيم الانسانية ويلزم أن تكون شاملة ومفتوحة للجميع

ولكن هذا الانفتاح والقضاء على الغموض المؤسسى بهذا الشكل لن يكون امرا سهلا ويقول ماركوس ان هناك أفكارا أصبحت تمثل خصائص بيولوجية بفرسها فى ذهن الفرد من خلال أشكال مختلفة واسعة الانتشار وتم نقلها من جيل الى جيل(٦) وحينما يتم التسليم بان هذه الأفكار لم تعد ملائمة فان هذه الأفكار لا تندثر فى الحال وقد يلزم أن تمر أجيال قبل أن يتمكن المرء من التحرر منها كلية ولو كان هناك ميل لأن تعمل المؤسسات كما لو كانت منظمات

فوقية مما يعنى القبول بتقسيمات فئوية هرمية واستثناءات وخدع نابعة من مبادىء مجردة وغير حقيقية وانقسامات يمكن أن تدوم حتى ولو تم اتخاذ قرار حاسم نهائى بالغاء المؤسسات ولمثل هذه الأسباب فاننى لا اقترح ذلك ولا اعتقد فى وجوب أن تكون هذه هى نقطة البداية

ان الغاء أو شل فعالية المؤسسات وطرح أشكال تنظيمية جديدة تشكل عملية يمكن أن تحدث فقط اذا نظر اليها على أنها متطابقة مع عملية القضاء على اغتراب الانسان وهذا ـ كما نعلم ـ لا يرقى فحسب الى مواجهة مشكلة الاغتراب الاقتصادى

ان الاغتراب لا يمكن خصوصا في هذا العصر القول ان تقتصر سماته على الاستغلال الاقتصادى ليس فقط في الدول المتخلفة او في تلك المناطق التى تسودها حقائق مؤلمة كالفقر والجوع · ان جماهير العالم الثالث تعانى من اغتراب يشمل كافة انواع الاستغلال للنخبة داخل وخارج بلادهم ·

وبلغة اخرى ، فان ثمة خطوط فاصلة مختلفة ودقيقة بين المسيطر والمسيطر عليه ، وبين المستغل والمتعرض للاستغلال ، غير المؤشرات الاقتصادية التى نستخدمها عادة هذه هى الاعتبارات التى ادت بنا الى الانتقال من الحديث عن المؤسسات الى الحديث مرة اخرى عن المدينة

وفي الحقيقة ، فان المدينة ليست مؤسسة في حد ذاتها ولكنها حيز مكانى يمكن تحديده ، هى مكان قابل للتحديد بينما المؤسسات تقع في حيز جغرافى (٧)

وعلى الرغم من ان الحيز المكانى ليس جزءا من تعريف المؤسسة فان المدينة بمثابة « وعاء » لقطاعات المؤسسة الموجودة داخل حدودها . وعلاوة على ذلك فان المدينة هى المكان الذى يغلب على العلاقات الانسانية فيه في العصر الحديث وبشكل متزايد احساس غامض بانها علاقات بين مؤسسات .

ولقد كتب كاستلز عالم الاجتماع الفرنسى حول التنمية الحضرية الحديثة يقول : « ان تجزئة ونفعية العلاقات الحضرية تتسبب من جهة في التخصص الوظيفى للانشطة وتقسيم العمل والسوق الاقتصادى . ومن جهة اخرى . طالما ان الاتصال المباشر لم يعد ممكنا فان مصالح الافراد لا يتم حمايتها الا من خلال التمثيل » (٨)

وفي المدينة تتضح بكل جلاء حقيقة ان الانسان لا يحصل عل اشياء وفقا لاحتياجاته او حتى وفقا لمدى جديته في العمل وانما وفقا للمؤسسات التى ينتمى اليها ولعدد لا يحصى من الاوضاع وعلاقات التأثير السائدة فيها . وبقبول ذلك التخصص الجد مكثف والواسع الانتشار فان الذي يكون له الكثير من المراكز المؤسسية يعمل بها ومن خلالها لا يتسنى له فحسب الحصول على مزيد من القوة في الغالب وانما يحصل كذلك على وضع ادبى معين . ومعنى ذلك - في رأينا ان الشخص يغدو من خلال الأداء والهوية المؤسسية واعيا بحقوقه وتصبح له دعاوى مشروعة تجاه الاخرين . وفي نفس الوقت يمنحه الاخرون وضعا ادبيا معينا .

ولا اود ان انفي أنه من خلال العضوية والانتماء للمؤسسات تتحدد وتتشكل دائما - او حتى غالبا - حقوق الطبقات والجماعات

المسيطرة بشكل جماعي . ولكن مدلول هذه الحقوق وتجسيدها الواقعي يتشكل في ، ومن خلال ، كيفية اداء الأفراد في الاطار المؤسسي . كما أنني لا أود أن أجادل في القول بأن الافراد يطرحون دعواهم على اساس شخصي فردي وليس من خلال اجراءات جماعية . ومع ذلك فانني اعتقد انه من الضروري ان نكون اكثر دقة هنا كي لا تطغى علينا النماذج فوق البشرية الغامضة المخيمة على عقولنا سواء اكانت هذه نماذج لمؤسسات او طبقات . ذلك ان « الجماعية » تغدو واحدة من الصفات الغامضة حينما ينتقل معناها من « وجود الناس معا » الى ان يصبح مدلولها هو « الجماعية فوق البشرية »

ومن الملائم ، بل ومن الضروري ، في الوضع الراهن على سبيل المثال - بالنسبة لعامل لا يجد مكانا يعيش فيه ان يسعى الى التضامن مع الاخرين الذين يعيشون في ظروف مماثلة من اجل الحصول على حقوقه (او امتيازاته) كانسان الا ان هذا الوضع في رأينا ظاهرة مرضية .

أما الوضع المطلوب - في رأينا فليس هو الوضع الذى يعترف فيه بحق انسان في مسكن ملائم بسبب إنتمائه الى فئة او طبقة تضم عددا كبيرا من العمال . وانما الوضع المطلوب هو ذلك الذى يحصل فيه على احتياجاته وحقوقه بوصفه إنسانا وليس بسبب انه اجبر واجبر نفسه على قبول هوية فئوية نفعية محددة بشكل مؤسسي قوامه المحاباة واللاانسانية ويبدو في رأيى انه من المهم للغاية ان نضع ذلك في حسابنا على الدوام، اذ ان ذلك يتيح لنا ان ننتقل فورا الى تحليل نقطة اخرى .

ومن أجل تغيير الوضع في المدينة ، يلزم ان يجد المرء سبيلا يختلف عن الطريق غير المباشر الساعى الى تحسين المؤسسات والذاهب الى انه ما ان يتم تحسين المؤسسات فستتحسن الحياة في المدينة وتجعل حياة الانسان أفضل مما هى عليه . ومثل هذا الافتراض يمثل حجرا أساسيا خاطئا للفكر الحديث (٩) .

وبدلا من ذلك ، فانه يتعين طرح مشكلة ، كيف يمكن تحسين حياة البشر المقيمين في نطاق حضرى بشكل مباشر ، وبلغة أخرى فان هذا يعنى التساؤل قبل كل شيء حول ، ما هى التغييرات التى يمكن أن تعتبر بلا ريب بمثابة تحسينات للحياة البشرية . ومن الجلى أن هذه ليست مشكلة يسيرة . ويلى اثارة سؤال آخر وهو ما اذا كان من الواجب ادخال هذه التحسينات داخل أو خارج الاطار المؤسسى المعاصر .

فلقد أوردت أحدى الصحف الأمريكية على سبيل المثال . مؤخرا نبأ يفيد أن الأكاديمية الوطنية للعلوم في أمريكا U A S A أقترحت على الوكالات الأخرى التابعة لحكومة الولايات المتحدة حل مشكلة العجز في الطعام بالنسبة للفقراء والمسنين بانتاج كمية ضخمة من أطعمة صناعية ذات قيمة غذائية عالية من النوع الذى يستخدمه رواد الفضاء .. وبجانب كون هذه الأطعمة غير باهظة الثمن فانها لا تفسد ويمكن نقلها بالبريد بسبب صغر حجمها في طرود صغيرة بتكلفة يسيرة مما يؤدى الى تبسيط ما يسمى بمشكلة توصيل الخدمات .

وبالتأكيد فان البعض قد يرون في ذلك نجاحا تكنولوجيا باهرا ، وخدمة جديدة كبرى . أما الآخرون فسيتشككون فيما اذا كان ذلك

بمثابة تحسين للحياة البشرية وأنا واحدة من هذا الفريق فانا لا أعتقد أن مثل هذه الخدمة الجديدة من جانب مؤسسات البريد والرفاهية الاجتماعية ستؤدى حتى الى تحسين غير مباشر للمدن أو أن تساهم في تغيير المجتمع الحضرى ٠ فالتغيير يعنى شيئا آخر ، ليس من السهل تعريفه ولكنه شيء مختلف الى حد بعيد ٠

ولربما كان أفضل السبل لتحديد خطوط الحركة البديلة للمجتمع والمدينة هو بالضبط أن نسأل أنفسنا ، ما هو نوع الانسان ، وما هى أنواع الأشخاص الذين يريدون إقامة هذه المدينة وذلك المجتمع لهم ويعنى ذلك بوضوح هو : أى نوع من البشر يمكن أن يكون في نفس الوقت موضوعا ووسيلة لتلك التغييرات ؟

وتشكل محاولة القاء الضوء على هذا التساؤل أهم اداة يمكن أن نزود أنفسنا بها من أجل صياغة أفكار ومقترحات ملائمة بخصوص المنظمة الحضرية على نحو ما اقترحته في مستهل هذا الفصل ٠

نحو اى صنف من البشر ؟

تعرضنا في الفصل السابق للسلسلة التقليدية لعملية ونتائج التخطيط الحضرى ٠ واشرنا كثيرا الى الاهداف التى يرمى التخطيط الحضرى على الصعيد النظرى او المثالى الى تحقيقها والنموذج الذى يستخدمه لتحقيق هذه الاهداف ٠ ومن اهم سمات ذلك النموذج انه يحتاج الى مطلبين ، وجود نوعية اجتماعية في نطاق حضرى ومنافذ متكافئة لاستخدام مثل هذه النوعية الحضرية ٠

وسبق ان استخدمت هذا النموذج دون تعريفه على وجه الدقة مكتفية بما يعنيه عادة بالنسبة لكل منا مصطلحى « نوعية » و « المساواة » او « العدالة » · الا انه من المهم ان نبحث الان جوهر هذه المصطلحات وذلك خدمة على وجه الخصوص لرغبتنا في تحديد نوعية الانسان الذي يجرى التخطيط الحضرى من اجله

ولنبدأ باستطلاع ما نعنيه « بالنوعية الاجتماعية المثلى للنطاق الحضرى » وبالتأكيد فان مشكلة تحديد معنى هذا المصطلح والكشف عن كافة أبعاده بشكل يرضى الجميع ليست هينة · ولكن المدخل غير المرضى هو المدخل الاقتصادى · فلا يستطيع المرء ان يعرف المدينة والمجتمع بانها مصانع تقاس نوعية ادائها بكمية ونوعية الانتاج او المخرجات (وبالطبع فان استخدام هذا التعريف حتى بالنسبة للمصانع مع تجاهل ابعاد اخرى من قبيل ظروف العمل والمشاركة في صنع القرارات والنمو الشخصى في الوظيفة يقود الى تولد مشكلات لا تختلف عن تلك التى وجدنا أنفسنا في مواجهتها اليوم فيما يتعلق بالمفاهيم النفعية الضيقة لنوعية المدينة) ·

وكما يتضح من رفضنا للمدخل الاقتصادى فانه حينما يصعب وضع مقاييس تحدد ما « نريده » على وجه الدقة ؛ وهو ما يحدث لنا في الغالب كبشر فان ذلك المدخل يساعدنا على محاولة التفكير في « نوعية ما لا نريده) ·

هذا هو الوضع بالنسبة لهذه الجوانب التى تهم الانسان ككائن نفسانى اجتماعى ـ اقتصادى يعيش في المدينة · ونحن نعلم انه بجانب تلبية الاحتياجات التى تسمى بالضرورية او الاساسية

فاننا لا نريد ان يجد الانسان نفسه مضطرا لمواجهة مشكلات حضرية مثل الضوضاء وتلوث الجو والشوارع المرتبكة غير الامنة ·

وانا نرى ان الظروف السلبية التى يتعرض لها الانسان ككائن اجتماعى في المجتمع الحديث تبلغ ذروتها بالفعل في البيئة الحضرية · وتنبع هذه الظروف السلبية وتتأثر بشدة بتقسيم العمل والتخصص في العمل وتقسيم الانتاج · ونرى ايضا ان تنظيم المدينة وفقا للمتطلبات والسيطرة المؤسسية هو احد العناصر المحورية المرتبطة اشد الإرتباط بهاتين الظاهرتين ، كما انه احد العناصر المعبرة عنهما ، وترتبط بهذا ايضا الامراض الحضرية التى تأخذ شكل : الخصوصية والاضطراب العصبى الوظيفى ، والشك في طبيعة النوايا البشرية والانعزالية واللامبالاة والامراض العقلية والاجرام والميل الى انتهاك القانون ·

ومن بين جوانب الحياة الحضرية الاخرى التى تثير القلق او تسفر عن ظهور امراض التأكيد على اهمية النقود والنزعة الاسنهلاكية والولع بالموضة والمنتجات الجديدة وغير ذلك ؛ ويتمثل الفارق الزئيسى بين انماط هذه الظواهر في ان البعض مثل العنف والميل الى عدم احترام القانون تمثل خصومة صاخبة لقوانين المجتمع وتثير رد فعل · اما الظواهر الاخرى : فهى مجرد النتائج المنطقية على الرغم من تطرفها - لعمل المؤسسات المتخصصة القائمة على تقسيم العمل والموارد · وثمة اتجاه كذلك للتخوف من الامراض العقلية وذلك لامكانية ان يتحد التعبير عنها في صورة سلوك « لا اجتماعى » اما الامراض الحضرية الاخرى فتعانى منها ببساطة الغالبية الغظمى من

الناس الذين يشعرون بعدم الرضا بينما هم يقبلون جوانب « نمط الحياة في المجتمع » ٠

وقد تقودنا حقيقة أن التعبير عن هذه الظروف في شكل ميل الى عدم احترام القانون والقيام بجرائم وأعمال عنف يمكن قياسها بشكل تقريبى على الأقل (عدد القضايا ـ نوع الجريمة الخ) الى التفكير في امكانية صياغة مقياس مبسط لنوعية الحياة الحضرية وانطلاقا من هذه الفكرة فإن الحياة في المدينة تعتبر أحسن وأفضل حينما يقل عدد اللصوص وقضايا العنف والقتل ، وبمعنى آخر حينما تصير الحياة الحضرية أكثر نظاما وهدوءا ٠

ولكن التاريخ علمنا أن المسألة ليست بسيطة الى هذا الحد ٠ فواقع الأمر أنه يوجد نماذج عديدة لأوضاع سادت في ظل أنظمة حكم على مدى الحقب التاريخية ـ أحدثها نظام حكم النازى ـ لم يكن النظام فيها نتاجا للحكم الذاتى والحياة الاجتماعية السوية ، وانما كان النظام على العكس من ذلك ثمرة لنظام إنضباطى حمى نفسه من خلال تجميد الحياة الاجتماعية التى تقدم المظهر الخارجى للنظام ٠

المثال الثانى هو وضع أحياء الطبقة المتوسطة والطبقة الاستقراطية الأمريكية فهى في ظل ما يتوفر لها من نظام وحماية يقل وقوع الجريمة فيها ويكون من الصعب ارتكابها عن الحال بالنسبة للمراكز الحضرية الصاخبة ومع ذلك فان الكثير من هذه المناطق تضم أبنية يعيش فيها أناس حياة بائسة أو يسودها الاضطراب العصبى والعقلى ٠ وهم بالتأكيد لا يبدون السرور على نحو ما قد يتبادر الى

الذهن بالرغم من أنهم ليسوا محرومين ـ بالمقارنة بغيرهم بل وبشكل مطلق في الغالب ـ فيما يتعلق بالرفاهية المادية ٠

ويوحي ما سبق قوله اننا نعتقد انه من الممكن ان نقدم تعريفا للنوعية الاجتماعية المثلى للحياة الاجتماعية ، ليس كتقليل للظروف السلبية سواء كانت مرضية او مقبوله بحكم العادة ـ وانما على انها الوصول الى الحد الاعلىّ بالظروف الانية لحياة الانسان ؛ النزعة الاجتماعية ٠ الابداع ، الحيوية الشخصية والاهتمام بالمشاركة والسعادة بها ووجود العديد من العلاقات الاجتماعية الجديدة بالاحترام وتضاعف للمصالح(١١)ويحتاج ذلك الى العناية والاهتمام بالاخرين ويستمد كل هذا جذوره من النظر الى الناس على انهم بشر يعيشون في حرية امنة وقائمة على الاحترام ٠

وتشكل هذه الظروف بالنسبة لنا الخطوط الاولى لنموذج اولى للانسان الاجتماعى الذى سنطلق عليه من اجل تمييزه عن الانسان المعاصر المغترب والمفتت اسم الانسان « الكامل » اما نموذجنا الاكثر تحديدا فقوامه ان النوعية الاجتماعية للحياة الحضرية تختلف حيث ان تلك النوعية اما ان تكون متجانسة او متعارضة مع تطور ونمو الأفراد « الكاملين » على نحو التعريف الذى سقناه سلفا ٠

وسيتضح لنا اذا فحصنا هذه الشروط شرطا شرطا ، وفي مجملها أن القليل منها ـ بل ولا أى من هذه العناصر يمكن أن يتأثر بتحسن الأداء الوظيفى للمؤسسات عما لا يمكن أن تتحقق هذه الشروط اذا كانت عرضه للتقسيمات وسمات التجزئة المعتادة التى يتعرض لها الانسان الحديث ٠

ولا يشير مفهوم الابداع في هذا النموذج الى التعبيرات الابداعية التى يمارسها الانسان « كهواية » خلال وقت فراغه من أجل أن يعوض نفسه عن رتابة عمله اليومى · كما أنه لا يتضمن الجانب الأعظم من حياة المصمم الذى يكرس نشاطه الابداعى لأغراض تجارية بتحويله الى عمل مهنى له · فهو يبدو حرا ومبدعا ولكنه محكوم في الحقيقة بالأعباء الصارمة للمجتمع الاستهلاكى ونلمس هنا شيئا يربو على الاحساس بالنوعية الصناعية المقيدة مؤسسيا عادة · وأنا أشير بذلك الى سلسلة التعبيرات المتعددة الجوانب والمبدعة التى ينكر وجودها عند الكثيرين مع عدم وجود ضرورة لهذا الإنكار · فأولئك الذين يقومون بعمل مكتبى أو في مصنع يعملون بشكل آلى بما يتمشى مع المعايير المحددة للكفاءة وتحقيق الربح وامكانية المحاسبة في تسلسل هرمى ، والضوابط المفروضة التى يجرى العمل على المحافظة عليها ويتم تبريرها واضفاء مسحة في القداسة عليها باعتبارها متطلبات مؤسسية ضرورية وكذا تلك المبادىء التى تحقق ، أو تحافظ على التفوق ·

ومن جهة أخرى فإننى حينما أتحدث عن « النزوع الاجتماعى » لا أشير الى تلك الابتسامة المتكررة بشكل لا يتغير الخاصة بالبائعين الذين يعتبرونها أداة مهنية فاذا كانت الابتسامة لازمة بالنسبة للشخص لتيسير قيامه بعمله أكثر من كونها أمرا عفويا ينتج من خبرة التعامل مع أشخاص آخرين هم زبائنه ، فاننى لن اعتبرها تعبيرا عن نزعة اجتماعية ·

إن الظروف التى أتحدث عنها هى تلك التى تبدو طبيعية وعادية للغاية · بل إن البعض قد يتساءل ، ما اذا كانت هذه

الظروف بارزة بما فيه الكفاية في الواقع بحيث ، نحددها كأهداف ، وقد يتساءل آخرون ، أليس من الممكن اصلاح المؤسسات بحيث تستطيع تحسين هذه الأوضاع ·

ولكي ، اجيب على السؤال الاول ، اود الاشارة ثانية الى مثال اقراص طعام ملاحي الفضاء التي تنادى · احدى الجهات بان ترسل عبر البريد الى المسنين · انه مجرد مثال غريب يوضح كيفية نسياننا لأبسط الاحتياجات الانسانية في المجتمع الحضرى الحديث · ان المسنين يحتاجون لما هو اكثر من امدادهم بالبروتين والفيتامين وكأنهم عربات يراد تزويدها بالبنزين · والحياة البشرية مليئة بامثله من هذا القبيل يتم فيها تقديم حلول غير انسانية لمشاكل انسانية · وهذه الامثلة تنبثق من الكثير من مؤسساتنا فوق البشرية

ومع ذلك لنبحث السؤال الثانى بمزيد من العناية وهو ، لماذا لا نستطيع الحصول على اعلى حد ايجابى من خصائص الحياة الاجتماعية الرفيعة النوعية بادخال تحسينات على المؤسسات في المدن ؟

لاحظنا ان المؤسسات تمثل بالفعل ادوات يستخدمها بعض الناس في وضع شروطهم والتحكم والسيطرة في ، وعلى ، الآخرين او في ادارة اخرين على الاقل · ولهذه الاسباب على وجه الدقة فان المؤسسات تبتعد بالانسان وتفرق بينه وبين الاخرين بتقسيمها الناس الى فئات وفقا لادوارهم · ويتم تبرير تقسيم الناس الى جزئيات ، اولا على أساس ان الناس يعملون في مجالات مختلفة وبالتالى تختلف المؤسسات ، ثم يجىء المدير الثانى وهو انهم يقومون بعمليات مختلفة وذات نتائج مختلفة او انهم يعملون في اطار المؤسسات ·

وعلى سبيل المثال ، فان بتأييد الالغاز المؤسسية فان المرافق العامة التى قد تحل محل استغلال الشركات الخاصة ، تبقى على جوانب الاغتراب بالنسبة للعامل الذى ينتج تلك الخدمات والمغترب عن الشىء الذى ينتجه . تماما ، مثل المواطن الذى يحصل على تلك الخدمة . ولكن الجوانب التى تتسبب في اغتراب الخدمة على اولئك الذين يحصلون عليها تختلف عن تلك التى تتسبب في اغترابها عن أولئك الذين من المفروض انهم يقدمونها · فاولا وقبل كل شىء ، فان تقديم خدمة ليس عملية مبادلة وعلاقة ثنائية ، وانما هى علاقة ذات طرف واحد ، واكثر من ذلك فانها لا تتم على اساس من التكافؤ · وذلك الذى يحصل عليها تكون لديه الحاجة اليها · وبالتالى فانه يكون في وضع ادنى بالنسبة « للمتخصص » ، مهما كان منخفض الدرجة ـ الذى يستطيع تلبيتها له وتصير هذه الحاجة سببا للتدنى والنزول من مرتبة الانسانية · وذلك بالتحديد لانها منتزعة من كمالية الشخص الادمى · فالشخص الذى « يخدم » لا ينظر اليه في « كماليته » كانسان · ولكن على انه جانب جزئى يحتاج الى الخدمة ، او على انه « جزء تقدم له خدمة »

ولو امكن تعديل مؤسسة ما الى حد ان تتغير بحق علاقات وظروف الاغتراب هذه ، وبحيث تشمل مستخدمى المؤسسة ـ المستهلكين لخدماتها ـ وتشركهم في عملياتها ، فان ذلك سيكون في جوهره ، توسيعا لحدودها كمؤسسة ، بحيث تصير في مستوى البشر ، وليس فوق مستواهم ·

وبالمثل ، لو ان الناس في محيط مؤسسى ما ، بدأوا يتعاملون مع بعضهم البعض ، كاناس « كاملين » من خلال توسيع نطاق العمل

المؤسسى فإن تلك المؤسسة لن تغدو مؤسسة متخصصة بالمدلول الحديث المعتاد .

ولنضرب مثلا لذلك بالمؤسسات التعليمية . فقد نعتقد انها تصبح في وضع تستطيع فيه تحسين الكثير من ظروف الحياة الاجتماعية في المجال الحضرى ، اذا قامت على سبيل المثال ـ بعملية التعليم الذاتى المستمر بواسطة اناس من كافة الاعمار ، وهو ما يحتاج الى ان يشمل وضع ، واعادة تقييم الاهداف والوسائل والادوات الملائمة بواسطة هؤلاء المواطنين انفسهم . ولكن المتخصصين ـ رجال التعليم ـ سيفقدون وضعهم الاجتماعى الخاص في هذه العملية .

ولن تغدو مؤسسات تعليمية من هذا النوع مماثلة للمؤسسات التعليمية الضيقة والمحدودة الموجودة الان . بل انها لن تشبه المدارس الموجودة حاليا ، ولو من بعيد . وسوف اعود الى موضوع التعليم وتنمية المعرفة كله فيما بعد .

ان النوعيات التى ذكرنا سلفا انها ايجابية وحسنة ، انما هى شروط يتم تحقيق اعلى درجة منها ليس بواسطة الادميين كافراد ولكن في حياة يتضافرون فيها مع بعضهم البعض . ولا تجد هذه النوعيات مجالا واسعا في مجتمع اليوم ، ولكن ليس بسبب ان الناس سيئون ، فبسبب البنيان الاجتماعى ، والانسانى تم بالتالى اقامة المدن وتشكيلها ، على اساس من معيار ، دعم وادى الى تخلل التقسيمات المشوهة للعمل وللمعيشة . ويعمل هذا المعيار لغير صالح الانسان كفرد ، والناس كمجتمع . وبوجه عام ، فان ذلك المعيار يعمل لغير صالح الناس ، على الرغم مما يبدو من وجود قبول شعبى له ، فهو يؤدى الى

تولد المظالم الاجتماعية ويزيدها على الرغم من ظهور دول الرفاهية ، بل والمجتمعات الاشتراكية ·

ولابد للمرء بالنسبة لهذه النقطة ان يتساءل : كيف يمكن في حقيقة الامر للتقسيمات الكثيرة للغاية للعمل والمعيشة القائمة بالفعل - ان تحافظ على بقائها ، بل وان تصبح اعمق جذورا ، في هذه المرحلة من حياة المجتمع الصناعى ؟ وكيف يمكن لهذه التقسيمات ان تهدد بان تصبح اكثر عمقا في المرحلة التالية ؟ انه سؤال مهم وجوهرى ، لا يمكن تقديم اجابات مبسطة وموجزة له سوى تلك الاجابات المفرطة في التبسيط · ولنحاول النظر في هذا الوضع بالبدء على وجه التحديد بمفهوم الظلم ·

فما هى المظالم الاجتماعية الرئيسية المرتبطة بتقسيم العمل والمعيشة ولماذا تجرى المحافظة عليها ؟ اعتقد ان الامر واضح تماما بالنسبة لمن يستفيد · وبالتالى فان هذا السؤال في احد مدلولاته سؤال لا داعى له · ويعلمنا التحليل الماركسى ان النظام الرأسمالى يعمل على حرمان الطبقة العاملة من منتجاتها · ويمكن من خلال القراءة الدقيقة لفكر ماركس ان نصل الى استنتاج ان كلمة « منتجات » لا تشير فحسب الى المنتجات الاقتصادية · وبمعنى اخر . فان الحرمان الاقتصادى ليس هو الحرمان الوحيد الذى يتميز به المجتمع الحديث ويمكن ان يكون الغنى والثرى - بل غالبا ما يكون فقيرا ·

وتتولد مجموعة كبيرة من المظالم من التجريد المستمر ، لامكانيات اتخاذ القرارات التى تتعرض لها جماهير المواطنين · فالفرق بين أولئك الذين يحكمون والمحكومين ، وبين ذلك الذى

يخطط ، وذلك الذى يخطط له ، تشكل أساس المجتمع المعاصر ·
ومثل هذا الفارق ذو ارتباط واه بالثروة والدخل ، بل وبالطبقة بمدلولها التقليدى · وأعنى بذلك ، انه بينما قد يكون من الضرورى أن يكون للانسان وضع اقتصادى مرموق ، أو مركز قوة لتفادى الاغتراب من اتخاذ القرارات ، فان السلطة وحدها نادرا ما تكون كافية · وعدا ارضاء نزعة سلطة اتخاذ القرار ، والعجز عن ذلك ، أكثر أهمية من الفرق بين من يملكون أدوات الانتاج ، وأولئك الذين يملكون فقط طاقتهم البشرية ··

ومن المعروف جيدا في الحقيقة ان « السلطة » في مجتمعنا المعاصر ليست بالضرورة دائما في يد من يملكون · وبالتالى فان اعمق الخطوط الفاصلة ، هو بالضبط ، الخط الفاصل بين الشخص الذى يتخذ القرار ، (سواء كان هو المالك او المدير او الخبير التكنوقراطى) والشخص المضطر الى ان يطيع ·

ومن المؤكد ، أن هذا كان على الدوام ، هو الخط الفاصل · فليس ثمة حقبة تاريخية ـ حقا ـ كانت تتشكل فيها الطبقة الحاكمة على نحو يقتصر على اضحاب الثروات الاضخم · ولا ريب مع ذلك انه في المرحلة التاريخية الراهنة لم يعد الأمر مسألة قلة من السياسيين القديرين موجودين في وضع يؤثرون منه على اولئك الذين يوجدون في مواقع رئيسية في النظام الاجتماعى الاقتصادى ففى ظل منظمة المجتمع الحالية ، فان ايجاد مداخل الى ، والحصول على نوع معين · من التأهيل ، ونمط معين من المعلومات والمهارة ، تعد عوامل حاسمة في تقرير ما اذا كان بوسع المرء ام لا ، ان ينتمى الى ، او حتى ان يصبح موظفا لدى الفئة المحظية ، فئة « صانعى القرار »

ولما كانت هذه الموارد والمعلومات غير متاحة للجميع ، فان ذلك يشكل اساسا لنوع من التمييز ، والظلم الاجتماعي ، الذى نحن بصدد الحديث عنه الان .

والان ، دعونا نبحث باختصار ما اسميناه « بالمعلومات » او « المعرفة » . ان أول ما يتبادر الى ذهننا جميعا هو الاعتقاد بانها مرتبطة بالنظام التعليمي . وعادة ما نفترض - على سبيل المثال - ان هناك تكافوءا بين السنوات التى يكرسها شخص ما « للتعليم » داخل الهياكل التعليمية ، وتراكم المعرفة ، والقدرة على الادارة لديه - على الاقل لو كان طالبا نجيبا .

ولكن الامور لا تسير على هذا النحو . فالمدرسة - من جهة - خاصة النظام المدرسي العام - انشىء لتلقى تشكيلات متنوعة من الطلبة ، وتحقيق التجانس بينهم ، وفقا لمعايير موضوعة سلفا ومن جهة اخرى ، فان المدارس تقع خارج دائرة المعرفة العالمية الحقيقية وخارج نطاق العالم الحقيقي . وهكذا فان المعرفة العالمية ، الحقة بخاصية صنع القرار ، يجرى تعليمها في جزء اخر من النظام ، وليس ضمن التعليم العام .

ومن الواضح ان المراكز العليا لصنع القرار ، بل وحتى تلك التى تعتمد على مهارات يتم اكتسابها في المدارس ، تعتمد بشكل اكبر على المعرفة المكتسبة من البيت والبيئة الاجتماعية ، التى تعد مدرسة اضافية من جهة . والمعرفة المكتسبة من موقع العمل من جهة اخرى .

وعلى سبيل المثال فان حقيقة ان اولئك الذين بالمراكز الادارية العليا لم يتم تشكيلهم - في الحقيقة - في اطار الهياكل التعليمية العامة

هو واحد من الظروف التى تسعى من خلالها الفئة المهيمنة على صنع القرار الى ضمان استمرار استقرار سيطرتها(١٢). انها فقط النخبة التى تتعلم ، او تفهم بوعى ، او بشبه وعى ، ان الناس ، وليس المؤسسات ، هم الذين يتخذون القرارات . ونادرا ما يتم تعليم ذلك في نظام المدارس العامة ، الذى يمثل هو نفسه جزءا من الوعى المؤسسى الحديث الزائف .

بيد اننى لا اعتزم أن أقول بشكل ضمنى أنه يلزم من أجل التغلب على هذا الظلم أن نتيح فرصة متكافئة ، للدخول الى عمليات تشكيل النخبة للشخص المنتمى الى الطبقة العاملة ، وذلك من أجل أن نتيح أمامه هو الاخر . لأن يصبح مديرا صانعا للقرار . فمثل هذا الأمر هو الهدف التقليدى لنظرية اصلاحية حسنة . أماما أعنية ، فهو القول بأن الظلم يوجد ، بمجرد أن توجد طبقات من أولئك الذين يصنعون القرارات ، وأولئك الذين لابد وأن ينفذوها أو أن يخضعوا لها .

ولا تعنى حقيقة انه ما ان يتم اتخاذ قرارات ، فانها تحتاج الى التنفيذ ، انه لابد وان ينظر الى العالم على انه مقسم بالضرورة ، بين اولئك الذين يتبعون ، واولئك الذين يقررون ، كمتخصصين يقومون بالادوار الخاصة بهم . فمثل هذا التقسيم مناف للعقل ، اذا وضعنا في اعتبارنا انه حتى بالنسبة لقرار بعينه في اكثر البرامج تفصيلا ، فان الامر يحتاج الى ادخال تعديلات مستمرة عليه تكون بمثابة قرارات جديدة خاصة بتنفيذه . فان فاولئك الذين شاركوا في اتخاذ القرارات المبدئية لابد وان يكونوا « أكثر قدرة » على تنفيذ القرارات الجديدة فهم فى وضع أفضل يمكنهم من تحويرها بالشكل الملائم حينما يغدو

ذلك ضروريا • وهكذا فانه لا بد ، أما أن يكون لدينا • عدد صغير من الأشخاص يحتكرون كافة مراحل صنع القرار ، أو أن نتيح لكثير من الناس أن يشاركوا فى كل تلك المراحل •

وبالطبع فان البعض قد يرد على ذلك بالقول بانه من الصعب تصور العدالة الاجتماعية التى اتحدث عنها ، وتوفير الفرصة لكل فرد للمشاركة في كافة القرارات • ويمكن القول بان الكثير من الناس ـ بل ونسبة كبيرة منهم ـ ليست في وضع يمكنها منه المشاركة في القرارات • وبوسعى ان اقبل ، بل واقر فعلا بحقيقة ان قلة هى التى تشارك حاليا في مختلف القرارات ، باستثناء اطاعتها • ولكنه ليس هؤلاء القلة فقط هم الصالحون لمثل تلك المشاركة • وهذا الاعتراض يمثل تهربا من المشكلة الحقيقية وهى ما اذا كان من الواجب ان يكون ذلك هدفا ، سعيا الى تحقيق العدالة • واجابتى على هذا التساؤل : هى بالايجاب • ولقد عالجت في الفصل الاول المشاكل التى يمكن ان تواجهنا في فتح ابواب عملية اتخاذ القرارات ، والادوات التى قد تساعدنا في هذا الصدد وسأعود الى هذه المسائل فيما بعد •

ولقد اشرت الى المعلومات كعامل ضرورى ـ ان لم يكن كافيا ـ للمشاركة في عملية اتخاذ القرار • ولكن المعلومات اليوم ، هى ايضا شيء يتسنى للناس الحصول عليه باشكال غير متكافئة ، وبالتالى ، فانها تصبح احد عوامل التفرقة • وانا لا اتحدث فقط عن «الاستحالات» العديدة لايجاد منفذ للحصول على انواع معينة من المعلومات « لاسباب تتعلق بالدولة » او « من اجل الامن القومى » او حتى منع الحصول على معلومات عن « اسرار العمل » : اننى اشير الى عملية مراقبة وادارة المعلومات ، كاحد العناصر الاساسية للمحافظة

على النظام الهرمى المغلق ، لصنع القرار السائد حاليا ، في كافة المؤسسات ·

ومن الواضح ، ان انماط الظلم هذه مترابطة تماما · ولا يستطيع المرء ، ان يعتمد في معالجتها ، على رفع الشعار الليبرالى « المعرفة هى السلطة » لانه من المستحيل ،، ان نتصور كيف يمكن توزيع المعرفة بالتساوى ، بواسطة نخبة · مصلحتها تكمن في مركزية المعرفة ، وفي عدم المساواة في توزيعها · كما انه لا يمكن تغيير الوضع الحالى دون ان نهاجم في وقت واحد الجوانب الرئيسية الدالة على الظلم الاجتماعى ·

وبلغة اخرى ، فاننا لا نستطيع ان نضع كهدف لنا لتحقيق العدالة صورة لمجتمع توجد به طبقة حاكمة نشطة وامينة وعادلة بالنسبة لكل اعضاء المجتمع ، تجعل المؤسسات تعمل بشكل قوامه الكفاءة والنظام والمساواة · فهذه صورة اسطورية وغير ممكنة ·

ان الصورة تبدو جذابة لانها توحى الى الذهن ـ ايا كان غموضها ـ بظروف تبدو احسن ، واحسن بكثير ، من تلك الموجودة الان ، في الدول الرأسمالية · ولا أعنى ـ مع ذلك ـ الايحاء باننى أرى فى الدول الاشتراكيـة المعاصرة ، حلا أكثر تقدما · فبعض هذه الدول ، فقط يمكن النظر اليها ، فعلا ، على أنها فى مرحلة انتقال الى الاشتراكية ، أما الدول الأخرى فتسير على الدوام بشكل يجعلها لا تختلف اختلافا جوهريا عن البلدان الرأسمالية المعاصرة ·

وليس من قبيل الصدفة ، ان الدول الاشتراكية التى قد تكون في

مرحلة الانتقال الى اشكال من المجتمع مختلفة اختلافا حقيقيا ، هى ـ بالضبط ـ تلك الدول التى تسعى المؤسسات فيها الى توسيع نطاق عمليات اتخاذ القرار فيها ٠ وبلغة اخرى ، فان هذه بلاد تتم فيها ـ على الأقل ـ محاولة ممارسة خبرات الادارة الذاتية ولقد أوضحنا بعض النتائج الايجابية لهذه الخبرات فى يوغوسلافيا فى الفصل الأول ٠

وبهذه الملحوظات الاولية ، يبدو لى اننا قد خطونا خطوة صغيرة الى الامام في تعريفنا لمصطلحى : « النوعية الرفيعة » و « المساواة » كاهداف لا بد ان نسعى صوبها ، اذا كنا نريد تغيير المجتمع والمدينة ٠

ولو اننا وافقنا على هذه المفاهيم المبدئية ، فانه سيكون لدينا اداة مشتركة تسمح لنا ، ليس فقط بالتوسع في تفاصيل مقترحاتنا ، ولكن ايضا لتفهم وتقييم وتحديد اى سبل الاقتراب الحالية يتحرك بحق في تجاه هذه التغييرات ٠

وربما يلزم ، من اجل ان نكون اكثر وضوحا ، ان نفكر برهة من الزمن فى المصطلحات التى قد تستخدم فى التعبير عن تلك الأحكام ٠٠ وأولا وقبل كل شىء ، فان الواقع ليس استاتيكيا على الاطلاق ٠

فالوضع الذى يوجد في لحظة معينة يشكل تغييرا بالنسبة للوضع السابق عليه ، ويمثل في نفس الوقت « مقدمة » او « مدخلا » لوضع مستقبلى ٠

ولقد استخدمت كلمة « مقدمة » او « مدخلا » لاننى اود التأكيد على حقيقة ان هذه العملية لا تتحدد مسبقا في اية لحظة ٠ ولكننى

اود ان الفت الانظار بشدة . الى انه من المسلم به ان العمليات البشرية عمليات احتمالية في نظر كافة فروع المعرفة التي تعالج تلك العمليات · واود ايضا ان اؤكد مرة اخرى على حقيقة ان الافعال البشرية يمكن ان تسفر في كل لحظة عن تغييرات جوهرية ، في عملية تمثل هي في ذاتها احد عوامل التغيير . ويصدق هذا حتى حينما تكون التغييرات مكررة ومحفوظة ·

ويلزم تحديد هذه التغييرات · وبالاشارة الى ما سبق تحديده من مستلزمات للنوعية الاجتماعية في الحياة الحضرية . فانه من الممكن قصر التغييرات على هذه الانماط المثالية العامة الثلاثة ·

١ ـ تحويلات وتعديلات تؤدى في ظلها التغييرات الفعلية . او المقترحة الى اساءة وضع النظام الاجتماعى المدينى بقدر ما تؤدى الى اساءة اوضاع النوعية والمساواة الاجتماعية ـ وفي هذه الحالة تكون التغييرات عكسية ·

٢ ـ تحويلات وتعديلات تؤدى فيها التغييرات الفعلية او المقترحة الى زيادة فعالية واداء بعض المؤسسات . ولكنها لا تؤدى الى تحسين النوعية والمساواة ـ وفي هذه الحالة تكون التغييرات عبارة عن اصلاح ·

٣ ـ تحويلات وتعديلات تؤدى فيها التغييرات الفعلية او المقترحة على الاقل ـ الى البدء في ادخال تحسينات جوهرية بالنسبة للنوعية والمساواة ـ وفي هذه الحالة تكون التغييرات مبتكرة ·

واول ما يثار من اسئلة : هو سؤال حول ما اذا كان من الممكن تصور عمليات ابتكارية . ام لا . واجابتي بالايجاب ·

ولقد بحثنا في الفصل الاول . بعضا من الامكانيات القائمة لمثل تلك الا بتكارات . وسنتعرف في الفصل القادم على بعض الامكانيات الاخرى · وثمة احداث تقع في العالم لها مدلول ا بتكارى معترف به · ومع ذلك فانه من المهم . ان نتعدى مجرد تقديم امثلة معينة . ونحاول ان نرى . باى شكل يصبح التخطيط الحضرى عملية ا بتكارية ·

وقد يتساءل البعض . ولماذا التخطيط الحضرى ؟ وبصراحة تامة فليس لدى اجابة كافية سوى بالنسبة لسلسلةمن البديهيات يلى ذكرها · فأولا قبل كل شيء فان الاهتمام بكيفية ادخال تعديلات مبتكرةعلى ذلك الجزء من النطاق السوسيوفيزيائى المسمى بالمدينة يعنى الدخول في نطاقات « اختصاص » كل مواطنى المدينة ·

فنحن جميعا نتأثر بالتأكيد بالمدارس والمستشفيات بل وحتى بنظام البنوك بشكل او باخر · الا ان هذه التأثيرات لا تبدو جلية في الغالب . او اننا لا نعيها · ويسلم الكثيرون منا . بانه لو كانت هذه المؤسسات مختلفة · لامكن ان تكون الحياة افضل بالتأكيد ولكن الكثيرين لا يعرفون ماذا يفعلون او لا يشعرون انهم اهل لفعل شيء · ويحس الناس بانهم كما لو كانوا « غير اكفاء » · ومع ذلك . فاننا لو ناقشنا كيف ننظم اسلوب حياتنا . وطريقة معيشتنا فان القليل جدا من الاشخاص هم الذين سيشعرون بانهم ليسوا اهلا لان يقولوا على الاقل ما هى الكيفية التى يودون ان يعيشوا بها ·

اما البديهية الثانية . بخصوص اهمية التخطيط الحضرى الا بتكارى فهى إنه واقع الامر . ان تنظيم واعادة تنظيم نطاق سوسيو

فيزيائى حضرى يعنى التدخل ، ليس في بعض ، وانما في الكثير - ان لم يكن في كل المؤسسات · ولهذا الجانب اهميته - تماما - مثل الجانب السابق وذلك لانه ليس هناك فرصة للنجاح في تمويل المجتمع دون القيام بهجوم - في نفس الوقت - على عدد كبير من جوانبه التنظيمية ·

صبغ الفضاء الحضرى بالصبغة الانسانية كعملية ثورية

سألجأ في سعيى الى فحص مبادىء ، وسائل ، ادوات و « عائد عملية تخطيط حضرى بديله ، الى طريقة غير مباشرة ، وذلك بالحديث اولا عما لا يجب ان يكون عليه التخطيط الحضرى البديل ·

وواقع الامر ، انه يبدو لى ان ذلك هو ما بدأ يتضح بما فيه الكفاية في الفصل الاخير ، وسأشير اليه ضمنا او صراحة مع سيرى في التحليل · ومن المهم ان نضع في اذهاننا ، الوضع الراهن للتخطيط الحضرى ، كى نكون وجهة نظر واضحة عن المدينة البديلة ، والمجتمع البديل - وهو ما نهدف اليه في هذا الفصل · ومع ذلك فاننى لا اقترح تصميم « مدينة الشمس » المثالية ، والنموذجية الجديدة · وانما أمل في ان اتفهم - وربما في ان اساعد الاخرين على تفهم النقاط التى يجب التركيز عليها ، والقضايا الهامة ، في تحويل التخطيط الحضرى والمدينة الموجودين الان ·

ومن الجلى ، اننا لو لم نكن في مجتمع رأسمالى حديث وطبقى لامكن التفكير في تعديلات في شكل عمليات ابداعية تشارك فيها جماهير الناس ، لدى اعطائهم أفكارا واضحة عنها . إلا أن الأفكار

الواضحة . في وضعنا الحالي ليست كافية الامر الذي يتضح بجلاء حينما يبحث المرء في اسباب مبادرة الناس ، ودفاعهم ماأوتوا من قوة . للمحافظة على تلك العمليات المسماه بالمؤسسات ·

فالمؤسسات تكون وتعيد التكوين وتحافظ على وتعمق تقسيمات العمل وتقسيمات المعيشة . والتقسيمات التى تأخذ شكل تمييز اجتماعى كما اشرنا من قبل · ولا يمكن القضاء على هذه الاوضاع التى نعتبرها الاسباب الرئيسية لمشاكل المجتمع والمدينة الان عن طريق مشروع يحسن اداء المؤسسات ·

ويعنى السعى الى القضاء على تقسيمات العمل والعيشة ومظاهر التمييز الاجتماعى القضاء على الفرص التى تمكن عددا من الناس من التحكم في اناس اخرين والسيطرة عليهم او استغلالهم وذلك من خلال انتظامهم في مؤسسات ، من المتعارف عليه ومن الظاهر انها ذات شخصية فوق بشرية · ومن الواضح ان ذلك لا يمكن ان يحدث الا كنتيجة لعملية تغيير راديكاليه وابتكارات اصيلة ، ولا يكفى القيام بمشروع اصلاحى واسع النطاق نسبيا · ولا بد من تحويل المؤسسات

واعتقادى الشخصى الذى بدأت به هو ان معركة تحويل المجتمع لا بد ان تمر عبر سلسلة متتالية من الاصلاح لهذه المؤسسة او لتلك المؤسسة . ولهذا القطاع او ذاك . من القطاعات الاقتصادية · ولكننى اجد نفسى الان اتبنى وجهة نظر اخرى ، ولكن ليس معنى ذلك التهجم على اولئك الذين كنت رفيقا لهم في معارك خاسرة ، او على اولئك الذين وضعت يدى في يدهم للعمل معا ولكننا اخفقنا في تحقيق اية قفزات عظيمة بل وحتى صغيرة الى الامام · ان ما اريده -

بدلا من ذلك ـ هو اقناعهم بان الاصلاح امر غير عملى . والا فان مهمة كمهمة تحويل المجتمع سيتم فحسب ارجاؤها للاجيال القادمة ٠

ولاحداث هذا التحول فانه من الضرورى ـ وان كان غير كاف في حد ذاته ـ ان يكون لدينا عدد من الافكار والاهداف الواضحة وان يتضح كذلك عدد من الظروف التى ينبغى رفضها رفضا باتا ٠ والا فان المرء يتعرض لمخاطرة اقحام نفسه في عملية تخطيط مثالى لما يحسن محاولة ممارسته فورا ٠ ويعد ذلك امرا يجانبه الصواب لاسباب عديدة ذلك ان التخطيط ، وتقديم تصور للمدينة الفاضلة سيولد انطباعا بان كل شىء واضح في اشكاله الاخيرة ، في حين ان الامر ليس كذلك ولا يمكن ان يكون كذلك على الرغم مما يراه كل من « كامبانيلا » و« ب ٠ ف ٠ سكنر » و « كوربيزر » ٠ ولو تم تصميم مدينة فاضلة على هذا النحو فانها ستكون بالتأكيد مجانبة للصواب ٠

ومن الممكن ان تكون صورة واهداف المستقبل واضحة ولكن يظل من الحقيقى ان الاهداف يمكن ان تأخذ اشكالا شتى في المنظومة السوسيوفيزيائية ٠ وليس من سبيل امام اى شخص ـ او مجموعة من الاشخاص ـ ان يتصور كل هذه الاهداف او ان يختار احسنها ٠ ويغدو هذا اكثر وضوحا حتى لو اخذنا بعين الاعتبار ان الشخص الواحد الذى يتصور اشكالا من منظمة مثالية معينة ، يتوقف عن استخدام معرفته بما هو قائم بالفعل ويتصور افضل شىء يمكن استخلاصه من افضل ما يعرفه ٠

واخيرا ، فانه من الجوهرى ان نحاول تحقيق التناسق · ولا بد ان تكون الاشكال التنظيمية لمجتمع ما وثيقة الارتباط بعمليات اتخاذ القرارات فيها · وبمعنى اخر فان نفس الاشخاص الذين يعايشون هذه العمليات لا بد وان ينتخبوا هم انفسهم هذه الاشكال التنظيمية ، لا ان يتم تقرير هذه الاشكال التنظيمية مسبقا وانتقائها من الخارج

واود ان اوضح على الفوز اننى لا اعنى إنه ينبغى في اى ، او كل لحظة زمنية ان يقوم كافة المواطنين في كل مجتمع بخلق واعادة خلق كل شىء من البداية · ومع ذلك فانهم يمكن ان يصبحوا من خلال المعرفة والخبرة واعين ، ومتحملين مسئولية القواعد والقيود والوسائل التى يستطيعون من خلالها اقامة الاشكال التنظيمية التى قرروا اقامتها لانفسهم ·

واود ان اقدم مثالا لتوضيح ما اعنيه حينما اقول اننا لسنا اهلا لتقديم مخططات مثالية . لنفترض اننا نريد ان نتصور مجتمعا مثاليا · قد نضع محكا لذلك او هدفا هو وجوب ان يتوفر لكل عضو او مجموعة اعضاء في هذا المجتمع « الحق في مسكن » وان امام الجميع فرصة متكافئة للحصول على هذا الحق · وسيكون الشكل الذى ينسجم مع مثل هذا المخطط المثالى يقوم اولا وقبل كل شىء على امكانية التفكير في ان افضل حل لهذه المشكلة يمكن الوصول اليه لو ان المجتمع (كاختزال لكل المواطنين) يتحكم في ممارسة هذا الحق ·

وعند هذه النقطة يمكن السير في احد إتجاهين عامين ،

اولهما ان الاسكان يمكن ضمانه على احسن وجه لو ان المجتمع تحمل بشكل مباشر مسئولية التزويد بالمساكن . وبمعنى اخر فان مهمة المجتمع ان يدرس من خلال شكل تنظيمى معين احتياجات الناس للماوى ، وان يضمن ان يشيد مخططون وعمال مهرة - على سبيل المثال مساكن جاهزة تلبى كافة الاحتياجات البيولوجية والسيكولوجية للاشخاص كافراد وللاسر بل ولجماعات فئات من الناس كمشترين للمساكن او مستخدمين لها .

اما الاتجاه الثانى فهو اتجاه اولئك الذين يعتقدون في صياغة سلسلة من القواعد العامة الاخرى تضمن حلا ينسجم مع اولويات معينة . ثم يتم تزويد الناس بقطع منفردة من الاراضى وبمواد البناء الاساسية وبالعمال والمتخصصين . وبهذا الشكل يستطيع الناس ان يشيدوا مساكن اقل نمطية واكثر ملاءمة لاذواقهم وينظمونها من الداخل بالشكل الذى يحلو لهم .

وكلا هذين الاتجاهين يمكن اعتباره مثاليا . فهما ينبعان من نظرة مثالية افضل من غالبية الاوضاع التى نعرفها الان . ومع ذلك فكل منهما ليس أسلوبا صحيحا ويجانبه الصواب تماما مثل الاساليب الموجودة حاليا . ذلك ان احدها يبدأ / اولا - من فرضية واسعة الانتشار ولكنها خاطئة وهى ان هناك سلسلة بارزة من الاحتياجات البيولوجية والسيكولوجية الاساسية يمكن تلبيتها بشكل منفصل ، معزولة عن الاحتياجات الاجتماعية الاخرى التى يمكن سدها في نهاية الامر تماما بعملية ملحقة .

وبالمثل ، فانه من الخطأ ان يتم استخدام المقاييس الحالية في تصور حلول عامة يمكن بالتأكيد السعى اليها والتفكير فيها بشكل أخر لو نظر البشر نظرة أكثر شمولا . ولا أعنى بذلك اعتبار الناس اعضاء فى « مجتمعات من الناس الكاملين » وليس كأفراد معزولين أو مستهلكين أو جزء من أية فئة تفتيتية أخرى . ويمكن أن تصبح الحاجة الى الحماية والخصوصيات التى تعتبر أساس الحاجة الى الاسكان الآن قد يمكن تلبيتها فى المستقبل باشكال مختلفة عن مصطلح الاسكان ذى الشكل المؤسس .

وتكمن نقطة الضعف لدى الكتاب المحدثين الذين يحاولون رسم صور لمجتمع المستقبل في جذورها في النماذج شبه العالمية للانسان المفتت والمجزأ . للانسان كمجموعة من الاحتياجات وتقوم مؤسسات ذات طبيعة فوق بشرية في حقيقتها بسد هذه الاحتياجات . واما انه لا وجود لاناس كاملين او انهم مجرد لعبة بيد قوى خارجية (١٣). ويؤيد هذا التحليل ماركوس : فحتى لو انناا قحمنا انفسنا في المستقبل ، وحاولنا تخيل مستقبل افضل فانه ليس امامنا الا ان نستخدم النماذج البنائية العقلية والجسدية الراسخة الجذور . وحينئذ تصبح هذه التصورات المثالية تصورات لمنظمة اجتماعية تعمل المؤسسات فى ظلها بكفاءة وتلبى بشكل نموذجى هذا الكم من الاحتياجات التى غدت عنوانا أساسيا للانسان المعاصر .

ويجرى اضفاء طابع مادى على الاحتياجات . وبمعنى اخر فانه يتم التعبير عنها على انها اشياء . وباشياء تشكل في الحقيقة المادة الخام للخبرات البشرية . الا ان الخبرات . ليست « الاحتياجات »

هى التى تميز الانسان كانسان وتميز بينه وبين الحيوانات التى تبدو ان « احتياجاتها » تلبى بشكل مباشر باشياء او بخبرات بيولوجية سيكولوجية اكثر دقة وبساطة ·

وسنجد اذا عدنا الى مستلزمات النوعية الاجتماعية للحياة الحضرية ان ايا منها ليس « حاجة » وانما تشير كلها الى الخبرات البشرية وتعتبر بالتالى ان جوهر الانسان هو كونه كائن اجتماعى ذا خبرة(١٤)· فمن خلال هذه الخبرات ينبثق تعريف الرجل الكامل وليس من خلال تقسيمه بين فئات مختلفة من الاحتياجات ·

ولكى نوضح جوهر هذه النقطة نقول : ان الماركسيين وكذا غير الماركسيين في غالبيتهم يقبلون نموذجا للانسان يعتبر مجموعة من حشد من الحاجات وحتى ولو قيل ان واحدة او اكثر منها هى اهم تلك الاحتياجات قاطبة · ومع ان هناك بعض استثناءات فانه حتى « ماركوس » في رثائه على « انسان المجتمع الحديث ذى البعد الواحد » لم يستطع ان يبتعد بنفسه عن فئات الاحتياجات البارزة (وعلى سبيل المثال . فإنه عدد الاحتياجات الثقافية والجمالية على وجه الخصوص كقيم لا تحظى بما تستحقه من تقدير في المجتمع الحديث ويهون من شأنها) ويصدق هذا حتى على الرغم من انه ألقى بصيص من الضوء على أهمية مختلف فئات الخبرة البشرية التى لا تتمشى مع الماركسية الأصلية ولا مع النموذج الذى تقدمه الفلسفة الغربية غير الماركسية للانسان كمجموعة من الاحتياجات يمكن الفصل بينها ·

المشكلة التي تواجهنا اذن ، هي أن نعيد النظر فيما يخسره ذلك الانسان في كماليته · ويلزم أن نفحص من جديد تلك المقاييس الخاصة بنوعية الحياة الحضرية التي لا يمكن تحقيقها بتحسين الآداء المؤسسي · وهذا هو أحد الأهداف البالغة الأهمية لأنه ان لم يتم ادخال تغييرات راديكالية في النوعية الحضرية · فإن تنبوءات المستقبل المديني ستختلف ، وستكون أسوء مما هو متوقع ·

علينا اذن ان نفحص محتويات وأهداف التغييرات الراديكالية في النوعية الحضرية ، وليس صياغة أشكال مثالية أو قواعد دقيقة لتحقيقها ·

ولنبدأ بموقف افتراضي ، يقرر فيه مجتمع معين أن يخطط تنميته المستقبلية وتنظيم الحياة الاجتماعية فيه بدلا من أن يتركها للظروف ، أو لعمل الاتجاهات الحالية · ولنفترض أن ذلك المجتمع يعتبر شخصا ما مفيدا بشكل خاص في مساعدته على ذلك ·· ولهذا الشخص بالفعل خبرة في تصميم وتنفيذ عمليات تخطيطية أو برامج مماثلة لتنمية المجتمع ، أو أنه ماهر في قطاع معين ، وقرر المجتمع أن يطلب منه العون ·

ويبدو أن نقطة البداية ستكون وصف الوضع الحقيقي ، وتوفير كافة المقومات التي توجد في مدينة ما في بداية عملية تخطيط حضري حيث يوجد المجتمع ، والمخطط الحضري · والخطة التي يراد رسمها ·

ويعد هذا انطباعا سطحيا ومغررا · فلقد افترضت على الأقل

ثلاثة فرضيات تختلف عما يحدث فى الواقع . أولها قولى أن « المجتمع » قرر « أن يهتم بتنميته المستقبلية » ولا أشير بكلمة « المجتمع » الى قلة من المواطنين يمثلونه تقرر بالنسبة للجميع وإنما أردت به كل المواطنين أو على الأقل غالبيتهم ... وهذا يختلف كل الأختلاف عن الوضع الذى لا يقتصر الأمر فيه على مجرد أن الغالبية العظمى من المواطنين لم تعبر عن رأيها فى الخطة بل يصل الى حد أن تلك الأغلبية لم تعرف حتى بأن ثمة خطة تجرى اعدادها

ويتعلق الافتراض الثانى بمعنى تخطيط او برمجة التنمية المستقبلية. وتنظيم الحياة الاجتماعية للمجتمع . ولا يعنى ذلك تحديد استخدامات الاراضى عل مدى عدد محدد ومعين من السنوات كما يفعل المرء بوجه عام في التخطيط الحضرى التقليدى - على نحو ما رأينا في الفصل السابق .

ويتعلق الافتراض الثالث بدور المخطط الحضرى (او الخبير) والقول بافتراض ان يعمل لمساعدة المجتمع يرتبط بالافتراض الاول . « فالعون » الذى يقدمه في ظل التخطيط المدينى التقليدى حينما يصبح معبرا عن المجتمع وصانعا لقرارته يتم في دائرة ضيقة من الأشخاص الذين تتوفر فيهم خبرات هامة . أو سلطة القيام بمثل هذه الأدوار الحاسمة .

وقد نسال انفسنا عما اذا كانت هذه الاختلافات اساسية . اذا نظرنا الى المدن الحقيقية فان الاجابة تكون بالايجاب . فثمة جوانب تحدد اولئك الذين يرسمون الخطة ويحددون جوهرها . وبلغة اخرى

فان حقيقة ان المجتمع كله يشارك في ظل هذا الوضع الافتراضى في عملية التخطيط من البداية لا يجعلنا امام موقف مختلف فحسب بل وامام موقف بديل .

وقد يؤكد البعض . في الواقع . انه مع البدء في عمليات الخطة تجرى محاولة ضم اناس اليها ولكنهم لا يستجيبون لذلك . واكتفى في الرد على مثل هذه المقولة باعادة ما سبق ان قلته من ان نمط المشاركة المطروح حتى الان لا يمكن ان يسفر سوى عن تلك النتائج المحدودة

وعموما اتضح بجلاء من نتائج الدراسات التى تركز على وجه الخصوص على مسألة مشاركة المواطنين والتى حللناها فى الفصل الأول .

وبالتالى فإن ضآلة نتائج هذه المحاولات الرامية الى مزيد من المشاركة . لا تطعن في صحة . ولا تستطيع أن تعدل الفرضية الرئيسية وهى أن المجتمع الحضرى المعاصر لا يمكن تحويله الا اذا تدخلنا تدخلا جوهريا وراديكاليا . على نحو ما سبق ذكره عن أوجه الخلاف الثلاثة بين الواقع المعاصر للتخطيط الحضري . وبين عملية تخطيط أكثر ابداعية .

ولنفترض أن هناك إدارات بلدية مقتنعه بكل شيء تم اقتراحه حتى الآن فيما يتعلق باعتبار الوضع الحالى وضعاً سلبياً للغاية . ثم لنفترض أنها وافقت على وجوب أن يشارك الناس بأنفسهم في عمليات تنظيم حياتهم في المجتمع . وليس هذا الوضع خياليا تماما . فالواقع أنه توجد الآن الكثير من الادارات البلدية تتبنى – ولو حرفياً على الأقل – لمناهج ايديولوجية وتشريعية من هذا النوع .

وتعى مثل هذه الادارات المحلية بالتأكيد أنه ليس بوسع أحد أن يقضى على اللامبالاة بشيء جملة مجردة « ضد اللامبالاة » . وهي تدرك من جهة أخرى أنه ليس من الممكن القيام بتحويل راديكالي في عمليات تنظيم حياة المجتمع طالما ظل من المقبول وجود « اداريين » أو « ممثلين »

وهي تستخدم قوانين أصبحت غير كافية بل ومشوهة (كما رأينا في اجراءات التخطيط التقليدية) ومرة أخرى نقول بأنه لا يمكن تحقيق مثل هذا التحول اذا تم قبول وجود ممثلين للمواطنين ـ كمتحدثين باسمهم والذين يصنعون القرارات بدلا منهم . علاوة على الادارات المحلية المعترف بها رسميا الآن والتى لا تتوفر لديها وسائل مادية لتسد حتى تلك الاحتياجات القليلة للناس كما أنه لا يمكن أن يحدث هذا التحول لو تقرر أن يمثل المواطنون وأن يكون لديهم السلطة ما بين الفنية والأخرى أن يصوتوا لصالح القلة الذين يمثلونهم .

واذا كان هناك في الحقيقة إداريون على وعى بكل هذا . فإنهم سيبدأون في تفهم أن عمليات التخطيط البديلة يمكن أن تبدأ حينما يبدأون هم (الاداريون) في صياغة مقترحات وبرامج في قالب أقل تخصصا مما هو معتاد . ويلزم لمثل هؤلاء الاداريين والمسئولين أيضا أن يفهموا أنه يجب عليهم هم أنفسهم أقل تخصصا وأقل من الخبراء في تمثيل الآخرين أو اتخاذ قرارات لهم (١٥) .

ماذا يعنى ذلك على وجه الدقة ؟ إنه يعنى ـ أولا ـ أنه حتى في الظروف الراهنة فإنه ليس من المفيد أن تقرر على مستوى مجلس

المدينة وضع خطة . ومن الطبيعى أن هناك قوانين للدولة يلزم احترامها وتستمد مجالس المدن سلطة اختصاصها منها . وأسبابا وجيهة لأن تعمل مجالس المدن للسيطرة على التنمية واعادة البناء . ولكن في مناقشة الأسباب التى تجعل الخطة ضرورية للمجتمع منذ مراحله الأولى . تعد أحد السبل التى يمكن بواسطتها توسيع نطاق الخطة التقليدية . وتعنى هذه المناقشة كذلك أن « الخبراء » يعتبرون الآن معاونين لأصحاب الخطة الحقيقيين وهم المواطنون . وربما كان رد فعل القارىء على هذا هو الشعور بأننا نقترح إبدال الديمقراطية النيابية الحقيقية والمختبرة بخطة رومانسية غير قابلة للتنفيذ من الديمقراطية المباشرة .

وعلى أية حال فإن التغيير في الادوار بالنسبة للمسئولين والخبراء المحليين مهما كانت صعوبته سياسياً ونفسياً هو الخطوة الثانية اذا كنا نريد عملية تخطيطية من بين أهدافها الرئيسية توسيع نطاق مشاركة المواطنين فيها إلى أقصى حد . ومن المستحيل تحقيق هذا الهدف ـ كما يحدث حاليا ـ لوتم تكريس الجهود لصياغة الخطة بسرعة وتحقيق أهدافها على عجل بالحصول دون مشقة على ما يلزم من موافقة قانونية أو حكومية من المستويات الأعلى

ولو أننا بدأنا ندرك تغييرات من هذا القبيل . فإننا نكون قد بدأنا عملية ابداعية الخطوة التالية فيها ـ بدلا من تجميع المعلومات الاحصائية التقليدية ـ هى البدء في المناقشة مع عدد معين من المواطنين بخصوص أوضاعهم المعيشية الراهنة في المدينة ووجهة نظرهم فيما يواجههم من مشكلات في المدينة . ويمكن أن تكون التصورات التى تسفر عنها تلك المناقشات موضوعا لمزيد من المناقشات التى تقود

الى التوصل الى احكام وتقييمات وأفكار من جانب عدد كبير متزايد من المواطنين . وبهذا الشكل لن يصبح الماضى والحاضر فقط وانما المستقبل أيضا موضوعات للإستكشاف . ويمكن أن تصبح الصور المختلفة البديلة للمستقبل ووسائل تحقيقها . الشغل الشاغل للكثيرين وليس لقلة جد محدودة .

ومن أهم النقاط الرئيسية لعملية من هذا النوع :

١ ـ المعرفة تتولد بمشاركة الجميع (وليست المعرفة وحدها كما سنرى فيما بعد) .

٢ ـ تستمر العملية مع مرور الوقت مع إعادة فحصها بشكل دورى وليس مجرد فحصها فحصاً مبدئياً .

٣ ـ يتركز الفحص من البداية على المسائل والمبادىء التى يحتفظ بها عادة الخبراء . وليس على ما يسمى بالخبرات الشخصية . والخاصة .

ويأتى على رأس الأفكار التى يجب فحصها بعين ناقدة . فكرة المدينة كمكان من خصائصه وجود جوانب وعوامل مادية تضاف اليها جوانب وعوامل اجتماعية . أما المبدأ الأسطورى الثانى الذى يجب تحطيمه فهو ذلك القائل بأن الخصائص المادية للمحيط الحضرى قائم بذاته ويمكن بالتالى دراسته منفرداً . كما يمكن معالجته منفصلا عن الادميين الذين أثروا على هذه الجوانب من جوانب الحيز المدينى وظلوا يؤثرون عليها بحكم وجودهم .

ورغم ذلك فان اعادة النظر فى تلك المفاهيم بعين النقد على هذا النحو لا تمثل عملية منفصلة متخصصة يناط القيام بها فحسب الى

اناس معينين أو ذوى كفاءة خاصة في العمليات « الفكرية » و « المهنية » انه بالحديد حينما يضيف اشخاص من مختلف الأعمار والأحوال الى اعادة النظر هذه معانى خبراتهم المختلفة فان الحيز السوسيو فيزيائى الهام ينشأ حتما تقريبا والا فانه يكون حيزا ماديا بلا مضمون اجتماعى . وبالتالى فانه لا ينشأ فحسب على يد مجموعات من المتخصصين المهنيين كما يحدث حاليا ولكنه يرتبط كل الارتباط ويتحدد الى حد بعيد بالأحداث البشرية التى وقعت . والتى تقع . والتى قد تقع في اطاره . وهكذافإن المدينة بما بها من مجالات سوسيو فيزيائية كثيرة تجىء نتاجا لخبرة انسانية غنية من الماضي ومن مختلف المتغيرات التى آثارتها المدينة ولا تزال تثيرها في هذا الصدد .

وربما لا يقبل الجميع بالتصور أو التصورات المعقدة الناجمة عن ذلك . ولا تكون دائما . أو في الغالب على الأقل تصورات منسقة بل وقد تكون غالبا موضعا لعدم الاتفاق . ولكن مثل هذه « التعددية » تدعم التناسق في ممارسة حق وواجب المشاركة في الادارة الذاتية المدنية .

وعلى أى حال . فانه من الواضح أن صورة متعددة الوجوه تثير علامات استفهام مختلفة بل وحتى تثير أوجه تضارب يتم معالجتها في مراحل متتابعة . تعد أكثر أهمية وأكثر جاذبية من الصورة الحالية

ومن مستلزمات هذه العملية أيضا النظر الى كل الجوانب من جوانب المجتمع جانب له ديناميكية خاصة . وبينما أن المخططين الحضريين يسلمون شفاهة بهذا المفهوم . فانهم ينتهكونه في مجال

العمل ويعالجون المدينة على أنها جهاز يضم هياكل ثابتة غالبا . الا أنه ليس هناك أى شىء جامد تماما . فبعض الجوانب تتغير ببطء والبعض الآخر يتغير بسرعة . ولكن الكل يتغير في النهاية . وهو ما يلمسه كل منا في حياته اليومية . فالمرء يرى نفسه في نطاق المعنى العالمى للخبرة الكاملة كانسان يصيبه الكبر تماما كعربته ومنزله . ويسمح البطء النسبى أو ما يبدو أنه بطء في ايقاع التغيير الذى يطرأ على المباني والهياكل المادية الأخرى . للمخطط المدينى أن يعاملها على أنها ثابتة أما المسائل التى ستتمخض عن المشاركة الشعبية فهى جوانب سوسيو فيزيائية أكثر ديناميكية .

وفي ضوء هذا الاقتراح الذى ينظر الى بداية الخطة على أنها حدث جماعى يشمل المجتمع كله . فإن البعض قد يتساءل بالتأكيد : ما هو دور المخطط الحضرى في كل هذا ؟ وهل يمكن للمرء أن يفكر في مثل عملية التخطيط هذه دون أن يفكر أولا في نقل الأرض الى الملكية العامة ؟ وعلاوة على ذلك . ما هو معنى أن أقول أن هذه العملية يمكن أن تبدأ حينما تتحقق مشاركة المواطنين : التى هى بالتحديد أحد النقائص الرئيسية في التخطيط الحالى ؟

ويلزمنى أن أقول رداً على السؤال الأول . أنه ليس للمخططين الحضريين وحدهم وإنما للإداريين أيضا أدوار هامة في هذه العملية فالمخطط الحضرى . الخبير . (والادارى بشكل لا يختلف كثيرا) يناط به القيام بمهمة مزدوجة في مرحلة البداية . فعليه أولا أن يتيح . للمواطنين التعرف على ما لديه من رصيد من المعرفة والخبرات . وعليه ثانيا وهذا هو الأهم أن ينفتح وينخرط في عملية

تجلية معرفته . وصورته « كخبير » . وقد يناط به أيضا في المرحلة التالية دور **هام** هو العمل كمنسق بحكم **ما له** من خبرات بالمجتمعات المختلفة وكونه في وضع يمكنه من تقديم مثل هذه المساهمة حتى ولو لم يعد يقوم بدور المعبر الوحيد عن احتياجات المجتمع .

ومن بين الأشياء البسيطة والهامة في نفس الوقت التى قد يقوم بها ترجمة « لغته المهنية الاصطلاحية الى لغة الحياة اليومية كى يتسنى لغالبية الناس ايجاد منفذ لمعرفتها . وتتناقض مثل هذه المبادرة بشدة عن ذلك الخبير الذى يتحصن وراء لغة مبهمة كما لو كان يسعى الى تعزيز مركزه بخلق اعجاب به مذهل ومثير للدهشة . من خلال تعبيرات صعبة موجهة فقط الى القلة « المؤهلة » لأن تفهمها (٦١) .

أما بالنسبة للمشكلة الخاصة بالملكية العامة للأراضى . فاننى أوافق على أنها مشكلة جوهرية ولكنه لا ينبغى منحها الأولوية . والا فاننى لا أعتقد أن أحدا سينجح في تسوية هذه المشكلة بشكل خاص مرضى اذا ظلت استخدامات الأراضى وتقسيماتها على ما هى عليه الآن سواء على صعيد عملية اتخاذ القرارات أو في جوهرها .

أننا نغفل غالبا عن حقيقة أن المضاربة في المبانى لم تكن في الأساس من صنع مقاولين غير أمناء . وانما هى عملية حدثت بالتعاون بين مئات من رجال الادارة (سواء كانوا يدركون عواقبها أم لا) وهو ما أضر بآلاف مؤلفة من الناس . ولكننا لا ينبغى أن ننسى أن آلافا مؤلفة من الناس من كل طبقة اجتماعية وافقوا دون

أدنى. تردد على استئجار وشراء مساكن ومبانى رديئة النوع تم تشييدها من خلال عمليات مضاربة . في مناطق غير صالحة الى حد بعيد للاستخدامات الأخرى . وليس هذا اتهاما . وانما هو مجرد تقرير لحقيقة واقعة

ولكن ما هو الحل لو أن المجتمع أو غالبية الناس اقتنعوا بأن مثل هذه الأنماط من استخدام الأراضى يحول دون تنمية نوعية أفضل للبيئة السوسيو فيزيائية ؟ انني مقتنع في هذه الحالة بأننا سنقوم بأنشطة سياسية لاستصدار قوانين واجراءات جديدة بخصوص الملكية واستخدام الأراضى . وستكون فرصنا في النجاح أكبر بكثير مما هو عليه في أيامنا هذه في الولايات المتحدة . وكذلك في ايطاليا . والواقع أنه لا يبادر بالقيام بهذه الأنشطة حتى الآن سوى طلائع مثقفة صغيرة . ثم ينضم إليها جانب من طبقة السياسيين بشكل غير حاسم عادة بسبب تخوفها من أن يساء فهمها . ويواجهون بمواطنين لا علم لهم فيما يتعلق بمسائل استخدام الأرض أو بالتخطيط الحضرى . ويمكن التلاعب بهم بوجه عام وغالباً بواسطة صرخات ديماج حول تخريب نظام المقاولة الحرة ، ثم تأتى مرحلة انضمام الآخر . ولكن هؤلاء في الواقع لا يفهمون سوى جانب مما انضموا اليه ولا يوافقون عليه سوى موافقة جزئية .

ومن جهة أخرى : كيف يمكن لأغلبية السكان وكيف تستطيع هذه الأغلبية أن تقتنع بقيمة وضرورة النضال السياسى من أجل الملكية العامة أو الاستخدام العام للأراضى ؟ كيف يمكن اقناعها خصوصا حينما يتعذر على ما يسمى بالسلطة العامة أن تمدها بأمثلة توضح الكيفية التى يمكن استخدام الأراضى بها بأسلوب أكثر فائدة.

اجتماعيا وانسانيا عن اسلوب استخدام المضاربين في القطاع الخاص ؟ الاولوية الحقيقية فيما يتعلق بهذا الجانب ـ هو أن نفهم وأن نجعلها تفهم أن « تمدين » حيز معين خصوصاً في العصر الحديث . حيث أصبح الخير المادى سلعة لها قيمة اقتصادية لا يعنى ـ كما كان من المفروض أن يعنى ـ استثمار هذا الحيز مع القيم الانسانية من أجل « انسانيته » . ويصدق هذا على التنمية العامة والخاصة على السواء .

وعلى النقيض من ذلك فان الأشكال المادية للاستيطان الحديث أصبحت تؤدى الى التفتيت المكانى للمجتمع والقضاء على الصبغة البشرية للحيز المكانى

ومن المهم أن تفهم ـ ونجعل من المفهوم ـ أن هناك بديلا فالحيز المدنى يمكن أن يكون انسانيا أن التمدين يمكن أن يصبح انسانيا لو أن كل فرد ساهم . وخصوصا الأعداد الكبيرة من الناس الذين هم الأن عرضة للتمييز والاغتراب الذى تمليه الصبغة المؤسسية للمجتمع .

ولنعد الآن الى السؤال الثالث السابق ذكره وهو : كيف يمكن الاعتقاد بانه من الممكن تحقيق المشاركة التى وصفتها بأنها جوهرية بالنسبة لهذه المبادرات ؟ وأود في معرض الاجابة على هذا السؤال أن أشير إلى نتائج الدراسات التجريبية التى بحثناها في الفصل الأول ويتضح من ذلك البحث في مجتمعات في العديد من الدول التى تختلف عن بعضها البعض من حيث ماضيها التاريخى والوضع السياسى الراهن أن المواطنين جميعا . وحتى حينما لا يشاركون في أشكال شتى من شئون المجتمع . فانهم مع ذلك يهتمون بالكثير منها والسبب في أن الجانب الأكبر من المشاركة ذا طابع سلبى ـ بمعنى

الاهتمام دون المشاركة النشطة ـ ينبع من الاحباط . ومن عدم قدرة المواطنين على الاعتقاد بأن بوسعهم أن يؤثروا بأى شكل على ما يحدث في المجتمع المعاصر .

وتمس العملية التى إقترحتها هذه المسألة بالضبط . ومن ثم فانها تجعل من المستساغ التعويل عليها في تزويد حجم المشاركة النشطة فماذا يحدث في هذه العملية بالفعل ؟ أولا وقبل كل شىء فانه ما ان تبدأ عملية المعرفة الذاتية في المجتمع . فانها لا تحدث مرة وتنتهى وانما تستمر وتتجدد مع مرور الوقت . وبالطبع فان ذلك يحتاج إلى منظمة ولكن ليس من اللازم اضفاء طابع مؤسسى عليه . وعلى العكس من المعيار المحدد لمؤسسة ما ، فانه يلزم أن تكون هذه المنظمة شاملة ومفتوحة . وذلك لأنها تقوم على أساس من مبدأ هو أن كل فرد يستطيع أن يشارك في كل مرحلة من مراحل هذه العملية . ولا لزوم للقواعد التى تحدد من له الحق ومن ليس له الحق فى هذا الصدد ، كما أنه لا لزوم لكفاءة معينة أو اشتراط العلم بمعلومات سرية معينة أو معلومات خاصة .

ورغم ذلك فإنى أكرر القول بأن جوانب عديدة للمنظمة تظل ضرورية بالتأكيد من بينها لائحة زمنية لسير العمل وللأشخاص الذين يناط بهم القيام بمهام خاصة : ويمكن تحقيق أشياء من هذا القبيل دون هياكل هرمية باتباع نماذج مسطة كالإدارة بالتناوب منعا لنمو سلم للتدرج التنظيمى .

وقد يعترض البعض بانه لا يمكن تطبيق هذا المخطط في أية حال فحتى ولو تم تعميم المشاركة . فانه لو شارك طبيب على سبيل

المثال مع اناس عاديين ـ فان البعض سيستنتج بسهولة وبسرعة أن الدور المسيطر سيكون للطبيب في الحالة لما له من مكانة اجتماعية وخبرة ومران في الحديث عن الآخرين .

ويبدو أن الوضع سيكون كذلك خاصة في البداية . والسبب هو أننا نبدأ من وضع خاص للغاية .. فما أن يبدأ الطبيب في الكلام حتى يجذب انتباه الآخرين أكثر من الشخص العادي الذى يحمل هذا اللقب . وبصرف النظر عن الكيفية التى يتحدث بها أو ما يقوله فان مقترحاته سيفحص على الأقل بعناية عن مقترحات الآخرين . ولكن لو كان هذا هو الوضع الذى نبدأ منه اليوم فإننا لا نريد . ولا نحتاج لان يكون هذا هو الوضع الذى يسود في المستقبل . وبدءا مما يحدث اليوم . فان الخطوة الأولى هى أن نجعل من المفهوم أن المؤهل الوحيد للمشاركة في عملية التخطيط الحضرى هذه هو أن تكون إنسانا .

ومن الواضح في أية منظمة بشرية أن هناك أشخاصا يمارسون نفوذا أكبر وآخرين يتأثرون بسهولة أكبر . وليس بوسع المرء أن يتصور أن لا يكون الوضع بهذا الشكل . ولكن الفارق بين هذا النوع من التأثير وما هو قائم بالفعل الآن هو أن الأخير في غالبية الاحوال تأثير ليس منبعة النوعية الانسانية للشخص وانما ينبثق من احترام ألقاب ومركز الشخص والطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها .

وثمة خصائص أخرى مهمة لعملية التخطيط الحضرى البديلة التى بدأت في رسم خطوطها . فلا مجال لمراحل متميزة في عملية التخطيط . فليس هناك ولا يمكن أن يكون هناك مراحل منفصلة

لجمع المعلومات وصنع القرار ثم التنفيذ . ويصدق ذلك أيضا بالنسبة لعملية التخطيط التقليدية . ولكنه نظراً لأن تلك العملية مغلفة بالغموض وبتقسيمات وهمية بمؤشراتها ورموزها المختلفة فإنه من المعتقد أن ذلك لا يصدق عليها . ويقال ـ في الحقيقة ـ أن هناك مرحلة أولى حينما يجمع الخبير المعلومات . تليها مرحلة ثانية هى مرحلة تحليل المعلومات . يليها اقتراحه القرارات أو بدائل القرارات .

وفي المرحلة التالية يقوم ممثلو المجتمع باتخاذ القرارات . ثم تأتى مرحلة تنفيذ القرارات . وهنا وفي النهاية قد يشارك الجميع .

ولكن الأمر ليس كذلك كما سبق أن رأينا . فالخطة تكون في العادة وحدة متكاملة حتى ولو بدا أن هناك أشكالا مميزة تجرى دراستها واعدادها وتنفيذها في اطارها . انها تصبح ، وتظل ، في أيدى قلة من البداية وعبر تنفيذها . وهذه القلة هى المخططون الحضريون وقادتهم الذين يشاركونهم في المنطق والأفكار التى ننتقدها . وهذه القلة تكون على الدوام في وتحت . ومن خلف كل مرحلة تبدو متميزة . ..

أما في العملية البديلة التى نطرحها فإن هذه المراحل تندمج معا ويتم التركيز على جانب « التكامل » فيها . فعملية صنع القرار وما يليها مفتوحة أمام الجميع . وذلك اذا كان « نتاج » و « ما قبل انتاج » عمليات جمع المعلومات وتحصيل المعرفة مفتوحة أيضا أمام الجميع .

حقيقة أن ما يتم تدريسه والشكل الذى يدرس به يجعل المرء يتأقلم أو على

الأقل يميل الى إجراءات وأفعال معينة دون الأخرى وكما رأينا . فان التخطيط الحضرى التقليدى وإجراءاته مثال على ذلك . أما في العملية التى أقترحها فان المفاهيم المكتسبة من المعرفة أو من جمع المعلومات والتحليل وتقرير أو صنع قرارات وتنفيذها أو اداراتها يكون لها نصيب السبق . ولكن هناك أشياء أكثر أهمية يجب ادراكها . فالكثير من الأحداث المميزة لجمع المعلومات أو تكاثر المعلومات أو المعرفة هى في الواقع شريك هام في اتخاذ القرارات . وهى أعمال يساهم فيها الناس أكثر من الخبراء بمساهمات حيوية .

وعلى سبيل المثال . ماذا يحدث لو أن المسنين طلب منهم أن يتحدثوا عن مشاكلهم . وعن الأحداث الماضية في المدينة . وأعطيت لهم الفرصة ـ بحق ـ لأن يتحدثوا عن احتمالات المستقبل ؟ لماذا لا تعتبر هذه الأعمال « مساعدة للمسنين » ؟ انها ستؤدى بالتأكيد الى جعلهم يشعرون بأنهم أكثر حيوية ويشعرون بوجودهم . وبأنهم جزء من المجتمع عما لو اقتصرنا على ضمان احتياجاتهم المادية . كما يفعل طعام ملاحى الفضاء . ولن يكون . ذلك الاحساس عابرا . وستغدو حقيقة أنهم أصبحوا جزءاً من المجتمع ويشاركون في المجتمع بشكل أكبر واقعا يؤثر على المجتمع كله

ثم أليست تلك المبادرات التى تحفز الناس على التعليم والمعرفة وتقييم الأمور على النحو الذى افترضناه تمثل حركة صوب « تعليم الكبار » ؟ أنها بالتأكيد عمليات لتعليم متكامل . وللتعليم السياسى .

أما ثالث وأهم نتائج العملية البديلة المقترحة فهى أنه ما أن يتم فتح عمليات تحصيل المعرفة واتخاذ القرارات دون قيود أو أسرار

للمجتمع كله ، فانه لا يعود من الممكن وضع خطة وحيدة للحيز المادى . وانما يلزم أن يكون هناك بدلا من ذلك سلسلة من الأفعال والبرامج والمشروعات لا يمكن تقديم تنبؤاتها واتجاهاتها في نموذج من قبيل الخطة العامة (١٧) .

وكما سبق أن رأينا فان الخطة العامة تتشكل من وجود أعمال ثنائية الأبعاد واستاتيكية يجرى القيام بها في حيز مكاني معين خلال فترة زمنية مستقبلة (خرائط الخطة) . وتتكون الخطة أيضا من سلسلة من القواعد والرموز تتناول جانبين . أولهما هو تنظيم ما ينبغي أن يحدث في البعد المادى الثالث غير المحدد بالخرائط (ويتمثل هذا . في القواعد المنظمة لارتفاع المبانى والمسافات فيما بينهما ومظهرها . وما شكل ذلك) . أما الجانب الآخر فيتعلق بالقيود والاجراءات والواجبات التى ينبغى أن يحترمها أو أن يتبعها رجال البناء والقائمون على انشاء الهياكل المادية والأساسيات الأولية .

الا أن كل هذا ، كما سبق أن لاحظنا لا يسمح في الحقيقة بالتعرف على كيفية تنظيم أشكال الحياة الاجتماعية في حيز مادى وانما على العكس من ذلك . فان كل شىء محدد في هذه الخطط (من قبيل تقسيم العمل ، أو اقامة مجالات منسجمة وظيفيا) . يعمل لغير صالح قيام نطاق متمدين يمكن أن يعيش فيه الانسان بشكل أقل تجزئة وأكثر مساواة . ان « النوعية » الاجتماعية لما تتضمنه هذه الخطط (وأضع النوعية الجمالية ضمن النوعية الاجتماعية) تترك لأولئك الذين ينفذون الخطة . وسواء كانوا رجال بناء مضاربين أو رجال تنمية بالمدلول العادى لهذا المصطلح فإنهم يطبقون على الدوام تقريبا مقياسا ذا طبيعة اقتصادية .

ويمكن لدى وضع عملية اتخاذ القرار كلها بحق في يد مجموع المواطنين بحث وفحص امكانيات الحركة على ضوء مقياس اوسع واكثر دلالة من مجرد محك الاداء هو ماهى انسب الاعمال لمنطقة معينة او ماهى المساحة المتاحة لتشييد مبنى معين على سبيل المثال

ولا اعنى بذلك أن كل شخص يشارك في اتخاذ قرار بشأن كل شيء فليس كل فرد مهتم بكل شيء ولا يمكنه أن يهتم بكل شيء اننى اعنى بذلك أن الكل يستطيع ان يشارك كما اننى لا اعنى ان يكون معيار التقييم مجرد معيار ارتجالى يختلف كل مرة حسب الظروف فمن الواضح أنه من الضرورى ابتكار ادوات - اذا قدر لها ان تكون معقدة - فانها لا بد وان لاتستعصى على الفهم والاستخدام وبلغة اخرى فانه لايجب ان تكون في متناول الخبراء اكثر من غيرهم كما انه لالزوم لذلك انه من الخطأ التسوية الحديثة بين التكنولوجيا المتقدمة والتكنوقراطيين وبين تعقيدات قلة من الخبرات انها مسألة ابداع ادوات ومحك للتقييم ومواءمتها واستخدامها واكرر مرة اخرى ان هذا يأخذ في اعتباره الخبرة المعيشية والشاملة للانسان وبحقيقة انه بحكم الطبيعة البشرية فان خبرات الانسان خبرات ديناميكية منظمة ويختار غالبية الناس ان يعيشوا في تلك المناطق التى يسمح لهم فيها بأن يكونوا على الاقل منظومة ديناميكية نسبيا ولا يكون الوضع كذلك حينما يعامل الناس على انهم عنصر استاتيكى او كيانات ثابتة وجامدة في نظم ميكانيكية أو حتى بيولوجيه

ولايعني ذلك بالطبع النظر الى كل شيء في المجتمع على انه بحاجة بالضرورة الى التغيير انه في المجتمع وفي حياة أعضائه قيم

وجوانب من حياة المجتمع يحسن الى حد بعيد النظر اليها على انها تستحق البقاء وهذه لاتكون عرضه الا لتغييرات بطيئة متنوعة ·

الا أن المجتمع ليس عالما منغلقا ومعزولا فما يحدث فيه يؤثر ويتأثر في وبما يحدث في المجتمعات الأخرى وقد نلاحظ في هذا الصدد أننى لم اتحدث حتى الان عن المستويات التقريرية للقرارات على مستوى الجماعة وعلى المستويات الاخرى ويتمثل إفتراضى الرئيسى في انه يجب علينا ان نتطلع الى مستقبل لايوجد فيه سوى مستوى إحد من السلطة تتعامل في اطاره مختلف الجماعات ـ المواطنون في مجموعهم ـ كأنداد (بصرف النظر عن حجم الجماعة)

فهل هذا ممكن ؟ يحتاج ذلك الى تقصى اكثر مما يسمح به الحيز المتاح ولكننى مقتنع بأنه ممكن ولنتأمل ذلك من خلال هذه الاطروحة العقلية لنأخذ دولة كايطاليا لماذا يلزم اتخاذ القرار على المستويات القومية والاقليمية والبلدية لنفرض على ضوء توفر وسائل الاتصال ووسائل نقل المعلومات الحديثة ـ أننا نعتبر ايطاليا ليست امة وانما مدينة كبيرة مقسمة تقسيمات فرعية الى عدد من المجتمعات الفرعية واسندت لكل مجتمع فرعي المهمة المحفزة والهامة الخاصة بالتعامل الديالكتيكى مع مشاكله الخاصة بالاضافة الى المشاكل العامة للمدينة وسنلاحظ حينئذ أن ما يسمى بمستويات صنع القرار انما هى جوانب لنظام شامل لصنع القرار وأن انشاء مستويات حكومية متدرجة ومتميزة ليس هو البديل الوحيد لسلطات الاختصاص الكثيرة والمحددة في مجتمع حضرى مثالى شامل

وبالمثل فان المستويات الوطنية والاقليمية (المقاطعات ـ الدولة

وغيرها) والمحلية جوانب لنظام واحد لعمليات تقديرية ويضعنا القضاء على هذه المستويات المتميزة أمام المشكلات الكبيرة لتبادل المعلومات بين الكثير من الناس على مدى مناطق كبيرة للغاية ومع ذلك فان هذه المشاكل مجرد مشاكل فنية يمكن على حد قول (بير) تسويتها باستخدام تكنولوجيا الكمبيوتر (١٨) ولتحقيق ذلك يلزم القيام بعملية قوامها اللامركزية والالتزام بقيم مشاركة المواطنين كقيم تعلو على اعتبارات من ارتفاع التكلفة الاقتصادية لمرافق وخدمات معينة واسعة النطاق وتبنى نظام لامركزى وذى مستوى واحد بحق .

ولاتكمن المشكلة الرئيسية للامركزية في الرؤية التقديرية بين جماهير الناس ولا في اختيار الحجم المناسب للوحدة الاساسية لصنع القرار ولا اعتقد في الواقع أنه من الممكن تقديم اجابات عامة ومجردة للمسألة الاخيرة دون الوقوع في نفس ذلك النوع من الجدل العقيم الذى ينشب من حين لاخر في التخطيط الحضرى لدى مناقشة الابعاد المثلى للمدينة وسيكون من السهل اقامة الاجهزة التقريرية الملائمة فنيا للديموقراطية الجماهيرية .

ومن اجل التغلب على نمط منظومة المجتمع المعاصر الرأسية والمقسمة واقامة منظومة افقية تماما أو يغلب عليها الطابع الافقى على الاقل فانه لابد ان تبدا العملية من الواقع الفعلى للاوضاع والخبرات وخصائص مختلف المنظمات الاجتماعية المدينية الموجودة الان كما يلزم أن ننظر الى حدود المجتمع ليس على انها ثابتة ولكن على انها عرضة للتغيير وذلك دون تحديد مسبق للابعاد المثلى فهذه تنشأ مع التقدم في هذه العملية

وبالتأكيد فان ما يقترحه شوماشر يبدو صحيحا بالبديهة : ينبغى أن نتطلع الى البعد الصغير كلما كان ذلك ممكنا ويتلاءم هذا مع فكرة تبدو مليئة بامكانيات اقامة منظمة من نوع القرية حتى في داخل اشد التجمعات الحضرية كثافة (١٩) .

ومن المهم مع ذلك ان يحترم النموذج التنظيمي ويقوم على اساس من المستلزمات التى سبق ذكرها ويلزم على المرء ان يحاول اقامة ذلك البعد من ابعاد المجتمع الذى يساعد - مع استمرار عملية التمدين - على الغاء تقسيمات العمل والمعيشة وبالتالى فان ذلك البعد يمكن أن يساهم في تحقيق المساواة والسمو في الحياة الانسانية في حيز ليس متمدينا فحسب بل ومؤنسا أيضا .

ويعنى هذا ان ابعاد المجتمع ينبغى أن تتحدد بحيث تسمح بقيام عملية التعليم الذاتى لاعضائه ومشاركتهم في صنع القرار مع احترام الانماط الخاصة لحياتهم انها بالنسبة للمجتمع عملية او مشروع عالمى يحتاج الى الاهتمام بالناس في المجتمعات الاخرى وفي المجتمع العالمى وايضا بما يسمى بالقرارات الاقتصادية وعلى راسها القرارات الخاصة بأنماط التنمية الصناعية ولا يعنى ذلك اننا لو اردنا ضمان التنمية الصناعية فانه يتعين علينا ان يكون لدينا البعد الاكبر - كما نفعل الان في المجتمع الحديث . ولابد من فتح مسائل من قبيل حجم وخواص الصناعة للمناقشة من جانب كافة اعضاء المجتمعات والاتحادات والجمعيات .

وهذه المسائل الان من اختصاص القلة الذين يشاركون فيها بشكل مباشر والمسئولين النظاميين في الحكومة وعلى اسس اقتصادية

بوجه عام وليس على اساس من الابعاد الاخرى للاستخدامات الملائمة للموارد والفضاء الحضرى السوسيوفيزيائى ·

والواقع انه ليس شوماشر وباحثون متخصصون آخرون هم . الذين يحاولون اقناعنا ببديل فثمة خبرات وتطبيقات له في بعض دول العالم الثالث ويتضح على نطاق النظرية والتطبيق الان كيف يمكن الحد من ابعاد الانتاج الصناعى ويصدق هذا حتى بالنسبة لبعض المنتجات التى كان يعتقد فيما سبق انها لاتصلح الا في مصانع كبيرة ومركزية تعمل على اساس من عمليات خطوط تجميع الانتاج ·

ولو عدنا الى الاقتراح السابق لوجدنا انه ليس هناك مجال لشك يذكر بخصوص اهتمام الناس ومشاركتهم في عملية تخطيط مفتوحة بحق ولو أننا حققنا انفتاحا في عملية التخطيط الحضرى بشكل تصبح معه بحق عمليات تنظيم شاملة لانماط الحياه في المجتمع يستطيع الجميع المشاركة فيها ويستطيع الجميع ان يقرر وليس ثمة شك كبير ان الكثيرين من اولئك الذين يزعمون ان الناس ليسوا مهتمين بالمشاركة يعارضون بحسم ذلك الانفتاح لانهم يقللون من شأن المشاركة الجماهيرية التي ستتم ·

ولقد اخترنا بالبدء بالمجتمع وبالتركيز على الشخص الكلى الاسلوب الاسلم وربما الاسلوب الوحيد الصالح لابتكار بديل للاشكال المعاصرة للمنظمة الاجتماعية وهذا هو السبيل الوحيد الممكن لسد الثغرات وتضييق الفجوات التى تتسم بها الحياة اليومية وتغليف العمليات التقريرية المتسمة حاليا بين عدد كبير من العمليات المفتتة الزائفة ومصبغة بصيغة فوق بشرية في شكل

مؤسسات وبالتقدم على هذا النحو نستطيع المشاركة في ثورة تطوريه ثورة لاتحتاج الى دماء وعنف ومن الممكن تحديد مقياس واهداف لعملية التحول وان كان لا يمكن تحديد اشكالها النهائية ·

صوب استراتيجية للتحول

ركزت حتى الان على مضمون واهداف عملية تخطيط بديلة باستخدام مقياس سبق تعريفه بأنه مبتكر بمعنى أنه يتضمن تغييرات جوهرية ورواينا ان عملية التخطيط البديلة تصمم بشكل تسهل معه وتحفز التحولات في الجوانب الايجابية من نوعية الحياة الاجتماعية الحضرية والمساواة فيها وتحقق العملية ذلك بالتعديل الجوهرى لاعمال بعض المصادرة الذى اتضح لنا اهميتها بالنسبة لتلك التحولات مثل الاهتمام بالمشاركة والثقة في النفس من جهة وايجاد منافذ للوصول الى المعلومات وصنع القرار من جهة اخرى ·

ومع ذلك فانه لايزال من الممكن اثارة بعض الاعتراضات الرئيسية هذه المقترحات والاستنتاجات ·

١ _ قد يقول البعض ان وصفى للتخطيط المدينى وممارسته ونتائجه غير مقنع وأنه كنظام تخصصى ربما يجب التخلص منه وفي الحال الا أن ذلك لا يعنى لزوم ان يدخل المرء في عراك مع ميادين التخصص الاخرى التى اعتمد التقدم ويعتمد عليها وبالاضافة الى ذلك فان ذلك الشخص قد يصل الى القول انه لو ان خبراء معينين بدوا غير لازمين على المستوى التطبيقى فان الامر لن يكون كذلك بالتأكيد بالنسبة لغيرهم ولنفكر مثلا في المهندسين الذين يشيدون

الكبارى وناطحات السحاب بلْ واكثر من ذلك لنفكر في خبراء معينين في قطاع الطب هل سيكون باستطاعتنا وهل سنريد ان ننبذ عمل وقدرات الجراح المتخصص في جراحه جد دقيقة ؟

٢ ــ وقد يثار اعتراض مضاد من جانب اولئك الذين يعتبرون التخصص (الذى هو مظهر لتقسيم العمل) ذا اثر سلبى تماما وهو ان اقتراح انفتاح التخطيط الحضرى لن يقضى على التخصصات الاخرى وبلغة اخرى ليس ثمة سلسلة من ردود الفعل تقود الى تعديلات ثورية كاملة اخرى في المجتمع ·

٣ ــ وثمة تباين في هذا الاعتراض هو أن التغييرات الثورية يمكن ان تحدث فقط عن طريق تعديل النظام الاقتصادى والنظام الانتاجى وقد يؤكد مثل هذا الانتقاد اليسارى أو الراديكالى ان المجتمع الراسمالى منظم بحيث ان اى تحول أيا كان حتى لو كان تحولا راديكاليا للنظام المدينى فانه يتم عزله بسرعة وتغليفه واستيعابه بواسطة النظام بل ان مثل هذا التحول في الحالة الراهنة قد يمثل مساهمة مفيدة وغير متوقعة لصالح النظام لانه يعالج المشاكل المدينية المثيرة للضجر أن لم تكن من المعوقات الكبيرة له

وقد يضيف اصحاب هذا الانتقاد إن تحويل الطاقات عن المعركة الرئيسية ضد النظام الاقتصادى وعن الصراع الطبقى هو بالتأكيد ضد مصالح الطبقة العاملة فما أن تصل الطبقة الحاكمة إلى تولى مقاليد السلطة وتعين ممثليها محل من بيدهم السلطة فانه سيكون بوسعها ان تحول تلك النظم المدينية على صعيد التخطيط والتشييد الحضري عن طريق تعديل مطالب مستخدميها (٢٠) ·

وبدءا بمسألة التخصص اود ان ابحث هذه الاعتراضات بدقة من أجل توضيح الموقف ولنرى اين والى اى حد تؤثر هذه الاعتراضات على ما سبق قوله ·

ومن الواضح ان انشاء مستويات عالية من التخصص لم تكن فقط وسائل لتنمية الأنظمة نفسها فالخبير يحصل على مكانة اجتماعية تميزه عن من ليس خبيرا وعن الخبراء الاقل منه في كل مستوى

ويقول البعض أن التخصص موجود على الدوام فعلى الدوام كان هناك اناس عملهم هو الزراعة او فنانون يعملون فقط بفن معين وبالمثل كانت هناك على الدوام خطوط فاصلة بين اولئك الذين يعملون باعمال تحتاج بالاساس الى القوة البدنية واولئك الذين يعملون باعمال ذهنية وايضا بين اولئك الذين ينفذون الاوامر واولئك الذين يصدرون الاوامر ·

ومع ذلك فانه حتى لو صح ذلك في الماضى فانه يلزم القول انه في المرحلة الصناعية وحدها اسفر التخصص عن عمليات تفتيت وانقسامات وادوار مجزأة (٣٧) ويترتبط بانشاء مستويات من التخصص التى تحدد هوية الاشخاص وفقا لمثل هذه الادوار المجزأة عملية تفتيت للطبقات الاجتماعية نفسها التى يسهل على الجماعات المسيطرة فيها المحافظة على سيطرتها ·

وبالتحديد فانه على ضوء الحاجة وعدم امكانية الاستغناء عن بعض مجموعات من المتخصصين فان الوضع ـ اذن ـ ليس بالشكل الذى قد يبدو للمرحلة الاولى ويبدو لى اولا وقبل كل شىء ان الكل

تقريبا يسلم بحقيقة انه من الممكن القضاء على الكثير من مجالات التخصص (٣٢) وأنا مقتنع من خلال البحث أننا سنصل الى استنتاج أن العمل في تلك المجالات ستكون له نفس النتائج الحسنة لو نيط باشخاص غير متخصصين وفي منظمات يعمل فيها اناس مختلفون على اساس من مبدأ التناوب وفي كثير من الحالات فان ذلك قد يسفر عن نتائج افضل من تلك التى تتحقق بواسطة متخصصين او مهنيين تحميهم سلطة المنظمات ومؤامرات الصمت المشتركة ٠

الا ان ثمة اعتراض معتاد وهو انه اذا تحقق ذلك فانه سيتعين على منظمة المجتمع ان تدفع تكلفة عالية للغاية ٠٠ ويلزم للمرء على سبيل المثال ان يتأمل الاعداد المطلوبة لتدريب عدد كبير كاف من الجراحين المهرة المتخصصين في نوع او اخر من الجراحة اللازمة لتحقيق فاعلية نظام التناوب ٠ ويقال ايضا ان هذا التخصص ومثله انشطة اخرى يحتاج الى اهتمام ومقدرة طبيعية لاتتوفر سوى للقلة ٠ واوافق من جانبى على ذلك ٠ ٠

ان هدفى الرئيسى هو القضاء على المنزلة الخاصة للمتخصص وامتيازاته والقضاء على تجزئته ومعاملته للاخرين على أنهم مجزأون وفي مجال الطب سيكون من الإفضل تماما ان نرى الاطباء يعالجون الناس كبشر وليس كمرضى وبمعنى اخر فان التخصص قد يوجد بدون متخصصين كما أن الانخراط في سلسلة من الانشطة بالتناوب قد يعوق تشكيل فئات من المتخصصين تخصصات ضيقة وعلاوة على ذلك فانه بالنظر الى أن هناك انشطة يدوية وروتينية معينة في المنظمة الانسانية يلزم ان تستمر لفترة على الاقل فان مبدأ المساواة في مشاركة الجميع فيها قد يحسن تبنيه ٠

اما عن التكلفة الاقتصادية للقضاء علي المتخصصين او حتى لنوعيات معينة منهم فإنه يبدو أنها ستكون أقل بكثير مما هو معتقد وقد تؤدى كل المزايا التي يحصل عليها الآن متخصصون كثيرون جدا الى تحقيق زيادة في عددهم مصحوبا بتطبيع وضعيتهم الخاصة اقتصاديا بوجه عام ٠

ومن جهة اخرى فان التجزئة والتخصص على مستوى الانظمة نفسها ينشأ عنها قدر كبير من التفتيت الى حد ان تنمية بعض هذه القطاعات البالغة التخصص تبدو احيانا مشوهة تماما بل وفقدت بعض هذه القطاعات اى شيء يشير الى ان هدفها العام في خدمة الانسان وتحقيق الرفاهية الانسانية ٠

وتوحى تنمية الانظمة الفكرية القائمة على اساس فلسفي يهدف الى التغلب على النظر الى العالم من جانب واحد على انه مفتت ومقسم الى اجزاء متخصصة بأن الحجة المؤيدة للتخصص من اجل تنمية فكرية اكثر تقدما ليست صحيحة ويلزم في الواقع ان نفكر باطراد مفاهيم المخالفة في وحدات كاملة وفي شموليات وفي نظم واشخاص كليين ٠

ولنجنب الاعتراضين السابق ذكرها تحت رقمي ٢ و ٣ انهما يشملان جوانب معينة سبق التعرض لها مثلت جوهر الحوار في الدوائر الاوربية والدوائر الماركسية الامريكية ايضا بعض الوقت حاليا ٠

وتركز غالبية التأويلات الماركسية التقليدية على الجوانب الاقتصادية وعلى اشكال وملكية وسائل الانتاج باعتباره الهدف

الرئيسى للهجوم من أجل تغيير المجتمع الا أن ماركسيين اخرين يرون ان الواقع المدينى هو عامل التغيير الرئيسى لعلاقات الانتاج حتى ولو لم يكن في الوقت الحالى عامل تحويل

ويرى ليفبفر ان الحيز المكانى والعمل السياسى فيه يعبران عن العلاقات الاجتماعية ولكنه ايضا يتفاعل معهما

ويبدو لى ان المقوله الخاصة بما اذا كان من اللازم ان يبدأ المرء بالثورة الاقتصادية من أجل الوصول الى الثورة الحضرية أو العكس يبدو لى أنها في تمييزها لهذين المفهومين قد اختارت نقطة بدء خاطئة فالمنظمات الانتاجية والحضرية اولا وقبل كل شىء تدار بنفس الاحكام العامة وبنفس المنطق وهذه القواعد وهذا المنطق هما بدورهما تعبيرات عن نظام شامل معين لقد امكن في الواقع جعل الانسان المدينى مغتربا ومنفصلا ومجزءا منذ اللحظة التى وجدت فيها هذه الثنائية في مكان عمله وفي المجتمع فهى تكرست بالضبط بالفصل الجبرى بين مكان العمل والحيز المعيشى كأجزاء من عالمين ونظامين منفصلين وبالتالى فان المرء بتطبيق عمليات بديلة في منظمة الحياة الاجتماعية المدينية يعالج ويحول ويحقق ثورة في النظام كله وذلك لأن الحواجز التى تحمى القطاع الانتاجى لاتحترم

ان الانسان الذى يستعيد شمولية انسانيته ويطالب ينظراليه على اساس كلى وليس على اساس مفاهيم الحاجات السيكولوجية لابد وان يرفض ايضا قبول الفصل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب غير الاقتصادية (٢٣) .

وغالبا ما يجيء هذا النوع من النقد الذى يؤكد على اولوية ميدان المعركة الاقتصادية وعلى لسان اولئك اليساريين الذين لم ينجحوا في تعدى فكرة ان افضل منظمة للحياة الاجتماعية المدينية تتكون من مساكن منظمة الاسكان العام وخدمات المرافق العامة ·

ويمكن أن يعكس ليفبفر هذا الموقف ولنقتبس منه ثانية قوله ان برنامجا واسعا يكون ايضا مشروعا لتحويل الحياة اليومية ولا تعود له أى علاقة لامع نمط قمعى وعادى من التخطيط الحضرى ولا مع منظمة اراضى تعويقية هو الحقيقة السياسية الاولى التى ينبغى أن تسرى في اوصال ما تبقى من اليسار الفرنسى كى تجدد(٢٤) ·

ولكى ننشىء عملية منظمة مدينية بديلة يلزم ان نتيح للجميع الحصول على المعرفة والحق في المشاركة في صنع القرارات في ظل استراتيجية تسعى الى التوسع المطرد لنطاق تلك المشاركة ولا يمكن ترك ذلك للصدفة بالنظر الى أن المرء لابد وان يبدأ من الظروف الراهنة ·

وواقع الامر ان ثمة خطر يتمثل في أن النظام قد يستوعب ويطوق محاولة ايجاد مثل هذا البديل طالما انه يعمل ويتفاعل ضد كل تغيير مبتكر بتقليله إلى مستوى مواءمة اصلاحية حينما لاتكون التغييرات الناتجة عن هذا البديل مفيدة له كما أن ثمة خطر اخر هو ان الطبقات المسيطرة قد ترفض مضمون هذه المبتكرات

ولكن المخاطرة بالثورة بمدلولها التقليدى شيء اخر فلقد اظهرت تلك الثورة الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كشفت عن عدم كفايتها فهى باحلالها محل الطبقة التى في الحكم طبقة اخرى

مكونة من ممثلى الطبقات التى كانت مستغلة لم تنجح في تحرير نفسها لا من المتخصصين الذين يعملون كممثلين ولا من المتخصصين في المؤسسات الأخرى ٠

ولا استطيع ان اوافق ليفبفر ان المشيد المخطط الحضرى وباختصار المتخصص الحضرى يمكن ان يظل المكتشف لمختلف العلاقات الجديدة التى تجرى اقامتها حتى ولو لم تعد ذات سمة راسمالية ومرد عدم موافقتى أن المتخصص الحضرى ليس فنيا محايدا يستخدم ادوات محايدة ولا يمكن لدوره الخاص كمتخصص ان يبقى اذا حدث تحول ابداعى حقيقى في العلاقات في المدينة ٠

بل ان ليفبفر نفسه يعتبر الادارة الذاتية الحضرية الهدف الاول له ويرى فيها امكانية كامنة لتحقيق الادارة الذاتية في القطاع الصناعى ايضا (٢٥) ومع ذلك فانه يبدو لى ان الادارة الذاتية الحضرية يجب الا تقتصر على منظمة المدينة او ما يسمى بالحياة اليومية وانما يجب ان تمتد في كافة جوانب المجتمع الحضرى ويمكن ان يحدث هذا فحسب بتحقيق انهاء اغتراب الانسان وتحفيزه على اساس من اعادة بعث الحيوية والثقة في النفس فيه مما يحول دون التخصص بالشكل الذى هو عليه الان ويقضى على كل عمل لاشخاص او ادوار او مؤسسات ذا سمة فوق بشرية كما أنه يحول دون ممارسة المخطط الحضرى لتخصصه بالشكل التقليدى ٠

الفصل الخامس

تجربة المشاركة في التخطيط الحضرى

خطه من اجل مركز فاينزا التاريخى

لا بد من وجود تعليقات تمهيدية وذلك لابـــراز أهميـــة تجربة فاينزا ، والتى سنقوم باختبارها بالتفصيل ، لتصبح مفهومه ففاينزا التى تقع في منطقة ايميليا روماجنا في شمال ايطاليا هى مدينة صغيرة يبلغ تعداد سكانها ٥٤,٠٠٠ نسمة وهى ذات تقليد تاريخى بارز . كانت تعتبر فاينزا في القرون القليلة الماضية أشهر مركز في اوربا لانتاج السيراميك . وفي خلال بضع السنوات الماضية امرت الحكومة الاقليمية لمنطقة ايمليا روماجنا ، والتى لها السلطان القضائى على امور التخطيط الحضرى ، الحكومة المحليه لفاينزا ان تضع خطة تفصيليه لمركزها التاريخى .

وبعد الحرب العالمية الثانية قام سكان القطاع القديم بالمركز التاريخى في فاينزا وكما في معظم المدن الايطالية والتى كانت مرتباتهم تتراوح بين متوسطة ومرتفعة وكانوا يريدون الحصول على مساكن جديدة بترك مدنهم وهجرها الى الضواحى التى بدأت تنتشر وقد ترك السكان المركز بمساحات عاشت فيها الطبقات المعدمة والطبقات المنبوذة في ظروف متزايدة من الشقاء في حين ان مساحات اخرى أظهرت تقدما ملحوظا والذى تم استخدام المساحة حسب امكانياتها في الربح . ولقد كرسوا هذه المناطق للانشطة التجارية والاعمال الصناعية وفي بعض الاحوال اضفوا عليها اعلى قيمة فنية

تاريخية لبعض الاماكن وجعلوها مقرا سكنيا لاضحاب الامتياز القادرين على ان يسدوا نفقات المعيشة المرتفعة جدا نسبيا وذلك بالاقامة في قصور الضيافة أو المبانى الاثرية الاخرى ٠

ورغم وجود الاختلافات الا ان ظروف المراكز التاريخية الا يطالية تعيد الى الذهن ظروف الاجزاء القديمة للمدن الامريكية ، تلك التى يطلق عليها المركز او قلب المركز التجارى للمدن الداخلية ٠ وهناك اتجاه بخصوص المدينة الامريكية

ان تصف بعض الاماكن بمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية الاكثر شيوعا ، كمثال ، الاقليات العنصرية والمناطق الرمادية ٠ ومازال هناك اتجاه يعتقد ان هذه المناطق تكون مشاكل معينة داخل بيئة حضارية صحية على الرغم من ان الموقف تدريجيا قد بدأ جليا بان الشكل مختلف ٠ فليس فقط ان بعض المناطق قد بدأ عامة ينهار بل ان المدينة الامريكية الداخلية كلها (وبالتعبير الا يطالى المركز التاريخى) قد بدأت تنهار وفي الواقع ، ان ازمة المدن الحالية ، وبخاصة الازمة المالية للمدينة الامريكية ، لها مصدرها في الانهيار العام للمناطق الحضرية وبالتأكيد في المجتمع الحضرى نفسه ٠

ولكن دعنا نعود لمشاكل فاينزا المشابهة على الرغم من انها اقل حدة ٠ ان نقطة البداية في التجربة التى سيتم وصفها هنا هو مجال التفويض الذى اعطته الحكومة المحلية للخطة لاحياء المركز التاريخي ٠ ويجب ان يضع المخططون في اعتبارهم ليس فقط مشاكل المبانى مثل القصور الشاغرة والتى لها قيمة تاريخية ، كما ان البعض قد قرب من الانهيار ، ولكن ان يضعوا في اعتبارهم ايضا الانهيار

الاجتماعى · وبمعنى اخر ، يجب على الخطة ان تبحث بجزء وافر في سكان المدينة في سن الكهولة وهؤلاء الذين يعيشون في ظروف اقتصادية متقلقلة والذين يعيشون في مساكن فقيرة (وهم غالبا وليس دائما نفس الاشخاص) ·

وذكرت اللجنة الاصلية ان الخطة يجب ان تقوم من خلال مشاركة المواطنين · ومع ذلك ، فان هذه الحقيقة تستحق تعليقا صغيرا . وكان المقصود ليس اكثر من او مختلف عن ما هو معروف تقليديا بعملية التخطيط الحضرى المشترك : وهو ان تدعو الناس لاجتماعات عامة لمناقشة او سماع بعض مراحل تكوين الخطة ·

وهنا حقيقة اخرى تسترعى الانتباه وهى ان ما تقصده الحكومة المحلية بالتحديد من الهدف من « احياء » المركز التاريخى لم يوضح معناه سواء في اللجنة او اية مناقشات لاحقة واتضح ان النية الوحيدة الواضحة هى توقع بناء بعض المساكن العامة في المركز التاريخى وهى سياسة حديثة نسبيا في المدن الايطالية · اذ ان المساكن العامة قديما كانت تقع في المناطق المحيطة وليس في مركز المدينة ·

ان اخر عنصر خفى هام يذكر هنا هو ان العمل في الخطة بدأ من عدة أشهر قبل الانتخابات المحلية · كانت الادارة في المكتب في ذلك الوقت يطلق عليها ادارة المركز الشمالى وتتكون من ممثلى الديمقراطية المسيحية والاحزاب الجمهورية والاجتماعية ·

ولقد احدثت الانتخابات تغييراملحوظا فى فاينزا وذلك باحضار

ممثل الحزب الشيوعى الى مكتب العمدة في حين تكونت اللجنة التنفيذية لمجلس المدينة الان من الاشتراكيين والشيوعيين ٠

وبدأ العمل في الخطة ان يصبح مبتكرا قبل هذه الانتخابات ٠ ولقد كلفت المجموعة المكونة من أربعة مخططين محترفين حضريين التى كانت اساسا مفوضه ، والتى كنت عضوا فيها ، بتجهيز برنامج الذى على اساسه يمكن وضع الخطة ٠ وبدأت هذه المجموعة ، من خلال اتباع الاجراءات المعتادة ، في ان تجمع المعلومات التقليدية على النحو الموصوف في الفصل الثالث ٠ ومن ثم وعلى اساس هذه المعلومات تم تجهيز اول شكل يدور تقريبا حول هذه الموضوعات :

- دور المركز التاريخى في البلدة والمنطقة ؛
- الاسكان ودوره في المركز التاريخى ؛
- الانشطة الصناعية والتجارية والمهنية وتوزيعهم في المنطقة ؛
- مشاكل المرور الحضرى وخاصة بالنسبة لاحتياجات أماكن الإنتظار ومواقف انتظار السيارات ؛
- برنامج العمل لوضع الخطة ٠

وهنا ظهر اول عنصر للابتكار من خلال هذا البرنامج التقليدى ٠

وفي خلال اعداد الخطة ، قرر المشتغلون بها ان يبدأوا بتحرى اجتماعى واسع على عينه من ٨٠٠ شخص غير مختارين والذين يقطنون ليس فقط في المركز التاريخى بل وايضا في البلد كلها ٠

ولم ينبع انهاء هذا العنصر الابتكارى من كون أن معظم الخطط شهرة يستبق تحريا اجتماعيا عند قاعدتهم أو . اذا ما فعلوا هذا . يكون هذا التحرى مقيدا للغاية وغالبا ما يتم بعد أن يكون قد تم وضع الخطة بالفعل.(١) كما يمكن المظهر الابتكارى في الاتجاه الخاص بالتحرى وفي استخدامه المقرر ٠

ولقد إتضح في الواقع. عند وضع برنامج عمل الخطة أن التحرى لا يجب ان يشكل موردا للمعلومات للمخططين الحضريين المشتغلين بها فقط ولكنه يجب ان يصبح محاولة للمعرفة الذاتية لهؤلاء المواطنين بعينهم في العينة وللاخرين ايضا وهذا يتطلب على الاقل مرحلة كبيرة من التغذية الاسترجاعية ٠ وعلاوة على ذلك . فان التحرى تطابق مع بدء استراتيجية وضع الخطط لتشمل أطوارا اوسع لنمو السكان في ذلك في عملية عدم ارباك التخطيط الحضرى وادماجهم الى عملية التخطيط الذاتى وقد بدأ هذا مع الذين كانوا بجزءا من العينات التى اختيرت عشوائيا ٠

ولقد تم بالفعل اقتراح مسلك بديل لتحسين المظاهر العقدية لاجراءات التخطيط التقليدى والتى اثرت اولا في هؤلاء الذين يعملون في التكوين التقليدى للخطة ؛ ثانيا في الوسائل والمعدات والنماذج التى تصنع حركة التخطيط . وثالثا مكونات الخطة نفسها ٠

ودعونا نلقى نظرة مفصلة على تسلسل الاحداث التقليدى ثم على البدائل المستخدمة في فاينزا ٠ فكان اول تغيير خاص بالعاملين في مرحلة تكوين الخطة :

وتتحدث الكتب والمجلات التى تبحث في التخطيط الحضرى عن مراحل متعددة مثل :

اختيار الاهداف ، تجميع المعلومات ، تحضير العروض ، مناقشة والموافقة على العروض وادارة تنفيذ الخطة · وعادة ، فان ثلاث فئات من الموضوعات (العاملة) في هذه الاطوار تفرد بالامتياز : الموظفين المحليين الذين ، وذلك كممثلين عن المجتمع ، يحددون ويؤسسون الاهداف ، ثم يقرون الخطة واخيرا يعملون على تحقيقها . خبراء التخطيط الحضرى الذين ينحصر دورهم في الاشارة الى افضل الحلول الفنية لتحقيق الاهداف المقترحة ، ثم الاشخاص الذين يشاركون في المناقشات التى تدور حول مقترحات الفنيين وبهذا يثبتون ابعاد الخطة الديمقراطية ·

وكما رأينا ، فان هذه المقترحات ليست ملزمة قانونا · وبالاخص فان الاجماع العام ليس بالتأكيد وقت أو إمكان المناقشة او اصدار اختيارات اساسية · وتتمتع جماعة ضخمة وممثلة والجماعات المعارضة ، مثل تلك المختارة للعينة موضع الدراسة ، بانها تجمع اعدادا من الناس اكثر من اولئك القلة الذين تمرسوا بالفعل على المشاركه في الاجتماعات العامة · وتتيح الاجتماعات العامة الفرصة امام المدافعين (الموظفين ، والخبراء والاشخاص) ليتواجدوا من البداية في عملية التخطيط في حين انه عادة يتم بواحد أو اثنين فقط ·

ويدخل ضمن التغيير الثانى الوسائل والنماذج والالات التى تشكل حركة التخطيط · واساسا لا يجب ان نفرق بين هؤلاء الذين يقومون بالتحليل وبين هؤلاء الذين يقومون بتصنيف المعلومات

وبين هؤلاء الذين يحملون المشاكل ليقوموا بتحليلها ـ بمعنى اخر ـ اولئك الذين اصبحوا ارقام « المعلومات » النظرية وتجيء فكرة البحث الجماعى والبحث العملى : التى تستخدم الان في اماكن معينة في شمال امريكا ، قريبة من اسس تجربة فاينزا .

ويسمح وجود اولئك الذين لهم خبرة بالمشاكل على التغلب على الوسائل والالات القائمة على فئات تحليلية تخطيطية وجزئية والتى تساهم بدورها في تمزيق وتخطيط عروض الخطة .

وتكمن المنطقة الثالثة من التغيير في محتويات الخطة . ولقد رأينا ان كلا من الاداريين والفنيين (المخططين الحضريين) قد قبلوا وما زالوا يعرضون ، صورة للحياة الحضرية تبعا للفئات المقسمة تقسيما صناعيا والتى يرتكز عليها هيئة المجتمع الصناعى .

ولا يمكن تفجير صفة انسانية رفيعة للحياة الحضرية وفرصة متساوية للحصول على هذه الصفة من قيم الابعاد الفردية والنماذج المجزئة للاشخاص ولاحتياجاتهم ورغباتهم والتى تستخدم الان في تخطيط العمليات في الولايات المتحدة كما في ايطاليا .

وتعتبر خطة المشاركة من الخطط التى تم اعدادها منذ البداية وذلك باشتراك الشعب في كل مراحله الاجتماعية والبدنية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وهى مراحل موحدة بالرغم من تعدد مظاهرها . وستصبح هذه الخطة تعبيرا عن حياة الانسان ككائن اجتماعى في تجربته اليومية . ونحن نؤكد على نقطة ان عملية تجميع المعلومات عن البحث الاجتماعى هى بعيدة كل البعد

عن كونها مجرد تجميع المعلومات او مجرد بحث اجتماعى · ومن خلال هذه العملية امكن ايجاد مواطنين لهم شخصية حقيقية وصفات حقيقية وليس مجرد فئات مجردة او نتاج ضناعى احصائى · وتتعارض هذه الصفات بشدة مع الاحصائية التقليدية والمعلومات عن التعداد والتى تمثل صفات قليلة وجزئية عن أفراد المجتمع · و بمقارنة نتائج المرحلة الاولى من العمل في فاينزا بالاحداث التى تلت ، نجد انه اصبح جليا مؤخرا ان البحث الاجتماعى هو العنصر الاساسى لتطوير وسائل التخطيط الحضرى ؛ التى هى الركن الاساسى لاى حل بديل . وهى عملية مشاركة فعلية ·

وكما هو موضح باعلى ، اعد الخبراء كخطوة اولى وثيقة تحتوى على مقترحاتهم بعمل اضافى · وفي نفس الوقت نظمت ادارة اليسار الجديدة ، بعد توليها الوظيفة عددا من الاجتماعات العامة « لمشاركة المواطنين » وذلك لمناقشة الوثيقة والمقترحات وكانت هذه اول عمل يرمز الى ادارة « الشعب » المحلية الجديدة ·

وعلى اى حال ، عقدت هذه الاجتماعات بالطريقة العادية ، اى من خلال الاعلانات العامة وارسال الخطابات الى ممثلى رجال الاعمال والثقافة والجمعيات الاخرى واتحادات العمال والى المجالس المجاورة او مجالس المقاطعات، · وفي هذه الاجتماعات العامة مست المناقشات والمجادلات المقيدة ممثلى الجماعات والمذاهب المتعددة . بالاضافة الى الفنيين · وتوقف الاخير ، كالعادة : لكى يتحدث نظريا عن هذه الامور المبهمة مثل « دور المركز التاريخى » · ولم يسأل احد نفسه (على الاقل بصوت مرتفع) اذا كانت هذه الاستعارة المسماه

« الكناية » . والتى اصبحت اللغة الاصطلاحية للتخطيط الحضرى تطابق الحقيقة البشرية باى هيئة او تصرف او شكل .

وبمعنى اخر ، استخدم هؤلاء الاشخاص ، كما حدث في مناقشات اخرى متشابة . والذين تحدثوا بمناسبة هذه الاجتماعات العامة اصطلاحات وكلمات وفئات تخصصية والتى اصبحت بمرور الوقت تفتقد اى معنى . كما يتحولون في بعض الاحيان الى صيغات وذلك لكى يضللوا المعتقدات الخاطئة . ودعونا نلقى نظرة كمثال على عبارة « دور المركز التاريخى » فهى تفترض وجود وحدة مثل « المركز التاريخى » وهى تفترض ، اذا تكلمنا عن الناحية الاجتماعية ، وجود كل متجانس قادر على الاستفادة من عدة اجراءات . وبالتأكيد نحن نعلم ان هذا غير صحيح . وبالعكس افلا بوجد مجموعة من الناس يكونون عددا من المجموعات الاجتماعية بفروق معينة وغالبا برغبات ومشاكل مختلفة ؟

ان المصطلحات التى يستخدمها الخبراء الحضريون في فاينزا (وفي اى مكان اخر) لا توضح هذا . وربما يضع بعض الذين يستخدمون عبارة « دور المركز التاريخى » هذه الحقيقية في اذهانهم وعلى اية حال ، فمن الواضح ان هذا النوع من العبارات لا يوحى اذا كانوا يضعونها في عقولهم كما انها لا تشير إلى مدى نشر هذه الحقيقة بالتفصيل الدقيق .

وربما تكون نوعية المعلومات المتبادلة بهذه الطريقة كافية بالنسبة للخبراء في علم البيان المحترف هذا وذلك لانها تعمل وفقا لمثالياتهم عن عدم التفريق وسطحية نظام عملهم . وعلى اى حال ،

فبالتأكيد انها لا تصل الى غير المتخصصين الذين تركوا او تجنبوا بهذه الوسيلة مشاكلهم الحقيقية ·

ولم تكن تعليقات « المواطن المتوسط » في نهاية هذه الاجتماعات العامة لتنقسم عامة الى نوعين بمحض الصدفة · فقد اكد البعض نقطة انهم سمعوا الكلمات المزخرفة المعتادة والتى ، على اى حال ، لم تكن تمس مشاكل حياتهم اليومية بينما قرر البعض بمنتهى البساطة انهم لم يفهموا الكثير لان هذه الاشياء كانت تخص « الخبراء » و « الفنيين » ولم تكن تخصهم ·

واحدثت عملية تخطيطية ادارية تقليدية اخرى نفس النتائج السطحية فقد كان أن أرسلت الحكومة المحلية وثيقة التخطيط الأولى الى المجالس المجاورة واتحادات العمال وجمعيات العمل والثقافة وجمعيات اخرى ثم نظمت بعض الاجتماعات بين الخبراء وبين ممثلى اكثر هذه المنظمات الرسمية شأنا · وبطريق الاستنتاج ، تلقت الإدارة خطابات إنتقاد وخطابات تحمل ردود الفعل على الوثيقة من هذه المنظمات ·

ويوجد عدد قليل من الاشخاص المشتركين في هذه العملية ، وهو اول شيء يجب ان يقال ، اقل بكثير مما قد يوحيه شرحه · وفي الحقيقة ، لقد أدى « ممثلو » المنظمات واجبهم فيما يتعلق بالتمثيل وذلك بتبادل المشورة مع هيئاتهم الحاكمة الخاصة ، على اقصى حد ، وليس مع اعضاء ضباط الصف والجنود · وفي النهاية ورغم كل التعريفات ظهر ان مشاركة المواطن في مثل تلك الاشكال التقليدية لا تتعدى رأيا يدلى به بعض الافراد وكانت هذه الاراء في

اغلب الاحيان ، محدودة ومتخصصة ، حيث قصر مختلف الممثلين انفسهم على اختيار امور هى على سبيل الافتراض داخل اختصاص المنظمات الاهلية ٠

ولقد حثت وثيقة جمعية المجالس المجاورة الادارة على ان تجد اشكالا لتوسيع المعلومات العامة لما يجرى ولاعطاء الفرصة لشعب فاينزا للمشاركة بصورة اكبر في وضع الخطة ٠ وعنيت جمعية اخرى تدعى اصدقاء الفن » بنشر المعلومات واقترحت على الادارة ان تسلم كل عائلة الوثيقة الابتدائية للتخطيط ٠

ولم يعط اى اهتمام عام طوال مدة هذه المرحلة الاولى للابحاث الاجتماعية المقترحة او الى هيئة البحث العملي المستخدم ٠ وحيث انه لم يظهر اى نقد كبير ، فقد اعطى مجلس المدينة موافقته ايضا ومن ثم اتاح - الفرصة أمام امكانية الانتقال للمرحلة التالية حيث بدأ البحث الاجتماعى وتطور ٠ واذا كان قد تم انجاز شيء في كل هذه المرحلة الاولى فهو اقل القليل وذلك لانه . كالعادة ، وثيقة التخطيط الاولى كانت قابلة للنقاش ٠ وقد بحثت في عموميات الامور واتجاهات الماضى وبدأت الى حد بعيد جدا تتضمن شيئا عن الاتجاهات المستقبلة ٠

وتم عقد عدد من الاجتماعات غير الرسمية مع عينة معينة من الاشخاص وذلك كخطوة اولى فى مرحلة البحث الاجتماعي وكانت هذه الاجتماعات عادة عبارة عن محادثات ومناقشات طويلة قد تبلغ فى نهاية الامر حوالى ١٦٠ شخصا وتعقد عادة فى الاماكن العامة المختلفة مثل البيازا وهو سوق فى الهواء الطلق وفى المقاهى وكان

القصد من هذه الاجتماعات هو احداث انطباع عام عن حياة المجتمع وعن المشاكل اليومية وعادات المواطنين وقد افادت هذه المعلومات عند اعداد اداة العمل التى ستستخدم فى المرحلة الثانية وفى جدول الإستفتاء والمقابلات والتى تتعلق وتطابق على قدر الامكان بالحالة الخاصة لمواطنى فابنزا

وقد بدأت فى نفس الوقت واحدة من اهم المهام واكثرها حساسية وهى : تجنيد واعداد مجموعة من المواطنين المحليين والذين سوف يعملون فى قلب بحث العمل الاجتماعى ويعتبر هذا الاعداد هام فى كل بحث اجتماعى ولكنه هام بوجه خاص في تجربة فايئزا لسببين على الاقل هما : الأول لم يدخل فى اختصاص المجموعة المسماة « المندوبين » والتى كان من المفروض تكوينها مهمة تجميع عدد معين من الاجابات لمجموعة من الاسئلة وبدلا من هذا قامت بتكوين اول نواة من الافراد غير المتخصصين لادماجهم فى مجموعة المخططين المحترفين وذلك باشتراكهم فى عمل الاخرين وقد تم هذا كاول عمل فى الاستراتيجية الجاهزة والتى تركز على عدم الارباك وترجمه الاصطلاحات وفتح عمليات التخطيط على التوالى لمجموعات اكبر من المواطنين العاديين

والسبب الاخر لاهمية اعداد المندوبين هو ان دورهم امتد الى ما بعد اسلوب الخطوة الواحدة لتجميع المادة وبعد تجميع كل المعلومات فى الاستفتاء الاول كانت مهمة كل منهما ان يتحدث مرة اخرى على الاقل الى الاشخاص الذين تمت مقابلتهم قبلا وكان الغرض من هذا هو الحصول على عدد اكبر من الطرف الاخير حتى

يصبح فى المرتبة الثانية واعداد متلاحقة من المشاركين ومقدمى المعرفة والطائرة فيما كان معروفا عندئذ

وقد استطعنا ان نفهم الاشخاص الذين كانوا يكونون العينة لاول سلسلة من جمع المعلومات انهم اكثر من مجرد اناس يحضرون المعلومات التى نبنى عليها نحن المخططين عملنا وقد كان ينظر اليهم باعتبارهم اعضاء من المجتمع والذين بسبب علاقاتهم مع عائلاتهم واقاربهم واصدقائهم ومجتمع العمل اصبحوا اهم موجه لمركز الانتشار واصبحنا نحن فى حاجة لتنشيط او اطلاق اهتماماتهم او طاقاتهم

واصبح من الجلى فيما يتعلق بهذه الاهداف مدى الاهمية الحيوية لمجموعة المندوبين كما انه اصبح من الواضح عدم امكانية تدريبهم ليصبحوا مندوبين عاملين اذ انه من الاهمية ان يبقوا اعضاء من المجتمع ويعملون هناك كاناس لهم اهتمامات ومشاركين

وادت عملية الاختيار الى تكوين مجموعة مختلفه العناصر من ١٥ شخصا وكان معظمهم من الشباب ولكنها ضمت أشخاصا ناضجين وكان بعضهم طلبة والآخرون كانوا قد تخرجوا ولكنهم لم يجدوا الوظيفة بعد والبعض الاخر كانوا زوجات غير عاملات ولقد تم اختيارهم جميعا الى حد كبير لانهم ارادوا ان يصبحوا مشاركين فعليين فى عملية التخطيط الحضرى المفتوح

وقد بلغ حجم العينة للمقابلات المبدئية ما يقرب من ٨٠٠ شخص وكان حوالى ٦٠٠ من هؤلاء يعيشون فى المركز الحضرى اى فى المركز التاريخى وفى مناطق الضواحى الحضرية المحيطة بينما كان اكثر

من ٢٠٠ يعيشون فى الريف الزراعى القروى وتم اختيار العينة عشوائيا من قائمة كاملة من السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ عاما واكثر .

واعلنت الصحف عن بداية البحث كما تم اعداد الاعلانات عنها ثم ارسل العمدة خطابات الى كل من جاء فى العينة وكان رد فعل الشعب الايجابى واضحا ورفضت نسبة قليلة جدا ان تستجيب (٣ ٪) كما أتم تقريبا كل المتقدمين المقابلة والتى كانت طويلة جدا واجابت القلة اجابات غير مقصودة او متسرعة

وقالت الغالبية العظمى من المتقدمين انهم مستعدون لمقابلات ومناقشات اخرى

وقد اعطوا اهمية بالغة لهذه المقابلات الشفهية السبب الذى جعلنا نواصل بسرعة عملية جدولتهم وتوضيحهم وتفسيرهم وظهرت بعض الاستكشافات الهامة بعد انتهاء هذه المقابلات والاحاديث بحوالى الشهر والتى وضعت تحت تصرف المجتمع

وزودت هذه الصور والنماذج بالتدريج وبتقدم التطور المخططين الحضريين الرسميين بفهم شامل ولا يضاهى عن خصائص واحلام وحياة اعضاء المجتمع اكثر مما يمكن فى حالة اتباع المعلومات والإجراءات التقليدية ومع ذلك فليست هذه هى النقطة الرئيسية هنا كما انها ليست هى السمة الاكثر اهمية

وفى الوقت نفسه فان اهم شىء هو ان اعضاء كثيرة من المجتمع وهم المواطنون انفسهم قد وجدوا انفسهم يواجهون اوجه متعددة من

مشاكل المدنية والتى لم يكونوا بالتحديد والى وقت قريب قد أدركوها

وقد اعتبر بطبيعة الحال فى الواقع هؤلاء الذين عرفوا او جربوا اقسى المشاكل صعوبة كحقائق خاصة اكثر من كونها « ظروف جماعية » وعندما وجهت الدعوة لهؤلاء المواطنين ذى النظرة الجديدة للدخول اكثر فى عملية التخطيط فى محاولة للتغلب على او التقليل من او حل بعض هذه المشاكل تزايد استعدادهم للعمل بصورة كبيرة

وكانت اكتشافات البحث ذات اهمية كبرى لبرامج العمل التالية الى الحد قبل التحدث عنها انه من الاهمية ان نأخذ صورة عامة ملخصة عما درس

قوة المشاركة في المجتمع

وتعتبر الميزة الخاصة للبحث الاجتماعى فى فاينزا كما ذكر هى انه يمكن ان نقارن صورة المركز التاريخى وبين صورة منطقة الحضر المجاورة وبين الريف الزراعى وكانت بعض الفروق الناتجة عن هذه المقارنة لافتة للنظر ولقد اثبتت هذه المقارنات كما سنرى أنهم أكثر من رائعين في مساهمتهم لادراكنا لعمليات التجديد الجارية في تلك البلاد مثل ايطاليا عن مساهمتهم في استراتيجية المشاركة ٠

ونستطيع ان نقول باختصار ان البحث قد عزز موقف المركز التاريخى كموقع فيه نسبة عالية جدا من الكهول الذين يعيشون

هناك اكثر من المناطق الاخرى ومن وجهة نظر الدخل والعزلة الاجتماعية فهناك اناس كثيرون يعيشون هناك فى ظروف فقيرة جدا وتؤكد حقيقة واحدة الفرق بوضوح فى مراحل « التطور » بين منطقتين متطرفتين المركز التاريخى والمنطقة الزراعية فبينما لا توجد على الاطلاق عائلات كبيرة ومنتشرة تعيش فى المركز التاريخى تواجدت هذه العائلات بكثرة فى المنطقة الزراعية ويعيش معظم هؤلاء الكهول فى المركز التاريخى بمفردهم او مع كهل اخر ومن ناحية اخرى فغالبا لا يعيش هؤلاء الكهول بمفردهم فى المنطقة الزراعية ما يعيشون فى اسر كبيرة وممتدة تقليدية

كما تظهر الفروق بين نموذج الحياة القروية الحضرية بطرق اخرى وكان احد هذه الفروق وقد كان مفاجأة هو ان بناء العلاقات غير الرسمية (العلاقات مع الجيران وتبادل الزيارات مع الأقارب والاصدقاء) لا تزال تبدو هامة بالنسبة لاماكن الاقامة اكثر من المناطق الزراعية الضئيلة فى حين انها موجودة بنسبة اقل بين اولئك الذين يعيشون فى المركز التاريخى والذين امتصوا كثيرا من تأثيرأو كانوا معرضين الى ما يسمى بالنماذج الجديدة من الحضارة المدنية .

وهكذا شهدت النماذج التى تقيم فى المناطق الزراعية قدرا غنيا من التبادل الاجتماعى واقل نسبة من العزلة الانفرادية ويوجد بطريق المقارنة الذين يعيشون فى المناطق الزراعية فى الاتحادات الرسمية للمجتمع وفى الشئون المدنية بدرجة اقل من هؤلاء الذين يعيشون فى المركز التاريخى والبيئة المحيطة

ولكى نفهم مدلول هذه النماذج لا بد ان ننتقل الى حالة المشاركة

فى مجتمع فاينزا ويعد الأشخاص الموجودون كما هو الحال فى سكورز وجاستالا وهما مدينتان ايطاليتان ضمن موضوع الدراسة الدولى فى الانشطة الاجتماعية المنظمة والذين ينتمون الى الاتحادات الرسمية قليلون ولكن ثبت فى النهاية ان درجة المشاركة في الشئون المدنية في فاينزا تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات **الطبقية أكثر** منها في جاستالا أو سكورز وتضمنت هذه التغيرات **مستوى الشخص** التعليمى والوظيفة ومستوى دخله بالاضافة الى **خلفيته الاجتماعية** كما يحددها مستوى تعليم ووظيفة والد المندوبين .

ويقترب الموقف فى فاينزا بتعبير اخر من النموذج الامريكى اكثر من النموذج الايطالى الموصوف لاحقا باهلية جوهرية وعلى الرغم من ان الذين لهم مرتبة وظيفية ودخل ومستوى تعليمى عال وما اشبه ذلك متواجدون فى مساحات واسعة فى الشئون المدنية اكثر من مواطنى الطبقة السفلى فى فاينزا الا ان عدد هذه الطبقة العالية او فوق المتوسطة بالارقام قليل جدا وعلى هذا فان عدد الطبقات المتوسطة والاقل من المتوسطة فى الشئون المدنية لفاينزا لا يزال هو الغالب وعلى العكس تسيطر الطبقة فوق المتوسطة فى المدن والبلدان الامريكية

وتشبه الحالة فى فاينزا الى حد كبير بالنسبة للابعاد الاخرى تلك الحالة فى جاستالا وسكورز كما يشبه حاله المجتمع الامريكى وتعتبر عملية صبغ الطبقات الدنيا بالصبغة الحدية امر ملفت للنظر فقد ابعدوا عن المشاركة الفعلية فى الشئون المدنية وتبدو احد الدلالات على الطبقات أكثر تأثيرا في هذا الشأن وهى مستوى الفرد

التعليمى ويساعد عامل الانجاز التعليمى هذا في شرح قلة وجود الأشخاص المقيمين في المناطق الزراعية في الشئون المدنية اجماليا ٠

وبمقارنة مستويات التعليم للاشخاص المقيمين فى المناطق الثلاث فى فاينزا نجد ان نسبة مرتفعة جدا من الاشخاص الذين يقيمون فى الريف مستواهم العلمى منخفض جدا ٠

كما ان هذا هو الحال مع البالغين الصغار السن بالرغم من ان مستواهم اعلى من مستوى مجموعات السن الاخرى فى المناطق الريفية وبمعنى اخر فان مستوى التعليم المنخفض فى المركز التاريخى هو عامة اعلى من مثيله فى المناطق الريفية

ويجب ان نضع هذا فى اعتبارنا فهو يعنى ان الفروق الثقافية والحياة اليومية بين المناطق السكنية هى قبل كل شىء نتيجة للفروق الحادة بين صفات التطابق الاجتماعى هذه مثل مستوى السكان التعليمى وتتجاوز هذه الفروق تلك الفروق فى اسلوب المعيشة فمثلا توضح الاختلافات فى مستويات التعليم فى المنطقتين وجود نسبة عالية جدا من الاباء فى المركز "التاريخى اكثر ممن فى المنطقة الزراعية والذين بريدون لابنائهم ان بحصلوا على مستوى عال من التعليم وفى الحقيقة اذا قمنا بعمل مقارنة بين طموح شعب فابنزا وبين المستوى العلمى للاباء وبين الاماكن السكنية نجد ان ما بهم هو المستوى التعليمى للاباء وليس الوقع القروى او المدنى

وهكذا يحدد تواجد اناس كثيرين فى المنطقة الزراعية باتساع وبمستوى منخفض من التعليم فروقا شاملة بين المناطق ومن الجانب

الاخر ففيما يتعلق بالمشاركة يكون للاختلافات فى اساليب الحياة بين المناطق الحضرية والريفية اثر حتى اذا كان للعوامل الاجتماعية والسكانية اهمية وفى فاينزا كان كبار السن والنساء وخاصة الزوجات غير العاملات اقل عرضة للمشاركة فىالامور المدنية اذا كانوا يعيشوا فى المناطق الريفية اكثر منها مدنية

ولا تشارك المرأة عامة في الأنشطة والجمعيات الرسمية مثل الرجل · وتتواجد المرأة أكثر من الرجل فقط عندما تكون الجمعيات والأنشطة مرتبطة بالمدرسة أو الكنيسة · ويبدو كبار السن والزوجات متوسطى العمر على الهامش أكثر · وتزداد عملية الركون الى الهامش كلما انتقلنا من المركز التاريخى عبر الضواحى الى أن نصل الى المنطقة الزراعية ·

وتشارك نسبة قليلة جدا من الزوجات المتفرغات ، وخاصة الزوجات متوسطى العمر ، في أنشطة المجتمع وغالبا ما يشاركون في الأنشطة الدينية ، ولا تزال هناك صعوبة بالنسبة للحديث عن العزلة الاجتماعية وذلك عندما نشير عليهن أكثر من مثيلاتهم في المركز التاريخى واللائى ليس لهن عائلات كبيرة · وثبت أن الطائفة من الناس التى تقضى معظم وقتها بمفردها وحيدة في يوم الأحد المعتاد وأكبر مستهلكى التليفزيون هن الزوجات غير العاملات متوسطى العمر في المركز التاريخى ·

وتشبه حالة كبار السن ككل الى حد كبير حالة النساء المعتزلات فهم يميلون الى عدم المشاركة فى الشئون المدنية فى الريف اكثر من اى مكان اخر ومما لا شك فيه ان كبار السن فى المنطقة الزراعية هم

مع ذلك اقل عزلة من أشخاص آخرين حيث انهم كما ذكر سابقا يستمتعون على الاقل بصحبة عائلاتهم .

ودعونا نتخطى هذه الامور التى ولا شك ذات مغزى ونعود الى الحقيقة ان المشاركة فى انشطة المجتمع (والتى تشمل الانشطة المرتبطة بالحكومة المحلية والامور السياسية) ليست مرتفعة وتقوم على الصفات الطبقية مثل مستوى التعليم ودعونا نختبر مجرى الامور فى فاينزا ضمن مفاهيم تلك العوامل مثل السخرية والتشاؤم والشعور بعدم القوة وعدم الكفاءة وانعدام الثقة بالنفس التى اقترحناها سابقا كمقاييس لنموذج عدم المشاركة ثم فلنتأمل هذه العناصر التى يمكن ان تشير الى استعداد قوى للمشاركة كما انها يمكن ان تكون حافزا لهذه المشاركة

دعونا اولا وقبل كل شىء ننظر الى المعلومات الخاصة برد الفعل الذى يعتقد الاشخاص من عينة فاينزا ان ممثلى حكوماتهم المحلية سيتخذوه اذا هم جاءوهم بمشاكل وقد أعطى عدد كبير بطريقة مثيرة للدهشة اذا قورن بالمجتمعين الايطاليين اللذين تم فحصهما سابقا اجابة تنم عن التفاؤل وهى ان ممثليهم سوف يستمعون لمشاكلهم وسوف يبذلون قصارى جهودهم لحلها وتوجد حقيقة اخرى مشوقة وهى ان هناك إرتباطا دقيقا جدا بين هذه المعلومة وبين الاختلافات الطبقية او السكانية

ولم يكن كبار السن متفائلين كمثلهم من مجموعات العمر الأخرى كما أنهم لم يكونوا أكثر تشاؤما وعلى الأصح فقد أثبتوا كما

هى العادة أنهم معزولون عن الحياة المدنية وكان لديهم عدد كبير من ايجابات (لا أعلم) أكثر من مجموعات العمر الأخرى .. أما بالنسبة للنساء فلم يكونوا أكثر تشاؤما من الرجال ولم يظهر اختلاف السلوك نتيجة لمنطقة السكن بوضوح .

وقد اختلف الموقف نوعا ما مع احساس الفرد انه شخصيا قادر على التأثير على القرارات التى تمس حل المشكلة فاولا وقبل كل شىء تبين أن الشعور بعدم القوة في المجتمعين الايطاليين اللذين رأيناهما سالفا قد ظهرا بوضوح اكثر من ظهورهما فى فاينزا ولكنها مرتبطة فى المجتمعات الثلاث للدلالة على الطبقة الاجتماعية بمعنى انه مع انخفاض الطبقة الاجتماعية يجىء انخفاض فى الشعور باستطاعة التأثير في قرارات المجتمع وبعقد مقارنة بين شعب فاينزا وبين شعوب المجتمعين الايطاليين الاخرين بهذا الصدد وبالمستوى التعليمى نجد تشابها بين نسبة الذين يشعرون ان لا تأثير لهم فى المجتمعات الثلاث عند ذوى المستوى التعليمى المنخفض بينما يشعر ذوو المستوى التعليمى العالى بقوة اكثر فى فاينزا ممن فى سكورز وجاستالا لاى من الاسباب

ويشعر معظم المسنين فى فاينزا انهم غير قادرين على ان يكون لهم تأثير مصيرى ويجدر بنا ان نتذكر هنا ان المسنين لم يشكلوا الغالبية العظمى لذوى المستوى التعليمى المنخفض بل انهم ايضا يشكلون الغالبية العظمى من محدودى الدخل والطبقة الاجتماعية المنخفضة وتعتبر كل هذه أبعادا مترابطة ترابطا وثيقا ولذلك فنحن

نرى الاثار السلبية جدا على شعور المسنين المحرومين بشأن قدرتهم للتأثير على قرارات المجتمع ·

ولهذا يبدو الشعور بعدم القوة فى فاينزا اقل من مثيلاتها فى المجتمعات الاخرى ·· ومن الناحية الاخرى ثبت ان المجتمعات الثلاث تتشابه تشابها وثيقا من ناحية الشعور بالثقة بالنفس والاحساس بالكفاءة وحيث ان الاجراء المستخدم فى فاينزا كان نسخة قصيرة مــن الشــكل المطـــول المستخدم فى البحث الدولى فقد استطعنا ان نقوم بعمل مقارنات دقيقة بين نفس الموضوعات وكان الشعب فى فاينزا اذن كما فى المجتمعين الايطاليين الاخرين الى حد ما واثقا من نفسه

وارتبطت هذه الثقة بالنفس فى فاينزا بمؤشرات الطبقة الاجتماعية تلك مثل مستويات التعليم كما اختلفت ايضا طبقا للسن ويمكن إدراك الى أى مدى تأثير هذا الاختلاف حسب السن بصفات أخرى مشكلة اجتماعية لهؤلاء المتقدمين في السن أكثر من تأثره بالسن ذاته من خلال اختبار الشباب الصغير ومتوسط العمر هنا ومن هذا الاختبار نجد انفسنا في وفاق كامل مع سيمون دى بوفوار ·

ولكن رغم ان كبر السن يعتبر مصيرا بيولوجيا حقيقة تتخطى التاريخ فهو برغم ذلك صحيح ان طريقة المرور بهذا المصير تختلف طبقا للبيئة الاجتماعية وبالعكس فالمعنى او قلة المعنى ان كبر السن يأخذ نفس الشكل في أى مجتمع يضع المجتمع كله تحت الاختيار حيث ان هذا يكشف المعنى أو قلة المعنى لكل الحياة التى تؤدى الى كبر السن ·

ماذا وجدنا ؟ وقد شعر اولئك بصفة عامة الشباب الصغير مثلا تحت سن الخامسة والثلاثين فى فاينزا والمجتمعات الاخرى تحت البحث انهم اكثر كفاءة واكثر ثقة بالنفس وقد نجد شبابا صغيرا اقل ثقة بالنفس وينتمى هؤلاء الى اباء من طبقة اجتماعية منخفضة كما انهم انفسهم ذو مستوى تعليمى منخفض اذن نستطيع ان نستنتج ان للعناصر الأخرى تأثيرا أكبر لأحداث عدم الثقة بالنفس عند المسنين من الكبر الفسيولوجى وبالطبع تعد هذه العناصر نوعا من مؤشرات الحقيقة الاجتماعية الدالة على حشد له تجارب وعلاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية اساسية ورغم انه يوجد عندنا عدد قليل جدا من افراد الطبقة العليا او من المسنين ذى التعليم العالى فى عيناتنا لا تكفى لعمل تقييم مناسب الا انه يوجد عندنا عدد كبير بالقدر الكافى من افراد الطبقة الوسطى لتقييم مدى اتساع الاختلافات فى مسألة الثقة بالنفس بين المتعلمين منهم تعليما عاليا أو متواضعا .

وتتأثر الاختلافات في مسألة الثقة بالنفس عند النساء بالاختلافات الطبقية وبادوارهم المهنية . ولا يوجد فرق كبير بين النساء والعاملات وبين الرجال العاملين بالنسبة لاحساسهن بالاكتفاء الذاتى . ونجد أن الزوجات متوسطى العمر والنساء المسنات يشتركن مع الرجال المسنين في أن لديهم مشاعر محدودة عن الكفاءة وليصبحوا ما نطلق عليه أكثر الناس حرصا في تعاملهم مع العالم ولا تبدو مسألة الثقة بالنفس ، بين النساء الصغيرات بما فيهن الزوجات ، أقل منها عند الرجال الشباب نسبيا . وتعتبر هذه الاكتشافات ، بطريق المصادفة ، وثيقة مشوقة لما يجب أن تكون عليه الحياة الحديثة لكى

تؤثر على ثقة الرجال والنساء بأنفسهم بدرجات متفاوتة ـ حتى آخر مرحلة من الحياة عندما يمر الرجال أيضا بتجربة الركون إلى الظل وتنحيتهم جانبا التى قمنا باعدادها لعناصرنا البشرية المستهلكة « وغير منتجة » . ويجب أن نذكر أن الفرق في الجنس ليس نتيجة للفرق التعليمى وذلك لأن الرجال والنساء في فاينزا يتمتعون بمستويات متساوية من الدراسة . :

وعندما ننظر الى الرغبة في زيادة المعلومات كمؤشر لقوة الاستعداد للمشاركة نجد أن الرغبة في زيادة المعلومات أكيدة عند صغار السن والأشخاص المثقفين . ومن المهم أن نضع في أذهاننا الحقيقة أن الرقم الأصلى لهؤلاء الراغبين في زيادة المعلومات على الأقل في القطاع الكبير من مجتمع الحياة مرتفع أيضا بين المسنين والنساء والأفراد ذوى التعليم المتواضع (رغم أنه منخفض أكثر نسبيا للاخرين) . :

وهكذا يدل التعبير عن المصالح أنه حتى تلك الأنواع من الناس التى تعيش على الهامش ليسوا متبلدى الشعور داخليا أو غير مبالين بمجتمع الحياة كما يمكن أن يوحى بذلك عدم مشاركتهم أو نقص الثقة بالنفس . ولقد تم وضعهم على هامش المجتمع الحضرى الحديث في ايطاليا تماما كما حدث في المجتمعات الأمريكية ولكننا عرفنا من أنواع هذه الاكتشافات أن أرواحهم المعنوية لم تتحطم . :

كما جمعنا في فاينزا معلومات عن مدى استعداد او عدم استعداد الاشخاص المندوبين للمشاركة في الاجتماعات عن المجالات المختلفة في مجتمع الحياة اذا كانو على بينة من أن رأيهم سوف يوضع محل

الاعتبار وقد عرضنا علاوة على ذلك عددا من الاقتراحات للعمل في البيئة الحضرية وهى اقتراحات مختلفة تماما عن خطط التدخل التى اعتاد المخططون الحضريون اقتراحها اما بشأن هذه الاقتراحات فقد قمنا بسؤال الشخص المندوب سواء أكان يعتبر هذه الاقتراحات هامة أم لا؟ ثم سألناه اذا كان كان على استعداد لعمل شيء من أجل تحقيق الاقتراح كأن يعطى مالا أو يمثل ضغطا على الادارة لكى ينفذوا الاقتراح او حتى يشارك في أعمال أكثر فاعلية

ولقد أظهر الشباب الصغير أعلى درجات الاستعداد للمشاركة في الاجتماعات بشأن الامور المدنية وعامة. فقد قالت النساء ومعظم المسنين أنهم على استعداد للمشاركة فيما لا يقل عن أحد أنواع الاجتماعات المقترحة وقد كان الاستعداد عاليا عند كل فئات المواطنين في كل المناطق الثلاث للمشاركة في الاجتماعات بشأن مشاكل المدارس

وفي شأن أهمية الاقتراحات بالنسبة للمواطنين فقد أظهرت الاكتشافات مرة أخرى انعدام جمود الشعور واللا مبالاة وأعلنت قلة قليلة ان جميع الاعمال المقترحة ليست ذات أهمية وقد استجاب كثير من المسنين بايجابية لأكثر من واحد منهم. أما بشأن اهتمامنا بتنمية خطة للحث على المشاركة فقد كانت الاكتشافات بشأن ماكان الناس على استعداد لأن يفعلوه متصلة بالموضوع

ونستطيع أن ننحى جانبا اقتراح بذل المال لأن كما هو الحال أيضا في المجتمعين الايطاليين الاخرين يوجد قلة قليلة من الاشخاص في فاينزا التى قالت أنهم على استعداد لبذل المال بغض النظر عن السبب وبدلا من هذا دعونا نلقى نظرة على ما يمكن أن نعتبره

الاستعداد للمشاركة في عمل غير مباشر أن نضغط على الادارة لكى نحملها تنفيذ الاقتراحات وما يشكل تعبيرا عن الاستعداد للمشاركة بأعمال مباشرة (أن تشارك جماعات العمل للمواطنين)

وتختلف كل من هذه الإجابات باختلاف الطبقة الاجتماعية ٠ بمعنى أنه كلما انخفضت الحالة الاجتماعية ، وخاصة اذا انخفض مستوى التعليم ، انخفض بالتالى الاستعداد للمشاركة فى تلك الأعمال ٠ ويكون الذين على استعداد للمشاركة فى النوع الأول من الأعمال ، وهى التأثير على الادارة ، عددا كبيرا جدا كما ولا يزال هناك عدد كبير بين الطبقات الدنيا ٠ ولا ينطبق هذا بخصوص النوع الثانى وهو الأعمال المباشرة ٠ فيوجد عدد قليل على استعداد للمشاركة فى هذا الصدد٠٠

أما ذوى المستوى الاجتماعى المنخفض فهم ليسوا على استعداد بالمرة للمشاركة ٠

وكما رأينا سالفا أن المسنين يكونون فى فاينزا ، وهذا لا يرجع الى سنهم ولكن الى صفاتهم الاجتماعية ، أساس هذه الظروف ٠ فيوجد عدد كبير منهم بين هؤلاء الذين على استعداد لأن يشاركوا فى النوع الأول من الأعمال وليس النوع الثانى ٠

يجب أن نذكر أن الجماعة الاجتماعية التى يمكن تعريفها بوضوح بين الجماعات التى على أتم استعداد للأعمال المباشرة هم الشباب الصغير الذى على مستوى عال من التعليم ، ورغم هذا ليس هو الشباب الصغير بصفة عامة فليس للشباب ذى المستوى المنخفض من

التعلبم وجود ظاهر بين هؤلاء المستعدين للمشاركة فى الأعمال المباشرة . ويكون ذوى التعلبم المتواضع نسبة قليلة جدا فى الشباب أقل منها فى المسنبن .

ونعتقد بعد أن وضعنا كل الاجابات على عدد كبير من الاسئلة في فهرست منفرد أننا قد أنشأنا أجراء ملزما وموثوقا به لاستعداد الشعب ككل للمشاركة في أمور المجتمع في فاينزا ونستطيع أن ننظر بسرور الى هذا الاجراء وسط بيئة الطبقة العادية والاختلافات السكانية وأيضا في ضوء العنصر الذى أطلقنا عليه فيما قبل أسم الشعور بالثقة بالنفس (او الحيوية او الكفاءة الشخصية)

وتعتبر العلاقة بين مقياس الاستعداد بالمشاركة وبين الفروق الطبقية مرة أخرى واضحة ولكن لعنصر الثقة بالنفس والشعور بالكفاة الشخصية لها دور ملحوظ هنا ولنأخذ كمثال القطاع الهام من مجتمع الحياة وهو قطاع الحكومة والسياسة المحلية ويعتبر الاشخاص من صغار ومتوسطى السن والذين لا يتمتعون بمستويات جيدة من التعليم ولهم دخول متوسطة من ضمن تلك الجماعات التى على استعداد للمشاركة في هذه الشئون وباعداد ضخمة ويبرز اختلاف في ضوء الاختلافات المتعددة لهم في هذه الحالة بمعنى أخر في ضوء عامل الاستعداد للمشاركة وعامل الثقة بالنفس بالاضافة الى الفروق الاجتماعية السكانية ويوجد الكثيرون في هذه الحالة الذين لديهم الاستعداد للمشاركة ولكن يوجد البعض من الذين ليسوا على الإستعداد للمشاركة ويمكن عزو هذا الى حد كبير الى العامل الاخر وهو سواء أكانت درجة الثقة بالنفس مرتفعة او منخفضة .

ويساعد هذا شدة وضوح الحقيقة وهى أننا في فاينزا تماما كما نجدها في المجتمعات الايطالية الاخرى نجد عددا معقولا من الاشخاص على استعداد للمشاركة حتى بين الطبقات الاجتماعية الفقيرة ونذكر هنا أن عامل الثقة بالنفس يتأثر مثله مثل المستوى التعليمى بهذه الفروق الطبقية ولكن أصبح الأحساس النامى بالثقة بالنفس في المجتمعات الايطالية الثلاثة منتشرا تماما وبالرغم من أنه يقل بانخفاض المركز الاجتماعى ولكننا لانزال نجد عددا ضخما من الناس من الطبقات السفلى لديهم درجة عالية من الثقة بالنفس

وأتاح لنا ما قد تم وصفه هنا خاصة عن الحقائق الخاصة باستعداد الشعب للمشاركة أن نستنتج نتيجتين أساسيتين أولا تشير المعلومات التى حللناها الى عدم فاعلية الجهود المساهمة والتى تشير فقط الى فئة اجتماعية مثلا الفقراء فهذه الفئات لا تفسح المجال أمام الأشخاص الحقيقيين او حتى أمام الاشخاص المتصورين أو المتخيلين وعادة ما تكون هذه الفئات فئات احصائية وجامدة بعيدة كل البعد عن المعانى الانسانية والعلاقات الشخصية كما يعتبر مستوى التعليم او الدخل او الوظيفة بدلائل ضعيفة لهذه الصفات الشخصية المترابطة مثل الثقة بالنفس او والشغف أو الاستعداد للمشاركة

وتساعد هذه الصفات الشخصية في التفريق بين الاشخاص وحالاتهم كما تساعد في جمع الاخرين في فئات وتتأثر هذه الصفات الشخصية بقوة اجتماعية ثقافية معقدة يجب وضعهم في الحسبان في اية ظروف عند بناء خطة ذكية للمشاركة

وتتيح هذه النتائج الفرصة لنا لكى نأخذ خطوة أخرى للامام فقد أوضح الموقف في فاينزا في المجتمعين الايطاليين الاخرين ان المشكلة

الاساسية ليست في ايجاد اهتمام بالمشاركة (تسيطر استنتاجات مماثلة على مجتمعات أمريكا الشمالية أيضا)

فليوجد في كل قطاع من مجتمع الحياة الذى قمنا باختياره درجة كبيره من الاهتمام والاستعداد فيما يختص بالمشاركة أكبر مما هو حاصل الان او حتى أكبر مما قد يظهر للناظر نظرة عابرة

وقد ظهر خلال كل البحث أن الشعب لديه اهتمام بالغ ومستعدون للمشاركة أكثر مما هم عليه عادة ويوجد الدليل على هذا في التجارب الملموسة مثل البرنامج المعد حديثا في ايطاليا في القطاع التعليمى فيتم الان انتخاب أشخاص للمشاركة في ادارة أنظمة المدارس المحلية ويمكننا أن نتعلم من هذا المثال درسا أخر حتى اذا لم يكن الوقت مناسبا للاسهاب فيه وتستطيع مصالح الشعب أن تغير الاشكال بسرعة مثل استرداد الطبقة البيروقراطية المساحة الفضاء في العمليات التقريرية التى افتتحت قريبا وفي مثل هذه الحالات من اعادة التضييق البيروقراطى نجد أن أول من ينسحب أو أول من يبعدهم أولئك الذين ينتمون الى الطبقات الدنيا وتلك التى تعيش على الهامش واولئك الذين يتخلون ببساطة أكثر من غيرهم عن المشاركة المباشرة ويسلمون حقوقهم لأشخاص أكثر إستعدادا

ويعتبر العنصر الاساسى في خطة المشاركة اذن هو تقديم المساعدة الحقيقية للسلطة فيما يتعلق بالحياة اليومية في المجتمع للمواطنين المبعدين بحكم العادة عن العمليات المغلقة لصنع القرار واذا ما احترمت هذه الظروف فسيوجد عدد ضخم من المواطنين حتى من الفئات المعدمة على استعداد للمشاركة اذن فستصبح الصفة الرئيسية

هى الرغبة الحقيقية لفتح العمليات التقريرية للجميع متطلبة كشروط لهذا الاسهام الخبرة البشرية فقط ليست المعلومات المتخصصة او الخبرة

ونستطيع على أساس مقدار المعلومات الصغيرة التى لدينا عن مجتمع فاينزا أن نواصل تحرياتنا عن تجربة المشاركة في وضع الخطة بالمركز التاريخى هناك

حركة المشاركة في فاينزا
معناها وحدودها

وبعد أن رأينا بعض النتائج الناجمة عن بداية الاعمال المشاركة دعونا نلتفت لبرهة الى الوراء لكى نختبر معناها فيما يتعلق بالاشخاص المتعلقين بها وكان المقصود أساسا هو جعل المقابلة أول عمل فى المشاركة وترجع أسبابه الحقيقية فى اعتقادنا أن قلة قليلة من الاشخاص قد رفضوا المشاركة الى أبعد من هذه الظروف الجيدة مثل الشعبية وخطاب العمدة كما ترجع أكثر الى حقيقة أن موقف المقابلة قد ضمن شرطين لكل شخص ذاك الشعور بالكفاءة والشعور بالاقتدار على المشاركة

وكانت العلاقة بين الشخص الذى يجرى المقابلة وبين الشخص الذى تجرى له المقابلة علاقة الند للند فلم يكن على الشخص الذى تجرى له المقابلة أن يجيب ببساطة لأن الشخص القائم بالمقابلة يجب أن يحصل على الاجابة من أجل أن يكمل الجزء الاول من عمله وفي الواقع من كان منهم من يشعر أنه كفؤ فكان هو الشخص

الذى تجرى له المقابلة فكان عليه أن يمدهم بمعلومات عن نفسه وعن آرائه ، وكان هو الوحيد القادر على أن يعبر عنهم وقد أتاحت عملية أن يحضر المواطنون الاخوة المتعاطفين الى منزل كل شخص ستجرى . المقابلة معه الفرصة أمام حتى أكثر الاشخاص عزلة وأكثرهم أحساسا بالغربة أن يشعروا بالزاحة وأنه يوجد على الاقل هذه المرة من يستمع اليه وبمعنى آخر فقد كانت عملياتنا تشبه عمليات المسح التى يقوم بها الباحثون مع فرق حاسم هو أن الذين يجرون المقابلة لم يعتقدوا أنفسهم كهؤلاء او يعتقدوا الاخرين كالمجيبين فقد إعتبروا انفسهم كالتلاميذ الذين يحاولون أن ينصتوا باحترام الى مدرسيهم وقلما او لم يحدث أن أعتبر المواطنون كهؤلاء من قبل

ولكن دعونا نلقى نظرة على الإجراء المتبع من وجهة النظر النظامية ومن وجهة نظر التخطيط الحضرى التقليدى وبهذه الطريقة نستطيع أن نخصص نظاما آخر من الاسباب من أجل المساهمة المتجددة لهذا الاتجاه وعلى حين غرة نجد أمامنا عبارة شفوية في التخطيط الحضرى غالبا ما تكرر ولكن تبقى دائما شعارا يتحول الى

حقيقة هى أن العناصر الأساسية في المدينة والتى ينظر اليها كنظام هم الاشخاص وليس المساحات المادية او الكتل الحجرية او المبانى أو الخدمات .

ويمكن للاشخاص كل الاشخاص بل أن عليهم ان يصبحوا عناصر فعالة في عمليات التخطيط فلا بد وأن يصبحوا مخططين

وعلى أية حال لا أحب أن يساء فهمى هنا فلا أعتقد أنه يوجد هنا وليست في نيتى أن اعتنق هذا المبدأ اتجاه منهجى واحد للتخطيط أفضل من غيرة الطريقة التى تبدأ باجراء تحرى اجتماعى جيد بدلا من الطريقة التقليدية لجمع المعلومات الاحصائية وبمعنى أخر فلا أؤمن بوجود صيغ لوصف كيفية وضع أفضل خطة حضرية ويمكن تفسير الاتجاه الأساسي الى سلسلة من الأعمال التى تختلف اختلافا كاملا عن تلك في فاينزا ويعتبر الشرط الاساسى الهام هو استبقاء وتسهيل ايجاد أكبر عدد ممكن من الاشخاص المشتغلين بعملية التخطيط مما حدث من أعمال ويجب أن نبدأ في استيعاب أن التخطيط الحضرى ليس فقط تحديد الخدمات او تقرير ما يجب أن تكون علية كثافة البناء

وبعد أن فرغنا من هذا نعود الى وقت أن انبثقت المعلومات عن تجربة فاينزا من البحث الاجتماعى وتم اعداد نسخة منها وتوفر عدد كبير منها في الحال كما أرسلت مباشرة لكل من شارك في جمع المعلومات ونذكر منهم أولئك الذين أجروا المقابلة

وفي نفس الوقت كان الممتحنون قد بدأوا سلسلة ثانية من الاجتماعات مع الاشخاص لمناقشة ردود فعلهم بالنسبة للاكتشافات وآرائهم بالنسبة لما يجب أن يتم

وبدلا من أن تكون لهذه المقايضات أبعاد المقابلات العامة التقليدية فقد أخذت محالا صغيرا وظهرت في كل أنواع الاماكن التى احتمل تجمع المواطنين فيها وكانت لهذه الاجتماعات صفة متجددة من الحيوية وتشجيع المساهمات الحقيقية التى يقوم بها الحاضرون.

وسيوضح المثال الفرق البين فى المعنى والنتائج المختلفة لهذا النوع من الاجتماعات اذا قورنت بالاجتماعات العامة التقليدية وغالبا ما يدهش الناس عندما يجدون أنفسهم في مواجهة اكتشافاتنا وخاصة مع صورة أوضاع المسنين في فاينزا ولم تتطابق المعلومات الغامضة والخاصة جدا والمحدودة لدى كل شخص بهذا الصدد مع الابعاد التى تميز بوضوح الظروف الواقعة مثل الفقر الاقتصادى **المدقع** ظروف المعيشة البائسة والسيئة جدا والبعد عن الحياة الاجتماعية وندرة العلاقات الاجتماعية وما اليه

وكان عنصر المفاجأة الاخر وهو ايجابى في هذه الحالة هو أنه قد تم معالجة ومناقشة هذه المشاكل كمشاكل التخطيط الحضرى أى لقد تم احتسابهم ضمن الاعداد للخطة الحضرية وليس ضمن الانواع المتعددة من برامج الرفاهية وقد جعلت مناقشة هذه الامور من اليسيرعلى الناس أن يلاحظوا العلاقات بين موقف مواطنين بعينهم او حتى بين قطاع من جمع من المواطنين وبين أشكال وبنية الحياة الحضرية

وقد كان رد فعل المسنين الذين شهدوا هذه المقابلات ذا شأن هام في حد ذاته وقد انتقل الكثير منهم من مجرد الاحساس بأنهم **متفرجون** والذين اذا اهتموا كانو حكماء **ومتعقلين** الى الاحساس بأنهم أصحاب القضية وقد تم مناقشة مظاهر الحياة الحضرية والمشاكل التى تظهر في الحياة اليومية للجماعات والافراد الذين يقيمون في بيئة فاينزا على أنها قضايا التخطيط الحضرى كما تضمنت المناقشة ولكنها لم تقتصر على استعمالات الفضاء المادى وعدد الشقق والمدارس والخدمات الاخرى التى تم التأكد من مدى الاحتياج اليها

وكان من بين هؤلاء الذين اشتركوا في هذه الاجتماعات ظهر بالتدريج أناس على استعداد لأن يشاركوا بفاعلية في جماعات عمل ذات مجال واسع وسيتم تكوين جماعات العمل تلك في منطقة تلو المنطقة وبالتعاون مع الخبراء الذين يستعجلون مرحلة أخرى من التجارب في التخطيط الذاتى

وأصبحت بعض الاراء اقتراحات أكثر دقة لا تعنى فقط بالعناصر المادية ولكن بادارة الافراد لهذه العناصر ولنأخذ كمثال الاستعمال الوظيفى المتعدد لبعض الأماكن العامة بفرض السماح للافراد من مختلف الاعمار والصفات للتلاقى كان أحد أنواع هذه الاقتراحات الشيقة وكان الاقتراح الاخر هو ايجاد حدائق للخضر والزهور لكى يستخدمها مجموعات الجيران في وسط المدينة

وسلكت تجربة فاينزا طريقا أخر بالتحديد عند هذه النقطة الحاسمة

وقد تغيرت الامور تغيرا كاملا بعد فترة من التدخل الطفيف النسبى والتعاون من جانب الاداريين فقد قاموا قبلا بالتعاون في هذه الامور مثل قيامهم بالاعلان عن الوثائق وعقد الاجتماعات عند الحاجة وقد وجد الاداريون الان اهتمامات جديدة في الاحداث وهى تقديم البراهين على رغبتهم في الامساك بزمام الموقف وقد سهل هذا تقسيم العمل الى اجتماعى بدنى

وبعد تنفيذ بحث العمل الخاص بالمجتمع بدأ تحرى دقيق عن الابعاد المادية وحالة المبانى في المركز التاريخى ويتعلق نوع

المعلومات الواجب توافرها بالعناصر التقليدية المادية للتخطيط الحضرى وهى : عدد وحجم الشقق ارساء قواعد علم الرموز الصفات الفنية والتاريخية للمبانى وموقع وتصنيف الاعمال الاقتصادية وهكذا .

ويجب أن أركز على نقطة أن فكرة تنفيذ تحريات منفصلة على المجال المادى والاجتماعى لم تبد لى أنها أفضل معالجة وكان من الغريب في الواقع ألا يقوموا بجمع كل المعلومات مرة واحدة عن أسلوب معيشة الافراد والعائلات في محيط مساحتهم المادية حتى اذا دعت الضرورة الى تنفيذها بشكل غير تقليدى على عينات كثيرة بدلا من فحص كل السكان وقد شكل هذا التقسيم منذ البداية الى ميدانين من التحرى تسوية ضرورية داخل مجموعة المخططين الحضريين المعنيين وعندما لم يضمن هؤلاء المنتمون الى الجماعة النتائج والذين اعتقدوا أنهم يجب أن يطرحوا جانبا الاتجاه التقليدى لكى يتبعوا أسلوب عمل مختلف شعروا ان من الضرورى أن يقللوا مخاطر اتهامهم بالفشل وذلك باقتنائهم على الاقل الانواع التقليدية . من المعلومات المادية وبعض المعلومات الاخرى عن أحصاء التعداد السكانى

ولم يعتبر أجراء البحثين المنفصلين أفضل خطة على اساس الاهداف المشاركة المقترحة وكان في الامكان إعتبارهما خطة مقبولة اذا أمكن اعادة تجميع المعلومات التى جمعت منفصلة في الميدانين وذلك باعادتهم الى المجتمع ومناقشتهم معا في مناقشات موحدة ولكن بدلا من هذا عندما بدأ تدفق نتائج المظهر المادى لجأت السلطات المحلية الى الاجراء التقليدى وهو عقد بعض الاجتماعات الموسعة من أجل ابلاغ الشعب :

وفي هذه الاجتماعات عاد معظم الفنيين المحليين مرة أخرى يباشرون وظائفهم التقليدية التى تضمنت اعداد الخطط البارعة والمؤثرة وذلك باستعمال مثل هذه العبارات المتخصصة مثل ارساء قواعد الرموز والتى كان لديهم القدرة على انجازها بفاعلية أكثر وبأسلوب أكثر غموضا من غيرهم

وقد دل الموقف على وجود تشابة بينه وبين التجربة الامريكية واختلفت فقط أسماء القواد وكما قلت سابقا لقد تغيرت الادارة المحلية خلال الوقت الذى كنا نؤدى فيه عملنا واثبتت الادارة الشيوعية الاشتراكية الجديدة انها قلقة بشأن مشاركة المواطنين الا أنها لم تقم بطريق مباشر بتشجيعهم او بالسيطرة عليهم وكنتيجة لهذا كان رد فعل الأحزاب السياسية فقد أيد أقوى الاحزاب وهو الحزب الشيوعى مع شريكه الضعيف الحزب الاشتراكى الاجتماعات العامة الجديدة لكى يبين أن اكتشافات الفحص المادى بعيدة كل البعد عن نتائج الفحص الاجتماعى وفي هذه الاجتماعات تولى موظفو الحزب وأعضاء الاتحادات العمالية بالاضافة الى الفنيين المحليين مهام القيادة وقد قاموا بهذا عن طريق عدم اتاحة الفرصة أمام المواطنين لكى يتحدثوا أو وهو الأسوأ عن طريق معاملة كل من يحاول أن يدير دفة الحديث الى الموضوعات والمشاكل التى تمت مناقشتها في الاجتماعات السابقة بشأن المشاكل الاجتماعية والانسانية في فاينزا على أنه مشاغب ·

وخلال عملية كتابة ماقد أصبح أول طبعة أيطالية من هذا الكتاب كنت لا أزال متفائلة بشأن ماهو ظاهر في فاينزا والان قبل

أن أضع استنتاجاتى بعام وقد جعلتها عصرية بحسب ما قد حدث قد يبدو انه من المناسب أن أكرر تعليقاتى الأولى هنا

وما زالت تجربه فاينزا لم تقرر بعد او بمعنى أخر أن الخطة ما زالت لم تعترض بعد ولكنه ليس من المحتم أن ننتظرها حتى تفرغ لكى نضع بعض الاستنتاجات وفي الواقع لقد تم التقصى عنها في مجرى الاحداث التى وقعت الى الان

وفي اعتقادى أن الفتحات التى تمت خلال عمليات التخطيط لن تغلق أبدا سواء قريبا او بعيدا

وبدأ عدد كبير من الأشخاص في المجتمع يدركون ثم بعد هذا يوضحون التخطيط الحضرى أسلوبه وقواعده وقد بدأوا خلال هذه العمليات في اثارة بعض الاسئلة عن عمليات التقرير التقليدية في المجتمع

وبالرغم من أن هذه الحقيقة وثيقة الصلة بالموضوع ، إلا أنها ليست كافية لأحداث نتائج مجددة غير مرئية على الفور ، بمعنى أخر في محيط هذه التجربة في التخطيط ، وسيصبح ما سوف نعتمده بشأن فاينزا خطة ، لمن ليس لديه الصبر لقراءة ما كتبته على هذه الصفحات ، ستجعل من الصعب ابراز أثار الأهداف التى قام بوضعها بعض الذين شاركوا فيها » .

وقد دفعتنى العناصر الغامضة في الموقف الى الحكم على معنى والعبرة المستوحاة من الموقف في فاينزا بالطريقة التالية :

لقد وجد الرسم التمهيدى التالى المحدد لخطة فا ينزا فقط بالمساهمة المباشرة وبعمل المواطنين وستصبح الحوافز أخر الامر والتى كانت موجودة في بعض المناطق الاشكال غير التقليدية للخطة الاجتماعية المادية على الاقل في هذه المناطق ومن الواضح أن بنية الخطة في شكلها الرسمى النهائى وربما أيضا هيئة ادارتها سوف يميزغالبا بالنظام السائد

وفي ضوء هذا الاحتمال يمكن أن يظهر ما قد تم تحقيقه في فا ينزا بمظهر الاحداث التى ليس لها مغزى

ويجب أن نرجع الى الاحتمالات التى كانت في متناول اليد والتى لأسباب واضحة الان لم تتحقق لكى نعيد الثقة مرة أخرى ويجب أن نواجه التجارب الاخرى بعقلنا لكى نبقى في وضع نستطيع إن نضع القيمة الصحيحة للنتائج المكتسبة الى الان ولمعنى هذه التجربة وتبدو النتيجة الاولى واضحة جلية وليس مهما أن نعرف كيف تم تقرير تجربة خطة المركز التاريخى فعندما يغادر مخططو البناء الحضرى الأربعة فا ينزا فسوف يخلفون بعدهم على أية حال أكثر من خطة فنية جميلة وستصبح أكثر من كونها خطة حيث يمثل المخولون السلطة فيها ومفسروها المسئولون الرسميون المتخصصون القلائل لعالم فايزا المحلى أو الحرفى ٠

ولقد ظهر جليا لبعض الإداريين أن التخطيط الحضرى الحديث ليس أفضل طريقة لحل المشاكل الحضرية ولا يوجد فقط نقص في القوانين اللازمة لزيادة الاستعمال العام للارض بل أن التخطيط

الحضرى الحديث لا ولن يستطيع أن يتغلب على المشاكل الحضرية وذلك لانه يقبل تقسيم الجهد البشرى والعمل حسب مقدماته في الخبرة والكفاءة وأيضا عن طريق تعزيزه لتقسيم الحياة

وأشكر الاحداث التي استشهدت بها فهناك الان عدد من المواطنين في المجتمع الذين اكتشفوا وما زالو يفكون الغاز كثير من الاسرار الخاصة بكيفية وضع التخطيط الحضرى لقد أدركوا أن تنظيم الاراضى الحضرية لا يمكن أن ينفصل عن انماط حياتهم الاجتماعية وعن مشاكل حياتهم اليومية وتعنى الحقيقة أن على الاقل بعض الاداريين والمواطنين قد أكتسبوا هذا الادراك أنهم لن يكتفوا في المستقبل بالوسيلة التقليدية للتخطيط الحضرى

ويعتبر العنصر الايجابى الثانى هو الحقيقة أن جزءا من المجتمع في فاينزا في محيط الهيئات الرسمية مثل الاجتماعات الحزبية قد بدأ يناقش مشاكل العزلة والبعد وتحطيم العلاقات لاجتماعية والتى تحدث أيضا في اجتماعاتهم غير الرسمية مثل في محال القهوة وقد بدأوا قبل كل شىء مناقشه هذه المشاكل وذلك بمطابقتهم بواقع حياتهم اليومية في المجتمع ولم تعد المشاكل محور مناقشات على أنها مشاكل مجردة وبعيدة والتى يعانى منها فقط هؤلاء الذين يقيمون في المناطق العامرة الضخمة .

لقد ناقشوا وربما أدركوا بأكثر واقعية انه يمكن التعبير عن الظلم ليس من خلال التفاوت بين الوضع الاقتصادى والاجتماعى فقط بل وقبل كل شىء حرمان كل الشعب من حقه في المشاركة في العمليات التقريرية في المجتمع

وبمعنى أخر سيظل القليل او الكثير من تجربة فاينزا محفورا في نتاج التخطيط النهائى وتعتبر أهميتها في أنها قد مست العوامل الثلاث التى منعت عددا كبيرا من الذين ينتمون خاصة الى الطبقات المرؤوسة او التى تعيش على الهوامش التقليدية من المشاركة في العمليات الاجتماعية وتعتبر هذه العوامل هى الشعور بالتشاؤم نقص الثقة في القدرة على التأثير على القرارات والشعور بعدم الكفاءة والشعور بالعجز

ولم تعط الاعمال التى تمت في فاينزا وذلك لأنها ما زال في أطوارها الاولى الفرصة لكى نقتنع أنه قد تم مناقشة معوقات المشاركة وقد أكدت ردود الفعل الايجابية هذه الاحتمالات المبينة في الجزء السابق والتى اختصت باستراتيجية أحضار هؤلاء الذين ينتمون الى الطبقات والفئات الاجتماعية التى تعيش على الهامش لكى يشاركوا بفاعلية

ويجب علينا لكى نحصل على مشاركة أعلى وخاصة بين تلك الطبقات الا نختار المعلومات التى تولد الاهتمام والتى بدورها تشكل دفعة الى المشاركة ويجب عليه او عليها أن يجعلوا المشاركة أمرا واقعا بطريق مباشر وذلك لأن المشاركة في حد ذاتها تشكل ثورة على معوقات المشاركة الثلاث المذكورة سابقا ويمكن أن تعطى عملية الاشارة الى العناصر الايجابية لهؤلاء الذين دخلوا التجربة درجة طفيفة من التفاؤل والتى تعتبر تأييدا ضروريا اذا لم يتزايد عدد هؤلاء الذين يشعرون بالتشاؤم و بالضعف وعلى أية حال فمن الهام جدا أن نرى الاسباب التى منعت تجربة فاينزا من التطور أكثر ومن أن تصبح ذا مغزى أكبر .

ولكى أكون أكثر دقة ولما كان لهذا الاحصاء عن العناصر السلبية او على الاقل التى لها تأثير ضعيف من أهمية فسوف أتقدم بتفسير مطول ومنظم

ولسوف أتوقف هنا وذلك لأن ليس هناك من داع لنقل التحليل المطول الذى تم هناك وأعتقد أن الاجزاء السابقة قد أعطت فكرة كافية عما كان عليه الموقف هناك في ذاك الوقت وقد وقعت عدة أحداث منذ ذلك الوقت تلقى ضوءا جديدا على كل ما قد كتبته ليس فقط في الجزء الخاص بفاينزا ولكن أيضا عن فكرتى الاساسية

وهى عن أهمية الحكم الذاتى في المدينة وعن عدم قصر المبادىء التى تختص بالتنظيم الحضرى ومشاكل المدينة وقد ذكرت سالفا رذود فعل الاحزاب التى تسيطر الان على الادارة في فاينزا وهم الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى وقد حاولت الادارة أن تسيطر على الاجتماعات العامة، لكى تعيدها الى جوهر وقالب الاجتماعات العادية التى تعقد لكى تخبر الناس ٠

وقد كان تقييمى في ذلك الوقت ، والذى يظهر بوضوح في التعليقات السابقة ، ان الاداريين ، او على الاقل بعض منهم ، قد بدأوا يدركون اهمية ما يدأ ، وبالرغم من انه لم تتوافر لديهم « الرغبة السياسية » لكى يحسنوا المنتجات التى لا بد للتخطيط الحضرى ان ينتجها بمقتضى الشرع ، الا انهم قصدوا الى تقدير الاهتمام الذى ظهر في المجتمع واستعداد الشعب للمشاركة ٠ او هذا ما اعتقدته وقتئذ ٠

وقد بدا لى واضحا جليا ان حزبى اليسار ، حتى اذا تظاهروا برغبتهم لقيادة مباشرة ، لم يستطيعوا ان يعارضوا الجهود الموجهة لاكتشاف الطرق لتحقيق الاهتمامات بالمشاركة في صنع القرار بشأن مشاكل هذا المجتمع كالتخطيط الحضرى • وباختصار ، تفضل هذه المجموعات من الاشخاص ، وهم من اكثر فئات من العامة المطحونه ، المبادرات التى تهدف الى اثارة « الادراك السياسى » عند الشعب • وقد ثبت ان هذه الاقوال خاطئة •

وفي الواقع ، اصبح رد الفعل الرئيسى للادارة الجديدة ، اكثر وأكثر ، وهجوما مضادا حقيقيا • وقد اتخذت في البداية شكل أنها تضع ضغطا ثقيلا على فريق المتخصصين في التخطيط الحضرى والمكلفين بوضع خطة المركز التاريخى • وقد احضر هؤلاء للمساءلة وكان عليهم الدفاع عن انفسهم لعدم قيامهم باعمال التخطيط التقليدية بالسرعة الكافية •

وقد اتهموا بطريقة صريحة جدا بعدم درايتهم بكيفية انجاز عملهم وبانهم ضعفاء • ويعتبر تكليف مخططين حضريين اخرين في ذاك الوقت بالذات لاعداد خطة اساسية لكل المدينة والمقاطعة قد تم بدون قصد • وقد تم اختيار اشخاص لهم علاقة وثيقة بالحزبين الحاكمين كمخططين حضريين محترفين ، وهو اجراء طبيعى في عمل الحكومة المحلية الايطالية • وقد عرف المخططون المكلفون بانهم ذو كفاءة وعلى دراية باجراءات وتعاليم التخطيط الحضرى وبانهم « خبراء » معينون من قبل الادارة •

وقد اسندت اليهم مهمة « ادخال » خطة المركز التاريخى ضمن العمل الاجمالى لمراجعة الخطة الرئيسية · وقد قاموا بهذا عن طريق فرز والاستغراق في مشاكل المركز ، المشاكل الملموسة للاشخاص الفعليين ، من خلال الاسلوب المعتاد وهو تشكيلهم الى حسابات نظرية واحصائية والتى تتضمن بيئة المجتمع كلها ·

ويمكننا ان نأخذ كمثال ما الفيناه من حالة الوحدة والعزلة ، والتى هى ظروف معيشة معظم المسنين والفقراء الاخرين في المركز التاريخى وقد تتحول هذه الى حقائق لا تستحق الاعتبار اذا ما قرأها المخططون بوسائل التحويل الاحصائى العادى الذى كان متبعا في عصر بناة الاهرامات بالنسبة لسكان البلدية باكملها ·

وفي الوقت الذى كانت تهدف فيه هذه الحقائق الى « السيطرة الفنية » بدأت عملية اخرى ، وهى هجوم ضد المقترحات التى اقترحها اخيرا المخططون الحضريون لتقسيم المركز التاريخى الى مناطق · وقد قدرت هذه المقترحات اولا وقبل كل شىء الاحتياجات المقدمة من قبل الافراد وخصصت مساحات ومبانى في المركز التاريخى لاستعمال المجتمع ، مقترحة بذلك ان يقوم المواطنون بادارتها ذاتيا · وجاء ما يسمى بالاتجاه « الواقعى » معارضا لهذا ، فقد كان مشغولا بردود افعال اصحاب الملكيات . كما كان دائما ، يعتبر فقط المقترحات المقدمة بالمصطلاحات الاقتصادية ·

لقد تميزت حاله فاينزا لدرجة ان اصحاب الاملاك الواجب الدفاع عنهم كانوا يشتهرون بالتشريعات الدينية · ولا يعنى هذا ان

احزاب المعارضة فقط وبالاخص الحزب المرتبط منذ القدم بالكنيسة في ايطاليا . الحزب المسيحى الديمقراطى . قد نظمت الدفاع وقد حدث العكس . فقد تولت الاحزاب المسيطرة على الحكم . وفوقهم جميعا . الحزب الشيوعى الدفاع « الحقيقى » عن اضحاب الاملاك كما شنت هجوما على المخططين « المثاليين »

وقد احتاجت ما يطلق عليها اسم اوربا الشيوعية ، كما في ايطاليا عامة وبالتأكيد في معظم دول غرب اوربا . صورة كونها مؤيدة اكثر منها مهددة الملكية الخاصة .

وبهذا ، تكون الحالة مختلفة تماما الان عنها منذ عام مضى . فهناك الان احتمال قائم بامكانية الغاء كل شيء . وهناك احتمال رفض اهداف « احياء » المركز التاريخى والذى قامت الادارة المحلية المعتدلة من الوجهة النظرية بتصميمه ليكون نقطة البداية . وهناك اكثر من احتمال ان تحيل الادارة المكونه نظريا من الطليعة هذه الاهداف الى نوع من الاحلام الثقافية العامة .

كما يمكن ان يستمر التعهد الرسمى بوضع خطة للمركز التاريخى . ولسوف تكون هذه المرة بهدف اصدار خطة تقليدية في مناخ من الاصلاح المضاد . ولن يسمح لاحد بخلاف اضحاب الاملاك ـ اى ، الذين لا يكونون معظم المستأجرين ـ ان يكون لهم الحق لاستعمال الارض او المساحات الفضاء بالطريقة التى يرونها مناسبة ، وأن تكون محلا لقوانين الاحترام العام من قبل الآخرين ويعتبر فتح عمليات التخطيط البديلة للمواطنين بغض النظر عن موقفهم بالنسبة للملكية ولكن يبدو هذا مستحيلا في فاينزا .

وقد يصبح الا يكون الاسهاب في تفاصيل احداث فاينزا هنا مهما في حاله اذا مالم يستطيعوا ان يمدونا بدروس عامة جدا والتى تتخطى الوضع في فاينزا . فتكون دروسا عن امكانيات وخطط العمل في البيئات الحضرية الاخرى للمجتمع الحديث .

ويتوقع معظم المعلقين السياسيين الان تغييرات حقيقية وواسعة في الحالة في فاينزا . على ضوء القوة المتزايدة للاحزاب التى « تمثل » الطبقات المعدمة والتى اخذت نسبة دائمة من الزيادة وذلك في تأييدها للحزب الشيوعى . وتحكم الجماعات المكونه من حزبى اليسار . وهما الحزب الشيوعى الكبير والحزب الديمقراطى الاصغر . منذ انتخابات ١٩٧٥ معظم المدن الايطالية الكبيرة والصغيرة . وتقوم هذه الجماعات ايضا الان بحكم معظم المناطق

وبرغم كل هذه الحقائق . الا ان تصرف هذه الاحزاب في حالة فاينزا دل على حقيقة انه لا يوجد مظهر تجديد كبير في احزاب اليساريين في ايطاليا .

وتؤكد تجربة فاينزا حقيقة أن بناء الحزب الشيوعى (تماما مثل بناء الحزب الاشتراكى ان لم يكن اقل رسميا) شامل ومتسلسل تسلسل هرمى ومتمركز وتعمل بنفس روح كل المؤسسات الحديثة الكبيرة . وقام حزب اليسار . خلال عملياتهم في فاينزا وفي ايطاليا عامة . بانهاء العمليات التقريرية مثلما فعلت احزاب اليمين . وقد تم اعتبار العمليات التقريرية . بتوجيه من حزب اليسار . ضمن مجال تخصص الحزب . وفي نفس الوقت . على اى حال . نجد ان غالبية الاعضاء في

الاحزاب لا تضع القرارات · ومن يقررهم هؤلاء الذين لديهم المسئولية الزعامة و« ممثلي » جمهور الشعب · وبنظر الى عملية فتح عمليات القرارات . من جعلها دبمقراطية . حتى اكثر من ذي قبل كأمر بسيط لزيادة عدد مؤيدي الحزب . وذلك طبقا لمنطق الحزب ·

وفي الواقع . ولسوف تصبح مظاهر كثيرة من الحياة الاجتماعية امورا صالحة ، للقارات السياسية » ومع ذلك . فلا يعنى هذا الاعتقاد بأن كل شيء يقع في المحيط الاجتماعي له معنى « سياسيا » كما لا يعنى ان هناك اعتقادا سائدا بعدم وجود شيء يمكن ان يكون « فنيا »« علميا »، « موضوعيا »أو« محايدا » وتكون أحزاب اليسار من الاحترام للفنيين بقدر ما تفعل الاحزاب المحافظة ان لم يكن اكثر ·

ان مايحدث في المرحلة الحالية من التطور الاجتماعي هو أن هناك عملية اعادة تركيز أو اذا مارغبنا في القول بأنها عملية تبرير لسلطة القرارات في الطريق · وكانت هذه السلطة ، فيما سبق ، تم تفتيتها تدريجيا في عدد لا يحصى من مؤسسات خاصة بالثقافة ، والتعليم . والرياضة والصحة وغيرها مما تشكل حياة المجتمع المترابطة · ويأخذ اعادة التركيز هذا واعادة توحيد سلطة القرارات مكانة في ايطاليا حول حزب من أحزاب اليسار ، وهو الحزب الشيوعي · الا أن هذا يبعد كثيرا عن ضمان اعادة التجديد ، ويبعد عن الدورة في الميول الشخصية والسياسية لأولئك المسيطرين على سلطة القرارات · وهذا ليس بدء العمليات التقريرية ·

وتبدأ زعامة الحزب التى « تمثل » الطبقات المسيطر عليهم في الانتشار · والاستقرار ، كما حدث تغيير في الاعتقاد بأن الجماهير

أصبحـــــت الآن وبطـــريقة آليـــة ـ دون حـــــاجة الى اسهامات شخصية ، حاضرة في صنع القرار وفي مواقع من المشاركة في السلطة · وهذه هى النقطة الحرمية من وهم التحول السياسى الذى تعيشه بعض الدول مثل ايطاليا · وتظهر هذه الحقيقة التى توضح هذا الوهم في رد الفعل ـ والذى قد يبدو غير مناسب تماما ـ الذى انفجر في فاينزا عندما تم تنفيذ ادارة من اليسار دون اعتبار لما قد يكون حدثا ضخما في التخطيط الشخصى الحضرى ·

وحيث أن الأخطاء واضحة للغاية ، فليس ما حاجة الى كلمات كثيرة للحديث عن الأخطاء الأساسية لأولئك ممن اشتركوا في تلك العملية ، بما فيهم الكاتب بل هو على رأسهم ، وهم مدركون لهدفهم المبتكر ولكن ليسوا مدركين لطرق ووسائل انجازه ·

ويمكن الخروج بدروس مفيدة مما ظهر في فاينزا ، خاصة لمن هم في مواقع تختلف عن الموقف الايطالى · وتبرز تجربة فاينزا مدى الحاجة الى توضيح أهداف وأدوات العمل بطريقة مناسبة · وعلى أى حال ، فهى توضح القوى والمجموعات الاجتماعية والتى يعتبر اسهامها أساسا لا يمكن تجاهله · كماتبرز فاينزا مدى أهمية وجود ـ في البداية ـ مجموعة من المهنيين على استعداد بل وقادرين على الاشتراك في عدم الارباك المهنى وفتح العملية أمام غير المهنيين · ومن واجب هؤلاء المهنيين أن يكون عندهم استراتيجيه للتعاون مع الحزب السياسى والقوى الدستورية الأخرى والتى ليس أمامها سوى معارضة ـ كنوع من التهديد الشخصى والخطأ الأيديولوجى والفلسفى ـ أى بدايات دستورية هامة وتحويلات من عمليات « خبرة » الى عمليات ادارة ذاتية للتخطيط وصنع القرارات ·

الفصل السادس

نحو وضع نظرية للادارة الذاتية
للمدن كمشروع لتغيير المجتمع

المجتمع والمدينة

على ضوء ما تم ذكره ، يبدو الآن أنه من الممكن الرجوع إلى المنشآت الرئيسية التى تم تأليف هذا الكتاب حولها ، وبعمل ذلك ، فإننا قد نربط هذه المناقشات بعملية الكشف عن التجربة التى أجريت في فاينزا ولا سيما مراحلها الأخيرة ، وربما نضيف أيضا بعض الأفكار التى انبثقت عن التجربة .

وعندما نبدأ من الميدان الذى تمت فيه عملية التحليل ، والذى اقترح فيه التركيز على السلوك والتصرفات ، وهو البيئة الحضرية ، وبالاضافة الى ذلك ، دعنا نبدأ من العلاقات بين المدينة والمجتمع ، وهو الموضوع الذى تناولناه في الفصل الثانى .

لقد عرفنا أن المجتمع لا بد وأن يكون نظاما يضم أشكالا تنظيمية يطلق عليها اسم مؤسسات سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية وثقافية ، شكلها الناس ويحافظون على استمرارها ، وعادة ما ينسب لهذه المؤسسات صفات فوق بشرية .

وتتلخص الحقيقة الأساسية للصفة الفوقبشرية المفترضة بالتحديد ، على العكس من ذلك ، في أن كافة المؤسسات ليست سوى مجموعات من البشر وهى حقيقة اتسمت أساسا بوجود أشخاص معينين ينتمون لفئات أو مجموعات اجتماعية معينة ، يعيشون أو يتصرفون بأساليب مميزة ، وبمعنى آخر ، أن المؤسسات « قاصرة على فئات خاصة » ؛ فان الذين بداخلها مختلفون عن أولئك الذين لا يتمتعون بحقوق

مثل هذه العضوية هذا وقد اتسمت الحقيقة الأساسية أيضا . بتنظيم متدرج يعكس ويؤثر في المناصب القيادية المختلفة حتى بين أولئك الذين يعتبرون أعضاء في نفس المؤسسة الواحدة ٠

وجدير بالذكر أن كل مؤسسة تعرب عن اتجاه سياسى حتى وان لم يتم تسميته اتجاها سياسيا .. ويقوم أولئك الرجال من ذوى السلطة والذين يوجهون الهيكل التنظيمى للسلطة في المؤسسة بتوضيح ذلك الاتجاه بالتفصيل كما ويكتسب أهمية من خلال مجموعة من القرارات التى تم برمجتها وتنفيذها على نطاق ، يشمل في بعض الأحيان . المجتمع بأسره . وفي حالات أخرى تتضمن مجموعة القرارات هذه . عددا من المدن أو منطقة ؛ وفي غيرها بعض المدن المعينة .

وكنتيجة لذلك ، لا يمكن اعتبار المدينة بمثابة عالم مصغر أو جهاز فرعى يمثل النظام الاجتماعى الشامل . وفي الواقع انه لا توجد مدينة واحدة تعتبر عالما مصغراً يضم من بين كافة جوانبه واركانه نوع الهيكل القيادى الذى شكلته مختلف الهيئات الرئيسية التى تميز المجتمع .

وهناك عنصر آخر يجعل المدينة والمجتمع غير متماثلين اذ تشكل المدينة « نتوءا فضائيا في المجتمع . فهى المكان الذى تتمتع فيه المؤسسات بواقع الوجود وذلك من خلال البشر الذين يعملون .. وبذلك فانه ينبغى عليهم مراعاة حالة انسانية كاملة . تنمو وتتطور في الفضاء الطبيعى ٠ والا فإن المؤسسات ستكون وحدات مجردة لا وجود لها .

ويتبع ذلك أن تعتبر المدينة أكثر من مكان بسيط للمؤسسات في الفضاء . انه المكان الذى يتمتع فيه الناس بالقدرة على الكشف عن الخاصية فوق البشرية المفترضة التى تتسم بها المؤسسات ، واعادة تشكيلها ، هذه القدرة الكامنة لم يعترف بها تقريبا معظم الناس حتى الآن . ومع ذلك ، فان هذا العنصر ، رغم اختلافه من مكان الى مكان ، انما العنصر المشترك العام فيما يتعلق بالتجمع البشرى الذى نطلق عليه اسم مدينة ، ويبدو أقل تركيزاً في الأماكن التى ما زالت قروية ولكن يجرى تحضيرها بازدياد .

في العالم الواقعى ، وعلى ضوء القدرة الفعلية وليست القدرة الكامنة ، يوجد الوضع المضاد ، انه في البيئة الحضرية وليست الريفية ، حيث يعرب معظم البشر عن قدرتهم على أن يكونوا ذوى نفوذ ، يتم بازدياد ابعادهم عن قدراتهم فيما يتعلق بإصدار القرارات . بمعنى أنه يتم بازدياد تجريد معظم الناس من القدرة على اتخاذ القرار .

ولكن دعنا نلقى نظرة على العمليات التى اكتسبت من خلالها هذه الحالة التى تميز العالم الحديث ، أهمية ورسوخا ، ترانا نجد أن سببا من الأسباب الرئيسية لهذا التطور ، يتلخص في أن الفئة المسيطرة التى قامت بالثورة الصناعية ، نجحت في أن تفرض على الفئات الأخرى ، التقسيم بين العمل والحياة ، أو بين حياة العمل والحياة الاجتماعية . (هذا بغض النظر عن ان الخاضعين للسيطرة لم يرحبوا بها .)

ونظرا للتقيد بايديولوجية تقبل التقسيمات ، فان الصراع الطبقى ، حتى حيث بدا مريراً بدرجة قصوى ، لم يتركز عليها ، بل انه استهدف بدلا من ذلك ، الحصول على الاعتراف الكامل بحقوق العمال داخل الجهاز الانتاجى المزعوم ، ومثل هذه الحقوق تتلخص في ظروف عمل أفضل وأجور أعلى . وجدير بالذكر أن الطلب في البيئة الحضرية تركز أيضا على الحصول على خدمات أفضل وأكثر شيوعا .

هذا ولم تمس أى من هذه العمليات المتضاربة الخاصة بالطلب ، قواعد الهيكل التنظيمى للسلطة ، الخاص بالبنيان التقليدى لاتخاذ القرارات وفي الواقع ان الفئة المسيطرة في البيئة الحضرية بالتحديد ، هى التى وجدت بسهولة أكبر طريقا الى استعادة امكانيات السيطرة ، التى فقدت بعضها خلال هذا القرن نتيجة لانتصارات الناس الذين يناضلون في سبيل تشكيل نقابات عمالية وما شابه ذلك . وهذه العودة الى تركيز السلطة ، والسيطرة ، حدثت على الرغم من تطور الديمقراطية السياسية المزعومة ، التى أصبحت تتسم ببعض الملامح مثل منح حق التصويت لكل فرد .

لقد تحدثنا في الفصل الثانى عن القدرة على التحرك بصورة أكبر ، وعدم التقيد بأماكن محددة ، الصفتان اللتان اتسمت بهما جماعات النفوذ الهامة ، ولا سيما في الفترة الحالية . غير أن هذا لا يعنى انه لم يعد الآن من الأهمية أو من الضرورى السيطرة على المناطق التى لابد ولهذه المؤسسات والناس الذين يقبلون واقعهم فيها ، ان يحققوا ذاتهم في المنطقة . وهذه القدرة على التحرك بصورة أكبر أو المرونة المفترضة الخاصة بالمكان ليست سوى جزئية .

وعلى سبيل الشرح والتفسير: نجد أن مجموعة اقتصادية يمكنها عادة ان تجد مدينة أخرى ودائما بلدا آخر قد تضمن أو يضمن مزيدا من الامن والربح وشروطا أقل لتنفيذ عملياتها . وربما يحدث ذلك . اذا حدث وتم وضع عدد كاف من العراقيل في مدينة ما أو حتى في بلد ما . أمام مبادرات المجموعة الاقتصادية أو اذا تم الاعتراض على امتيازاتها . وبطبيعة الحال ربما يكون الانقلاب أو الثورة المضادة رد فعل المجموعات الاقتصادية ، في ظل بعض الظروف المتطرفة . ذلك اذا تم اعتبار تكاليف التحرك باهظة للغاية

(شيلى أو كوبا كما تحرك كاسترو نحو السلطة)

وحقيقة أنه عندما يكون في المتناول تنظيم الانتاج ، ينبغي الأخذ في الأعتبار مكان الاستهلاك والأسواق (على الأقل حتى هذا الحد . ومن الصعب تصور غير ذلك) . وهذا الاعتبار تطلب ويتطلب السيطرة المستمرة على المدن والأماكن الحضرية التى تضم الأسواق الهامة .

ومثل هذه السيطرة تتعارض ، على الأقل من الناحية النظرية ، مع التطور الرسمى للديمقراطية السياسية التى وردت الاشارة اليها أعلاه . وتتم ممارسة السيطرة بتجزئة المجال الاجتماعى الى أجزاء وبعزل الأفراد ، وبهذه الطريقة يمكن بسهولة تكييف المرء وتشكيله أو تنحيته جانبا ، بالتحديد لأنه يمكن التأثير عليه كفرد ولقد رأينا ان فئات بأكملها (المسنين والنساء) قد تم تقريبا تنحيتها جانبا ووجدنا أيضا مدى ندرة الاشتراك في المجتمع والحياة المدنية

والاجتماعية بصفة عامة . ومن المعروف بوجه عام ان بنية العلاقات بين الأصدقاء والجيران بل وحتى الأقارب تزداد ضعفا في كل مكان في المجتمعات الحضرية الحديثة .

ولكن مازالت هناك ثمة حقيقية أخرى ينبغى ابرازها وهى ان تحليل بياناتنا تم توجيهه الى المجتمع الصغير · وهذا يدل على العكس مما تم تأكيده في الغالب . على أن الأبعاد والعزلة ليستا ظاهرتين خاصتين بالعاصمة الكبرى . ويمكن أن يكون لحجم المدينة اثاره على . أو يمكن العكس الأشكال الحادة تقريبا التى تتخذها مشاكل المجتمع . ولكنه لا يستطيع أن يؤثر على جوهرها ·

وتسليما بمدى التنحية جانبا في المجتمع الحضرى ، فانه يبدو ان هذا يثير الشك في صلاحية تخطيط يبدأ من المدن في سبيل تطوير المدن · وبدلا من ذلك اتضح بعد تقييم مزدوج لكل من الموقف الراهن السلبى وامكانياته الايجابية . ان الاعتقاد الخاص بهذا التخطيط قد ازداد تأكيداً . وبالاضافة الى ذلك . يبدو انه قد تأكد أيضا الهدف ووسائل التنفيذ من أجل تحقيق هذا الهدف ·

دعنا نحاول وصف لب هذا التناقض . الواضح الذى يبدو فيه الموقف الكامن وكأنه نقيض للموقف الفعلى .

١ ـ على الأقل في العالم الرأسمالى . تعتبر المدينة المكان الذى تتعرض فيه الطبقات المرؤوسة (الخاضعة للسيطرة) لمعظم اجراءات مصادرة الملكية . وجدير بالذكر ان استغلال هذه الطبقات في القطاع الانتاجى المزعوم قد تم التعبير عنه لبعض الوقت . وان ما ظل ناقصا

وغامضا هو انما الاعتراف بمصادرة الملكية التى عانت منها هذه الطبقات عن طريق تجريد الحياة الحضرية من الصفة البشرية وعن طريق التكيف الذى تخضع له هذه الطبقات فيما يتعلق ببنية العلاقات الاجتماعية ونشاطها البشرى .

وليس في نيتى أن أعقد مقارنة بين الرؤية الرومانسية للفقر الذى يسود الريف وتلك التى تتسم بها البيئة الحضرية . غير أننى أعتقد انه في امكان المرء أن يتحدث بدون خوف من التناقض عن الرجل غير الحضرى كرجل أقل تكيفا كما وانه تعرض للتشويه نتيجة للتقسيمات بين الحياة والعمل . ولكن الرجل غير الحضرى يختفى تدريجيا (سبب آخر لقبول تخطيط التطوير الذى يبدو من البيئة الحضرية ، كعمل يتمتع بالصلاحية اللازمة)

٢ ـ تعتبر المدينة أيضا المكان الذى يمكن فيه حدوث أهم التغييرات . ان الموقف الراهن ومركز الطبقات المسيطرة التى في يدها السلطة حاليا . لا يمكن الهجوم عليها نظرا للافتقار لعدوانية الطبقات الخاضعة للسيطرة . وجدير بالذكر ان الأخيرة لم تبذل جهدا من أجل مثل هذه الموضوعات مثل الحق في اتخاذ القرارات ـ لهذه الأمور نفسها ، وضعنا وصفا للصفات البشرية الخاصة بالحياة الحضرية .

ولكن جماعات النفوذ التقليدية في البيئة الحضرية ، تعتبر في الوقت نفسه أكثر عرضة للهجوم من تلك التى توجد فى منطقة الانتاج الصناعى أو الانتاج بوجه عام . ويتلخص السبب في ذلك في

أن جماعات النفوذ في البيئة الحضرية تعرب عن مصالح مختلفة وفي بعض الأحيان ، متضاربة . هذا وقد خلق تزايد عدد المؤسسات مزيدا من التجزئة في الطبقات الاجتماعية من خلال تقديم عدد من الامتيازات التى خلقت مزيدا من التقسيم للطبقات . وقد جعل هذا أو مازال يجعل من الصعب على أولئك الذين لديهم السلطة على اتخاذ القرارات ، العمل على أساس تضامن طبقى مستقر وعلى أساس اتفاقيات الجنتلمان غير الرسمية .

أهمية التخطيط للادارة الذاتية في المدن

إذا كنا سنختار البيئة الحضرية كموضوع رئيسى فيما يتعلق بوضع استراتيجية لتطوير المجتمع ، فاننا نجذب الاهتمام الى ظروف الأبعاد والتنحية جانبا ، والتجريد من السلطات الخاصة باتخاذ القرارات ، والحرمان من اتخاذ القرارات كنقطة بداية لتخطيطنا . ان هذه الظروف هى التى تميز الرجل الحضرى والتى تعتبر سببا في المشاكل التى يواجهها المجتمع الحديث .

وبالتالى فان طبيعة وأهداف عملية التطوير التى يمكن تنشيطها في البيئة الحضرية تتطلب من المرء دراسة « القوى » وأشكال العمل الناتجة التى تكون تحت تصرف المرء . وفي بعض الحقائق الخاصة بالمناطق الحضرية ، كما هو الحال بالنسبة للحقائق الخاصة بايطاليا يبدو أن وجود القوى السياسية المنظمة والأحزاب اليسارية القوية التى من المفروض أنها تمثل مصالح المعدمين ، يشكل ميزة هامة ، على الأقل للوهلة الأولى ، غير أنه في الواقع ان حتى

الوجود السياسى القوى للأحزاب اليسارية على المسرح الاجتماعى ، يشكل عقبة أكثر مما يعتبر ميزة بالنسبة للتحول الذى تقوم فيه السلطة بأكثر من نقل الملكية الى شخص آخر . ولقد حلت تجربة فاينزا هذه المشكلة ، كما أكدت بالفعل ، وفعل ذلك أيضا نفس هيكل « المؤسسة » التى يطلق عليها اسم حزب سياسى حتى ولو كان حزبا يساريا .

وبالمقارنة يبدو ان الحقائق الخاصة بأمريكا الشمالية تحوى امكانيات أكبر فيما يتعلق بالتحول منذ أن واجهت أدق وأشهر أزمة حضرية (لكن ليس فقط لهذا السبب) فهذه الأزمة حادة بصفة خاصة في الولايات المتحدة . فلم يتم معالجة مثل هذه الامكانيات الا بطريقة جزئية بل وبأدنى حد ممكن .

ويمكن تصنيف وتلخيص أهم المقترحات التى تمت دراستها خلال الفترة التاريخية الأخيرة ، بالطريقة التالية : انها تحث اما على تقديم مزيد من الخدمات للمحرومين من الامتيازات ، أو مزيد من الاحتجاجات المباشرة من جانب المحرومين من الامتيازات أو مزيد من السلطة السياسية للمدن ، وبذلك يتم تقديم مزيد من الخدمات للمحرومين من الامتيازات وسنقوم بدراسة هذه المقترحات بالترتيب .

المجموعة الأولى تعتبر احدى مقترحات المصلح الليبرالى لليسار ، مثل مثال كليفلاند الذى تم ذكره في الفصل الثالث ، والتى وضع المخططون فيها أنفسهم في صف الفقراء ، والمعزولين عنصريا ، والمحرومين من الامتيازات ، لكى يضمنون لهم في الخطط مزيدا من المساكن الشعبية وخدمات أفضل . ويجدر بنا تكرار ان مثل هذا

الموقف لا يمكن أن يواجه بنجاح مشاكل المدينة والمجتمع . ولا يمكن أن يحقق نجاحا حتى اذا نجمت المشاكل فقط عن الفقر الاقتصادى لقطاع كبير من سكان الحضر .

وفي الواقع ان هذا الموقف لا يمس محور المشاكل التى يواجهها المجتمع الحضرى الحديث . ومرة أخرى انه يسفر عن معالجة تقوم على أساس الأيديولوجية التى أدت الى خلق هذه المشاكل ، معالجة تمت صياغتها حول . نموذج لانسان ممكن قياسه وتقسيمه الى سلسلة من الاحتياجات ، وهى الاحتياجات التى يمكن سدها بخدمات خاصة يقدمها البعض للآخرين .

وحقيقة أنه لكى يظل الانسان حيا فسيولوجيا ، فانه « يحتاج » الى أدنى قدر من بعض السلع مثل الطعام والملبس والمأوى . غير أنه حقيقيا أيضا أنه لكى يعيش بطريقة تتلاءم معه كبشر ، فانه يحتاج الى عمل شىء ما أو أن يكون لديه خبرة معينة بخلاف مجرد سد احتياجاته الحيوانية التى لا تتعلق الا بمستوى بقاء جسده . وتناول الطعام يعتبر بالنسبة للناس ، تجربة بشرية . وان عملية تجريده من انسانيته هى فقط التى يمكن أن تقللها مع غيرها من الاحتياجات التى تستهدف البقاء جسديا .

وفي توضيح فكرة الخدمات على أنها لسد الاحتياجات الغى المجتمع البرجوازى بعد « التجربة البشرية » ... ومع ذلك فانها هى بالتحديد التى تميز سد احتياجات الانسان عن تلك الخاصة بالحيوان . وبالاضافة الى ذلك ، تساهم الخدمات ، من خلال

توجيهها نحو سد الاحتياجات وليس نحو خلق تجارب بشرية . تساهم في ابعاد الانسان . هذا يعتبر حقيقيا بالنسبة للانسان بصفته منتجا للخدمات ومستهلكا لها على السواء .

وعلى ذلك فان المرء لا يقدم بديلا للموقف الفعلى من خلال النضال من أجل مزيد من الخدمات ، الأمر الذى يعتبر بالفعل طريقة لضمان استمرار الواقع المعاصر الأساسى من خلال تناول الجوانب الاقتصادية فقط للمظالم الاجتماعية القائمة في المجتمع الحضرى المعاصر وحتى ذلك يتم بطريقة غير مباشرة .

أما المجموعة الثانية من المقترحات ، فانها على الرغم من أنها أكثر دراماتيكية ، الا أنها غير كافية بالمثل ، وهى تحث الناس على تقديم احتجاجات ، وعلى العصيان المدنى في حالة مواجهة أزمات حضرية . والتخفيض الذاتى المزعوم لتكاليف الخدمات يعتبر اجراء اتخذته لبعض الوقت الجماعات التى يشار اليها بأنها أعضاء برلمانية اضافية (١) في الدول الأوروبية ولا سيما في ايطاليا .

ان أولئك الذين فقدوا لتوهم وظائفهم وأيضا أولئك الذين لم يتم تعيينهم في وظائف لفترة من الوقت وغيرهم من المعدمين ، في حاجة الى أن تسمع أصواتهم من أجل الحصول على وظيفة مثل التى فقدوها أو التمتع بالخدمات الاجتماعية التى كانوا يستمتعون بها قبل حدوث الأزمة ، ولكن حكمنا ينبغى أن يكون مماثلا لذلك الذى تم تقديمه في حالة المقترحات الاصلاحية الليبرالية . لأن من المؤكد ان العودة الى ظروف التحول السابقة ليست تقدما كبيراً .

واذا كان المقصود بمثل هذه المقترحات التعجيل بحدوث الأزمة النهائية للرأسمالية . ففى امكان المرء وحده أن يعتبرها مشوهة ومدمرة للذات .

وأود أن أؤكد على أن هذه الأشكال من الاجراءات ليست غير كافية لأنها تشير بصفة مباشرة الى بعض فئات من الأشخاص . انها غير كافية فيما يتعلق بمدى تجزئتها لمختلف المزاعم ورفض المحاولات الخاصة بالقيام بعمل مباشر في سبيل اقامة البنيان المتدرج وبدء العمليات الخاصة بالجهاز الحالى الخاص باتخاذ القرارات ..

غير أنه يبدو من الأهمية بمكان ان نتناول المجموعة الثالثة من المقترحات بمزيد من الاستفاضة، ويبدو أن عددا منها يشبه ظاهريا تلك التى تم تناولها حتى الآن في هذا الكتاب . وأول هذه المقترحات يأتى من قبل أولئك الذين يؤمنون بضرورة قيام المدينة بتوجيه نضالها نحو الحصول على مزيد من سلطة اتخاذ القرارات في مواجهة المستويات الحكومية العليا (٢) وتتعلق المقترحات الأخرى بالنقد الموجه لمختلف البرامج التى وضعت في الستينيات فيما يطلق عليه « محاربة الفقر » ولا سيما برامج عمل المجتمع . وعلى الرغم من وجود بعض الخلافات الشفهية . الا أن النقاد الوارد ذكرهم مؤخرا يتفقون في تأكيد كيفية ان مثل هذه البرامج قد تم وضعها من خلال المعالجة التقليدية الخاصة بمجرد تقديم مزيد من الخدمات للفقراء . وليس من خلال الترتيب لاشتراكهم الفعلى واتاحة الفرصة للادارة الذاتية لمثل هذه الخدمات (٣) .

ما الذى يجعل مثل هذه المواقف مختلفة عما اقترحت؟ عدة عناصر أساسية. أولا قبل كل شيء، دعنا ندرس حقيقة تحديد هدف تحويل الدولة لمزيد من السلطة الى المدينة. أو تقاسم مزيد من السلطة معها. ان هذا لا يعتبر إقتراحا جديداً بحق الى حد انه ليس سوى نقل السلطة الى مستوى دستورى عالى الى مستوى أقل، انه لا يمكنه تحويل المجتمع، والأمثلة الأخيرة الخاصة باللامركزية في ايطاليا، أى نقل السلطة من الحكومة الى الأقاليم، توضح ذلك (٤).

وبالاضافة الى ذلك، فان بعض مثل هذه المقترحات تؤكد حقيقة ان الوحدات الحكومية المحلية في حاجة الى مصادر لتمويلها اقتصاديا ليس فقط من الضرائب ولكن أيضا من أعمال المقاولة. وعلى الرغم من ذلك فانه من المؤكد ان حتى المشروع المحلى الابتكارى لا يعتبر بمثابة وسيلة للحث على اشتراك المواطن في ادارة مثل هذه المشروعات. كما تم أيضا توجيه الاهتمام الى حل الأزمة المالية التى تواجهها المدن عندما يتم اقتراح نوع من لامركزية الادارة أو نقل السلطة أو الاقتسام في الضرائب. وهكذا فان التركيز يدور حول وضع المدن في موقف يمكنها من القيام بواجباتها بطريقة أفضل، بما في ذلك مساعدة الفقير ماديا. ولا تعتبر في الغالب عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بفقر الناس، عنصراً من عناصر مثل هذه الاهتمامات.

أما فيما يتعلق بالموقف الآخر في هذه المجموعة، فانني أشترك تماما في النقد الكامل لبرامج «محاربة الفقر». ولكنني لست مقتنعة بأن بديلا فعالا بدرجة كافية يمكن ان يقدمه النقاد

اليساريون ذلك اذا كنا سنتجاهل الحديث عن أولئك اليمينيين . دعنا نلقى نظرة على أسباب ذلك .

وفي الواقع أنه ينبغى السماح للفقراء بأن يتخذوا المبادرات ويضعوا البرامج الخاصة بهم . وجدير بالذكر أنه لم ينتخب الفقراء ممثليهم المسئولين عن اتخاذ المبادرات الا في مثال واحد يصم برامج العمل الخاصة بالمجتمع .

أما في كافة الأمثلة الأخرى كان السياسيون يعينون ممثلى الفقراء . ولكن عملية تعيين الممثلين في حد ذاتها ليست كافية . فعلى المرء أن يفكر بدلا من ذلك ، على ضوء الاشكال التنظيمية التى تضم بالفعل أولئك الذين ينتمون لمثل هذه الطبقات الاجتماعية المحرومة من الامتيازات بطريقة أكثر مباشرة وبطريقة لا يتم بها اقامة مؤسسات حكومية فحسب بل يتم من خلالها اقامة مؤسسات أخرى أيضا .

ان عملية تعيين الممثلين تعتبر غير كافية تماما ، ان لم تكن خاطئة عموما . والمحاولة التى ينبغى القيام بها انما تتلخص في مساعدة الفقراء وغيرهم من الذين تمت تنحيتهم جانبا والخاضعين ، على الحصول على فرصة لاتخاذ المبادرات الخاصة بهم فحسب بل أيضا للاشتراك في عمليات اتخاذ القرارات التى تتعلق بالمجتمع بأسره . وينبغى أن تتضمن هذه الفرص بالضرورة انشاء مؤسسات وتحويل السلطة .

ويطبيف الحال . فانه سرعان ما ستتم الاشارة الى حقيقة ان الفقراء ليس لديهم سوى قدر ضئيل من الكفاءة الدستورية أو لا يتمتعون بأية كفاءة من هذا النوع على الاطلاق ولم يحصلوا على أى قدر من التعليم ، وعدد كبير منهم يجد صعوبة في التعبير عن نفسه . (اننى لا أقصد ان هذا سيردده أولئك الذين أشرت الى أنهم ينتمون للموقف السابق ولكن أولئك الذين أكتشفوا ان هذه المقترحات متطرفة الى حد كبير أو سيئة فحسب) . ومثل هذه الاعتراضات حمقاء . انها حمقاء بقدر تعلقها بتنظيم الحياة الحضرية ، التى اتخذت فيها القرارات ، ليس بالضرورة ، طابعا متخصصا بان حتى المتعلمين تعليما عاليا غير المتمكنين في تخصص ما لا يستطيعون الفهم . ومن الواضح أيضا أن الأهمية الابتكارية لبدء عمليات تخطيط حضريا ، تضيع هباء اذا كانت تعنى ضم اناس من غير ما يسمون بالخبراء المتخصصين في وضع القرارات .

وليس كافيا أيضا اقتراح ، كما يفعل بعض ما يسمون بدعاة « الاختيار العام » ، انه طالما ان السلع والخدمات العامة متعددة ومتنوعة ، فانه ينبغى على الناس التمكن من الاختيار فيما بينها كما قد يفعل الناس في الأسواق الخاصة . (٥) والناس في حاجة الى الدخول أكثر في صفوف المخططين والمدبرين أيضا بدلا من أن يصبحوا فقط مجرد مطيعين أو حتى مستهلكين للسلع والخدمات التى يوزعها ويقدمها آخرون .

واذا تحدثنا عن تحقيق اشتراك الفقراء وغيرهم في ادارة المدن بدون تكرار المناقشة الطويلة السابقة ، فان ذلك يعنى البدء

بالاستفسار عن تقسيمات الحياة الحضرية وفقاً لما يسمى بالتعريفات الدستورية العملية . ويعنى ، من بين أمور أخرى ، الذهاب الى أبعد من الاقتراحات والبرامج الخاصة بلامركزية السلطة ، والرقابة المحلية ، الى محاولة انشاء المدارس وأيضا المصانع .

ومن بين المقترحات التى تبدو ابتكارية ولكن في رأينا ليست كذلك ، تلك التى تتعلق بالفقراء الذين يساعدون غيرهم من الفقراء أو قيام المسنين المهرة ، على سبيل المثال ، بتصليح الأشياء للمسنين غير المهرة . أنها لا تتعلق بالمشاكل الرئيسية الخاصة بانشاء المؤسسات اعتقد أن الاختلاف بين مثل هذه المقترحات وتلك التى تم عرضها في هذا الكتاب ، سيتضح .

غير أن اقتراحى الخاص بالادارة الذاتية في المدن ، يثير مسائل هامة على ما يسمى بالمستوى السياسى فمن ناحية ، ربما لم يقترح أى أمرىء بصورة جدية حتى الآن ، ان ادارة المدينة ينبغى أسنادها بصورة مباشرة للفقراء — مع غيرهم من المواطنين . ومن ناحية أخرى ، فانه من الواضح أن الأمل في أن ينجح مثل هذا الاقتراح ، أمر مشكوك فيه ، نظراً لاحتمال مواجهة عدد من ردود الفعل المعادية ، يفوق بكثير ذلك الذى واجهته المقترحات الأخرى ، وهى أساسا اقتراحات غير ضارة .

ولا بد وأن يكون الفشل الساحق في فاينزا وهى مدينة ايطالية صغيرة حيث كانت المصالح التى تتعرض للخطر في الواقع محدودة نوعا ما ، دليلا كافيا على هذه الحقيقة . غير أن قراءاتى للحقائق الأخرى ولا سيما الحقيقية الأمريكية تقودنى الى الاستنتاج المضاد ..

تساؤلات وتكهنات حول تخطيط المدن

سأتخطى لفترة، مشكلة كيفية زيادة اهتمام الناس، وفوق كل شيء، كيفية ضمان مشاركة الناس الفعالة خاصة الطبقات الضعيفة والناس الذين يعيشون على الهامش . ولا تعتبر هذه مشكلة ثانوية، ولكن بمجرد وجود الظروف التى تضمن امكانية مشاركة المواطنين الفعالة، عندئذ تصبح مشكلة سهلة . ولقد لاحظنا بالفعل انه اذا ما احترمت الظروف التى تعزز مشاعر الناس بالقدرة والكفاءة فعلى أقل تقدير ستثير فيهم مشاعر الاهتمام بالمشاركة . وتتضمن هذه أكثر الطبقات هامشية، رغم ان تلك الطبقات الهامشية أقل استعدادا للمشاركة بنشاط عن الآخرين .

وهنا، تواجهنا أسئلة أكثر حسما، مبتدئين بالسؤال الخاص بالأشخاص المنتمين الى طبقات أخرى، لماذا يقبلون مبادرات تتضمن الطبقات السفلى فى عمليات القرار؟ ان نظام التمثيل غالبا ما يضع مصالح الطبقات العليا فى المقدمة . فلماذا يخاطرون بهذا؟ ولماذا يقبلون الاقتراح بشأن العمل مع كل شخص؟ كما وان هناك تساؤلا عما يدفع المديرين المحليين ليشاركوا سلطاتهم مع كل الناس بعرض مثل هذه المبادرات التى تدعو الى مشاركة المواطنين فى التخطيط الحضرى .

وفى النهاية، لماذا يقبل مخططو المدينة (الحضر) الفكرة التى تنادى بقدرة الآخرين، سواء متوسطين او فوق المتوسطين ولكن بلا

خبرة مثلهم مثل الفقراء والجهلاء · على صنع قرارات فى القطاعات حيث للمخططين كفاءة خاصة ؟ ما الذى يجعلهم مقيدين بالنسبة للناس العاديين ويلزموا أنفسهم مسبقا لأى شىء قد يبزغ ؟

وليست الاجابات سهلة · فلنترك جانبنا الأسباب الايديولوجية والدوافع الانسانية . مفترضين انه اذا ما أثير اناس الى هذا الحد فمما لا شك فيه أنهم سيسهمون بالمساعدة . ثم فلنخص تلك الأمور مبتدئين بمشكلة استعداد المواطنين من طبقات أخرى على التعاون مع مثل هذه المقترحات ومن الطبيعى الا أتوقع ان يوافق المواطنون المستفيدون من الطبقات العليا · ولكننا سنجد بين مختلف الطبقات المتوسطة أناسا ، رغم انهم قد يكون لديهم الكثير من المال او القليل ، فقد يكونوا داخل الدوائر الادارية أو لا · وتأتى بعد الصفوة جماهير ، ودوائر وطبقات من الناس لا تتمتع بسلطة القرار او بقليل منها ، وحتى أولئك ممن لديهم بعض السلطة فى المجتمع الحديث ، بأنهم لا يستخدمونها سوى فى مجالات محدودة ، على حين أنهم فى مجالات أخرى تجدهم غير أكفاء ·

كما توجد ظروف أخرى وأنواع من المزايا تفرق بين المستويات العليا والمتوسطة والمنخفضة داخل هذه التصنيفات الضخمة ·· وطالما هناك تحرك . فأننا نجد أن الطريق من لا قوة لكى تصبح قوى لهو طريق طويل وغالبا ما يتسم بالصعوبة ، وقتما كان واينما كان ممكنا · وهذا هو اسلوب اخر لأظهار تجربة « البروليتاريا » التى خاضتها الطبقات المتوسطة والضعيفة فى أمريكا والتى اندثرت بالأنتشار النسبى لحالة الغنى اذا ما قورنت بالبلدان الأخرى ·

ويدور جدلنا حول امكانية دفع كثير من الناس داخل الطبقات المتوسطة وأقل من المتوسطة الى فهم أنهم لا قوة لهم فى حالتهم الحاضرة . ويمكن افهامهم ان الوسيلة الوحيدة للحصول على السلطة هى رفض الوهم الحالى عن المركز . وينبع هذا الوهم خاصة من النظر الى أسفل والشعور - بنتيجة المقارنة - بأن أولئك مسلوبى الحقوق هم الذين يشكلون الطبقة التى لا تملك شيئا على المستوى الاقتصادى . الا أن هذا المركز الزائف ليس دليلا على السلطة فى امريكا الحديثة .

فالطبقات المتوسطة فى حاجة الى التخلى عن السلطة الزائفة والى البحث عن السلطة الحقيقية عن طريق وضع استراتيجيات لعدم الابتعاد واعادة تعديل قدراتهم لصنع القرار . وعليهم ان يفهموا ان هذه هى الوسيلة الوحيدة التى تمكنهم من الرد على الضيق الذى يشعر به الصغار وعلى شعورهم الخاص بالعصبية ، والرد على كثير من المشاكل الأخرى التى تثقل على الطبقات المتوسطة خاصة ذلك الشعور بالعجز عن اتخاذ قرارات فى كثير من مجالاتهم .

ولا تختلف المشكلة بالنسبة لممثلى الحكم المحلى والمديرين المحليين ، رغم وضوح منطقها . اذ انهم دفعوا للاعتقاد بأن النظام الحالى هو الذى ساعد على زيادة سلطتهم وهم يشكلون من هذا الموقع المتحدثين القانونيين للمجتمع ولهم السلطة فى اتخاذ قرارات باسم هذا المجتمع .

وعلى العكس ، فأن ما اتسع محيط صنع القرار فقد يصبح دور هؤلاء الممثلين أكثر الزاما وله معنى أكبر . وفى الحقيقة ، اذا ما نظرنا بطريقة دقيقة ، فالى ما ترقى اليه سلطتهم اليوم ؟ ولن ننظر حتى

للمزايا الشخصية مثل الحصول على عربة بسائق خاص تحت تصرفهم . وبدلا من هذا فلننظر الى مجموعة القيود والعوامل التى تحكمهم . وبهذا ، يتضح لنا ان تجريدهم من السلطة يعادل فى الواقع ما يعانى منه باقى المواطنين . اذ يصبحوا معاقبن ومعقدين فى مراسيمهم السياسية والمهنية بسبب التقسيمات السابقة للمؤسسات بحيث لا يصبح من المستغرب ان نسمع اعن أزمــة، حكم فى الديمقراطيات الغربية . وذلك لأنهم فى تلك المجتمعات الغربية نجد ان المجتمع الحضرى الحديث متقدم للغاية وان سلطات وعمليات اتخاذ القرار مجزأة تماما .

ولن يكون هناك اى معنى للامركزية التى تنجم مع سلطة أكبر للحكم المحلى اذا ما لم يعمل الناس على تعديل قدرتهم فى صنع القرار . وفى الواقع . انه الى ان يحدث هذا ففى مقدور الناس تركيز السلطة على مستوى المجتمع . وليسوا فى حاجة الى ان يتوقعوا ولا ان ينتظروا هبات خيرة تأتيهم على شكل سلطة من أعلى . وبمقدور الشعب ـ عن طريق الأعمال المتناسقة ـ الوصول الى الاشراف الديمقراطى على المؤسسات داخل مناطقهم ، أى داخل حدود مدنهم وبهذا سيعملون على تحويل المجتمع تحولا ديمقراطيا . كما يمكن الوصول الى اشكال اخرى من السيطرة القوية على المؤسسات الا ان فاعليتهم تكمن فى شخصيتهم الديكتاتورية عن الديمقراطية . ومن المؤكد ان مثل هذه الأحداث المركزية هى التى تقوى معنى دور ممثلى السلطة المحلية . كما يظهر فى الديكتاتوريات الحديثة .

وعلى اى حال فمازال هناك تساؤل آخر . كيف، للمرء الحديث عن اصلاح المجتمع. اذا كان الحكم المحلى هو الوحيد الذى يعرض المبادرات لمشاركة المواطن ؟ وهل قد ينجم اى شيء عن استعداد الحكم المحلى لمشاركة السلطة مع الشعب على مستوى المؤسسات حيث يمارس بالفعل القليل من السلطة ؟ ان بدء عملية الادارة الذاتية يعنى ضرورة ان تتأثر كل المؤسسات فى البيئة الحضرية وليس الحكم المحلى فحسب . فاذا ما اختطت مدينة واحدة هذا السلوك . فمن المؤكد ان يصبح من السهل على أشكال السلطة التقليدية معالجة مثل هذه العقبة . وعلى اى حال قد يكون من الأصعب تحديد تزايد الجبهات التى قد تفتح . اذا ما تزايد عدد المدن التى على استعداد لهذا وعلى جبهة مؤسسات عريضة .

وعلى ذلك يصبح أمام ممثلى السلطة المحلية بديلان أساسيان . ففى امكانهم الاستمرار فى حمل ثقل ضخم من التدهور المستمر فى الأحوال على اكتافهم . وفى هذه الحالة سيصبحون بالفعل أكثر امتهنة على حين . قد يحافظوا على مظهر كونهم رجال سلطة حتى إن كانت تتضاءل . او يمكنهم التخلى عن هذه السلطة الزائفة ويصبحوا منسقين وأعضاء فى المجتمعات الحيوية والديناميكية والمؤثرة لأنها مكونة من أشخاص لهم هذه الصفات والعلاقات . وتنطبق «هاتان الصفتان» على البدائل الممثلة فى مخططى المدن وعلى كل العاملين « كاخصائيين » فى البيئة الحضرية .

وقد تم توثيق كل الأزمات السائدة بالنسبة لمدن معينة ، والموضوع العام للمدن المتدهورة وندرة مصادر التعديلات الحضرية

الضرورية . ويبدو من سياق هذا الكلام انه قد تم الاعتراف بزيادة أهمية دور مخططى المدن وأخصائى الحضر . وعلى اى حال ، فالمظهر فى هذه الحالة كذلك أكثر من المخبر . وفى الواقع ومن الأمور الحتمية الآن . وأكثر من ذى قبل بالنسبة لمن هم فى السلطة الآن استعادة السيطرة على الموقف الحضرى ، وفرض اشكال من التنظيم اكثر كفاءة وأقل إنسانية عليه . وفى مثل هذه الظروف قد يصبح دور اخصائى الحضر ، خاصة المخططين ، أكثر اهمية ورغم هذا فقد لا يحدث هذا الا اذا استعد الاخصائيون للعمل كمفسرين وعملاء لهذا الاشراف لتكييف الحياة الحضرية . وبمعنى آخر ، ان يكونوا على استعداد لتنفيذ رغبة الأشخاص المسيطرين بأسلوب أكثر من كفء . عندئذ يصبحوا أكثر أهمية كمخططين كمهنيين ، كأشباه الآت وأقل أهمية كبنى بشر

. ومن الناحية الأخرى : يمكن لهؤلاء المتخصصين المساعدة على توسيع عمليات صنع القرار فى التنظيم الحضرى ، اذ يمكنهم الاتفاق على ضرورة تحديد اهداف الفاعلية الإجتماعية خلال عمليات المشاركة ، وقد يبدأوا فى سحب تخصص التخطيط الحضرى(٦) وقد يقودوا حملة اقتراح كيف يمكن لأستخدام القيم ان ترتبط مرة اخرى بالفضاء المادى لأكمال او الاحلال محل القيم المتبادلة للفائدة الموجهة السائدة الآن .

ولا يجب اغفال حقيقة انه من واجب مخطط المدينة وأخصائى الحضر الآخرين القيام بأدوار محفزة ومعضدة ودافعة للعمل منذ البداية . الا أن اهم مظاهر تلك الأدوار القيادية

واكثر مظهر ابتكارى مقترح هو ما يتصل بعدم الاربـاك وعـدم الإرباك الذاتى المهنى · وليس هناك من خطأ مع القيادة اذا ما كان هدفها هو تدمير نفسها بالأنغماس فى قيادة عريضة من الادارة الذاتية · كما وانه ليس هناك من خطأ فى هدف لا يمكن الوصول اليه وانما مجرد الاقتراب منه أثناء الأوقات الممكنة ·

والدور الذى اتحدث عنه هو الدور التساؤلى ، وهو مفهوم مشتق من فلسفة يونانية قديمة · ووفقا لقاموس ديبستر الدولى الثالث ، نجد ان كلمة « تساؤلى » عبارة عن صفة تم تعريفها على أنها « تنتمى إلى منهج سقراط الجدلى لأستنباط وتوضيح آراء الآخرين : ولا يمكننا سوى اضافة « وآرائه هو الآخر »

ويمكن للناس من خلال هذا النوع المختلف من التخطيط ، التخطيط التساؤلى ، أن يكونوا على وعى بقدرتهم فى صنع القرارات ، ومقدرتهم على المشاركة فى قرارات المجتمع · وبمقدور الشعب بكل طبقاته وجماعاته وفئاته التعرف على كفاءاتهم الشخصية

ويصبح دور المخطط مرتكزا على مساعدة الناس واعيا كيف ان التخطيط يهتم بالحقائق الطبيعية والأفعال التى تتم يوميا بأن يعيشوا حياتهم اليومية فى الفضاء الحضرى ببساطة ـ كما هو الحال مع القرارات غير الطبيعية التى فى حاجة لأتخاذها على فترات ·

ويواجه المخطط الحضرى الآن البدائل التالية اذ يمكنه الاستمرار فى استخدام نماذج ومناهج وادوات عتيقة والتى أصبحت غير فعالة وتميل لتصبح تيكنوقراطية تبتعد عن الناس الذين من المفروض ان

تعمل من أجلهم او ان يفتح عمليات القرار للناس أنفسهم ويعتبر مظهر المشاركة هو الذى يميز التغييرات ، كمبتكر ، فى مضامين ومناهج نظام التخطيط الحضرى . انها المشاركة الحقيقية وليست المشاركة الزائفة المبرمجة والمقصورة على أفعال محدودة من الناس الخارجين .

ومن التناقض ما اشرنا اليه من اعتقادنا فى ان ادخال التخطيط التساؤلى قد يظهر فى الولايات المتحدة قبل بلدان أخرى مثل ايطاليا وهو تناقض حقا لأن مهنة تخطيط المدن تقدمت أسرع وأبعد فى الولايات المتحدة عن اى مكان آخر وفى محيط أكثر اماكن العمل والحياة تقدما عن اى مجتمع صناعى ناضج . علاوة على ذلك نجد ان ما يعرف بأزمة المدن أكثر عمقا فى الولايات المتحدة كما قد تظهر بوضوح أكثر عنها فى اى مكان اخر والا يتوقع فى مثل هذه الظروف ان تزداد المهنية والتكنوقراطية أكثر من بداية الابتكار ؟

ولأن الموقف هناك أسوأ عنه فى أى مــكان آخر ، أو أكثر صعوبة كما اثبتت الاتجاهات والمجهودات المهنية انها لا تثمر مثل الأنواع الأخرى من اتجاهات الاصلاح والتى ذكرت من قبل فان امام التخطيط فرصه فى أى يصبح تساؤليا وينفتح . وعلى ضوء افلاس التخطيط المهنى هناك ، فمن المفروض بدء مجهود جديد يتضمن مشاركة حقيقة للمواطنين . ويدفع الاحباط الناجم عن الاتجاهات السابقة والتى شعر بها كبار الممثلين وكذلك المشاهدين السلبيين الى استئناف مفهوم وعمليات التخطيط التساؤلى واذا ما قورنت الولايات المتحدة بايطاليا نجدها أنها لم تعط كثيرا فى التنظيم الهرمى ، ولا فى

الأحزاب السياسية المركزية . وهى الأحزاب التى تجد ان مخططى المدن المهنيين في ايطاليا ينظرون اليها كسند وكمراعى . . وقد تكاتف ضعف الحزب السياسى وعدم كفاءة التنظيم ومحلية وعدم الثقة التى تسود الشعب كلها على خلق حالة من الانتهازية فى الولايات المتحدة .

وقد يسأل القارىء . الا تعتبر الأحزاب السياسية وحركات اليسار (وهى أكثر راديكالية) فى ايطاليا أكثر قوة ؟ ألم يظهر فى ايطاليا بعض الأعمال المباشرة فى المدن مما يثير التساؤل فى أنه من المحتمل ان تكون الولايات المتحدة ميدانا للتنافس نظريا فى حين أنه فى الواقع تافه ؟ الا يكون مجرد يأس ينجم عنه . **تفاؤل زائف وأمل زائف**

. ورغم أننا لا يمكننا القول بأننا متفائلون . الا ان الأمل يحدونا . ومن الأفضل مراجعة الموقف أكثر من هذا لمعرفة السبب . وتاريخيا ظهرت حركات شباب فى كل من الولايات المتحدة وايطاليا فى الستينات . والتى كانت مثيرة أكثر من الحرب التى زاملتها والتى شنتها الولايات المتحدة على « الفقر » . الا ان هذه الحركات تميل لأن توقف عمل المجتمع القائم على المؤسسات . وهو امر ثبت استحالته . حتى ولو بالتفسير . او انهم اخذوا فى النهاية . شكل المساعى الهادفة لهدم المؤسسات وهو نوع من الابادة وكذلك بديل عنيف مخيف سياسيا .

الا انه قد نجم عن الاضطرابات المخيفة فى اواخر الستينات أنواع مختلفة من التنمية فى البلدين فى اواخر السبعينات ففى ايطاليا

أصبحت احزاب اليسار . الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى المؤيدان التقليديان للأصلاح خاصة بالنسبة لتنمية مجتمع الخدمات ولو يكن مجتمع المساواة أكثر من ذلك الذى تؤكد عليه احزاب الوسط واليمين بالاضافة الى اليسار المتطرف الصغير والذى يطلق عليه مجموعات الحاشية الزائدة عن البرلمان والذى تزايد بين الشباب والطلبة ذوى الاتجاهات المختلفة بشأن المستقبل .

وبعيدا عن الهجمات الارهابية المسلحة نجد أن اعمالهم الحضرية المباشرة تتجه لأن تتبع الأقسام المجزأة من اشكال الحياة وبؤرها التى كنا ننقدها . وقد ظهرت الأعمال الخاصة بالأسكان اضطرابات بسبب الايجارات . مظاهرات واجتماعات للحصول على قوانين « للأيجار العادل » والقيام باحتلال المساكن الخالية . وتوجيه الاجراءات لتحريك الحكومة المحلية لمصادرة الآراضى غير المستخدمة لأقامة حدائق

وعلى العكس من هذا نجد فى الولايات المتحدة نقدا أكثرا بناء لمفهوم الخدمات وكذلك لتنمية المؤسسات فى مجتمع الخدمات . ولم يكن النقاد من أمثال جون ماكنايت من مركز شئون المدن فى جامعة ثورث دريستبرن من اليمن . ممن كان هدفهم رفاهية الدولة فى حربهم من اجل اتجاهات جديدة عند وضع سياسة حضرية . وكان نقد ماكنايت للخدمات فى الصميم .

وقد ظهر نوع من التنمية الخلاقة فى ابالاكيا . وهى منطقة تعرضت للضغط أكثر من منطقة ميزوجيوررنو الايطالية جنوب ايطاليا بما فى ذلك صقلية وكانت فكرة « اتحادات المجتمع » قد

ظـهرت (٧) وقد ركزت على الـظروف المـعيـشـية الأفضل وغالبا ما تؤكد على تعديل المجال المعتاد فى التعليم والصحة والطرق والرفاهية والخدمات التى يقدمها الحكم المحلى . الا انها كانت تداوم الاشارة الى امكانية اقامة التعاونيات او تسهيلها . تعاونيات للمستهلك والمنتج وقام اول نوع من التعاونيات وكان منجم فحم تملكه بطريقة تعاونية جماعة من أصحاب مناجم الفحم منذ سنوات قليلة مضت وعلاوة على ذلك حدثت اول إثارات لاتحادات المجتمع هذه كمجهود للفوز بسلطة الحكم المحلى عن طريق عملية انتخابية . وتعتبر هذه قوة ابتكارية وقد تشكل على الأقل احدى الوسائل التى قد يقوم عن طريقها مخططو المدينة بدور تساؤلى فى بعض المجتمعات الأمريكية والمناطق التى يشكل مستقبلها الحضرى امرا يحتمل الجدل .

ونعود بهذا الى نقطة ذكرت فى الفصل الثانى وهى نقطة اثارت دهشة هذا الكاتب وهو متخصص مدن ايطالى ، ان الولايات المتحدة ليست بلدا مدنها تعانى من المحن لكنها بلد ظلت مدنها ... عن التطور لمدة طويلة وقد منح كل انواع مخططى وأخصائيى المدن فرصة من نوع خاص حقا تعتبر الزاما للمساعدة فى بناء بديل له معنى لأقل مشاركة للشعب فى أقل المدن الموجودة حاليا وتعتبر التجربة اليوغوسلافية مناسبة أننا نفهم المشاركة الكبيرة نسبيا هناك فى نظام يتسـم بالادارة الذاتية الاقتصادية كمشاركة فى اماكن محددة ، وصغيرة بالقدر الذى يمكن الاعتقاد بأنها ثقوب بالنسبة لمواطنيها وقد عضد كل اليوغوسلاف تقريبا هذا الابتكار حتى اولئك الذين يحثون على العودة الى نظام تعدد الأحزاب

وتدل الحقيقة التاريخية على ان التنمية الموقوفة للمدن الأمريكية ترجع الى أنه لم يكن لحدود المدن هناك اى معنى لتجارب البشر وعكس تجربة المدينة الأمريكية كانت الضواحى والمدن الصغيرة التى تقع خارج المراكز التاريخية للمدن دائما تجذب اهتمام الطبقات المهيمنة فى امريكا اذ ان الحياة المدنية لكل المواطنين قد استبدأت الحياة العرقية وصلة الجوار والتنظيمية بسكان متحركين ومتفرقين وقد استخدمت حدود المدينة لأغراض مختلفة خاصة بالديمغرافية والسكان او أن تكون مجرد خطوط رسمية على الخرائط مع علامات توضح حدود المدينة عند بضع نقاط حيث يعبر المرور الحدود .

تتمثل أول خطوة ضخمة نحو بناء نظم عملية لمشاركة المواطنين فى بدء مشروعات او قد تنادى لعقد اجتماعات للمواطنين فى محاولة للبدء فى خلق مدن وقد يتضمن المشروع فتح مجموعات من المؤسسات فى مراكز معينة وفى نفس الوقت يبدأ فى غلق مدن وذلك ببناء حدود ذات أهداف حولها . وقد تشمل مثل هذه المشروعات بعض التصورات بعيدة المدى وتخطيط سياسى مع مشاركة مكثفة من المواطنين . وقد تعنى وضع خطط لازالة الانشاءات فى مناطق واسعة تكون مساحة كبيرة من بنيان كل من الضواحى والامتداد الحضرى . ولكن بعد ان يكون سكانهم قد رحلوا او ماتوا وقد يعنى هذا بدء نهاية المدن الضخمة وهو ما يتعارض في المفاهيم ومما لا شك فيه انه لا يدل على المدن السليمة .

وقيل ان تنمية الضواحى ذات التخطيط الضعيف او التى طورت تطويرا خاصا . قد خلقت حقيقة مادية واجتماعية دائمة . ونحن

نتفق على انها حقائق اجتماعية مأدية اما كونها دائمة . فليس بالضرورة اذ من الممكن اعادة التطوير والتجديد دون ما حاجة الى تدمير السكان وهو ما كانت البرامج السياسية تعنيه فى الماضى . ولكننا لا نقترح تغييرات فورية ومن المؤكد انها ليست من ذلك النوع الذى كان يحدث فى الماضى او الحاضر عندما كان السكان يطردوا او يبعدوا بعمليات تعتمد على القرارات التى ليس لهم يد فيها . كما أنى لا اعتقد فى ان انسانيتنا لا تحتاج مدنا متجانسة أو بلدانا أو انتشارا غير محدود . وقد تمثل الحدود عزلا انانيا او ثقافات مميزة .

وفى اعتقادى ان الولايات المتحدة فى اشد الحاجة الى مجموعة من مشروعات « بناء المدن » وليس مدنا جديدة بالمفهوم المعتاد . وقد تتمثل مثل هذه المشروعات فى ايطاليا مثلها فى ذلك مثل الدول الأوربية الأخرى فى اعادة بناء أو اعادة تشييد أو « اعادة احياء » المدن . وقد يعنى هذا تغييرات عظيمة فى النظام الحكومى على كلا جانبى المحيط . وفى الولايات المتحدة قد يعنى هذا بدء النظر للمحلية الصناعية التى تبنتها الدولة لمدة طويلة . نظرة جدية . وقد يعنى هذا فى اوربا الاسراع بعملية لا مركزية ، كما يحدث على المستوى الأقليمى الجديد فى ايطاليا ولا يمكن أن يعنى فى أى منهما خلق مدنية مركزية ونقط التقاء اقتصادية وللمؤسسات ضغيرة وغير كفء ومعزولة . وقد يعنى حركة نحو مجال أصغر . ومدن أكثر ارضاء للأنسانية ومفتوحة بالنسبة للمؤسسات وتتمتع بالمشاركة المدنية

وكثيرا ما ذكر ان البلد انتعشت على حين ان المدينة قد أنحط قدرها أو على الأقل غير لائقة خاصة من جانب المفكرين (٨) لقد

قدرها أو على الأقل غير لائقة خاصة من جانب المفكرين . لقد أصبحت المدن الأمريكية نموذجا لكوابيس المشوشة او الوحدة او تجميعا لكل هذه الظروف . وتسرع المدن الايطالية الآن لتصطبغ بالصبغة الأمريكية كما وأنها تضمر بسرعة وأصبح مستقبلها يحوطه الشك مثلما هو الحال مع المدن الأمريكية ومن الطبيعي ان اتوقع هجوما مضاعفا من أنني أمجد المدن الأوربية وأني اقترح عودة رجعية غير واقعية ورومانسية للمدينة الصغيرة والتي لا يمكن تحقيقها والتي نسيتها امريكا للأبد . قد يكون هذا صحيحا إني اشك في طرق النقد . فان ما قد يحدث في ابالاكيا على سبيل المثال ، لهو نوع جديد تماما من المدن وليس عودة الى النوع الأمريكي من ثقافة المدن الذي يتصف بالاستعمارية ولا اتظاهر بمعرفة ما قد يحدث بالنسبة للمدن في اماكن مثل شيكاغو نيويورك . ولوس انجلوس الا أني اجادل بالنسبة لمشاركة الجماهير الجماعية في عمليات طويلة لخلق المدينة او اعادة خلقها واعادتها للحياة والتي بحكم الظروف تعني اعادة اقلال نظام الترتيبات الانسانية ككل والذي نطلق عليه بالمؤسسات وبالتالي المجتمع الحضري الحالي نفسه

ويمكننا القول بأنه تم استبعاد أكبر خطوة في العصر الحديث نحو فتح عمليات القرار لمشاركة اعداد كبيرة من السكان ، ومازالت تستبعد في معظم البلدان الأخرى ، وهي الخطوة التي بدأت في يوغوسلافيا في بداية الخمسينات (ومستمرة حتى وقتنا الحاضر) خاصة بالنسبة للادارة الذاتية في الصناعة والمجالات الاقتصادية الأخرى . وتميزت هذه الفترة بالقسوة بالنسبة للسلطات اليوغوسلافية الذين وجدوا انفسهم في حاجة الى التجديد مع تجنب كل من

التخطيط المركزى السوفيتى او نماذج المشروعات الخاصة الأمريكية ، اذ أن كليهما يتميز بالهرمية ، ففى الولايات المتحدة لا نجد الكثير لأقتراح إتجاه اذا لم يكن متوافرا بالفعل فترة للاختيار امام المخططين والآخرين الاختيار بين التحرك نحو اتجاه ديمقراطى او نحو زيادة املاء الأوامر واقلال الحرية فى مجتمع المدينة .

ان تعضيد اى زيادة فى التحكم وتنسيق مختلف ابعاد حياة المجتمع دون وجود ديمقراطى فعال للشعب كمشاركين ، يعنى التحرك نحو انواع من الأشراف أكثر ديكتاتورية ، رغم تميزها بالمظهر العلمى او الكفاءة الظاهرية ويتزايد فى المجتمع الحضرى الحديث انقسام الشعب وبالتالى يصبح مقيدا ومشتتا ومسلوبى انسانيتهم باسم العلم او الكفاءة .

ولا يمكن فصل هدفى المشاركة وسلب التخصص . اذ انهما فى حاجة الى التزام مشترك من المديرين ومخططى المدن ويتمثل أول عمل ضخم يواجه الاداريين والخبراء وأولئك الطلبة ممن هم فى طريقهم لكى يصبحوا خبراء المستقبل فى فهم ان التحول الابتكارى للمجتمع يتطلب الكثير منهم كأفراد فهم مطوقون بالفعل بأدوار وفقا للأشكال التنظيمية التى وضعها المجتمع الرأسمالى المتقدم . وعليهم ان يكونوا أول من يتخطى تلك الأدوار التقليدية رغم انهم يتصرفون وكأنهم اخصائيون مقسمون الى ذرات وعليهم ان يكونوا من بين الثوريين الأوائل لفترة ما بعد التحديث . كما عليهم الا يكونوا ثوريين تقليدين يحاولون السيطرة على المراكز العليا فى المؤسسات الموجودة ولا ان يكونوا الثوار الذين يحاولون القضاء على المؤسسات

دون تفكير او ثوريون صوفيون منشغلون فى تغيير الضمير والعقول فقط ربما نحتاج لقلة أخرى غيره ثوريين للدور الجديد الذى نحتاجه ٠

وهنا تكمن فرصتهم فى افتراض مواصلة أكثر أهمية عن تلك التى تساعد المؤسسات الحالية او المعدلة تعمل بطريقة أفضل وبامكانهم بعد تخطى دورهم التقليدى الى اخر تساؤلى ان يبدأوا مباشرة فى تغيير المؤسسات (٩) ولم يعد الأمر يتلخص في انتظار اللحظة المناسبة للثورة ومن خلال هذا التغيير وحده يمكن لكل الطبقات المعاونة وملايين الشعب الذى يعيش على الهامش . وليس اولئك الفقراء ماليا فحسب يمكن لهم استعادة القدرة والكفاءة التى لم تتوفر لديهم الفرصة لممارستها كحق من حقوق التجربة البشرية العالمية (١٠) ٠

ومن الواضح ان مثل هذه الخطوة الأولية من الفهم هى الأولى فى عملية تبدأ ولا تنتهى بتلك اللحظة ويتزايد تباين حقيقة التغير القومى داخل اولئك الذين يتصرفون فى تنظيم المدينة بمرور الزمن من تعديله بسيط لبعض العمليات الادارية او المناهج اى نظام مثل التخطيط الحضرى (١١) ٠

ويتلخص افتراضى في أن الخطط التى لم تعد توضع وفقا لنماذج تقليدية او تجريدية وممزقة وقياسية للانسان الحضرى وللمدينة تعمل أكثر من مجرد افتراض موضوع يعيد أو مقسم بل إنهم بدورهم يؤثرون ويؤكدون ويسرعون بعملية عدم ابتماد اولئك الأشخاص القادرين واعادة تجميعهم ٠

ملحوظات

الفصل الأول

١ ـ يتفق كثير من المراقبين او محللى التجارب فى الولايات المتحدة ، خاصة فى برامج عمل المجتمع على ان المبادرات قد توقفت لأنه قد ثبت انه بمقدور الناس المشاركة بنشاط فى صنع القرارات ، وايا كان الأمر ، فأنهم يتخطون الحدود التى وضعتها الحكومة او السلطات العامة .بمثل هذه المبادرات . فلننظر الى ما كتبه كنييت كلارك ، وجانيت هوبكنز تحت عنوان « حرب ضرورية ضد الفقر » نيويورك ، هاربرآندرو عام ١٩٧٠ وكتاب موفيت توبى « المشاركة تتزايد » نيويورك . مطبعة ديلاكورت ١٩٧١ . كما بدا ان هذه هى القضية عام ١٩٤٨ كما ظهرت فى واحد من اشهر تحليلات علم الاجتماع لطرق تولى السلطة واستخدامها فى المدن الأمريكية خاصة اطلانطا ولاية جورجيا حيث اشير اليها فى هذا الصدد بالمدينة الأقليمية بقلم « فلويد هنتر » فى كتابه « هيكل سلطة المجتمع » دراسة حول صانعى القرارات ، مطبعة جامعة نورث كارولينا ١٩٥٣ . ومع ذلك فنحن لا نؤكد انه فى ظل الظروف الراهنة يكون كثير من الفقـــراء أو مـــن يعيشون على الهامش على استعداد للمشاركة فى ظل الظروف العامة فى مجتمع ثابت . انظر الملحوظة ٨ الفصل الأول وما بعده .

٢ ـ ان نوع الخطة المقدمة يؤثر على الأفراد : ان مستهلكى الخطط يتمتعون بنفس نوع فهم الحقيقة التى تتخلل الخطة وتشكلها ومن الأمور وثيقة الصلة بهذا القسم من هذا الفصل المسح النقدى للأدب التجريبى الأمزيكى حول موضوع الاغتراب ومشاركة المواطنين بقلم جيمس د . رايت الذى يبحث بالتفصيل فى السؤال حول ما يمكن ان يحدث لو بدأ غير المشاركين التقليديين فى المشاركة . وهو فى تفاؤله الكبير يظهر على أساس بعض الدراسات القديمة ، الاختلافات ورغبات من لديهم من المشاركين وبين من ليس لديهم من المشاركين وهو لا يشعر بأى قلق نحو امكانية التعاون التى نناقشها .

وانه لمن الصعب ، ان لم يكن مستحيلا استخدام الدراسات السابقة للتنبؤ بمستقبل من النوع الذى نتصوره .. على حين نجد ان رايت يقترح مزيدا من مشاركة المواطنين مع هياكل تمثيلية تقليدية . وبالتالى يمكن استخدام الدراسات القديمة .. ومع ذلك فان تحليلا وثيق الصلة بعديد من افكارنا الأساسية فلننظر الى « انشقاق المحكومين » الأغتراب والديمقراطية فى امريكا نيويورك المطبعة الأكاديمية ١٩٧٦ .

٣ ـ وفى هذا الشأن ، تقدم التجربة الايطالية نموذجا هاما وثيق الصلة بالموضوع . ففى بولونيا حيث سيطرة الحزب الشيوعى على الحكم المحلى منذ نهاية الحرب فان المرء يرى بوضوح ان هدف الشيوعيين من ادارة المدينة كان خـــلق صـــوره « لمدينة نموذجية » تشهد بقدرتهم على ادارة مدينة باسلوب يفوق اسلوب معارضيهم ويشجع المواطنين ، داخل اطار هذا الهدف على المشاركة ولكن بشكل

خاص يهدف لزيادة الاجماع والدعم بالنسبة للادارة الشيوعية ولهذا السبب فان ما يسمى بمبادرات « جذور العشب » كان يجمع بينهم شيء واحد مشترك الا وهو انها بدأت ووجهت بواسطة أعضاء من نفس الحزب الشيوعى وعندما فقد الحزب السيطرة على مثل هذه المبادرات في بعض لجان المقاطعات النائية حيث لم يكن الحزب قادرا على ان يسيطر من خلال اعضائه المحليين ، تدخلت الادارة نفسها كما تعكس دفة الأمور الى مجرياتها الأولى .

٤ ـ ومن وجهة النظر الاقتصادية التاريخية . ازدهرت فاينزا في قطاعين ، الزراعة والصناعات الحرفية . ولم يكن السيراميك وحده الذى جعلها ذائعة الصيت ولكن ايضا قطاعات اخرى من الحرف مثل المصنوعات الحديدية والخشبية والجلدية الأدوات الزراعية وكما هو الحال في كل ايطاليا بدأ السكان منذ فترة ما بعد الحرب في هجرة الزراعة . ولكن ليس الى الحد الذى حدث في مناطق أخرى وامتصت التنمية في قطاعات الخدمة العامة والتجارة وخلق صناعات جديدة ـ العمال خاصة اولئك القادمين من المزارع واذا كانت الأحداث الأقتصادية لفاينزا مشابهة لتلك في غيرها من بلديات شمال ايطاليا فان الأحداث السياسية أكثر خصوصية . وفي الواقع ورغم انها تنتمى الى منطقة ايمليا ـ روماجنا حيث بولونيا ومعظم البلديات الكبرى وتتمتع الشيوعية او الاشتراكية الشيوعية بالاغلبية تقريبا منذ فترة ما بعد الحرب مباشرة نجد أن فاينزا تمتعت دوما بتواجد ديمقراطى مسيحى مسيطر على الحكومة المحلية حتى عام ١٩٧٥ .

٥ ـ ومع تأكيدنا هذا بأننا لا نرمى الى اعطاء صورة مفصلة او حتى صورة عامة للبلد بكاملها من خلال مجتمع او اثنين · فمن واجبنا ذكر وجود دراسات اخرى القت بالضوء على التمثيل القومى لعينات المجتمع هذه · ومن بينها يمكننا تحديد دراسة مقارنة تحت رعاية اليونسكو حيث ظهرت عينات من مجتمع واحد ومن أمة بكاملها وقورنت وقد كتب احد المؤلفين يقول · « لو عرض أحدهم التباينات الثقافية بامانة فى حدود بيانات بعيدة عن الوقت والميزانية فمن المؤكد ان يتوقع المرء ان تظهر هذه العلاقات الجزئية ـ الكلية فروقا ضئيلة · وتضمينا لهذا زيادة على ذلك فأننا نطالب ببعض الضمانات على ان اختيار مدينة بعينها من بين امة تقل فيه المخاطرة بسوء تمثيل الأمة لكل كما نتوقعه بالغريزة » « فيليب ايه ـ كونفيرس ـ مركز البحوث والفحص ـ جامعة ميتشيجان ، » اوجه تشابه واختلاف كبيرة فى حصص الزمن » صفحة ٤ (وهو تقرير متطور اعد للمؤتمر العالمى السادس لعلم الاجتماع فى اميثان ـ فرنسا ـ سبتمبر ١٩٦٦) · وحول نفس الموضوع وبشأن الحجم الصغير من العينات التى غالبا ما تستخدم فى أبحاث قومية متعارضة انظر كتاب دافيد ـ سى ماكليلاند « مجتمع الأنجاز ، نيويورك الدارالحرةلنشرمجلدات ماكميلان ، ١٩٦٧ وكتاب اى بول تورانس « مكافأة السلوك لخلاق » انجيل وود كليفس ، ان ج برنتيس هول ٩٦٥

٦ ـ ولتوصيف بدايات هذا المشروع انظر روبرت اى اجر يدوسلاث ديزمان زدرافكو ملينز وفلاديمير سلطانوفيك كتاب « التعليم » الاتجاهات الشخصية العامة وتضمينات المجتمع » الدراسات السياسية المقارنة » ابريل ١٩٧١ من صفحة ٩٠ ـ ١١٦ وظهرت طبعة

معدلة عند الناشرين جال جولد سميث وجيل بندرسون والسياسات المحلية المقارنة منهاج وظيفة النظم دار هول بروك ١٩٧٣ وأعد ديسمان وهو عضو ادارة علم الاجتماع في جامعة نيويورك النتائج الأولى للقسم الأكبر من الدراسة في « القيم والمشاركة » المشاركة والادارة الذاتية مجلد ٢ المؤتمر العالمى الأول لعلم الاجتماع حول المشاركة والإدارة الذاتية معهد الأبحاث الاجتماعية جامعة زغرب ... زغرب جيزويتسكى ترج ٤ ١٩٧٢ من صفحة ٤٤ ـ ٧٢ ٠

ويقوم اجر وديسمان وهذه الكاتبة باعداد عرض ومناقشة أكثر شمولا للدراسة الدولية وانظر كذلك كتاب ديسمان وام ٠ اندراسيك عن التحديات الاجتماعية ـ الاقتصادية للمشاركة في مجتمعات امريكا الشمالية وشرق اوربا وهو تقرير اعد للأجتماع السنوى للأتحاد الكندى لعلم الاجتماع والانسان ، ١٩٧٤ اما بالنسبة للمجتمعين الايطاليين فأنظر كتاب سيمونا جاناسى » الأبعاد الحضرية ٠

وهو تقرير مقدم لمجلس الأبحاث القومى فى ايطاليا ١٩٧٥

٧ ـ وبالبرغم من وجود جهود متفرقة لترشيد هذه النتائج على اساس ان انخفاض المشاركة يعنى ديمقراطية سياسية سليمة (على سبيل المثال كتاب تى ٠ داى وهـ زيجلر « سخرية الديمقراطية ٠ نيويورك ذوكسبيدى ١٩٧٢) لأن الجزء الأكبر من النتائج يتعدى الملاحظة ويأتى أكثر لمفاجأة لعلماء السياسة الأمريكيين « خاصة الخارجية » مثلهم مثل المواطنين الأمريكيين على اى مستوى تعليمى

وهذا حقيقة رغم النتائج التجريبية للدراسات المقارنة والتى وردت فى كتاب س ـ فيربا ون . هـ . ناى « المشاركة فى امريكا » نيويورك هاربر ورو ١٩٧٢ صفحة ٣٤٠ وفى كتاب جيمس د . رايت .

٨ ـ انظر المقالات بقلم ر . اى . ادوارد دز م ريسن وتى . اى ويسكويف، فى المجلد المعنون النظام الرأسمالى انجلوود كلينس ، ن . ج برينتيش هول ١٩٧٢ خاصة فصل ٥ الجزء ٣

٩ ـ انظر ج فزمان « الثورة والتقاليد فى بولندا الشعب التعليم والصبغ بالصبغة الاشتراكية مطبعة جامعة بريستون نيوجيرس ١٩٧٥. جاميل ماشونين « المجتمع التشيكوسلوفاكى » تحليل علمى اجتماعى للتركيب الطبقى الاجتماعى براتيسلافا ١٩٦٩ .

١٠ ـ وانا لا اعنى هنا التأكيد بأن قطاعات كتلك التى من الجامعة او من الحياة الفنية هى فى ايطاليا سياسية أكثر منها فى بلدان أخرى فالتفرقة هى بين ما يتعلق بالسياسة وما يتعلق بالأحزاب السياسية لأن منطق الحزب وسيطرة الأحزاب موجود فى كثير من المؤسسات الايطالية والاعتقاد السائد ان الالتصاق بالأحزاب والاندماج فيها هو شرط عام او على الأقل الشرط المنتشر بين المواطنين بصفة عامة .

١١ ـ وجدير بالذكر انه منذ فترة ما بعد الحرب وحتى الوقت الحاضر كان لمناطق مثل فينو وايميليا رومانا خصائص سياسية غاية فى الاختلاف فالأولى هى منطقة فى ايطاليا الشمالية حيث كان

للمسيحيين الديمقراطيين سيطرة انتخابية مطلقة فى كل مكان تقريبا وعلى العكس من ذلك بأن ايمليا رومانا كانت دائما معقلا للحزب الشيوعى وليس من قبيل الصدفة ان تسمى فينتو المنطقة البيضاء وايمليا رومانا بالمنطقة الحمراء

١٢ ـ لقد حاول تقرير البحث المعد للمجلس القومى للبحوث والذى مول الجزء الايطالى من المشروع توضيح الفروق بين المجتمعين الايطاليين طالما وكما هو واضح وان المقارنة ركزت عليهم اما فى الدراسة العالمية ـ اى فى المقارنة مع البلدان الأخرى ـ يتضح ان مثل الاختلافات فقدت دلالتها اذ اصبحت صغيرة نسبيا بمفهوم المجتمع القومى المتعارض

١٣ ـ وفى مواجهة الهامشية العامة لكبار السن فمن الهام بشكل خاص ذكر كيف انه فى وضع كوضع ايطاليا توجد نسبة مرتفعة نسبيا من كبار السن فى الصفوة المهيمنة على المؤسسات الضخمة خاصة السياسية والاقتصادية وفى هذا المجال نجد ان لغة الصحافة قد ابتكرت كلمة ذات مغزى للاشارة الى تركيب هؤلاء الذين يتولون السلطة فى ايطاليا حكم الشيوخ

١٤ ـ وجاء نص الأسئلة على النحو التالى

وعموما يمكن القول انه فى مجالات شئون المجتمع والتى انت أكثر اهتماما بها فهل تعتقد انه بامكانك التأثير فى القرارات لو انك اردت ذلك ؟ نعم فى بعض الأحيان يمكن وفى البعض الآخر لا يمكن . لا (لاتعرف . لا اجابة)

لو أنك كنت مهتما بمشكلات المجتمع المحلى واتصلت بالمسئولين المناسبين فكيف تعتقد بأنهم سيستجيبون ؟ وأى من العبارات التالية تصف بشكل أفضل الطريقة التى قد يستجيب لك المسئولون بها ؟

أنهم قد يفهمون مشكلتى ويفعلون كل ما فى استطاعتهم بشأنها .

ـ انهم قد يستمعون لى ولكنهم يحاولون تجنب عمل أى شىء .

ـ وقد يتجاهلوننى أو يطردوننى بأسرع مايمكنهم . (لا أعرف لا إجابة)

١٥ ـ وللوصول الى تشكيلة واسعة من الابحاث المتصلة بالموضوع . عليك بالرجوع الى هربرت م . ليفكورت . مركز الاشراف نيويورك . مطبعة هالستيد لجون وايلى . ١٩٧٦ . والفقرات التى تدور حول الاستبيان العالمى الموضح للعلاقات القوية المتداخلة ومن خلال مجال العامل الفردى وهى كما يلى :

١ ـ لا شىء يستحق القلق . فان ماسيحدث سوف يحدث .
٢ ـ أفضل أن أقوم بالاشياء التى لا تتطلب كثيرا من التفكير .
٣ ـ لا أشعر بكثير من الثقة في النفس عندنا يتحتم على أن أتحدث الى أناس لاأعرفهم .
٤ ـ انها لمضيعة للوقت ان تعطى لشخص تختلف معه تماما .
٥ ـ أشك في أن الرجال سيستطيعون حل المشكلة الكبرى في العالم على الاطلاق .
٦ ـ لن أحاول أبدا التحدث الى شخص لديه آراء معارضة تماما .

٧ ـ لا أود التفكير كثيرا في الافكار المعقدة ·
٨ ـ لاأستطيع . حقيقة أن أتخذ شخصا لا يشاركنى في معتقداتى كصديق حميم ·
٩ ـ أنك لن تستطيع تغيير الطبيعة البشرية ·
١٠ ـ عادة ما لا أحب بدء المناقشات لأننى لا أشعر بأنه التحدث جيدا ·
١١ ـ ان العالم تحكمه القوى فوق الطبيعية التى تحدد سير الأحداث ·
١٢ ـ أفضل أن أشغل وظيفة بسيطة أكثر من وظيفة معقدة ·
١٣ ـ أننى أقلق من الحديث علانية لأنى لاأعرف كيف أعبر عن نفسى جيدا ·
١٤ ـ أشعر بالضيق عندما أتحدث في مجموعة من الناس ·
١٥ ـ اذا لم يوافق أى شخص على احد . أفكارها فمن الأفضل لى أن انساها ·
١٦ ـ ليس هناك سوى النذر اليسير الذى يمكن أن أفعله لتغيير ماادخرته لى الحياة ·
١٧ ـ أفضل القيام بنفس المهام في عمل كل يوم
١٨ ـ أحيانا أشعر بالقلق من أن اكون موضع سخرية عندما أتحدث الى الناس ·
١٩ ـ غالباما أشعر بأنه من واجبى أن أوافق على اراء أصدقائى ·
٢٠ ـ أفضل تأدية المهام المعروفة أكثر من مواجهةالمشكلاتالجديدة دائما ·
٢١ ـ أشعر بالضيق عندما تختلف ارائى عن اراء الأخرين ·
٢٢ ـ أفضل تغيير ارائى ولا أنقد أصدقائى ·

٢٣ ـ أفضل ألا أحل مشكلاتى اذا كانت الطريقة الوحيدة هى خلق أعداء ٠

٢٤ ـ لا أحب اقامة صلات وثيقة مع أناس لديهم وقت فراغ أو اهتمامات ابداعية تختلف عما لدى ٠٠

وكانت أنماط الاجابة المقدمة هى : أوافق بشدة ، اوافق بعض الشيء ، لا أوافق بعض الشيء لا أوافق بشدة (لا أجابة) ؛ وقد استخدمت البيانات ٨ ، ١٤ ، ٢١ في مجال الصيغة القصيرة في فاينزا ؛ ولم يستخدم البيان رقم ٢٠ إلا في مجال الصيغة القصيرة في فاينزا ٠

١٦ ـ وفي هذا الموضوع قدم روبرت أى ٠ أجرمنها جاجديدا في بحث لمؤتمر لجنة اليونسكو اليوغوسلافي بشأن تعليم البالغين الإندماج والتأثير الاجتماعى والذى عقد في لوبلجانا بيوغوسلافيا في مايو ١٩٧٠ وكان عنوان بخثه دراسة قام بها مجتمع وطنى متمارض عن الاندماج المدنى ، بعض النتائج والملوخظات التجريبية بشأن نظرية ما (معهد علم الاجتماع ، جامعة لجوبلجانا ، كاتكر جيفيا لجو بلجانا)

الفصل الثانى .

١ ـ تمثلت المساهمة الكاملة لهذه المناقشة بالذات في الفصل الاول من كتاب دافيد هارفى ، العدالة الاجتماعية والمدينة لندن ، ارنولد ١٩٧٣ ٠

٢ ـ هذا تعبير استخدمه هنرى لوفير في الثورة المدنية . باريس . جاليمار ، ١٩٧٠ ، صفحة ٤٢

٣ ـ ومن أجل الوصول الى تحليل للعلاقات بين التوسع الاقتصادى والحضرى اثناء الفترة الصناعية الأولى . أنظر لويس ممفورد المدنية عبر التاريخ نيويورك هاركورت بريس ١٩٦١ . الفصل ١٤ .

٤ ـ توماس بلير . الازمة الحضرية العالمية . لندن . بلادين ١٩٧٣ الفصل الأول .

٥ ـ من أجل تحليل جيد للقوميات المتعددة الأوروبية ، انظر أنتوني سميسون . الأوروبيون الجدد ، لندن ، بانتر بووكس ، ١٩٦٤ .

٦ ـ من أجل دراسة حالة من هذه العملية في المجتمع الأمريكى وبعض تبعاتها انظر ايه ج . فيديتش وج . بتزمان ، مدينة صغيرة في المجتمع الكبير ، برنيستون ، نيو جرسى ، مطبعة جامعة برينستون ١٩٦٨ .

٧ ـ ليفيبفر ، المرجع المشار اليه صفحة ٢٣ .

٨ ـ يصف هارى بريفمان العملية مبتدئا بما يسمى ماالصطبغ بصبغة تايلور ليس ضمن مفهوم تنظيم العمل فحسب بل بمفهوم العمال الكتابيين في المكاتب من خلال بعض ـ آثار إدخال الحاسبات الالية انظر كتابه العمل ورأس المال الاحتكارى ، تناقص العمل في القرن العشرين ، نيويورك مطبعة ريفية ١٩٧٤

٩ ـ ويعالج الكثير من الكتب هذا التحول انظر ممفورد نفس المرجع السابق انظر أيضا سى أيمونينو أصل حضارة المدينة الحديثة . بادوا . مارسيليو ١٩٧١ ·

١٠ ـ لو كوربوزيير . ميثاق أثينا . نيويورك جرد سمان ١٩٧٣ صفحات ٩٥٠ ـ ٩٦ أنظر النقطتين ٧٧ . ٧٨ ـ وفي الحقيقة تستحق الوثيقة القراءة ·

١١ ـ وللنقد المتعمق لمبادىء تقسيم المناطق وأمثلة متنوعة للمدن والبلدان ومقترحات بشأنها يعتقد بأنها مثالية في هذه المفاهيم فلننظر كتاب كريستوفر ألكسندر المدينة ليست شجرة . الشكل المعمارى الجزء ١ . ٢ ؛ ١٢٢ أبريل / مايو ١٩٦٥ . صفحات ٥٨ ـ ٦٢ كما ننظر الى جى دى كارلو . تساؤلات بشأن الهندسة الحضرية . مطبعة أرجاليا أيطاليا أوربينو ١٩٦١ ·

١٢ ـ هارفى ليثويك . كبير المصممين في الوزارة الفيدرالية الكندية للشئون الحضرية . أثار امكانية تحميل الإفراد إختيارات بين أنواع مختلفة من المدن من خلال سياسة عامة مفرضة وهو يعزى الاقتراح الى تطبيقات نتائج كيفين لينسن بأن المدن المختلفة تبدو ذات صور مختلفة في عيون مواطنى الولايات المتحدة · أنظر ليثويك . كندا الحضرية : مشكلات واحتمالات . أوتاوا · شركة الاسكان والرهونات المركزية . ١٩٦٩ · وهذه هى فرضية روبرتو جويدوشى في كتابه المدينة والمدن » ميلانو . ريزولى ١٩٧٥ · ويرى جويدوشى أنه يوضح تخصصات مختلفة في مناطق حضرية معينة فان المرء يستطيع القضاء على الموقف الذى يتسم بالتنافس الموجود الان بين المدن ·

١٣ ـ ان فكرة رد فعل ـ الفعل فيما يتعلق بالأرض والسيطرة عليها من الطبقة المهيمنة . قد طورهاماجناجى وآل في كتابه « بنيان المدينة » . مطبعة كلوب . ميلانو . سنة ١٩٧١ . فهم يرون أنه عندما ترغم الطبقة المهيمنة على أن تمارس درجة معينة من مشاركة السلطة مع اتحادات العمل والعمال في احدى مراحل الصراع الطبقى وذلك بزيادة أشكال جديدة من إستغلال الأرض في مرحلة لاحقة .

١٤ ـ ومن أجل التحليل الذى قدمه أحد الماركسيين عن المجتمع الاستهلاكى . والذى يعرف . بمدرسة فرانكفورت أو اتجاه النظرية النقدية . ننظر هيربرت ماركوس . الرجل ذو البعد الواحد بوسطن بيكون سنة ١٩٦٤ . ومن أجل اتجاه ماركسى أكثر استقامة . ننظر ج بودربلارد . « المجتمع الاستهلاكى » بولونيا مولينو . سنة ١٩٧٦ وللحصول على تحليل مثير غير ماركس بن عالم حصرى هو ناقد كذلك للتخطيط الحضرى . فننظر د . جوودمان « ما بعد المخططين » . نيويورك . سيمون وشوستر سنة ١٩٧١ . وفي محاضرة مركزة للغاية . قد يمكن للمرء الاطلاع أيضا على سى رايت ميلز . « صفوة السلطة » . نيويورك . مطبعة جامعة اكسفورد سنة ١٩٥٧ .

١٥ ـ ليفيفير . نفس المرجع السابق صفحة ١٢٥ .

١٦ ـ ان مصطلحى الصبغ بالصبغة الهامشية وأولئك الذين يقفون عند الهامش . هما مصطلحان مستخدمان طول هذا الكتاب للاشارة الى أولئك الذين يعيشون على حواف (وهوامش) المجتمع . أولئك الذين يعتبرون بالنسبة لأولئك المشاركين في المجالات الرئيسية للثقافة في المجتمع أغرابا ومغتربين . ولكن ليس الى حد بعيد .

وهم لا بعتبرون عندما بضطر الآخرون الى أخذهم في الاعتبار . كأفراد لا نفع فيهم بل ومزعجين ومتسببين في الضجر ما لم يظلوا ساكنين . ودون شخصية ومجهولين عند أداء أدوارهم التى هى بالضرورة ثانوية وغير انتاجية ـ وبصبحوا بالفعل مثيرى للضيق اذا ما تقدموا بطلبات لمعاملة أو خدمات خاصة

كما بوجد في المجتمع الصناعى المتقدم الحديث، وفي معظمها وعلى وجه الخصوص مجتمعنا . إناس ليس لدبهم سوى القليل . نسبيا من الثروة والقوة الاقتصادية أو السياسية . ونحن نستخدم اصطلاح « الطبقة أو الطبقات التابعة » . أو الاصطلاحات المماثلة للتعبير عن مثل هؤلاء الناس . وتشمل هذه الطبقات مجموعات متنوعة من عمال المصانع أو الانتاج . الى جانب أنواع كثيرة من العمال ذوى الياقات البيضاء . وتتداخل هذه الفئات . الهامشيون والتابعون . وقد تدخل بعض الطبقات أو الناس في كلتا الفئتين . كما أن بعض الناس أو الطبقات قد تتحرك . عبر الزمن . الى واحدة ثم الى الأخرى وذلك أثناء بقائهم أو خروجهم من هذه الفئة . وبعتمد هذا على مجرى الأحداث التاريخية .

ونهتم بنوع خاص في هذا الكتاب بالمجموعات الهامشية . مثل كبار السن والنساء عامة . وربات البيوت بصفة خاصة . إذ غالبا ما يعاملون باستخفاف في الطبقة التقليدية أو التحليل الاجتماعى . وقد كانت ربات البيوت في العصور الأولى للمجتمع الأكثر ريفية وزراعية . أكثر تبعية لكن أقل هامشية . وحيث أنهن لا يتولين وظائف . فيملن الى أن يصبحن في أحيان كثيرة هامشيات . إن حركة المطالبة « بأجور للعمل المنزلى » في الولايات المتحدة والخارج

تعتبر كخطوة أولى . جهد نحو تحويل ربات البيوت الى وضع يكن فيه أقل هامشية رغم استمرار وضع التبعية . ولكن ليس أكثر تبعية عن قرنائهم من الذكور .

ونجد أعدادا متزايدة من العمال غير المهرة أو احتمال العمال غير المهرة (بسبب صغر السن) أنفسها هامشيون بشكل متزايد . كما وانهم ليسوا تابعين لأنهم دون أى عمل أو فرصة أكبر لوجود عمل . وبصفة مطردة لا يعتبرون حتى ثانويين بل يعتبرون عن كاملهم فائضا أو حتى طفيليين في نظر كثير من المنتجين الاقتصاديين . والأمريكيين السود الذين ينطبق عليهم هذا الوضع بشكل متزايد . هم هكذا هامشيون بشكل متزايد الى جانب . أنهم مرفوضون عنصريا . فهم عندما يعملون يستغلون كثيراً مثلما مازال يحدث مع النساء من كلا العنصرين . ولننظر اس . ويلهيلم « من يحتاج الزنوج ؟ » جارون سيتى نيويورك . كتب دوبل داى انكور سنة ١٩٧١

١٧ ــ فلننظر الى الكتاب الكلاسيكى والذى لا يزال على صلة بالموضوع بقلم ف انجلترا « موضوع الاسكان » وفي « الأعمال المختارة » لكل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز . موسكو . الناشرين التقدميين سنة ١٩٦٩ مجلد ٢ . وانظر كذلك الى العمل المرجعى الفنى : ف اندرفينا لو سبيربكو ايديليزيو . جدوا . ايطاليا . مارسيليا سنة ١٩٧٢ .

١٨ ــ لويس ممفورد « الطريق السريع والمدينة » . لندن . سيكرو واربورج سنة ١٩٦٤ .

٢٩ _ ف . اى . امرى . طبعة « نظم الفكر » . **هارموند سوورث** بنجوبن سنة ١٩٦٩ . ر . ل . أكوف . « المنهج العلمى » . نيويورك . جون وايلى . سنة ١٩٦٨ ؛ كما نرجع الى وجهة النظر النقدية والمرجع الرائع بقلم فرانسيس فيرجسون . منهاج العمارة والمدن والنظم » نيويورك برازيلر . سنة ١٩٧٥ .

٣٠ _ لقد خلق هذا الموضوع وهو امكانية توجيه عمليات « موضوعية » وخالية من القيم » جدلا ممتعا في الدوائر الماركسية . أخيرا وغزى الصحافة الشعبية الايطالية والأوربية أبحث عن أمثلة من الأدب الأمريكى . مثل **مقالات** س . باى . «السياسات والسياسات الزائفة » « بوليتيكال سابنس ريفيو » الأمريكية . مقاله ٩ رقم ١ (مارس ١٩٦٥) صفحات ٣٩ _ ٥١ . وقد كتبت للتعريف بقلم السياسة ؛ وهناك قليل من أمثال هذه المعالجات فيما يتعلق بمجالات علمية مشابهة في التخطيط أو العمارة . وتتضمن الاستثناءات (واخرون ذكروا) وليام ف . هورنيك وجوردون أبه . « بحث تحليليا عن القيم الانسانية في التقدير التيكنولوجى » . معهد عن الانسان والعلم . رينسيلارفيل . نيويورك ١٢١٤٧ . ولقراءة كتاب ممتع ومتصل بالموضوع الأخير رغم أنه كتب بمفاهيم أكثر عمومية . انظر كتاب سى . و . شيرشمان . « تحدى العقل » . نيويورك ماك جروهيل ١٩٦٨ .

٣١ _ ج ب . ماك لوهلين . التخطيط الحضرى الاقليمى . لندن فابر وفابر سنة ١٩٧١ .

٣٢ _ وقد يثير هذا عما اذا كان بمقدور الناس التنكر للمؤسسة . والمشكلة في شكلها الكلاسيكى تعتبر تقديما لحلول

المشاكل الحضرية حيث كان الخبير وحده هو المصرح له بتقديم مثل هذه الحلول . الا أن هذه الاراء٠كانت تفهم بوضوح . في حالة الخلق الجمالى فحسب على أنها آراء ثانوية . وفيما يتعلق بالتخطيط الحضرى . كان المرء دائما ما يحتمى خلف ستار القيم « الفنية » النابعة من معرفة ومقدرة المتخصصين والخبراء وترشيدهم من أجل تبرير احتكارهم في هذا القطاع . وفيما يتعلق بالمؤسسة ودورها فيما يعرف « بالقدرة على الخلق العلمى » . انظر ى . درور « اعادة فحص صناعة السياسة العامة » » شاندلر . سان فرانسيسكو . ١٩٦٨ ، وتشرشمان نفس المرجع السابق .

٢٣ ـ كتاب فرللر ، « المدينة الفاضلة أو الغفران » توقعات من أجل الانسانية . نيويورك كتب بانتام . سنة ١٩٦٩ ، دوكسياوبس إكيستيكس . مقدمة لعلم استقرار الانسان مطبعة جامعة اكسفورد . لندن . سنة ١٩٦٠ ، وكتابه « العمارة في مرحلة التحول » . مطبعة جامعة اكسفورد . لندن . سنة ١٩٦٣ .

٢٤ ـ ايه ٠ توربان « مجتمع ما بعد التصنيع » . راندوم هاوس . نيويرك ١٩٧١ ، اى ٠ تربست . أمريكا الشمالية الحضرية . « التحدى في الأعوام الثلاثين القادمة » . في الخطة . صحيفة معهد تخطيط المدينة في كندا . مجلد ١٠ . رقم ٣ (١٩٧٠) . صفحات ٤ ـ ١٩ .

٢٥ ـ ويعتبر نادى روما تأكيدا لهذا . اذ يمكننا تسميته بمجموعة عقول متعددة . الجنسيات حيث تجمع تيكنوقراطيين من دول رأسمالية مختلفة . ولتنفيذ مقترحاتهم يصبح بمقدورهم الحصول على أعلى سلطات سياسية في الدول المعنية بالمشاركة في اجتماعاتهم

وقد تمكن جاى فوربستر بالاتصال بنادى روما من تقديم ،نموذج عن الديناميكيات في العالم ونشرها في كتابه « دبناميكيات العالم » . مطبعة رابت ــ الن كامبربدج . ماساشوستس ١٩٧١ . وليس من قبيل الصدفة أن يكون فوربستر مهتما بالدبناميكية العالمية . فهو قد أقام أول ما عرف بنموذج لمدينة تحاكى الحاسب الآلى الدبناميكى . وتم توضيحها بالتفصيل في كتاب « الدبناميكيات الحضربة » مطبعة ام اى تى ماس كامبربدج ١٩٧٠ . انظر نقد الأخير في نيوجسون نفس المرجع السابق صفحات ٥٧ ــ ٥٨ وفي كتاب مارتن كيونزلين « القيام بالألعاب الحضربة » : اتجاه النظم للتخطيط » . بوسطن . المطبعة الأولي ١٩٧٢ .

٣٦ ــ لقد أعلن كبار المسئولين عن التمويل العالمى من أمثال **دافيد روكفر** وروبرت ماكنمار في مناسبات عديدة . بأن الدول المتخلفة لن تحصل على أى تمويل ضخم أو مساعدة اذا لم تكن هذه الدول قائمة على تحليل النظم لتقييم أهداف ومناهج طلب مثل هذه المساعدات كما قررت منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة عدم تنفيذ الا المشروعات التى تقوم على تحليل النظم .

٣٧ ــ ان ما قدمه ام . ذبير تحت عنوان (الأقليمية الثقافية ومساندة الميل الممتد) . عبارة عن بحث حول « اتحاد العلوم الاقليمية » . سنة ١٩٦٤ .

٣٨ ــ ويقسم هارفى كتابة « العدالة الاجتماعية والمدنية » الى قسمين . فالجزء الأول كتبه عندما كانت ايديولوجيته « ليبرالية » . وفي الجزء الثانى نجده يواجه نفس المشاكل وفقا للقرارات الماركسية

للمجتمع . فهو يتمسك في الجزء الأول بالفرضية التى تنادى بأن النظام الحضرى يتقدم نحو « اختلافات ثقافية وتباينات اقليمية » (صفحة ٤٨) . ومن جلاء الموقف عندى هنا . لا أتفق وهذه الفرضية . ولم يرجع هارفى الى هذا المفهوم في الجزء الثانى .

٢٩ ـ ولا يصدق هذا مع كل القطاعات . الا أنه يبدو واضحا في قطاع الاسكان الذى مازال في أيدى القطاع الخاص ومازال مصدرا للفوائد الضخمة .

٣٠ ـ وفي كتاب كارل ماركس ، « رأس المال » ، مطابع اللغات الأجنبية . مجلد ١ . القسم الرابع الفصل ١٤ · ويدور هذا القسم أساسا حول تقسيم العمل في المصنع وكذلك في المجتمع . كما ننظر في كتاب جى · ستيفنسون « العلاقات الاجتماعية للانتاج والاستهلاك في الخدمات الانسانية » ، منشلى ريفيد ، رقم ٩ (سبتمبر ١٩٧٦) ·

٣١ ـ انظر الى العدد الخاص الذى أصدره ردبستان لانداد « الفرد في عالم تحكمة المؤسسات » . التصميم المعمارى فبراير ١٩٧٦ ومن بين الكتابات النقدية عن المؤسسات بصفة عامة . ننظر أعمال دى · جى . كووبر من معهد تافيستوك حول الأسرة وحول « التحرر اللغوى » ؛ وبقلم افان اليش عن المدارس والطب . ومناداته السابقة « بالثورة المؤسساتيه » ؛ وكذلك أعمال عالم النفس الناقد الايطالى ف · باساجليا : المؤسسات السلبية » توربن ابنودى سنة ١٩٦٨ (وتشتتت الادارة : عن أيدبولوجية الاشراف الاجتماعى بكامله . تورين . «السياسة الجديدة » بقلم ابنودى سنة ١٩٧١ . وللأخير معهد دولى لنقد المؤسسات . أقامه في فينيس . ايطاليا .

٣٢ ـ طبعة ابرنست اربر . « التخطيط الحضرى في مرحلة التحول » (للمعهد الأمريكى للمخططين) . نيويورك . جروسمان . ١٩٧٠ صفحة ١٧ .

٣٣ ـ كتاب أر . ال . واربن . « دراسة مجتمعك » . المطبعة الحرة . نيويورك ١٩٦٥ . صفحة ٦١ .

٣٤ ـ هربرت جانز « المدينة والفقراء » : عيوب برامج الاسكان ومكافحة الفقر الحالية . وبعض المقترحات البديلة للتخلص من أحياء الفقراء والفقر » . في طبعة بول ميدوز . « التحضر . والصبغ بالصبغة الحضرية والتغير : وجهات النظر المقارنة . والقراءات . ماساشوستس أدبسون وبسلى . ١٩٦٩ .

٣٥ ـ ونحن نأمل بهذا البيان ألا نكون ضمن التقليد الذى يطلق عليه مورتون ولوشيادابت اصطلاح « الميثافيزيقيا العضوية » وهم يتهمون لوبس ممفورد بأنه من وجهة النظر هذه ، بأن لديه « برامج عمل غير واضحة » . ونحن نتفق وما نفهمه من أنه رسالة ممفورد الأساسية رغم أننا نفسرها تفسيرا يختلف تماما عن الطريقة التى فسره هو بها في مقطع اقتبسه وايتس . حقا قد تكون برامج عملنا غير واضحة . الا أن رسالتنا تنادى بألا يقوم بتشييد المدن واعادة تشييدها تلك الصفوة من المعماريين أومخططى الحضر ولا الاتحاد المسيطر اقتصاديا ولا السلطات الحكومية ولكن فتح عملية تصميم المدن أمام مجموعات من مواطنيها . وفي هذا انظر كتاب الهوابتس « الفكر مقابل المدينة » مطبعة جامعة هارفارد ماساشوستس كامبريدج ومطبعة ام آى تى سنة ١٩٦٢ صفحة ٢٣٦ .

٣٦ ـ انظر كتاب سام بى . وارنرچار . « المدينة الخاصة » مطبعة جامعة بنسلفانيا فيلاديلفيا ، ١٩٦٨

٣٧ ـ ـ لقد فطنا الى صحة وجهة نظر « دون مارتينال » القائلة بأن المدينة في ظل المستوى القومي لأهمية الحكومة والعمل والأمور الأخرى ، مجتمعا للكثيرين ، « اذ أن الأمة تمثل المجتمع الجديد » . ولا نوافقه على أن حمل السلاح للدفاع عن أسوار المدينة والذى يجعل من المدينة وحدة للبقاء يدين لها الشعب بولائهم هو العنصر الضرورى والدائم لوجود المدن على مر التاريخ القديم ، ولا هو الذى يجب أن يكون في المستقبل . وهويستنتج هذا من نظرية ماكس دبير عن المدينة ، الا أننا نجد أن اتجاه الأخير يتسم بالمؤسساتيه الى حد بعيد وليس اجتماعيا نفسيا بالدرجة الكافية بحيث يمكنه استخدام فئات مارتينال التى تميز بين الاتجاهات المختلفه لمفهوم المدينة . انظر ماكس دبير في ، « المدينة » ، ملحوظات تمهيدية » بقلم دون مارتينال ، جلينكو الثالث ، المطبعة الحرة ١٩٥٨ صفحات ، ٥٥ ـ ٦٢

٣٨ ـ ونشير الى كتاب جابربيل اله . الموند وشيدنى فيربا « الثقافة المدنية » بوسطن ليتيل براون ١٩٦٥ .

الفصل الثالث : .

١ ـ يعتبر تعريف ابربر لتخطيط المدينة نمطى بعض الشىء « فتخطيط المدينة كان المجال الوحيد للحياة الأمريكية والكتابات المهتمة بالفحوص المنتظمة للأساليب الفنية للتغيير المغرض المنتظم

للبيئة الطبيعية وتلك من صنع الانسان » . انظر « التخطيط الحضرى في مراحل التحول » نيويورك جروسمان ، ١٩٧٠ صفحة ١٨ ،

٢ ــ جى . دى كارلو . « اقامة أعمدة المشاركة » في « العمارة لعام ٧٠ ، ميلانو في سيجياتورى ، ١٩٧٣ .

٣ ــ انظر المقدمة التى كتبها ال . كواردنى من أجل كتاب ام سيرازى التجمع الخاص للمدينة ، ميلانو ، مازوتا ١٩٧٦ .

٤ ــ ام . سيرازى نفس المرجع .

٥ ــ ايربر ، نفس المرجع .

٦ ــ فرانسيس فوكس بيفين ، « التخطيط والمصالح الطبقية » ايه . آى . بى . جورنال رقم ٤١ (سبتمبر ١٩٧٥) ، صفحة ٣٠٨

٧ ــ موضوعا للموافقة ، نظره شاملة وناقدة مفيدة عن التخطيط البلدى في أونتاريو ، قام بنشره المجلس الاقتصادى في أونتاريو (كوينز بارك ، تورونتو) أعدته مجموعة مستشارى التخطيط كوماى ، ايمتد ، وبى . اس . روس وشركاه ، ١٩٧٦ .

٨ ــ وفي رأيى أن هذه المشكلة قائمة على مشاكل زائفة ولا تنطبق على التخطيط الحضرى والتخطيط المعمارى الحضرى . وقد نوقشت وجهات نظر مماثلة في نظم أخرى كثيرة ولا يزال يجرى حولها النقاش . فعلى سبيل المثال ، يجد المرء في النظم الاجتماعية مناقشات غامضة بين علماء علم الاجتماع الحضريين والعموميين والنظاميين عما

ينتمى الى كل مجال . الا أن المناقشات تصبح أكثر غموضا عندما تتحول الى جهود لتقسيم هذه الحقول لقوانين « نظرية قابلة للتطبيق » أو تقسيم علم الاجتماع نفسه الى نظرية اجتماعية وأشياء أخرى .

٩ ـ كتاب دافيد هارفى « العدالة الاجتماعية والمدنية » ، لندن ، أرنولد ، ١٩٧٣ ، صفحة ٣٠٣ .

١٠ ـ كتاب لويس ممفورد « المدينة في التاريخ » ، نيويورك ، هاركوت ، بريس ١٩٦١ ، صفحة ٤٢١ وباسيم .

١١ ـ وبعيداً عن الخلافات القائمة في تشريع التخطيط الحضرى لمختلف الأمم ، نجد أن هذا يعتبر دائما سواء في الدول الرأسمالية أو الاشتراكية ، وبقول آخر أن الخطة في جوهرها توضع في كل مكان بالمواصفات المصورة بيانيا بالرموز على خرائط طبوغرافية .

١٢ ـ ويشير فرانسيس فوكس بيفين الى أن المخططين الأمريكيين في الخمسينات كانوا على استعداد ، من موقعهم داخل الجامعة ، ، على مواجهة التنظيم الحضرى دون التحقق على الاطلاق من الطبقات الاجتماعية التى كانت مقترحاتهم تغيرها بالفعل أو تضر بها . وأخذوا على سبيل الثقة ، أن كل ما يساعد المدينة على التوسع هو أولوية مشروعة وتتفق مع الصالح العام ، ولقد تم بالفعل وكان معروف جيداً أن اختيارات الخطة بمفهوم المجتمع الرأسمالى ليست محايدة . وفرضيتى هنا ، مع ذلك ، تتخطى هذه النقطة كى تواجه قضية ما اذا كانت توجد أم لا .. فرص للخطط كما هو معتقد فيها في

الوقت الحاضر لكى تكون غير ظالمة أو غريبة حتى في الدول الاشتراكية .

١٣ ـ ستافورد بير ، « حرية التصميم » ، تورنتو ، مطبوعات س . ب . س . ، ١٩٧٤ صفحة ٨ ، وكان مؤلفها و . د . أشبى حاسما لبير .

١٤ ـ تكررت هذه الحقيقة كثيرا حتى انه ليس من الضرورى أن نعطى مراجع محددة كل مدينة تمثل أمثلة ثم ان هناك عمليات التجديد المدنى الضخمة في شمال أمريكا حيث، وتحت اسم «اصلاح المناطق المتدهورة» فان أحياء من دحمة وعامرة بالحياة الاجتماعية قد ازيلت ، ولقد سجل هربرت كانز هذا بالنسبة لبوسطن في كتابه « القرويين الحضريين » ، نيويورك ، المطبعة الحرة ، ١٩٦٢ . وفي عام ١٩٦٧ ، اجرت بلدية مونتريال ايضا دراسات بشان حى فيكتوريا ، رغبة في ان توضح الدرجة القصوى للانحلال الاجتماعى هناك وكذلك المصلحة العامة في علاجه ببناء مجمع رياضى جديد . ووفقا للدراسات الاجتماعية الدقيقة ودراسات التخطيط الحضرى . فان هذا الحى الايطالى ـ الكندى قد اثبت اساسا انه يتمتع بدرجة عالية من الحيوية الاجتماعية والمواصفات الاجتماعية الجيدة وتنخفض فيه معدلات الجريمة وادمان الكحوليات . وبالرغم من ذلك أزيل الحى . وكما في امثلة سابقة منحت مساعدة للسكان ، ربما غير كافية ، في محاولاتهم لاعادة توطين انفسهم في مكان اخر في ضواحى العاصمة مونتريال والتى

كانت في ذلك الوقت تمر بعملية توسع كامل . الا ان اعادة التوطين كانت ايضا. شتاتا وانفراجا لعقد مجتمع حي بدرجة نسبية .

١٥ ـ واشير هنا الى ما يسمى « بصراع سي . اي. تي . ايه » في البقعة الحدية بين مارجراف وميستر حيث تبدا ارض فينيسبيا الام ، ولكن الامثلة ـ الاخرى عديدة .

١٦ ـ واشير هنا الى الاحداث المعروفة جيدا لاقامة مصفاة البترول اى . ان . اى . في لوجوجنانا بالقرب من بورتو جروارد في اقليم فينيسيا .

١٧ ـ تطورت هذه المفاهيم عند هنرى لوفيفر « الحياة في العالم الحديث » ، باريس جاليمار ، ١٩٦٩ ، انظر كذلك بى . براون ماركس . « فرويد ونقدا للحياة اليومية : نحو ثورة ثقافية دائمة ، نيويورك ولندن مطبعة جانتلى ريفيو ١٩٧٣

١٨ ـ انظر المعيار المنشور في المقدمة لمجموعة من المقالات كتبها د . ميناردى « المدينة الايطالية الكبيرة » و « الجغرافى الحضرى » ميلان ، في انجيلى ١٩٧١ .

١٩ ـ وبالرغم من هذا فان مثل هذه المقاييس تستخدم كثيراً في اعداد القوانين التى تحدد المجالات التى تمنح فيها مساعدة خاصة أو يخطط فيها لتدخل عام .

٢٠ ـ يشير بير في « خطة من أجل التغيير » ، نيوجيرس ، جون ويلى . ١٩٧٤ ، الى خبراته في هذا الاتجاه والتى حصل عليها في شيلى ابان سنوات حكم الليندى ، حيث كان مفوضا مباشراً من الليندى وتشاور معه شخصيا .

٢١ ـ فلننظر الى أعماله الكثيرة وثيقة الصلة بالموضوع كتاب ٨ الى شرولى « الصحة العقلية في العاصمة » ، نيويورك ، ماك جرو هيل ، ١٩٦٢ كتاب فيليب سلوتر ، « مطارده الوحدة » ؛ « الثقافة الأمريكية عند نقطة الانكسار » بوسطن باكون ١٩٧٦ ؛ كتاب د . سينت ، « فوائد الفوضى » ، لندن ، الن لان ، بينجوين ، ١٩٧٠ كتاب إ .هـ . سى دينيه ، « الحياة الحضرية والصحة العقلية » ؛ « الحالة الاقتصادية الاجتماعية والاضطراب العقلى في العاصمة » ، الجرنال الأمريكى للطب النفسى ، ١١٣ ، ٨٣١ ، ١٩٥٧ ؛ اد . اى . إلـ فارسى و هـ . و . دونهل ، « الاضطرابات العقلية في المناطق الحضرية » ؛ « دراسة بيئية للانفصام العقلى وغيرها من الاضطرابات العقلية » ، شيكاغو ، مطبعة جامعة شيكاغو ، ١٩٣٩ ، دى . سى . كتاب جلاس و ج . اى . سنجر ، « الضغط الحضرى » ، نيويورك ، المطبعة الأكاديمية ، ١٩٧٢ .

٢٢ ـ كارل ماركس ، جراند ديس ، مكتبة بليكان ماركس ، قام بترجمته، ام . نيكولوس هارموند زودس ، بنيجوين ، ١٩٧٣ ، صفحة ٩٢ .

٢٣ ـ إى . كوزد .. في « حكومة المدينة » ، ف . رفيودبى ، نفس الطبعة ، ميلانو ، ف . انجيلى ، ١٩٧٥ .

٢٤ ـ إلـ · چاكوبسون ، «نحو ايديولوجية جماعية في تعليم التخطيط » ، في كتاب إدبر ، نفس الطبعة السابقة ، صفحة ٢٧١ .

٢٥ ـ في المقالة السابقة ، « اعداد المشاركة » : چى · ديكرلو ، يشير الى هذه الرؤية للمدينة . وهذه هى الفلسفة التى تميز العملية بكاملها والمؤدية الى التفوق غير المنازع لمنهجية تقسيم المناطق في التخطيط الحديث .

٢٦ ـ س · ابمونينو ، « اهمية المدينة » ، بارى لاتيرزا ، ايطاليا ، ١٩٧٣ .

٢٧ ـ كانت هذه المبادىء واستمرت بمثابة مراجع لمخططى الحضر السوفيت هم الآخرين . ام · فى · بوسوخين ، وهو رئيس مهندسى موسكو وله السلطة في التخطيط الحضرى فالسياسة كذلك ، وقد أختير كممثل لسوفيت موسكو ولمجلس السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتى . في كتابه « المدينة التى يجب أن نعيش فيها » ، موسكو ، دار نشر وكالة نوفوسيتى للطباعة ، ١٩٧٤ . واستمر بوسوخين ـ يؤكد صلاحية مبادىء ما يعرف بالتخطيط الرشيد . وهو يؤكد « صفحة ١٢ » ، « ميثاق اثينا لى كوربيزباد » والذى يصف بوضوح كل الأعمال المشتركة للحصول على تنمية حضارية متوازنة . وبالرغم من تباين أهدافهم الا أن المخططين الحضاريين ، في شرق أوربا عامة ، ما يطبقون المناهج التى يتبعها المخططون في أمريكا وغرب أوربا ، كما يسهمون بقدر كبير في صنع نموذج المدينة الجيدة . وتقودهم في هذا تعاليم مهنتهم الى بعض من نفس المشاكل التى يواجهها المخططون الأمريكيون أو التى يخلقونها . مثال ، لمصلحة من أو بأى الافضليات

يتقرر توجيه المستخدمات الأرض الى مختلف أنواع المنافع وكذلك الخدمات العامة بما فيها الاسكان المدعم من الدولة . وقد أوضح ايفان ذلينى ذلك كله في دراسته «علم الاجتماع الحضرى ودراسات المجتمع في شرق أوربا » ، « بحث حضرى مقارن » ، مجلد ٤ ؛ أرقام ٢ ، ٣ ؛ « ١٩٧٧ » ، صفحات ١١ ـ ٢٠ ، انظر كذلك الى مراجعة بالنسبة للحالة في الاتحاد السوفيتى .

٢٨ ـ يبدأ كل برنامج يتعلق بوضع الخطة الآن بالهدف المعلن لوضع خطة مشاركة وقد فحصنا في الفصل الأول ما يعنيه هذا بالفعل في التطبيق بالنسبة للتخطيط الحضرى . وفي معظم الكتابات الحديثة ، نجد قائمة طويلة بخصوص هذا الموضوع . وقد وجدنا أن الملحوظة السائدة هى تكرار نفس المفاهيم التحذيرية دون اسهام لحل أى من المشاكل الحقيقية الذى تنطوى عليها وجهة النظر هذه . وفي هذا الشأن انظر الى كتابات ب . جويدشينى « موضوع مدينة ومشاركة الشعب » . ميلانو ف . انجيلى ، ١٩٧٣ . أو أنظر كتاب المخطط المحترف المسمى ناثان جلازر . « أفضل مخطط اجتماعى في الستينات » ؛ مارشال كابلان ، « التخطيط الحضرى في الستينات » ؛ « تصميم من أجل اللاارتباط كامبردج، ماساشوسشت ، مطبعة ام . اى . تى ؛ ١٩٧٤

٢٩ ـ يشير اى . تودين الى « مشاركة غير مستقلة » في كتابه « مجتمع ما بعد التصنيع . نيويورك . واندوم هاوس ؛ ١٩٧١ . ومن بين المؤلفين الاخرين الذين توصلوا الى كثير من نفس النتائج التى توصلنا اليها في التحليلات الاجتماعية السياسية والدراسات التجريبية ... نجد ان دتس « الناس والتخطيط » لندن . فاراند فاير ؛ ١٩٧٠

اى · ج · فيدسن وج · بنسمن « بلدة صغيرة في مجتمع كبير » برنسون ان · ج · مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٦٨ ، ج · صمويل « وقوفا امام قاعة المدينة » تورنتو ، جيمس ، لويس وصمويل ١٩٧٢ ، و · اى · جامسون « السلطة والسخط » هوم وود ، ٣ مطبعة دودس ، ١٩٦٨ خاصة صفحات ١٣٩ ـ ١٤٣ ، وبريين ج · هيروود « تطور المجتمع في المدن الجديدة » كلية الفنون المتعددة شمال لندن ، قسم علم الاجتماع ، بحث لم ينشر : ١٩٧٦

٣٠ ـ « المدينة الفاضلة ، المدينة والالة » ديدالوس ، سبرينج ١٩٦٥ ، ص ٢٩ ·

٣١ ـ يقول ماركس في جروندريس « ان الاستهلاك يولد الانتاج لان المنتج يصبح منتجا حقيقيا فقط بان يستهلك ، وعلى سبيل المثال ، فان الثوب يصبح ثوبا حقيقيا فقط بان يستهلك ، والثوب يصبح ثوبا حقيقيا فقط عندما يلبس ، والمنزل الذى لا يقيم فيه احد هو في الحقيقة ليس منزلا بالفعل ··· وهكذا المنتج فانه يصبح منتجا بالاستهلاك ، واذا الاستهلاك يتح له موضوعه الخارجى فانه ايضا يحدد موضوع الانتاج بشكل مطلق كحاجة ووسيلة وهدف ··· وبذلك فانه يخلق موضوع الانتاج بشكل ذاتى ····· فلا انتاج دون حاجة ·· والاستهلاك يعيد خلق الحاجة » · نفس المرجع السابق

٣٢ ـ هذا الغرض عالجه بما فيه الكفاية اف تشومير في كتابه الصغير الجميل » نيويورك ، هاربر اندرو : ١٩٧٣

٣٣ ـ انظر اعمال تشوماشير وبير المبينة من قبل ٠ ومن الامريكيين فان دافيد فيل من قسم الاقتصاد كلية بودوان ٠ قام بدراسات حول امكانية إستعمال التكنولوجيا بشكل بديل كامل أو نصف بديل ٠

٣٤ ـ ل ٠ جاكسون في « نحو ايديولوجية جماعية في تعليم التخطيط » في اربر . نفس المرجع السابق . يصل الى هذه النتيجة (صفحة ٢٧٥) وكذلك توماس د ٠ جالوواى . ر ٠ ج ٠ ماهاين في « نظرية التخطيط في استعادتها وتأملها عملية التغيير النموذجى » ايه ٠ اى ٠ بى جورنال ، يناير ، ١٩٧٧ ، صفحة ٦٨ ٠

٣٥ ج ٠ استينجو . « فردواحد متخصص » ٠٠٠٠ في موضوع الاراضى عدد خاص من « هندسة المجلس القومى للعمارة . فبراير ١٩٧٦ . صفحة ٤١

٣٦ ـ والمفروض ان هذه هى القضية في دول مختلفة مثل ايطاليا والولايات المتحدة . ومن ناحية وضع الخطط وفي ضوء الاجراءات البيروقراطية المتبعة في الموافقة عليها . فان مواقف الامم الغربية ليست على الاقل مختلفة بقدر ملموس . حتى بالرغم من ان اسماء المؤسسات والاجراءات المتضمنة في هاتين العمليتين تختلف بشكل واضح ٠

٣٧ ـ م ٠ مايرسون . « التحديد القادم للمخطط الحضرى » ايه اى ٠ بى جورنال يناير سنة ١٩٧٧ . الصفحات ٣٧١ ـ ٧٦ ٠ وهناك قوة متماسكة لمناهضة التخطيط يفترض ان توجد بين اعضاء رابطة الاختيار العام وفي معهد الدراسات المعاصرة ٠ انظر المواجهة المباشرة

هذا الاخير ضد لجنة المبادرة من اجل التخطيط القومى الاقتصادى كاستجابة للتشريع المقترح للتوصل الى « نمو متوازن وتخطيط اقتصادى » ١٩٧٥ في سياسات التخطيط : اعادة نظر ونقد للتخطيط الاقتصادى المركزى . معهد الدراسات كاليفورنيا المعاصرة ، ٢٦٠ شارع كاليفورنيا . شقة ٨١١ . سان فرانسيسكو . كاليفورنيا ١٩٧٦ .

٣٨ ـ ر . أ . كوهين . « التخطيط لاحياء المدن القديمة : دراسات حالة ونقد » . ايه اى . بى جورنال . يناير سنة ١٩٧٧ . صفحة ٩٠
ويبدو ان هذا العمل قد لقى تجاوبا كبيرا بين كثير من مخططى الحضر واخرين .. انظر الى النقد المدمر في عرض كتاب بانيفليد الذى قدمه روبرت اى . اجر في دورية العلوم الاجتماعية ربيع ١٩٧١ ص . ٨٣٥ ـ ٨٥٣

٣٩ ـ هـ . جانز . التخطيط من اجل المدن المتدهورة والفقيرة » في ايه . اى . بى جورنال . رقم ٤١ (سبتمبر سنة ١٩٧٥) . صفحة ٣٠٥

٤٠ ـ ب . دافيدوف . « العمل نحو عدالة تعيد التوزيع » اية . اى . بى جورنال .

رقم ٤١ (سبتمبر ١٩٧٥) . الصفحات ٣١٧ ـ ١٨
٤١ ـ م . مايرسون « التحدى التالى لمخطط المدن » . جريدة اية اى . بى يناير ١٩٧٧ .

٤٢ ـ نورمان كرومهولتز . جانيس م . كوجر وجون هـ . ليز . « تقرير سياسة التخطيط في كليفيلاند » اية . اى . بى جورنال . رقم ٤١ (سبتمبر ١٩٧٥) . صفحة ٢٩٩

٤٣ ـ في نفس المرجع ، صفحة ٢٩٨

٤٤ ـ بيفين ، نفس المرجع السابق ، صفحة ٣١٠

٤٥ كرومهلتز ، كوجر ولينر ، نفس المرجع السابق ، صفحة ٢٩٩

٤٦ ـ كابلان ، نفس المرجع السابق ، تأكيد مضاف

٤٧ « من يستطيع ان ينشط الفقراء » لوارنر بومبرج ، جى ار . قلورنس د . روسنستوك ، في « سياسة المجتمع » طبعة ، تشارلز م بنجوين ، تنيس ، ر . ل . لينبرى ، نيويورك ، المطبعة الحرة ، ١٩٧١ ، صفحة ١٥١ .

٤٨ ـ نفس المرجع . صفحة ١٥٢

٤٩ ـ كينت كلارك وجانيت هوبكنز ، حرب لازمة ضد الفقر ، نيويورك ، هاربر اندرو ، ١٩٧٠ ، صفحات ٥ ـ ٦

٥٠ ـ .... ؟؟

٥١ ـ نفس المرجع ، صفحة ٢٧

٥٢ ـ إسوأ موقف الا انه شائع مع كثير من المخططين حيث أنه اسهل لهم في عملهم وهو الذى يتجاهل الفقراء من اجل التحرك داخل الطبقات المتوسطة . وقد يكون كتاب ادوارد . س . بنفيلد اوضح مثال ظهر في السنوات الاخيرة تحت اسم ، « المدينة غير السعيدة » ، بوسطن ، ليتبل براون ، ١٩٦٨ .

الفصل الرابع :

١ ـ انني لا أقصد بهذا الاصطلاح « تجويف البروليتاريا » ولا حتى البروليتاريا فقط . انظر القصة التفسيرية الشيقة للتعريف

السابق في « الطبقة الامريكية الدنيا » مجلة تايم ٢٩ اغسطس سنة ١٩٧٧ . واستخدم اصطلاحات الطبقات الدنيا . الطبقات التابعة . المهيمنة . المستغلة بالتبادل في الكتاب . واشير الى الطبقات الاجتماعية المكونة ليس فقط من الطبقات العاملة التقليدية . العمال ذوى الياقات الزرقاء . ولكن ايضا من أولئك الذين كانوا في العصور السابقة جزءا من الطبقات المتوسطة المميزة . وجزءا من البرجوازية الدنيا ثم اولئك اصحاب الياقات البيضاء من العاملين في اوضاع متوسطة بين الطبقة المهيمنة الموجهة والبروليتاريا . واليوم تعاظمت هذه الطبقات دون اى قوة تنفيذية حقيقة . ومن اجل دراسة عملية التعاظم . وخاصة بالنسبة للعمل المكتبى . انظر كتاب هارى برفرمان « العمل ورأس المال الاحتكارى : تناقص اهمية العمل فى القرن العشرين . نيويورك . مطبعة مونثلى ريفيو سنة ١٩٧٤ . وهناك دراسة اخرى في صميم الموضوع هى العلامة المميزة الكبرى : البحث التجريبى الاروبى الشرقى الذى قاده بافل ماكونين . ولخصه بالانجليزية . بتروسك في كتاب « المجتمع التشيكوسلوفاكى : تحليل علمى اجتماعى للطبقات الاجتماعية » براتسلافا سنة ١٩٦٩ .

٢ ـ يميل مختلف المحللين الى اعطاء اهمية متزايدة الى افتقار التخيل بين السياسيين ورجال الادارة وينظرون الى هذا كعامل يؤثر على النقص المتزايد في قدرة الحكومات الحديثة على الحكم . ومع ذلك تبدو هناك بعض امثلة الابداع من العالم الثالث . على الاقل بالنسبة للطرق البديلة لمواجهة المشكلات الحضرية . ويعطى كتاب ريتشارد مارتينز « التدخل المؤسساتي في مستوطنات وضع اليد » فى المجلة النقدية الانجليزية التصميم المعمارى ابريل سنة ١٩٧٦ . مثالا شيقا لمثل هذه الابداعات .

٣ ـ واشير هنا بالذات الى الاطباء والمحللين النفسيين وعلما النفس ، هلم جرا · ويمكن ان يصبح للانتفاع بخدمات دولة مثل الولايات المتحدة اكثر من ميزة للطبقات الفنية التى تستطيع تقديم التكاليف المرتفعة لمثل هذه الخدمات ، وقد تصبح « حقا » لكل شخص وذلك لان الدولة ربما تجعلها متوفرة لكل شخص ، تسليما بالفائدة الضخمة التى توفرها هذه الخدمات للاستقرار السياسى . ويستطيع المرء ان يرى كيف ينتشر استخدام هؤلاء المتخصصين الان وذلك من حقيقة ان الملاحظات بشأن الذهاب الى المحلل الشخصى منتشرة جدا ليس فقط في الروايات والافلام ولكن ايضا في مشاهد الكارتون في الصحف اليومية · كما يرسل الاغنياء في الولايات المتحدة الاطفال الصغار الى المحللين وبالتحديد عندما يتوافر المحللون ·

٤ ـ كتاب ستارفورد بير « علم الضبط والادارة » لندن سنة ١٩٥٩ ولنفس المؤلف ايضا « القرار والاشراف » لندن سنة ١٩٦٦ · انظر الاعمال الاخرى لبير المشار اليها سابقا ·

٥ ـ يوجد قليل من الكتاب الذين يفضلون على نحو قاطع عدم ارباك الخصائص فوق البشرية للمؤسسات بالرغم من ان الكثيرين يكادون ان يفعلوا ذلك · وتقوم الغالبية بتحليلاتهم النقدية بقصد تحسين توظيف المؤسسات · انظر على سبيل المثال ، تحليل بيتر برجر وتوماس لوكمان في كتابهما « التركيب الاجتماعى للحقيقة » جاردن سيتى ، نيويورك ، دوبلداى سنة ١٩٦٦ ·

٦ ـ كتاب هربرت ماركوز « مقالة عن التحرر » بوسطون ، مطبعة بيكون سنة ١٩٦٩ ولنفس الكاتب خمس محاضرات بوسطون ، مطبعة بيكون سنة ١٩٧٠

٧ ـ ويجيء التعريف الاكثر امتاعا في هذا الخصوص من عمل هنري لوفيفر . وخاصة من التحليل الذى اجراه في كتاب « الثورة الحضرية » باريس ، جاليمار سنة ١٩٧٠ انظر ايضا كتاب دافيد هنرى » العدالة الاجتماعية والمدنية » لندن ، ارنولد سنة ١٩٧٥ ، الفصل السادس ، المدنيين والمدينة . مقالة تفسيرية لمدرسة شيكاغو لعلماء المدن .

٨ ـ كتاب م كاستيلز ، « القضية الحضرية » ، بادوا ، مارسيليو سنة ١٩٧٤ صفحة ١٠٩

٩ـ أنظر الطريقة المتبصرة لبريمون ويليام في كتاب «الدولة والمدينة» . لندن ، بالادين سنة ١٩٧٥ . ويؤكد الكاتب في الفصل الاخير بطريقة مناسبة ، رغم ان ذلك تم دون تطويل كبير . ان الانتباه يجب ان يوجه الى تنظيم الحياة الانسانية وتحويل تقسيم العمل . بروح تقترب من طريقتنا في التفكير .

١٠ ـ النيويورك تايمز ، الواردة في ذا جلوب أندميل ، تورنتو ، ١٣ ابريل سنة ١٩٧٦

١١ ـ وتؤخذ هذه المعايير من اعمال مثل أ . باسلو « الحث والشخصية » ، نيويورك هاربر وروو سنة ١٩٤٥ وكتاب « نحو سيكلوجية الوجود » ، نيويورك فان ستراند ١٩٦٨ . هـ . أ موراى وال وكتاب « استكشافات في الشخصية » نيويورك » مطبعة جامعة أوكسفورد سنة ١٩٣٨ ، ريتشارد دو شارمز « النسبية الشخصية . نيويورك . المطبعة الاكاديمية سنة ١٩٦٨ .

١٢ ـ انظر دراسة ب ٠ ى ٠ كلارك . تعليم مجتمع الخبراء . سان فرانسيسكو . تشاندلر سنة ١٩٦٢ . انظر ايضا كتابات علماء الاجتماع السياسى مثل فلويد هنتر : سى ٠ رايت ميلز ووليام دومهوف . وتوجد واحدة من اعمق المعالجات لهذا الموضوع في مجموعة المقالات مدرسة ايدوليجية الشعر . بولوجنا . ١١ مالينو سنة ١٩٧٣ ٠

١٣ ـ واشير بالذات الى كتاب مثل ب ٠ ف ٠ سكينر ورؤيته النموذجية الموصوفة في كتاب « والدنتو » نيويورك . ماكميلان سنة ١٩٤٨ ٠ وكان خطأ سكينر عميقا . اذ كان لديه نموذج للانسان كما هو محدد بالكامل . كمجموعة من التأثيرات للقوى الخارجية ٠ انظر كتابه « ما بعد الحرية والكرامة » . نيويورك . نوف سنة ١٩٧١ ٠ انظر ايضا الطبعة العامة عن « المدينة الفاضلة » في ديدالوس . ربيع سنة ١٩٦٥ . خاصة مقال لويس موفورد . « المدينة الفاضلة » . المدينة والالة « الصفحات ٢٧١ ـ ٢٩٣ ٠ واخيرا . ومع الاسف بطريقة ما . فاننى انوه بنوع المدينة الفاضلة التى اقترحها او تصورها بريفال جودمان بعد حوالى ثلاثين عاما من دراسة الكلاسيكية لتخطيط المجتمع « مجتمعات » مع اخيه بول . والمجلد الاخير معنون باسم « ذا دوبل ا » . جاردن سيتى . نيويورك . دوبلداى . انكور سنة ١٩٧٧ ٠

١٤ ـ ان مثل هذه القراءة متسقة ايضا مع الاجزاء الهامة من اعمال ماركس ٠ ويعتبر الجزء الاول في صميم الموضوع (مع انجلز) من كتاب « الايديولوجية الالمانية » ٠ سى ٠ ج ٠ ارثر . طبع نيويورك . الناشرون العالميون سنة ١٩٧٠ . صفحات ٣٧ ـ ٩٥ وكذلك جراندريز نظر ايضا الكتاب عن انعدام وجود المؤسسات وانهاء تقسيمات الحياة

والعمل لروبرت أ · اجر ، كذبة بيضاء صغيرة ، نيويورك ، السفير سنة ١٩٧٨

١٥ ـ يجب على المرء ان ينوه هنا بان مفهوم « يمثل » هو ايضا متأصل في اولئك الذين يحاربون من اجل تغيير المجتمع · فينظر هربرت جانز وهو عالم اجتماعى مدنى امزيكى معروف ، الى الوضع الحضرى من وجهة نظر راديكالية نسبيا · وقد انتقد سياسة التخطيط المدنى للستينيات في اغلب المدن في الولايات المتحدة (على سبيل المثال التجديد الحضرى) نقدا هداما · انظر كتابه « الناس والخطط » ، نيويورك بيزك بوكس سنة ١٩٦٨ · ولكن جانز قيم الخطة الجديدة لمدينة كليفلاند بطريقة ايجابية عالية · ويعتبر السبب الاول لمثل هذا الحكم ، بعيدا عن الصورة الكئيبة لعلاقات المخططين لدى الفقراء في المدن الاخرى ، هو ان المخططين المدنيين لكليفلاند قرروا مساندة الفقراء ووضع خطة تمثل مصالحهم بافضل شكل ممكن · ويرى المرء في تقرير كليفلاند لسياسة التخطيط كيف ان الاعتبرات العادية لاتزال تحظى بتأكيد خاص على النقل العام ، وبرنامج الاسكان الشعبى وبرامج الخدمات العامه · ويعتبر كل هذا ، مع ذلك ، تقليدى جدا ، ونحن نتوقع مع الاسف ، أنه قدر له ايضا بشكل تقليدى ان يبقى على الورق · ولا توجد امكانيات جديدة متاحة بطريقة منظمة للفقراء الذين من اجلهم يفترض الان ان يوضع التخطيط ولكن ليس بالطريقة التى توفر لهم القوة الحاسمة وفرصا أكثر لكى يشاركوا ويعبروا عن انفسهم في عملية تخطيط يمكن ان تتم بهم اكثر من كونها تتم من اجلهم او ضدهم

١٦ ـ لسنا بحاجة الى ان نبرز نقطة ان هذه ليست حقيقة فقط بالنسبة لمخططى الحضر ، يشرح ب · برنستيان في كتابه « الطبقة .

الدستور والسلطة » سانت البانز . هرتز (بالادين ١٩٧٣) العلاقات بين الدساتير من لغة متخصصة وتنظيم الطبقة في مجتمع حديث خاصة ولكن ليس فقط بالنسبة للمدارس . ومن اجل وصف اولى لما يحدث في الولايات المتحدة عندما يهدد الناس باعادة نقل الطريق السريع وبعض محاولات الاحتجاج في هذه الحالة على مخططى الطرق السريعة . انظر كتاب جوردان فيلمان « احتجاج الحى على طريق مدنى سريع » م . اى . بى جورنال . مارس سنة ١٩٦٩ . الصفحات ١١٨ ـ ١٣٢ . فيلمان وبراندت وروزنبلات « خنجر في قلب المدينة » ترانس اكشن سبتمبر سنة ١٩٧٠ . الصفحات ٣٩ ـ ٤٧ .
وبالاضافة الى تعليقاتهم على « الخبراء » فقد كان لهم بعض التحليل المفيد حول اى الانواع من السيكو ديناميكا التافهة والمجردة من الصفات الانسانية يطبقها الافراد الذين يقصدون للاحتجاج بهذه الطقوس من مشاركة المواطنين . وفي ذلك الوقت سنة ١٩٧٠ ، اقترح فيلمان وآل . ما ثبت فيما بعد أنه اصلاح فاشل لتحسين الموقف . دورا جديدا سمى مخططى الدفاع (بالرغم من انهما لم يستخدما هذا الاسم) انظر المقالة الاخيرة صفحة ٤٧

١٧ ـ انظر مجموعة التحليل المتبصرة لتيودور روزاك « صنع ثقافة مضادة » انعكاسات على مجتمع الفنيين ومعارضته القوية » . جاردن سيتى . نيويورك . دبلداى . انكور . وكتاب « اين تنتهى الارض القاحلة » جاردن سيتى . نيويورك . دبلداى سنة ١٩٧٢

١٨ ـ ويصف كثير من المخططين المدنيين هذه العملية اكثر أو اقل بهذه الطريقة ومن بينهم المذكور انفا

ـ كوزير في كتابه « هو حاكم هذه المدينة » من تأليف ف فيوريللي، ميلان ، ف انجلي ١٩٧٠ صفحة ٢٩

١٩ ـ هناك كتابات عديدة تعالج مفهوم « النماذج » ولعل واحدة من اكثر المساهمات اكتمالا ووضوحا تلك التى وجدت في سي ٠ و ٠ تشير بنشره ٠ و ٠ ى ٠ ل اكوف مقدمة لأبحاث العمليات ، نيويورك ، جون وايلى سنة ١٩٦٨ ـ ويعرف ج تشادويك في كتابه « رؤية تنظيمية للتخطيط٠» نيويورك برجامون سنة ١٩٧١ ـ النموذج على انه « تمثيل نظام بوسائل نظام اخر » وتوجد تصنيفات كثيرة جدا للامثلة٠ وهى تختلف طبقا لوجهة نظر الشخص الذى يقدمها ٠ وهكذا ، فان كولين في كتابه « النماذج في التخطيط » نيويورك برجامون سنة ١٩٧٣ يقصر نفسه على تمييز النماذج « المادية » عن تلك « النظرية » ٠ اما فيما يتعلق بالاخيرة فهو يعتبر اولئك المعبر عنهم بالكمية ، بمعنى انهم ، معبر عنها بمعادلات حسابية ، هى وفقا لما يراه ، اكثر من مهمة في السبيل الى اهداف التخطيط ، ويقسم فرانسيس فرجيون في كتاب « العمارة والمدن وطريقة النظم » نيويورك برازيلك سنة ١٩٧٥ النماذج الى « وصفية » و «تنبؤية » كما انه يعتبر الاخيرة عند الاشارة الى عملية التقليد ويصر على ان هذه النماذج ، وبعلاقتها بهذه الوظيفة ، هى مهمة بشكل خاص في عملية التخطيط ٠

٢٠ ـ وقد عالج كتاب بيير عن عمل شيلى ابان سنوات الليندى هذه القضية انظر برنامج من اجل التغيير ، جون ويلى ، نيويورك سنة ١٩٧٤ ٠

٢١ ـ كتاب « قراءات في علم الاجتماع الحضرى » ر ٠ ال بال طبعة لندن سنة ١٩٦٨ ٠

٢٢ ـ وتظهر وجهة النظر هذه من مقال كتبه ر ٠ زوساندا ٠ سيتى ول ٠ برلنجير في صحيفة المانيفستو (شهرية) رقم ٢ سنة ١٩٧٠ ٠

٢٣ ـ وتوضح دراسة المجتمع قبل الضناعى ان الفعالية التى كان يتحرك فيها الشخص في ذلك الوقت كان مداها اوسع واكثر مرونة ويعتمد اكثر على المواقف الشخصية والقدرة حتى في مجتمعات غاية في الطبقية ٠ وتجعل الد بلومات والشهادات المرونة في العالم الحديث صفرا تقريبا بالرغم من انه توجد حركات ممكنة ، افقية ورأسية ، بين وخلال هذه الاوضاع الجامدة ٠ وقد ركز الباحثون الذين درسوا الشعوب البدائية الضوء على مجتمعات تقوم على الغياب شبة الكامل لتقسيم العمل ٠ وفي هذا الصدد انظر :

كولين م ٠ تورنبول : « الموظفون المعتادون » جاردن سيتى ، نيويورك ، مطبعة التاريخ ٠ القومي سنة ١٩٦٥ ٠

٢٤ ـ ويمكننا ، لكى نفهم بشكل افضل كيف ان هذا محتمل حقيقة ، للخطة ان نميز بعدين رئيسيين عليهما يبنى التخصص :

١ ـ المعرفة الخاصة ، بما فيها اللغة الخاصة التى يرتكز عليها كل تخصص

٢ ـ العمليات الخاصة التى يفترض ان هؤلاء المالكين للمعرفة الخاصة يستطيعون اداءها وهم وحدهم القادرون على الاداء ٠ وبالنسبة للاول ، فان الحد من التخصص

لا يعنى هدم كل شيء هام تعلمه الفرد كى يفهم او يبنى منذ وقت بعيد ، ولــكنه يعـــنى ان نقبل ونعمل بطريقة بحيث ان هذه المعرفة يجب ان توزع ولا يحتفظ بها القلة على اساس زائف هو ان القلة قادرة على امتلاكها . ربما قبل عصر التحرر الكبير ، فان المفاهيم الضرورية لتعلم كيفية القراءة والكتابة كانت توصف وتعطى مظهرا كما لو كانت ملكية موروثة لقلة ، تحتفظ بها القلة العاملة فقط في انتاج الطبقات المميزة والحفاظ عليها . اما بالنسبة للقدرة على اداء عمليات خاصة ، فلو اننا سنشرح الكثير من المهن الحالية ، المحمية بالمجتمعات المهنية المغلقة ، فاننا سنتوصل الى نتيجة مؤداها ان عمليات كثيرة يمكن أن تؤدى بنتائج جيدة بنفس الدرجة بواسطة غير متخصصين (بما فيها بعض العمليات الجراحية غير الصعبة بشكل خاص) .

٢٥ ـ ليفيبفر ،الثورة الحضرية ، صفحة ٢٥

٢٦ ـ وبمعنى اخر ، فان حقيقة الوصول الى وضع الحصول على مخلوقات بشرية نجحوا بالتدريج في تعريف انفسهم ولديهم ادراك ذاتى ، وبالتالى ادراك بالاخرين ايضا ، كاشخاص كاملين يعنى خلق مدخل للحياة اليومية لصنع مستشفى او مصرف . وهذا يقود الى اثر تحويلى تقدمى ومتزايد على تلك المؤسسات الاخرى .

٢٧ ـ لوفبفر ـ الثورة الحضرية صفحة ١٩٧

٢٨ ـ نفس المرجع السابق صفحة ٢٣٧

الفصل الخامس :

١ ـ نظرا لماضيها الفنى والتاريخى ، فان فاينزا قد تراكم لديها ميراث · حضرى ومعمارى ذو اهمية ملحوظة · قبل الحرب العالمية الثانية ، كونت المنطقة القديمة داخل الاسوار البنيان الحضرى باكمله · وكانت هناك بضعة مبانى متفرقة خارج الاسوار وكانت اغلبيتها ذات علاقة بالزراعة · ومنذ فترة ما بعد الحرب وحتى الان ترك الناس بشكل متزايد المركز التاريخى وهجرت الناس المنازل القديمة : التى كانت عملية ترميمها باهظة التكاليف ادى هذا الى جانب الانشطة الزراعية المتناقصة الى تشكيل نطاق محيط واسع نسبيا حيث السكان اليوم اكثر عددا عن اولئك الذين يعيشون في الجزء القديم ، في المركز التاريخى ، ومنذ فترة ما بعد الحرب لم تحدث في فاينزا زيادة ملحوظة في عدد السكان ، ذلك ان هجرة بضعة الالاف من السكان من فاينزا ، خاصة الشباب قد وازنها وصول الناس من البلدان الصغيرة في سفوح التلال المحيطة والجبال · هذه المناطق كالاخريات المشابهة لها في كافة ارجاء ايطاليا قد تعرضت لنقص ملحوظ في السكان · وهكذا ، فبالرغم من ان فاينزا قد شهدت هجرة البعض من سكانها ، الا ان الناس كانوا مشدودين اليها ، وان كان ذلك بحد اقل بكثير من مدن اكبر في نفس المنطقة مثل داڤينا او بولونا ·

٢ ـ فانه من الواضح وجود فروق ، أحدها ان المرء في المراكز التاريخية في ايطاليا لايجد ابدا الانتهاء الكامل للسكنى الذى يحدث غالبا في كثير من المراكز التجارية فى مناطق المال ، الصناعة والتجارة في امريكا ·

وهذا يرجع الى التفضيل الشائع من البرجوازية الاوربية للمواقع الحضرية بينما في امريكا فان تفضيلهم ، كان منذ العصور الاستعمارية الاولى ، اكثر بالنسبة لمناطق القرى الصغيرة او الريفية وطرق الحياة .

٣ ـ في هذا الصدد انظر طبعة من « امريكا الراديكالية » المخصصة « للمشكلة المالية للمدينة » يناير ١٩٧٧ .

٤ ـ يوجد قانون في ايطاليا يلزم البلديات بان تكون لديها خطط معتمدة من شخص محترف واحد على الاقل من الفئات المصرح لها بوضعها ، مثلا ، المعماريين والمهندسين ، وفي الاونة الاخيرة ، فان بلديات كثيرة ، حتى الصغيرة منها ، لديها قطاع للتخطيط المدني ، ولكنها تميل الى ان تعهد بالخطط الى محترفين مستقلين (الاشارة الى الاستقلال الوظيفى الرسمى وليس استقلال الحزب السياسى) . وهؤلاء المتقدمون يعملون جنبا الى جنب عادة مع لجنة تخطيط مدنى معينة من قبل مجلس المدينة ومشكلة بطرق مختلفة اعتمادا على السياسية المحلية .

وكما اوضحت من قبل ، فان تسليما بالاهمية الاقتصادية للخطط ولعبة المضاربة عبر مختلف المجالات ، يريد كل حزب بصفة عامة « الاشراف » المباشر على الخطط ، او على الاختيارات المتعلقة باستخدام المناطق .

وهكذا ، فان الاحزاب تريد المحترفين الذين تثق فيهم لاعداد التخطيط . وهذا ادى الى التشكيل الغامض لفرق التخطيط المشكلة من اعضاء كثيرين بما ان هناك أحزابا هامة في البلدية .

٥ ـ ومنذ عام ١٩٦٩ بصفة خاصة وحتى الوقت الحاضر ، فان ما يسمى بمعركة الاسكان في ايطاليا . كانت واحدة من الموضوعات المهيمنة سواء على اضطرابات العمال او كتابات المخططين المدنيين . ويوجد هناك وثائق عديدة عن اتحاد العمال وكتب عن الموضوع حتى اذا لم تكن قريبة من الاصل بحد كبير .

٦ ـ انه لمن الهام لقراء شمال امريكا ان يضعوا في اذهانهم انه في الانتخابات المحلية والقومية في ايطاليا بان المرشحين هم ممثلو

الحزب وبصفة عامة هم نفس الأحزاب الموجودة في الانتخابات القومية فلا يستطيع أى مرشح أن يتقدم منفردا . وجميع قوائم مرشحى الأحزاب المتنافسين يجب أن يجمعوا عددا أدنى من التوقيعات من المؤيدين وهذه لا بد وأن يصدق عليها قانونيا موثق عام ، وهـذا يعطى الاحزاب ميزات غير عادية اكثر مما يعطى مجموعات المواطنين غير الحزبيين الاقل تنظيما .

٧ ـ شكلت المجموعة بهذه الطريقة ، يعين ثلاثة بواسطة الاحزاب الثلاثة التى تشكل في هذا الوقت ، ائتلاف الحكومة المحلية وواحد من حزب المعارضة الرئيسى .

وهكذا فان المجموعة تتكون من مسيحى ديمقراطى وجمهورى واشتراكى . وهى احزاب الائتلاف الحكومى الثلاثة في ذلك الوقت وشيوعى والحزب المعارض في ذلك الوقت .

٨ ـ ان اختيار العينة في فاينزا قد اجرى بالطريقة التالية . عدد الاشخاص المطلوبين للعينة الكلية حدد بثمانمائة وقسم تناسبيا بين هؤلاء الذين يعيشون في المنطقة الجغرافية المحتوية على المركز التاريخى والمنطقة المتمدينة المتاخمة لها كجزء واحد من العينة وهؤلاء الذين يعيشون في باقى الاقليم الريفى (الوحدات الادارية الاصغر) وفي التحليل . اجرى تقسيم اخر بين هؤلاء الذين يعيشون حول المركز التاريخى واولئك الذين يعيشون في المحيط المتمدين والضواحى . واخذت عينة المنطقة المتمدينة بكاملها من قوائم انتخابية حديثة للبلدية بالحصول على اسم اكبر شخص وتمثلت العمليه الثانية في رسم العينة الريفية ووضعها على مرحلتين . شكلت المناطق الصغيرة في عينات وتم سحب اقصى عدد بالاضافة الى سين من الاشخاص من نفس القوائم الانتخابية الشاملة بمجرد معرفة عناوين الاسر في هذه المنطقة التى تتميز بقلة سكانها .

هذه القوائم كانت لاشخاص يبلغون من العمر ثمانية عشر عاما او اكثر .

٩ ـ واشير هنا لامثلة بولونا . بيارو وفيرادا التى قدمت أكثر الخطط شهرة للمراكز التاريخية في هذه الفترة بالنسبة للاولى فقد اجريت دراسة اجتماعية صغيرة بعد اعداد الخطة وقد أعد البحث الاجتماعى للثانية بالاخذ في الحسبان فقط رؤوس العائلات وقد كان

بحثا تقليديا لمشكلة الاسكان . اما الثالثة فلم تحظ باى بحث اجتماعى .

١٠ ـ انظر في هذا الصدد « في الجريدة التعليمية العالمية » نقطة الالتقاء (مجلد ٨ ، رقم ٢ ، ١٩٧٥) الجزء المعنون « سمة خاصة » ابحاث المشاركة وخاصة مقالة ج ٠ اوليجر و ج ٠ نيميي ، المحتوية على تثبت موسع للمراجع صفحات ٨٢ ف ٠ ف ٠

١١ ـ لقد تم تقديم مجالس المقاطعات، المجاورة او المجالس المحاورة ادبيا مجالس الاحياء ، في بداية الستينات في المدن التى قد تم السيطرة عليها بواسطة اليسار وخاصة الحزب الشيوعى ٠ ثم تم تقديمهم ايضا بعد وقت قصير في مدن كبيرة مثل ميلان لكن الحزب الديمقراطى المسيحى سيطر عليهم ٠ وكانت النوايا المعلنة هى صبغ السلطة بلا مركزية بالنسبة للشعب ، ولعدة سنين كان الشيوعيون ، الحزب المعارض في هذه البلاد ، يسعى لجعل مجالس المقاطعة هدفا للحرب التى دائما تبلغ على اية حال الممارسة الغوغائية الخالصة ٠ في الحقيقة ، كثيرا من اليسار غير الشرعى ، ونقصد هنا المجموعات المسماة « البرلمانية الزائدة » لليسار وكان نقاد الحزب الشيوعى ايضا قساة منذ بداية نركيبه ونتائج نص اللامركزية التى لم تكن في الحقيقة واحدة من لامركزية السلطة ٠

ولننظر على سبيل المثال ، المناقشة النقدية التى قدمها جى ٠ دالابيرجولا ، « الصراعات الحضرية » ، ميلانو ، فيلترينيل ١٩٧٢ ٠

١٢ ـ وقد يجد المرء في قاموس العالم الجديد لويبستر (طبعة ١٩٥٧) التعريف المثالى لتعبير « الكناية » ، استخدام اسم شىء لشىء

اخر مرتبط به ـ (مثال ، قرر البيت الأبيض ، أى أن رئيس الجمهورية قرر) !!

١٣ ـ وكما سبق وأشرت ، ان المركز التاريخى يعرض ذلك الجزء من المنطقة الحضرية التى شكلت حديثا جدا • وقد أتاحت المنطقة الزراعية تلك المستوطنات المتفرقة الا أنه كانت تربطهم الحدود الادارية للبلدية • وتمتد حدود البلديات والمجتمعات الصغيرة في ايطاليا الى ما بعد المركز الحضرى أو المنطقة الحضرية وهى في هذا تشبه المقاطعة الأمريكية •

١٤ ـ ويمكن القول بأن تغيير مراكز السلطة في الحكومة المحلية ، والتى تمت قبل البحث وبعد الانتخابات الحكومية بشهور قليلة ، ساعد على خلق هذا الموقف في فاينزا ولا يمكن للمرء ، نتيجة نقص البيانات المقارنة السابقة ، الحكم عما اذا كانت الحالة جديدة حقا في فاينزا أم لا ، مع افتراض أنها كذلك ، ولا يمكنه وضع افتراض حول احتمالين ، اما الاعتقاد العادى بأن الايطاليين متشائمون أومحبون للنقد فيما يتعلق بكل أشكال الحكومات وهو مالا يتفق والحقيقة أو التسليم بأن ذلك كان حقيقيا في يوم ما ، ومن غير الحقيقى أن هذا الموقف لا يتغير ، واعتقد أن الأخير هو الوضع الحقيقى وأن الوضع في فاينزا ليس نادرا •

١٥ ـ « كبر السن » حارموند زوورث ، بنجوين ، صفحة ١٦ •

١٦ ـ ومن أجل توضيح ما أعنى ، سأضع قائمة دقيقة للمبادرات التى عرضت على أولئك الذين تمت مقابلتهم :

١ ـ امداد فاينزا بمناطق مفتوحة وأماكن مجهزة لاجتماع المواطنين من مختلف الأعمار (كبار السن وصغار السن) ومن نوعيات مختلفة (ربات بيوت . طلبة الخ) بحيث يسمح لهم باقامة علاقات اجتماعية متبادلة ٠

٢ ـ غلق اما كل وسط المدينة أو جزء منه لمرور العربات ، ولا يسمح الا بذهاب ومجيء عربات السكان ، وكذلك حركة البضائع في ساعات معينه وفق لاحتياجات المتاجر في قطاع العمل ٠

٣ ـ التنبؤ او تسهيل انشاء حدائق زهور وخضروات يمكن استخدامها بشكل عام لعدد من العائلات التى تعيش في المناطق المجاورة ٠

٤ ـ ايجاد عدد من الأنشطه لتى تلائم كبار السن في المراكز التاريخية . مع اعطاء من يرغب منهم أعمالا اجتماعية مفيدة على ألا تكون مرهقة ٠

٥ ـ الجمع بين المدارس وحياة المجتمع باستخدام تلك المدارس للمبادرات الثقافية والتعليمية والاجتماعية والأنشطة ـ للبالغين على مستوى الحى والمناطق المجاورة ٠

٦ ـ ترتيب اقامة مساكن عامة في المركز التاريخى لضمان أحياء للمعيشة المحترمة وكذلك لأولئك غير القادرين على دفع ايجارات عالية (عمال . صغار المتزوجين الخ) ٠

٧ ـ ضمان زيادة الاسكان العام لكبار السن والتى توفر لهم حياة المحترمة تجعلهم على صلة دائمة بحياة المجتمع اليومية

١٧ ــ ومن الأموز التى بدأ المواطنون في مناقشتها ، والذين شعرو بأنها من الأمور الخاصة بالتطور ، الكنيسة ، وكذلك المسئولون وليس أولئك المتخصصون بالنسبة لفا ينزا ٠ (وعلى أى حال ، فلكل المدن في كل البلدان أمور مشابهة ولها نفس الاهتمام عند السكان) ٠ وبالنسبة لفاينزا كان الموضوع هو استخدام ممتلكات الكنيسة في المركز التاريخى ٠ اذ كانت فاينزا قبل توحيد أيطاليا عام ١٨٦١ تحت الحكم البابوى ، مثلها في ذلك مثل مساحة كبيرة من المنطقة والتى كانت تعرف برومانا وكذلك كانت بولونا ٠

وقد أصبحت فا ينزا ، ربما لأسباب جغرافية أوسياسية ، نقطة محورية لكثير من المجتمعات الدينية الكاثولكية ٠ وقد حدث خاصة في المركز التاريخى ، أن جزءا كبيرا من الممتلكات اصحت تملكه تلك المجالات الدينيه ، ومازال الوضع على ماهو عليه الآن ٠ وتعانى بعض من تلك الجماعات مما يعرف « بأزمة القيام بمهمة خاصة » والتى تقلق الكنيسة الكاثوليكية بكاملها ، ومثلها مثل باقى الهيئات الدينية في ايطاليا ، أصبحوا يفقدون الدور المسيطر والذى كانوا يتمتعون به حتى الآن في السيطرة السياسية في المجتمع ٠

ويمكن لمناطق كبيرة من الأراضى المرتبطة بمبانى ضخمة والتى لم تعد تستخدم في بعض الأحوال ، أن تدر فوائد اقتصادية ضخمة اذا ما استخدمت كأماكن مليئة عن ابقائها أماكن عامة ٠ وقد أصبحت تلك الاستخدامات الفعالة موضع اهتمام نشط بالنسبة للمواطنين كما أبرزتها عملية المشاركة التى عرضناها ٠

الفصل السادس

١ ـ وقد اتخذت هذه الاسعار او تكلفه التخفيض الذاتى أشكالا عديدة من اعمال المستهلك المباشرة ٠ وقد نما نظام اوسع من الاحزاب المنشق الكلاسيكى ٠ وتوجد تأييدات للعمل المباشر في الازمة الحضرية الامريكية ، مثلا في كتاب فرانسيس فوكس بيڤين وبالاشتراك مع ريتشارد أ ٠ كلوارد « الأزمة الحضرية كخطوة نحو إذابة الطبقات » ، امريكا المتطرفة مجلد ١١ رقم ١ صفحة ٩ ـ ١٧ ٠

٢ ـ من اجل ذلك الموقف انظر كتاب نورتون إى لونج « هل لدى الامم مستقبل ؟ » اعداد قسم مراجعة الادارة العامة في نوفمبر ـ ديسمبر سنه ١٩٧٣ ، صفحة ٥٤٣ ـ ٥٥٢ ٠

٣ ـ ونستطيع ان نجد اكثر العروض تشويقا في كتاب كنيث كلارك وچنيت كوبجنز ، الحرب المناسبة ضد الفقر ، اعداد نيويورك هاربروروو سنه ١٩٧٠ ٠

٤ ـ ويوضح ناثان جلازير في دفاع منطقى عن سيطرة المجتمع النقطة ان اللامركزية تختلف عن سيطرة المجتمع بطريقة صحيحة فالاخيرة تعطى نفس مدلول الاول وليس العكس ٠

انظر كتاب « سيطرة المجتمع هى القضية بالنسبة للبيض والملونين » ، في « المجتمعات الحضرية » تأليف چوزيف بنسمان وارثر ج ٠ فيديتسن ، نيويورك ، كتاب لصحيفة النيويورك تايمز ، وجهات النظر الجديدة سنه ١٩٧٥ صفحة ١٩٧ ـ ٢١٢ ٠

٥ ـ انظر بيان اتجاه الاختيار العام في كتاب روبرت ل . بيسن وڤينسنت اوستروم ، « فهم الحكومة الحضرية » واشنجطون ، د . س . ، معهد المشاريع الامريكى لبحث السياسة العامة سنه ١٩٧٣ صفحة ١٧ ـ ٤٣ .

٦ ـ اكد كريستوفر الكسندر كيف ان العادات العقلية ، الطريقة التى يعمل بها العقل ، قد اوقعت المخططين في براثن التفكير في المدن على انها اشجار وليست نصف شبكية . واعتقد ان هذا يسرى ايضا على عقله ونستطيع ان نتوقع ان تحدث لعقول معظم المخططين الحضريين فيما يتعلق بالنقطة الاساسية في بحثنا . ولا يمكن ان يبدو الكسندر انه سيترك جهوده المميزة كمخطط محترف احد الاسباب هو الحاجة للنظر من وجهة راى المخطط ، وهو الجزء المادى الثابت في هذا النظام ذو الشأن الخاص . وهذه هى شبكة العمل « للاوعية الثابتة » ، الجزء الثابت من النظام ، والوحدات الاساسية من المدنية ، « ونعرف هذا الجزء الثابت كوحده من المدينة » وفي الوقت نفسه فهو يلاحظ اكثر من سواه ان الجزء المادى ومدلوله يتغيران كما تتغير الناس وكما يكشف التاريخ وبالرغم من هذا فهو لا يستطيع ان يتخلى عن تنظيم عقله وهو يضع الاشخاص في مظهر المدنية المادى ، وما يهمنا كمخططين هو المدنية المادية الحية وعمودها المادى ، ونحن نقتصر على مراعاه المجموعات التى تتكون من مجموعات من العناصر المادية مثل الاشخاص ، اعواد الحشيش ، العربات والطوبة ...

كما ان الكسندر لايستطيع ان يتخلص من جهوده الاساسيه الثانية وهى المهمة الخاصة للمصممين والمحترفين والمخططين

الحضريين لان يرسموا ويحددوا المدينة « المناسبة » للحاضر والمستقبل ، مدينة ذات اماكن وانشطة متعددة ، وبالرغم من البصائر الكثيرة التى تقوده لان يرفض ما سلف عند أو بعد تقاليد كوربوزيور بشأن فصل تقسيم المناطق والفئات العاملة ولن يستطيع او لم يستطع الكسندر في عام ٩٦٥ ان يتصور هيئة خطة تشتمل على مجموعات من الأشخاص كمشاركين في عملية خطة مفتوحة وفي عملية تسمح بالأشكال الاجتماعية والمادية المناسبة للمدينة أن تبرز من المشاركة الاجتماعية والمادية في فترة حياة المدينة وفي الانعكاس الذاتى الشعبى فقط من خلال المهندسين المعماريين البارعين والفنانين ومضممى الماضى والحاضر . ولن نحصل على ما اسماه الكسندر « بالتركيبة الصحيحة » للانشطة البشرية الموجودة في مدينة لأنها لن تمكن المصمم الذى سيراها كما يراها يفكر فيها أو يرسمها وذلك بسبب معلمه الخاص والذى لا يستطيع ان يهدر المادية والاجتماعية ، المادية والفنية والمادية والروحية ويجب ان يصبح بطريقة ما معلما لمجموعات الاشخاص الذين كما يأمل سيصبحون مثله اشخاصا متعلمين ومتحضرين وذوى قدرات تعليمية محترمة يستطيعون أن يعلموا انفسهم وغيرهم في المستقبل تعاليم الحياة الجديدة ومن ثم تعاليم عن المدن الجيدة انظر « المدينة ليست كشجرة » مجلد ساحة البناء الجزء الاول والثانى ١٢٢ (ابريل / مايو سنة ٩٦٥) صفحة ٨٥ ـ ٩٢ .

٧ ـ لمعرفة مواصفات وحدات المجتمع هذه وما يقومون به ، انظر المجلة الشهرية حياة واعمال الجبال والتى يصدرها مجلس الجبال الجنوبية ، للناشر دروارن . . كلينتوود مجلد أ ٢٤،٢٢٨ .

٨ ـ وقد قام مورتون ولوسيا وايت بتوثيق هذا في كتابهما العقل

في مواجهة المدينة كامبريدج ، ماسا سوستش ، صحيفة جامعة هارفارد وميت سنة ١٩٦٢ .

٩ ـ لنقل صورة مقنعة عما سيقع في غياب التجديدات الشاملة انظر كتاب روبرت هيلبرنر ، تأملات في المستقبل البشرى ، نيويورك ، نورتون ، سنة ١٩٧٥ .

١٠ ـ وتعتبر حالة أ . فاتى ، المخطط البنائى المصرى ، مثلا رائعا عن التخطيط السمما يتيك .

وكما في فاينزا ، وبالرغم من ان النتيجة الوحيدة لتجربته يمكن ان توصف بانها فاشلة الا ان تقريره عن التجربة الفاشلة يعتبر ضرورة حتمية لمستقبل المخطط المايتيكى في اية مدينة انظر الكتاب « فن العمارة للفقراء ، شيكاغو ، جامعة صحيفة شيكاغو سنة ١٩٧٣ . وانظر الفيلم التسجيلى المقدم محطةالتليفزيون سى . بى سى عن جهود فاتى والذى قامت به كاتى سمالى عن البرنامج المسلسل « الانسان الحى » (سى . بى . سى ، تورنتو ، كندا) .

١١ ـ ويجب الا نتجاهل التجارب المناسبة والخزينة والتى ابلغها كارل هيس عن الجهود الفاشلة للمواطنين العاديين ، وليس المحترفين وذلك لتجديد واحياء واعادة تطوير جيرة واسعة من ٤٠٠٠٠ شخص تقريبا في واشنطون ، دى . سى . في اتجاهات مختلفة من المعتاد وتوجد تجارب اخرى وقد تبدو انها تخالف اى تفاؤل عن الاحتمالات التى اثيرت في هذا الكتاب عن اتجاهات مختلفة ومجدده في الولايات المتحدة بشأن فتح هذه المفاهد مثل التخطيط الحضرى والشروع في خلق ادارة حضرية ذاتيه .

ولا نملك وصفات بسيطة كما واننا لانعتقد ان هذه المهام سهلة ونعتقد ان ما يبدو وكأنه صفة البناء الداخلى لاحتياجات الاعتماد واحتياجات الخدمات والمفاضلات للتمثيل وليس للمشاركة سوف يثبت ان سلوكيات متغيرة تماما مثلما سيتنحى الاحتراس والحذر العميقين لبعض الناس عندما يبدأ مجموعة جديدة من التجارب ولا نستطيع ان نحدد نوع وكمية الكتلة الناقدة ستصبح ضرورية قبل ان تبدأ هذه العمليات ولكننا نشك انها يجب ان تشمل على تغيرات في المناخ المؤثر في أكثر من جيرة منفردة ربما خلال ولاية كاملة أو مجموعة وظائف أو مجموع الأشخاص في أماكن متعددة وبالتأكيد فان المخططين وطلبة التخطيط الحضرى مازالوا في حماية اجواء الكلية والجامعة للحد الذى به سوف يحتاج الطالب تحت المران في الصفوف الاولى ان يرجع كل فترة طليا للتأييد والطاقة.الى ان تصبح العملية قائمة بذاتها انظر كتاب كارل هس « الهروب من الحرية » ذكريات تجربة نبيلة » صحيفة التحقيق سبتمبر / اكتوبر . صفحة ٣٩ ـ ٦٤

١٢ ـ يحتاج التغيير التقدمى إنتحارا، جماعيا ولكن يوفر الوقت لتحويل ادوار التخطيط وبالطبع التعريف الذاتى . وهكذا يستطيع المخططون ان يتعاونوا مع غيرهم لخلق تنظيمات جماعية والتى تحل التناقضات التى وصفها ـ شيمون اس جوتسشوك بين المخططين غير القادرين على ان يخططوا تنظيمات جماعية لان الاخير قال انهم يجب ان يحركوا انفسهم ولان التنظيمات الجماعية تتكون من اشخاص وكما ان للمخطط الحق في العمل كشخص اكثر من مخطط بالتعبيرات الاصطلاحية الضيقة . فيستطيع ان ينضم مع الاخرين في

مشروع مشترك ـ مع الافلات من المأزق الذى اشار اليه تسشوك عن ضرورة خدمة الحالة الراهنة او عدم القيام بشىء انظر كتابه المجتمعات والبدائل . استكشاف عن حدود التخطيط . نيويورك ويلى وابناءه سنة ١٩٧٥ . صفحة ١٢٦ . وهذه هى وسيلة هروبنا من تشريعاتنا الجذرية الدائمة التى شرعها فرانسيس فوكس بيفن وريتشارد كلوارد فى كتابهما « حركات الشعوب الفقيرة » . نيويورك بانثيون . سنة ١٩٧٧ .

نبذه عن المؤلفه

سيمونا جاناس اجر استاذه في الهندسة المعمارية في كلية الهندسة بجامعة فيينزا واستاذ علم الاجتماع في جامعة ايسترن كنتاكى وتتمتع بخبرة دولية في التخطيط والابحاث الحضرية · وقد شغلت منصب رئيس المركز التعاونى للتخطيط والمشروعات في البندقية بايطاليا لمدة خمس سنوات · وهى الآن تنتسب الى المركز الدولى للمجتمع الانسانى بالبندقية · والدراسة الحالية تعتبر نسخة من كتابها :

Autigestione urbana : L'urbonustuca per una Nouva Societa

تم بحمد الله

المحتويات

الاتجاه لأى نوع من البشر ؟
صبغ المكان الحضرى بالصبغة البشرية
كعملية ثورية
من أجل استراتيجية التحويل

د ـ تجربة عن المشاركة في التخطيط الحضرى

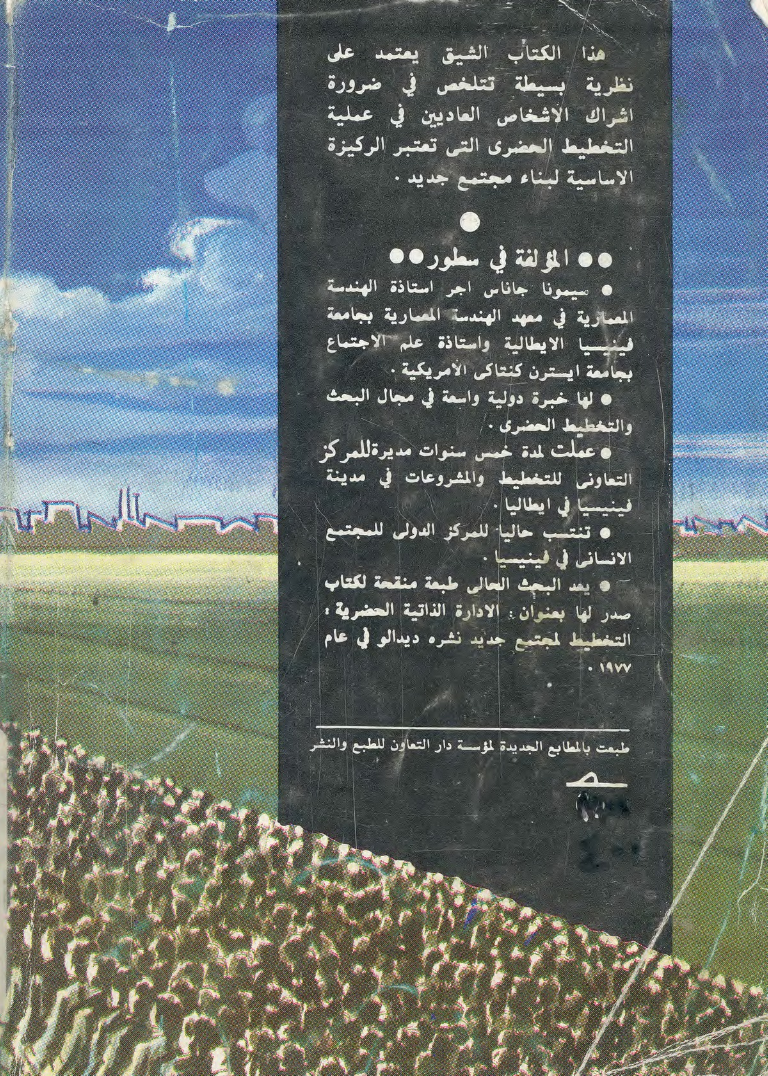
خطة من أجل المركز التاريخى في فاينزا
قدرة المجتمع المحلى في المشاركة
إجراء المشاركة في فاينزا : معناه وحدوده

٦ ـ نحو نظرية الادارة الذاتية الحضرية .

كمشروع لتحويل المجتمع
المجتمع والمدينة
أهمية استراتيجية الادارة الذاتية الحضرية
التخطيط السقراطى ومعضدوه

رقم الإيداع : ٤٨٢٤ / ٨٢

طبعت بالمطابع الجديدة لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر »



هذا الكتاب الشيق يعتمد على نظرية بسيطة تتلخص في ضرورة اشراك الاشخاص العاديين في عملية التخطيط الحضرى التى تعتبر الركيزة الاساسية لبناء مجتمع جديد .

●

●● المؤلفة في سطور ●●

● سيمونا جاناس اجر استاذة الهندسة المعمارية في معهد الهندسة المعمارية بجامعة فينيسيا الايطالية واستاذة علم الاجتماع بجامعة ايسترن كنتاكى الامريكية .

● لها خبرة دولية واسعة في مجال البحث والتخطيط الحضرى .

● عملت لمدة خمس سنوات مديرة للمركز التعاونى للتخطيط والمشروعات في مدينة فينيسيا في ايطاليا .

● تنتسب حاليا للمركز الدولى للمجتمع الانسانى في فينيسيا .

● يعد البحث الحالى طبعة منقحة لكتاب صدر لها بعنوان : الادارة الذاتية الحضرية : التخطيط لمجتمع جديد نشره ديدالو في عام ١٩٧٧ .

طبعت بالمطابع الجديدة لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر